ويليام سي. تايلور

نديم للترجمة

الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية

ومستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الأوسط

تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا

ترجمة:

أسامة عباس عمرو بسيوني







ابن النديم للنشر والتوزيع

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

ويليام سي. تايلور

الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية







الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية

ومستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الأوسط

تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا

في مجرى الأحداث الإنسانية، غالبًا ما نتذكر أن كثيرًا مما في الحياة لا يمكن التنبؤ به. فكثير من الأحداث الأكثر أهمية تأخذنا على حين غِرّة. الثورة الإيرانية عام 1979، وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1989، والهجوم على برجي مركز التجارة العالمي في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وفقاعة الإسكان والرهن العقاري عام 2007، والربيع العربي عام 2011؛ جميع ذلك يحضُر إلى الذهن مباشرة. وبالرغم من الجهود الممتازة التي يبذلها الخبراء والأكاديميون والمحللون الاستخباراتيون لاستشراف المستقبل؛ فإن الأحداث التاريخية تذكرنا باستمرار بقصورنا عن فعل ذلك. في السابع عشر من ديسمبر عام 2010، وقع مثل ذلك الحدث. لم يكن أحد يستطيع أن يتوقع أن ذلك الحدث، الذي يبدو غير مهم، في بلد صغير، والبعض يراه ثانويًا، في الشرق الأوسط: تونس؛ سيكون من شأنه تغيير مسار التاريخ في الشرق الأوسط كله. لكن هذا ما حدث. أشعل محمد البوعزيزي، البائع المتجول الذي كان يبلغ من العمر 26 عامًا؛ النارَ في نفسه في يأس تامّ احتجاجًا على ظلم الوضع الراهن. وبحلول مارس عام 2011 كانت موجة من الاحتجاجات قد اجتاحت منطقةَ الشرق الأوسط. وفيما نجت بعض الأنظمة الحاكمة من تلك الاحتجاجات، فقد انهارت أنظمة أخرى. وما زال هناك الكثير مما لا نفهمه حول أحداث العامين 2010—2011، لكننا نعلم أن النسيج الاجتماعي والسياسي لتلك المنطقة قد تغيّر إلى الأبد.

على الرغم من أن أحداث الربيع العربي تذكّر العالم الغربي —مجددًا— كيف أن فهمه للعالم العربي ضئيل؛ فقد قدّم سوقًا لصُنّاع الرأي من مختلف الأنواع، لشرح نقطة التحول تلك. الاقتصاديات الباهتة، والمؤسسات الجامدة التي تعاني فقر الدم، والحكام المُملّون، ودور وسائل التواصل الاجتماعي؛ تُذكر جميعها ضمن التفسيرات المفضلة. ومن المثير للدهشة، أنه قد سعت قِلّة فقط لتفسير الدور الذي لعبته الجيوش خلال هذه الثورة الكاسحة. فإن أي دارس للشرق الأوسط العربي سيخبرك أن الجيوش العربية كانت دائمًا في مركز الحياة السياسية في الشرق الأوسط. وكقاعدة عامة، ولمدة طويلة؛ مثّلت القوات المسلحة أقوى المؤسسات المحلية في جميع أنحاء المنطقة. إن الانقلابات العسكرية التي حدثت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وانتشار القادة العرب ذوي المؤهلات العسكرية، وسردية العدوان الإسرائيلي التي سُلّط الضوء عليها كثيرًا، والموارد الهائلة التي خُصّصت لنفقات الدفاع؛ كل ذلك منح الجيوش العربية أدوارًا مهمة للغاية لتلعبها في الشؤون الداخلية والخارجية.

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3
محل رقم 1، المحمدية
تلفاكس: 88 97 25 41 213 +
خلــوي: 03 76 20 661 213 +
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

الحمراء - شارع ليون - برج ليون، ط6
بيروت-لبنان - ص. ب. 113/6058
خلوي: 28 28 69 3 961 +
هاتف: 37 04 74 1 961 +
email: rw.culture@yahoo.com

ISBN 978-614-466-005-8
9786144660058

الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية

ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط

تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا


https://t.me/montlq

ابن النديم للنشر والتوزيع   دار الروافد الثقافية - ناشرون

ويليام سي. تايلور

الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية

ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط

تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا

ترجمة

أسامة عباس   عمرو بسيوني





العنوان الأصلي للكتاب

Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East
William C. Taylor

الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية
ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط
ترجمة: أسامة عباس ـ عمرو بسيوني

الطبعة الأولى، 2018
عدد الصفحات: 374
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-005-8
الإيداع القانوني: السداسي الأول/2018

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلوي: 03 76 20 661 213+

وهران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص. ب.: 113/6058
الحمراء، بيروت-لبنان
Email: rw.culture@yahoo.com

المحتويات


https://t.me/montlq

تصدير

بعد ما يقارب من سبعة سنوات على انطلاق الاضطرابات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط والناتجة عن الانتفاضات الشعبية التي انطلقت من تونس في عام 2010 ما زال الباحثون يواجهون تحديات لتقديم إطار يتسم بنوع من التماسك لتفسير وتوصيف تلك الأحداث. وعلى الرغم من عودة قوى ما قبل تلك الانتفاضات أو ما يسمى بقوى الوضع القائم، أو قوى الاستقرار كما يحلو أن تصف نفسها إلى مراكز أو دوائر السلطة في أغلب البلدان التي مرت بهذه الاضطرابات، إلا أن ذلك لا يعني اقتراب إسدال الستار على المشهد وتبني توصيف تلك القوى حوله كمشهد فوضوي مؤقت. على الجانب الآخر، فإن تبشير القوى الثورية بجولة أو جولات أخرى من المواجهات، بعيداً عن تلك الجارية بالفعل، لا يستند على، ما يبدو، إلى فهم وتقدير لما آلت إليه الأوضاع نتيجة المواجهات السابقة.

بغض النظر عن آمال كل من الطرفين، يجب أن نسعى كباحثين، ومع الاحتفاظ بتحيزاتنا القيمية، إلى العمل على تطوير أُطر ذات أُسس موضوعية تساهم في تفسير هذا المشهد الذي يتسم بتعدد الفاعلين المؤثرين من دول، إلى أنظمة ومؤسسات وأحزاب سياسية ومؤسسات عسكرية، وفاعلين من غير الدول، وقوى عظمى وأخرى إقليمية، بل وتعدد مستويات التفاعل بينهم بين الدولي، الإقليمي، الوطني، الطائفي، والقبلي، واختلاف أنماط هذا التفاعل بين تناغم المصالح والتعاون من جهة، وتنافر المصالح والصراع من جهة أخرى. يتطلب هذا المجهود، أولاً، التواضع في وجه هذا المستوى من التعقيد ما يضمن تركيز الأبحاث على أبعاد بعينها يعبر عنها بأسئلة بحثية دقيقة تساهم بشكل تراكمي في

تفسير تعقيدات المشهد بدلاً من السعي إلى التفسيرات الاختزالية. ثانياً، الرصانة البحثية التي تضمن حسن استخدام الأدوات البحثية والمنهاجية في تقديم إجابات تساهم في تعميق فهمنا لما تمر به المنطقة من اضطرابات اجتماعية.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، والذي لا ينقص مؤلفه (ويليام تايلور) تلك المميزات كما سيتضح للقارئ خلال قراءة فصول الكتاب. في هذا الكتاب يحاول المؤلف أن يلقي الضوء على دور أحد أهم الفاعلين خلال سنوات الصحوة العربية ألا وهو الجيوش العربية. وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية الدور الذي قامت به الجيوش العربية خلال هذه الصحوة، الا أن هذا الدور لم يتلقى الاهتمام المتوقع من الباحثين حتى الآن.

يرى المؤلف أن ذلك يعود إلى التعامل مع دور الجيوش العربية من خلال ما يمكن أن نطلق عليه شروط انتاج الصحوة العربية كالتوريث، وضعف الاقتصاد، وجمود المؤسسات، والحرمان النسبي، ودور وسائل التواصل الاجتماعي والتي تجيب على كيف أمكن حدوث الصحوة العربية وما صاحبها من اضطرابات شعبية لكنها لا تجاوب على السبب وراء اختلاف الجيوش العربية في استجابتها لمستويات متشابهة من الاضطرابات الشعبية وهو السؤال الذي جعله المؤلف محل البحث في هذه الدراسة. مع ذلك لا يتجاهل المؤلف شروط انتاج الصحوة العربية المذكورة بل يعطيها قيمة تفسيرية مهمة من خلال دورها في تغير توازن القوى بين الجيش، النظام، والمجتمع المدني. هذا التغير بدوره كما يقترح المؤلف، يعيد تعريف علاقة الجيوش العربية بالمجال السياسي من علاقة أحادية بين الجيش والنظام إلى علاقة ثلاثية الأطراف يكون فيها الجيش "الحكم" بين النظام من جهة والمجتمع المدني والصحوات الشعبية من جهة أخرى. وبالتالي ركز المؤلف في الباقي من الكتاب على العمل على تقديم إجابات لسؤال بحثي واضح ودقيق أي "أسباب اختلاف الجيوش العربية في استجابتها لمستويات متشابهة من الاضطرابات الشعبية" في إطار شروط انتاج تلك الاضطرابات والتي قدمت لتلك الجيوش مجموعة جديدة من الاختيارات من خلال دورها كحكم بين النظام القائم والمجتمع المدني.

بعد تقديم نقد رصين للإجابات التي يمكن استنتاجها من الأدبيات السابقة

للعلاقات العسكرية-المدنية في الشرق الأوسط والتي تتسم بتقديم تفسيرات أحادية واختزالية سواء داخلية كالتركيبة العرقية والطائفية للجيش أو الخارجية كعلاقة الجيش بالدول والمؤسسات العسكرية الخارجية، خاصة الولايات المتحدة، يقترح الكتاب أن مجموعة من القيود والمصالح التي تواجهها الجيوش العربية: هو النموذج الأكثر دقة لتفسير كيف استجابت هذه الجيوش مع المظاهر المختلفة للثورات العربية. يقترح هذا النموذج دورًا مركزيًا للقيود والمصالح في تحديد التدخل العسكري في الشؤون السياسية من خلال افتراض أن هناك علاقة سببية مباشرة بين القيود المفروضة على المؤسسة العسكرية ومصالحها، وبين احتمال تدخلها في المجال السياسي واتجاه ذلك التدخل في صالح الحفاظ على النظام أم دعماً للثورات الشعبية.

يقدم النموذج تعريفًا واضحًا لماهية كلٍّ من القيود والمصالح مما يمكن استخلاص مؤشرات واضحة تعبر عنها الا أنه بدلاً من اتباع تحليل كمي، عن طريق تحديد أوزان مختلفة لكل مؤشر من مؤشرات القيود أو المصالح، اختار المؤلف أن ينتهج منهجًا نوعيًا، بالتركيز على اختيار دراسات الحالة لأسباب منهاجية مقنعة. اختار المؤلف أربع حالات وهي: تونس، وسوريا، ومصر، وليبيا. حيث قام بتقديم عرض تفصيلي لمحتوى ومستوى كل من القيود والمصالح التي أثرت في قرارات الجيوش طبقاً للميزات الخاصة والأوزان النسبية لمؤشرات القيود والمصالح لكل حالة نتج عنه علاقة واضحة بين مستوى القيود والمصالح وقرارات الجيش كما توقعها النموذج المقترح.

قد تختلف مع بعض نتائج هذه الدراسة أو حتى مع بعض افتراضاتها الا أنها بالتأكيد ستجعلك تعيد التفكير في كثير من افتراضاتك وتوقعاتك حول الثورات العربية وهذه أحد معايير الدراسات الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة، من خلال دقة السؤال البحثي ومرونة النموذج المقترح للإجابة عليه دعوة للباحثين تتجاوز التخصص في العلاقات العسكرية-المدنية في الشرق الأوسط من خلال إمكانية ربط هذا النموذج بدراسات تنطلق من أدبيات أخرى كالعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي، وغيرها من الأدبيات ذات العلاقة. يقدم مؤلف الكتاب هذه الدعوة، بشكل ضمني، من خلال الفصل الأخير الذي

يقترح عدد من السيناريوهات لمسارات العلاقة بين الجيوش العربية، والنظم الحاكمة، والقوى الثورية، في إطار المتغيرات البيئية الدولية والإقليمية..مسارات جديرة بالاستكشاف حتى ان كنا نخشى أن ما سنجده في نهايتها قد لا يعجبنا.

د. مشاري الرويح

أستاذ مساعد العلاقات الدولية - جامعة قطر

مقدمة

الراهن، ونحن كطرف في العلاقات المدنية العسكرية

(1)

لربما ظلّ البحث في مجالٍ كالعلاقات العسكرية المدنية أمرًا مقصورًا على بعض الباحثين المتخصصين لفترات طويلة سابقة، ولاسيما مع انحسار تلك العلاقة عن بقعة الضوء خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي شهدت حالة استقرار نسبي - ركود - في النظام السياسي العربي. ولكن المجال نفسه قد قفز إلى قمة الأحداث فجأة مع دخول العالم العربي موجة ما يسمى بالربيع العربي. فحين تخلخل الاستقرار السياسي للنُّظم الديكتاتورية العربية؛ ظهر إلى السطح ما كان متواريًا ولو نسبيًّا من علاقات تفاعل التأثير والتأثر بين المدني والعسكري، والذي وإن اتحد تمثيلُ الجانب العسكري فيه بالنسبة للجيوش النظامية العربية؛ فإن الجانب المدني قد تعدد واختلف إلى حد الصراع والتناحر، بدءًا من القيادات السياسية ذات الخلفيات العسكرية، مرورًا بالنخب المدنية، والإسلاموية، ووصولًا إلى الميلشيات غير النظامية التي تعتبر من حيث خلفيتها قوى مدنية سابقة. لم يختلف الجانب المدني فحسب، ولكن اختلفت استجابات الجيوش النظامية في الدول العربية لتلك المحاولات من التغيير، فتارة دعمت التغيير، وأخرى ترددت، وثالثة قمعته.

الآن فقط - والآن في كلامي استغرق أكثر من ست سنوات وهو مرشح لاستغراق المزيد -؛ أصبحنا طرفًا فاعلًا واعيًا لعلاقته بالمؤسسة العسكرية النظامية في بلده، وعلاقتها به. سواء أكانت علاقة تفاهم، أم منافسة، أم حتى نضال وثورة. أصبح من اللازم أن نقيس ردود الأفعال والإمكانات، ونتعامل مع

الجيش أخيرًا- ومتأخرًا - كفاعل داخلي، حتى ولو كان كذلك من قبل، لكننا كُنّا معزولين عن دوائر الفعل ورد الفعل المباشر معه بصورة مباشرة.

(2)

يمكنني أن أزعم أنه عندما هتفت الجماهير العربية: (الشعب يريد إسقاط النظام)؛ لم يكن يدور بخلدها مطلقًا أن الجيش جزء من النظام المطلوب إسقاطه. لابد أن هذا التصور قد تغيّر بالكلية الآن. وهذا ما يجسّد الأهمية الراهنة لما نحن بصدده حاليًا.

في فترات سابقة؛ كان هناك وعي محدود لدى بعض النخب بالدور المركزي للمؤسسات العسكرية في النظام السياسي العربي، وإن اختلفت اتجاهات تلك النخب. فبعضها - العلماني الليبرالي واليساري - كان يرى في الجيش مؤسسة احتكار القوة والقرار، والحامي لفساد الحكومة من أجل الاستئثار بالصلاحيات والوضع الفائق، وهو ما يمنع أية محاولة إصلاحية سياسية اقتصادية حقيقية. وبعضها الآخر - الإسلامي - كان يرى في المؤسسة العسكرية الحامي الأساس لقوى العلمانية والمسؤول المباشر عن توغل النظام في الفشل والفساد. إلا أن هذا كله لم يكن حاضرًا بصورة واضحة في مخيلة طبقات أوسع من المجتمع، وبخاصة تحت تأثير سرديات حسنة السمعة عن تلك المؤسسات، بالإضافة لدور وسائل الإعلام الخاضعة للحكومة، أو الخاضعة للنخب العلمانية غير الليبرالية المتحالفة مع الحكومة، والتي ربما كان يمنع بعضها من المعارضة الجدية للنظام اتحاد مصلحتها المرحلية مع تلك المؤسسات ذات التوجه شبه العلماني لإقصاء الإسلاميين.

ولا يجب أن يغيب عن البال هنا أن شقًّا كبيرًا من صعوبة التصور لدور الجيش المركزي، كمؤسسة، في السياسة: كان بفعل الاتحاد في الماهية بين كثير من القيادات العسكرية والسياسية. فحتى قبل الانتفاضات العربية الأخيرة كانت أغلب دول المنطقة تعيش فعليًا تحت أنظمة الانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات وما هو قريب منها - كحالة توغل الداخلية بديلًا عن الأمن العسكري في تونس -. ولا شك أن الغالبية العظمى من أبناء الجيل

الحالي وما سبقه بجيل وجيلين لم تعش هذه المرحلة ولم تقف على أكثر تفاصيلها، ومن ثم فإن الوعي الجمعي لتلك الأجيال لم يكن يفرّق كثيرًا أو بوضوح بين النخبة العسكرية والسياسية، ولكن تدافع الأحداث السياسية مؤخرًا، وتفاعل أجيالنا المباشر معها، واضطرار المؤسسات العسكرية للبروز إلى بقعة الضوء مرغمة، إلى درجة الحكم فعليًا في أحيان كثيرة: كل ذلك أظهر هذه العلاقة، والثقل الهائل المركزي، وربما شبه الأوحد؛ للمؤسسات العسكرية العربية في هذه العلاقة.

والأهم من ذلك، أن ثمة عوامل جديدة حقًّا قد دخلت عالمنا العربي، وأثّرت فيه تغييرًا ملموسًا. كثرة المعلومات والسيولة المعرفية وسهولة التواصل والتفاعل التي أتاحتها طفرة الإعلام الفضائي، ثم طوفان الإنترنت، وصولًا إلى وسائل التواصل الاجتماعي: كل ذلك جعل للكتل المدنية، وأغلبها من الشباب؛ صوتًا مرتفعًا، وطموحات عالية، لم تعد تقبل بدور الأبناء المطيعين للآباء الصالحين الأكثر خبرة الذين يعلمون ما يفعلون جيدًا. فإن الأحداث أثبتت أن هؤلاء الآباء لم يكونوا جديرين بتلك الثقة.

(3)

وعلى صعيد أكثر عمومًا: فإنه ليس صحيحًا أن هذا المركز للمؤسسات العسكرية في النظام السياسي هو أمر خاص بمنطقتنا العربية. لا مفرّ من الإقرار بالشق الأول على الأقل من رؤية إنجلز أن الجيش هو إحدى «القوتين الحاسمتين» في المجتمع الحديث[1]. موقع الجيش بوصفه مؤسسة احتكار العنف - مع الأمن الداخلي بصورة أقل نظرًا لتفاوت القوى -؛ هو موقع مركزي في قلب السلطة على مر التاريخ، وبخاصة السلطة بمفهومها الحديث، بما مارسته من كمش لسلطة المجتمع، ونزع لمخالبه، العسكرية والثقافية[2]. فإذا كان تعريفٌ ذائع للدولة الحديثة بأنها الكيان الذي يحتكر العنف وينظمه بالقانون،

(1) القوة الحاسمة الأخرى وفق إنجلز: «الحركة الشعبية».

(2) يمكن الرجوع إلى: بيار كلاستر، مارسيل غوشيه، في أصل العنف والدولة، ترجمة: علي حرب، مدارك، بيروت، ط1، (2013م).

فلابد أن مؤسسة السلاح ستكون من أقوى مؤسسات إن لم تكن أقواها، بغض النظر عن علاقات الخضوع المدني العسكري ودرجة قوتها. لقد كان محقًّا عندما «أعرب لينين عن رأي مفاده أن السلطة السياسية هي القدرة على الإجبار بالقوة إذا لزم الأمر. ومن المؤكد أن تعريفات لينين هذه تشمل فكرة العنف أو القسر بوصفها عنصرًا من عناصر السلطة السياسية، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك. وقال ميكيافيلي إن السلطة السياسية للدولة قائمة على الجمع بين «القسر والإقناع». وقد أخذ غرامشي مفهوم ميكيافيلي»[3].

ليست هذه الرؤية مقتصرة على الشيوعية أو اليسار، بل حتى النظام الرأسمالي الليبرالي أيضًا، لا تقوم سلطته إلا على سلطات ثلاثة: **سلطة على عقول الناس**: وهي سلطة الأفكار، التي يشكلها الإعلام والتاريخ والسرديات الثقافية، **وسلطة من خلال البرلمان والحكومة ونظام الحكم والدستور**: والتي يقوم الجيش والشرطة بحمايتها، **وسلطة اقتصادية**: من خلال الملكية الخاصة التي تتمتع بها المصارف الكبرى والاحتكارات الصناعية والملاك الكبار والشركات العقارية[4]. ومع ذلك فيبقى للجيش قوته المركزية في سياق هذا النظام، «حتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية في الظاهر من بين أنظمة الديمقراطية الرأسمالية، تقف سلطة الدولة وبالأخص أجهزتها القسرية على أهبة الاستعداد لدعم الهيمنة الرأسمالية، وعندما تبدأ قدرة الحاكمين على المحافظة على قبول الناس بالتزعزع، فإنهم يلجؤون بازدياد إلى استخدام أكثر وضوحًا للإجراءات القسرية»[5].

(4)

صراع الإرادات، بين أجيال مختلفة، وعقول مختلفة، و(مصالح مختلفة). هذا ما يلخص مخاض العرب في هذه السنوات الماضية الأخيرة.

---

(3) جاك ووديز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1982م، (18-19).

(4) انظر: المصدر نفسه، (19-20).

(5) المصدر نفسه، (20-21).

ففي مصر، المثال الأكبر والأوسع معطياتٍ ونتائجَ لمثل هذه الدراسات، وحيث الاستقلال المؤسسي الواسع، والاقتصاديات الحرة، الأمر الذي جعل الجيش دولة داخل الدولة، أو فوقها أحيانًا: ثمة تفاهمٌ ما، ولو ضمنيًا، جرى مع النظام السياسي ذي الخلفية العسكرية: أن الحكم المعقول دون مغامرات سياسية أو عسكرية، مقابل الامتيازات والوضع الفائق للنخبة العسكرية اقتصاديًّا واجتماعيّا ومؤسسيًّا.

ومن ثم فقد تحول الجيش من ركيزة أساسية للنظام السياسي، وحتى كمسيطر لا يحكم؛ إلى جماعة مصالح برجماتية حقيقية في تعاملها مع الدولة والنظام والجمهور المدني. استعرض باحثٌ في العلاقات المدنية العسكرية مقولاتٍ أساسية سبعة تفسيرية، وردت على لسان نخب عسكرية مصرية عليا، تدل دلالة بالغة على طبيعة التفكير التي نشأت داخل المؤسسة العسكرية المصرية، وميكانيزماتها الواعية وغير الواعية: «هذا **عرقُنا وسنقاتل** من يقترب منه»، «لن نترك مشروعاتنا **للدولة** لتخرب»، «فيه برلمان قادم وممكن **يطلب** استجوابات»، «لا يصح بعد كل هذه السنين أن يأتي **أحد** ويسيطر على الجيش»، «المؤسسة العسكرية تحتاج **تحصينًا** لمدة 10 أعوام»، «اسألوا **المقاولين**»، «لدينا سابق خبرة 25 عامًا في مجال الصرف الصحي»[6]. تجمع تلك المقولات بين طبيعة العقل البرجماتي الذي تكوّن لدى المؤسسة من جهة، والشعور الفائق بالكفاءة الناجم عن تنظيم المؤسسة في ظل دولة متخبطة، ونخب سياسية تعتقد المؤسسة العسكرية أنها لا تستحق الحكم لأنها عديمة الكفاءة وستخرب كل شيء[7].

ولكن عندما شعر الجيش بالتململ من فساد المؤسسات السياسية، ورغبتها في التوريث، ونقل الحكم إلى شخصية غير عسكرية، ثمرافق ذلك الانتفاضة الاجتماعية الواسعة؛ لم يحتفظ بمبارك طويلًا.وعندما وصلت قوى غير عسكرية

---

(6) عمرو عز الدين، سلسلة العلاقات المدنية العسكرية: مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، 12/ 2/ 2015. ورقة على موقع: منتدى العلاقات العربية والدولية.

(7) لقراءة أوسع حول البنية والدور السياسيين للمؤسسة العسكرية في مصر ما بعد يوليو (1952)، ما يسميها صايغ «جمهورية الضباط»، راجع: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، (أغسطس 2012)،مركز كارنيغي للشرق الأوسط؛ حكّام مصر «الجدد» الحقيقيون، 25 يوليو 2013، على جريدة الحياة، وبموقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

إلى سُدّة الحكم؛ أطاح بها الجيش مرة أخرى بسهولة نسبية. نحن نفترض أن أية قوة أخرى غير عسكرية كانت ستصل إلى السلطة وتحاول أن تمارس صلاحيات الحكم ولو بنوع من الاستقلالية، مهما كانت علمانية أو غير إسلامية: كانت ستلقى المصير نفسه.

الوضع المختلف كليًّا الآن؛ لأن الجيش نفسه يحكم، ولن يسمح بسقوط نفسه، إلا إذا أصبحت التكاليف باهظة للغاية، بحيث يرغم ساعتها على أن يستبدل رأس النظام فقط، ولكنْ سيبقى هذا ساعتها محسوبًا عليه، بما يخصم من رصيده المزيد من الثقة والمكانة الاجتماعية، ومِن ثَمّفإن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام حاليًا: شبه علاقة كفالة أوضمان لنجاح النظام بأية وسيلة.

وإذا كانت أكبر قوة اجتماعية منظمة - جماعة الإخوان المسلمين - قد فشلت في أن تخوض صراعًا مباشرًا مع المؤسسة العسكرية، ولو برفع كلفة الدماء أمامه؛ فإنه يصعب أن نتوقع ذلك من أية قوة اجتماعية أخرى. وبصورة عامة فإنه يستحيل أن تزيح نظامًا عسكريّا عن الحكم بصورة سلمية[8]، وبخاصة إذا كان لهذه المؤسسة مصلحة كبيرة، قد تكون لدى بعض قياداته وجودية، في الاستمرار في الحكم. هناك أمثلة قليلة - إلى حد كبير - في التاريخ الحديث: نجحت فيها قوى شعبية أن تعرقل انقلابات مدعومة عسكريًّا، مثل دحر العمال الروس لانقلاب كورنيلوف (1917م)، وتصدي حركات احتجاجية إسبانية واسعة لفرانكو في المرة الأولى (1936م)، وإعاقة الشعب التشيلي للانقلاب الثورة المضادة (1969م)، إلا أنه في نهاية المطاف «يجب أن نسجل قائمة طويلة وحزينة من الانقلابات الرجعية التي حققت أهدافها. تظهر الخبرة كلها أنه ليس من السهل مقاومة سلاح الانقلاب العسكري (أو انقلاب مدني تدعمه القوات المسلحة)»[9].

---

(8) من المهم الاطلاع هنا على: طوني صغيبيني، لعنة الألفية: لماذا يفشل النشاط التغييري.متاح على الإنترنت.

(9) جاك ووديز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، (130-131).

وبصورة عامة أيضا: فالانقلابات المضادة عقب الثورات، والانتفاضات الاجتماعية الواسعة: أمر طبعي ومتوقع الحدوث، ويعتبر كثير من مؤرخي السياسة، ومنظري الثورات: مرحلة أساسية من مراحل الثورة التاريخية نفسها. وليس الانقلاب في حد ذاته قيمة سلبية، ولا الثورة في حد ذاتها قيمة موجبة؛ فيما يتعلق بضرورات الإصلاح وآلياته، فعلى سبيل المثال، يبدو عزمي بشارة محقًّا تمامًا إذ يقول: «**من ناحية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، لم يثبت أنّ الثورة الشعبية أكثر كفاءةً للوصول بمجتمع ما نحو الديمقراطية، من الإصلاحات من أعلى، سواء أقامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلتاهما سويّةً**. فالثورات من زاوية نظر الديمقراطية مخاطرة كبرى يمكن أن تقود إلى فوضى، أو إلى أنظمة شمولية، وحتى إذا انتهى بها المطاف إلى الديمقراطية، فهذه لا تتولد من الثورة مباشرةً، بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية تتلوها. الثورة تغير النظام، وهذا لا يغني عن دور الإصلاح في بناء الديمقراطية بعد تسلّم السلطة. وهذه الجدلية ليست دائمًا واضحة للثوريين»[10]. ومع ذلك إلا أنه لا شك في حالتنا: أن الانقلاب أتى بنظام مستبد، وقليل الكفاءة، ومنزوع السمات الأخلاقية، في آن واحد. الأمر أكبر من حظ عاثر. هو صراع إرادات كما ذكرنا من قبل.

(5)

صراع الإرادات الذي نتحدث بشأنه: هو صراع غير متكافئ في حقيقة الأمر، وبوضوح. صراع بين يملك وسائل القوة الطاغية، وهو المؤسسة الأكثر تنظيمًا، وربما المنظمة الوحيدة، في المجتمع، وبين نخبٍ وقطاعات شعبية - وليس كل الشعب -، بخاصة الشبابية المتنورة منها، و(على النقيض) المعدمة الأقل تعليمًا، لأهداف مشتركة ومتباينة. ومع ذلك فليس هذا الطرف الثاني أعزلَ بصورة تامة، ولا يملك أية أدوات للضغط والتأثير، وخصوصًا مع الوضع الجديد الذي أشرنا إليه سابقًا من حالة السيولة المعرفية والاجتماعية وتحسن فرص التنظيم والتواصل.

---

(10) عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، (2017)، (45).

ولا يعني ما ذكرناه الآن عن هذا الصراع، والكلام هنا عن الطرف الثاني الذي ننتمي إليه؛ أنه ليس يملك إلا آليات بث الوعي فقط، فإن تلك الآليات مهما بلغ تأثيرها: ليست قادرة على صنع التغيير، ولو بتصور أنها ستغيّر على المدى البعيد، فبصورة عامة «لست مؤمنا بقضية معركة الوعي بصورة كبيرة؛ لأن الطبقات الكبيرة العريضة ليست فاعلة بدون قوة عسكرية، والطبقات الضيقة المؤثرة ليست خاضعة لميكانيزمات ما يسمى بإصلاح الوعي أصلًا، لأنها إما هي التي تطرح ما يسمى -خيالًا أو تجريدًا- بالوعي والرأي العام، لخدمة مصالحها الخاصة، وإما أنها منجذبة لنفس الوعي العام ولكن بطريقة برجماتية.القوة قد يؤثر عليها الوعي، ولكنها غالبا ما يؤثر عليها الهوى والمطامع. والأكثر خطورة أن ما يؤثر عليها يؤثر عليها بأدوات لا تملكها أنت غالبًا، أو لا يتيح لك نظامك القيمي أن تستعملها»[11].

ما تملكه تلك القطاعات غير المسلحة من الشعوب: أن تعمل على إنفاذ خروقات في جدار السلطة الصلب، سواء عن طريق المشاركة السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، من خلال الأحزاب، أو جماعات الضغط، أو المجتمع المدني، أو الفضاءات الثقافية والاجتماعية المختلفة المتاحة، وبصورة فردية وجماعية وتنظيمية، كلّ حسب دوائره وقدراته.

ليس بغرض تكوين جيل التصفية والتربوية الذي سيفرز القيادة الصالحة وفق التصورات الطوباوية السلفية غير الواقعية، وليس بغرض تكوين الكتلة الشعبية الحرجة التي تخرج عن حسابات إمكانية القتل من قبل المؤسسات العسكرية وإلا تعرضت للانحلال والتفكك، فإن الوجود خارج السلطة يصعب معه بالإمكانات المتوفرة أن تكوّن مثل تلك الكتلة الشاسعة، إلا أن تكون سياسات الحكومة سببًا أساسيًا في تكوينها، وساعتها فبقدر ما سيسعدك وجود تلك الكتلة بقدر ما سيؤلمك أنها تحمل خياراتك الإصلاحية ولا تتبنى أيديولوجيتك[12]،

---

(11) عمرو بسيوني، معركة الوعي، أهي حقًا معركة؟، (2016)، مقال على مدونات الجزيرة.

(12) «لا يذكر التاريخ ثورة شعبية، أو نجحت في أن تكون شعبية، على أساس تحقيق برنامج قائم مسبقًا على أيديولوجية سياسية فكرية وحركية معلنة، وحتى الثورات التي انتهت إلى أنظمة ذات أيديولوجية رسمية، كما في الحالات الروسية والإيرانية والكوبية وغيرها، كانت في البداية =

وحتى إن توفرت ولم يكن للمؤسسة العسكرية ما يحفز مساعدة للنظام، وإلا: فإن خيارات السحق الشعبي كثيرة في التاريخ، ولم يترتب على صراخها أكثر من تأنيب الضمير.

وليس - أيضًا - بغرض (هداية) عنصر ما أو عناصر فعالة في دوائر القوة، بحيث تُحدِث التغيير، أو المرور من تحت أنف سلطة السلاح إلى مراكز صنع القرار عبر العملية السياسية؛ فإن تلك الاحتمالات تندرج تحت خانة الأحداث التاريخية النادرة، فإن غالب الناس عرضة للخضوع للأهواء لا للاهتداء أصالةً، على أن المعرضين للاهتداء لا يمكنهم في كثير من الأحيان أن يفعلوا الكثير دون أن يهدوا الكثير حولهم، وهذا عائق آخر كبير.

الغرض باختصار: تكوين خروقات تتوخى الإصلاح على مستوى الجزئيات الدائرية للفرد والمجتمع، كغاية وليس مجرد وسيلة، لتحسين النسيج المجتمعي، وتحقيق مكاسب حقوقية واقتصادية وثقافية، يمكن أن تحفّز من عوامل أخرى بعيدة وقريبة ومتوقعة وغير متوقعة، تنتج تغييرًا طفيفًا، يصطف مع غيره، ليحفز المزيد من العوامل المساعدة على تغيير أكبر.

وذلك كله مع استحضارإمكانية احتمالاتٍ دائمةٍ لحدوث الانكسارات المفاجئة المدوية، التي قد تسحق الإنجازات السابقة، أو الانتصارات المباغتة الخيالية التي تشبه الأحلام، لعوامل قريبة وبعيدة أو تشكيلة منها تركبت فجأة دون سابق إنذار. ولكنّ الحالتين، وبخاصة تلك الثانية: لا يجب أن تدخل عوامل التقييم أو تكون هدفًا مرحليًّا قط. هكذا حركات التغيير الكبرى في التاريخ. جاءت على غير انتظار. ولكن ليس بالصدفة البحتة. ولكن بالعمل الكثير الصغير ومتناهي الصغر، في انتظار لحظة القدر. ليس جبرًا قدريًّا كما قد يتصوّر. ولكنه عملية طبخ لذلك القدر وتحسين لمحفزاته واستعداداته، وبذل المشروع والمقدور، كغاية بصورة أساسية، وكوسيلة في مرمى الغيب الذي يحمله القدر

= ثورات ضد الظلم، أو لتغيير نظام الحكم، أو للتحرر من الاستعمار، وقد استجلبت الأحزاب المهيمنة، أو التي غدت مهيمنة إليها»، عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط / 1)، (2012 م)، الدوحة، (85).

بعوامل كثيرة متشابكة ليس أكثرها أو كثير منها على الأقل تحت سيطرتك، ذلك القَدر الذي قد ينضج فجأة، وقد لا ينضج فيتأخر طويلًا وطويلًا جدًّا. لحظات الإصلاح في التاريخ البشري قليلة بالمناسبة، قليلة وقصيرة أيضًا، ليست سوى لحظات خاطفة من تاريخ طويل من الظلم والفساد والدماء والفجور والفاحشة. وذلك هو سعي الإنسان، ومسؤوليته وواجبه الأخلاقي، الذي يحاسبه الله عليه في الآخرة، حيث النعيم والخير والصلاح الذي لا يوجد في الدنيا أبدًا، فالفردوس المطهر الدائم: سماوي، وليس أرضيًّا، وكل سعي لإنشائه: ليس فقط لم ينجح، بل ربما جرّ لنقيضه.

عمرو بسيوني

استعراض ومناقشة مبدئية للكتاب

(1)

نحن في غنًى عن الحديث عن سبب ترجمة كتاب، والحاجة لترجمة المزيد من الكتب والمقالات والورقات، حول موضوع العلاقات المدنية العسكرية في عالمنا العربي، وبخاصة الدراسات الحديثة منها، والتي تتناول موقف المؤسسات العسكرية من الربيع العربي، ووضع انتكاسة الربيع العربي. نحن في غنًى عن تعداد أسباب ذلك، وبخاصة بعد المقدمة السابقة التي تناولنا فيها أهمية الراهن العربي وعلاقته الوثيقة بالمؤسسات العسكرية.

ولماذا نترجم هذا الكتاب بالذات؟

السبب أنه في الوقت الذي يكتفي فيه الأغلب بقراءات انطباعية، كثير منها رغبوي، والأكثر منها مؤدلج، ينحاز إلى طرف ما من الأطراف المتصارعة، دون الوقوف على أرضية صلبة موضوعية: كان لابد برأينا من تقديم قراءات أخرى، أكثر دقة، وواقعية، وعلميّة في تناول المشكل العويص الراهن، حول العلاقات المدنية العسكرية في عالمنا العربي في ظل هذه التحولات التاريخية فيه. تتوفّر على قراءة عقلانية، قائمة على التحليل والإحصاء، ودقة الفروق في دراسة الحالة، ومحاولة تقديم نماذج تفسيرية كاملة أو شبه متكاملة، تسمح بالرؤية الأمينة للواقع، وتعطي خطوطًا عريضة، ولو لم تكن دقيقة؛ لسيناريوهات مستقبل هذه العلاقة وموقعنا منها وموقفنا تجاهها، بعيدًا عن أحلام اليقظة والمنام، أو خطابات التحفيز والتعبئة، ومخدرات الوعي.

(2)

أستعرض فيما يلي موضوعات الكتاب، بصورة مختصرة تعطي القارئ تصورًا أوليًا كافيًا عن الكتاب ومنهجه البحثي وأهم افتراضاته ونتائجه، ثم أتبع ذلك برأيي في بعضها.

يتكون الكتاب من مقدمة وتسعة فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول: المقدمة. بدأ المؤلف الكتاب بمقدمة عن أهمية الموضوع، ومنها إلى تجسيد مشكلة البحث، وضرورته، وهي - في رأيي - وعلى عكس مقدمات الكتب غالبًا: في غاية الجوهرية والأهمية للكتاب، ولذلك فقد وضعها فصلًا من كتابه.

تناول المؤلف ما يعتبره **قصور الأدبيات الاختزالية السابقة**، سواء في العلوم العسكرية،أم العلاقات الدولية، أم العلاقات المدنية العسكرية، خاصة تلك التي تركز على الشرق الأوسط، والتي تؤطر لطبيعة العلاقة بين المؤسسات العسكرية ونُظم الحكم، وطبيعة الدور السياسي لتلك المؤسسات؛ في **تفسير التنوع والتباين الواضح والكبير في استجابات المؤسسات العسكرية العربية للانتفاضات** التي قامت في دول عربية مختلفة في السنوات القليلة الماضية.

فانطلقت الدراسة من افتراضين أساسيين-أصبحا نتيجتين - جديدين، هما:

أنه من غير الصحيح عزو طبيعة علاقات المؤسسات العسكرية مع النظم السياسية إلى عامل واحد، داخلي أو خارجي؛ مهما كان مهمًا أو مؤثرًا.

أن طبيعة التطورات الحالية في العالم العربي؛ تفرض صياغة نماذج جديدة ومتطورة للتفسير والتنبؤ بطبيعة تلك العلاقات العسكرية المدنية، وبخاصة في ذروتها في صيغة التعامل مع الانتفاضات الاجتماعية، كما تبلورت في حالتها الصارخة في انتفاضات ما سمِّي بالربيع العربي.

فقد كانت النماذج التفسيرية السابقة تتعامل مع الجيوش، وطبيعة دورها السياسي؛ باعتبارها هي نفسها وليدة التدخل العسكري في السياسة، وقد كان ذلك صحيحًا في حينه وفق معطيات الظروف السابقة في منتصف القرن العشرين

تقريبًا. ولكن الواقع الجديد الذي أنتجه الربيع العربي صاغ دورًا جديدًا ومكانة متقدمة للجيش في النظام السياسي، باعتباره حكمًا بين القوى السياسية المتصارعة مع النظام، ومع بعضها؛ هذه المرة. وذلك يفرض أطرًا جديدة تمامًا من الرؤية والتحليل، كي نتمكن من تقديم التفسير الصحيح للاستجابات المختلفة للمؤسسات العسكرية لتلك الانتفاضات بحسب الظروف المختلفة التي قامت فيها في الدول المختلفة، وما يترتب على ذلك من تقديم تنبؤ ما، ولو في حدوده الدنيا؛ لمستقبل هذه العلاقات.

وكذلك ينطلق الكاتب من نقطة بحثية جديدة، تتوخى تحديث الأسباب المتعارف عليها سابقًا في الأبحاث المعنية بعلم الاجتماع السياسي، والاجتماع الجماهيري، والثورات، التي **تفسِّر أسباب حدوث الانتفاضات الاجتماعية**، سواء بإرجاعها إلى العوامل الاقتصادية، أو التصلب الحكومي، أو التوريث، أو الحرمان النسبي، أو التجانس المجتمعي، وذلك بالتركيز على العوامل الأكثر حداثة، كالانفجار الشبابي، وتطور وسائل الإعلام، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا جميعه ضمن العوامل الداخلية التي تفسر لماذا وكيف قامت الانتفاضات - ولكن ليس بصورة أحادية أيضًا -، ولكنها تخفق أيضًا في تفسير الاستجابات المختلفة للمؤسسات العسكرية من تلك الانتفاضات.

ولذلك يتطرق إلى العامل الخارجي في حدوث هذه الانتفاضات، وتفسير استجابات المؤسسات العسكرية لها، وأهم هذه العوامل المفترضة بصورة استباقية ومستمرة: **نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرار العربي.** وقد بحثه الكاتب بحثًا دقيقًا عن طريق تحليل إحصائي لمستوى المساعدات العسكرية الأمريكية لأكثر البلدان العربية، وعدد الضباط من هذه الدول الذين درسوا وتعلموا في الكليات العسكرية الأمريكية، والعلاقة الإحصائية بين ذلك كله وبين الاستجابات المختلفة لهذه المؤسسات مع الانتفاضات، وهل أثّر ذلك على تعزيز قيم الديمقراطية والخضوع للحاكم المدني أم لا، ليصل إلى نتيجة صادمة مفادها أنه ليسهناك علاقة دالة إحصائيًا بين ذلك كله. وفي حين لم ينف الكاتب أهمية تلك البرامج التدريبية الأمريكية للضباط الأجانب، في تحسين التعاون العسكري، والعمليات الدولية، فضلًا عن تأثيرها المباشر إيجابًا على

الاقتصاد الأمريكي، وكذا السلاسة والنفوذ الأمريكي في العالم: لكنها - وفقا لتحليل الكاتب - لم تكن قط عاملًا حاسمًا في صناعة القرار في تلك المؤسسات العسكرية، وخصوصًا في فترات الاضطراب الاجتماعي، التي خضعت - أي المؤسسات - فقط لمصالحها وقيودها المؤسسية. يعمّق الكاتب هذه المقدمة، ويبرهنها على نحو أكثر اتساعًا: في فصل مهم جدًّا، هو الفصل الثاني.

(3)

ثم يخوض المؤلف غمار بحثه فعليًّا في الفصول من الثاني إلى الثامن.

فيدرس في **الفصل الثاني** أهم الدراسات النظرية الأكاديمية التي عُنيت بتحليل العلاقات المدنية العسكرية، في الشرق الأوسط. فاستعراض المسار التاريخي للدور السياسي للمؤسسات العسكرية العربية منذ عقب الحرب العالمية الثانية إلى ما قبل الانتفاضات الاجتماعية.

ثم يتعرض للأدبيات المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية العربية، مقسِّمًا إياها إلى ثلاثة أجيال. **الجيل الأول من الخمسينيات إلى السبعينيات**، الذي اهتم بدراسة حركة الانقلابات العسكرية المكثفة التي اجتاحت العالم العربي في الخمسينيات والستينيات عقب الحرب العالمية الثانية، وما عرف بعدها بحركات التحرر الوطني من الاستعمار في المنطقة، وهو الجيل الذي اعتبره الكاتب العصر الذهبي للدراسات في ذلك المجال، والتي حاولت تفسير ذلك السلوك العسكري وعوامله والتنبؤ به. فاستعرض أهم هذه الدراسات المختلفة - وبعضها إسرائيلي بالمناسبة -، والتي أرجعت السلوك العسكري إلى عوامل مختلفة، فيما بينها: الهوية الثقافية للجيش، والمصالح الفئوية للضباط، والمصالح المؤسسية للجيش، والمصالح الذاتية لأفراده، وحجم القوة العسكرية، وخطر التهديدات الخارجية.

وبصفة عامة يمكن أن يقال إن الاتجاهات الفكروية والتاريخية - بحسب تسميتي -: كانت تيارًا بحثيًّا يُرْجِع التدخل العسكري العربي في السياسة لطبيعة التصور الإسلامي للحكم والسياسية، وعدم انعزاله عنها، أو لطبيعة السلطة

التاريخية العربية الجامعة بين السياسة والجيش في الإسلام، أو لتغذية سردية الجيش حامي الشعب أو الأمة أو الهوية من فساد الحاكم أو الأحزاب.

فيما جنح تيار بحثي آخر إلى إرجاع التدخل العسكري العربي في السياسة للحفاظ على المصالح المؤسسية للجيش أو لبعض قطاعاته، كالترقيات، والاقتصاديات، والتسليح. وتيار آخر يرجع التدخل العسكري العربي في السياسة إلى المصالح الفئوية للجيش وتكوينه العرقي والطبقي والإقليمي، وتحول الجيش إلى طليعة الطبقة المتوسطة المعبرة عن مصالحها، أو لمصالح الريف أو البدو ضد الحضر. وتيار آخر يرجع التدخل العسكري العربي في السياسة إلى رغبته في التحديث، الذي يتطلب تحديث المجتمع ككل، والذي كان يعوقه، أو يقاومه: النظام السياسي الفاسد أو الفاشل. وتيار آخر يرجع التدخل العسكري العربي في السياسة إلى التحديات الأمنية الخارجية، وعلاقتها بالحروب، والانكسارات، والأخطاء الأمنية، التي كانت تسمح لدور الجيش السياسي بالاتساع والتوغل. وتيار آخر يرجع التدخل العسكري العربي في السياسة إلى أسباب خارجة عن المؤسسة العسكرية، وإنما بسبب المؤسسات السياسية الفاشلة غير الفعالة. وتيار آخر يرجع التدخل العسكري العربي في السياسة إلى عوامل جماعية وليست أحادية أو اختزالية.

واهتم باحثون آخرون بتجميع وتعداد العوامل المحفزة، والسببية: لتدخل الجيش في السياسية، سواء أكانت أمورًا مؤسسية أو من الظروف العامة المحيطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فضلًا عن أنماط التدخل العسكري في السياسة ودرجاته.

واهتم قلة من الباحثين بتقديم النموذج القياسي، حول العلاقة النموذجية، أو كيف ينبغي أن تكون العلاقة المدنية العسكرية، سواء في صيغة (السيطرة الموضوعية) التي قدمها هنتنغتون، أو (السيطرة الذاتية) التي قدمها جانوفيتز، واللذان يستهدفان الفصل بين السياسي والعسكري ولو في مستوى معين، بما يلغي احتمالية الصراع على السلطة.

وأما **الجيل الثاني من الدراسات المدنية العسكرية العربية**؛ فإنه يمتد من

الثمانينات إلى نهاية القرن الماضي، وهو الذي يسميه المؤلف **بالعصر المظلم** للأبحاث حول العلاقات المدنية العسكرية، وذلك بسبب غموض الأنظمة السياسية، وحالة العداء تجاه الغرب. وتشهد تلك الحقبة هدوءًا في التدخل السياسي من قبل المؤسسات العسكرية. اهتمت الدراسات بتفسير ذلك الهدوء، وندرة الانقلابات العسكرية، وكيف أن الجيوش أصبحت تحمي الأنظمة السياسية بدلًا من الانقلاب عليها، ووسائل القادة السياسيين - العسكريين السابقين - لإجهاض الانقلابات المحتملة، عبر آليات مختلفة استعرضتها الدراسات في تلك الفترة، فضلًا عن اهتمامات أخرى بديلة، كسوق النفط وأثره السياسي العسكري، وسباق التسلح، والحروب العربية الإسرائيلية، وصعود الإسلام السياسي. كانت هذه هي الأسئلة البحثية المهيمنة على أبحاث المجال في هذه الفترة، وعرض المؤلف لملخص جيد لها(1).

الجيل الثالث للأبحاث بدأ منذ 2008، بتقديم أطروحة جديدة في مجال أدبيات العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي، وهو أن المؤسسات العسكرية العربية ستتجه تدريجيًّا نحو حماية مصالح المواطنين والحقوق المدنية، بدلًا من حماية النظام السياسي.

من الواضح أن الجيلين الأولين من الأبحاث لا يصلحان لتفسير تباين الاستجابات من الجيوش العربية للانتفاضات الاجتماعية الأخيرة؛ لأن كثيرًا منها أحادي اختزالي، والأهم لأنها جميعا كانت تتناول نمطًا من العلاقات المدنية العسكرية، مختلفًا عن العلاقة الحالية: الجيش كمتدخل في السلطة، وليس كحكم بين المتصارعين على السلطة.

(1) قد يكون من اللازم للقارئ المهتم: أن يستفيد من قراءة مكملة، وثرية حول هذه النقطة من: عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (2017م). وهو في رأينا أكثر الكتب المكتوبة بالعربية ثراء في تحليل (تاريخ) الانقلابات في العالم العربي، وإجراء محاكمات نظرية للأدبيات المفسرة لها غربيًّا وعربيًّا، مع رؤية نقدية، واستجلاء ملامح الحكم العسكري العربي وماهية طموحاته وأدواره السياسية من خلال ذلك التاريخ؛ في الفصل الأول من كتابه، الذي عرض فيه لأحداث الانقلابات العسكرية في العراق وسوريا ومصر والسودان تحليليًّا.

لا يكتفي المؤلف بهذا السبب المبدئي، ولكنه يفصِّل في كيف أن إرجاع الاستجابات المتباينة للمؤسسات العسكرية العربية من الانتفاضات الاجتماعية إلى تلك العوامل كلها، سواء الأحادي منها، أو التعددي؛ لا يقدم أي تفسير واقعي لما جرى بالفعل، وكيف أنه ساعتها سيمرّر العديد من التناقضات، بما ينعكس بالضرورة على أية قدرة تفسيرية أو تنبؤية للعلاقات المدنية العسكرية في الواقع العربي الجديد، وجميعها لا يراعي تغير ميزان القوى بين الجيش والمجتمع المدني، ولا العولمة، والتواصل الاجتماعي، وضرب على ذلك أمثلة دالة من الحالات المختلفة للانتفاضات الأخيرة، وتناقض استجابات المؤسسات لها، في ظروف متشابهة، ومختلفة.

ومن هنا يُبرِز الكاتب فرضيته الأساسية: الحاجة إلى الانتقال إلى الجيل الثالث من الدراسات (2000-؟)، القائمة على المعطيات المتغيرة: انفجار الشباب، وتحسن التعليم، والعولمة، والتواصل الاجتماعي والإعلامي، الذي أفرز وعي الشعوب بنفسها ومقارنتها بغيرها، من الشعوب الأجنبية، وحتى الدول الإسلامية، واتساع سلطة المجتمع المدني، وتغير موازين القوى بينه وبين السلطة الرسمية السياسية أو الحكومة، والرغبة في إلغاء العقد الاجتماعي القديم، القائم على السلطة مقابل الأمن والدعم. لم تعد السياسة متمحورة في قبضة السلطة السياسية المركزية ومن ثم تتحدد العلاقة بين طرفي القوة العسكرية والسلطة السياسية فحسب، ولكن دخل طرف جديد في المعادلة الأكثر سيولة بما جعل الجيش في مركز يتعامل فيه مع أطراف أكثر، وصولًا إلى مرحلة الحَكَم بينها كما حدث مع الانتفاضات العربية. وهو تغير استراتيجي وحاسم في طبيعة العلاقة المدنية العسكرية، رافقه بالضرورة تحدّي صعود الإسلام السياسي وكيفية التعامل معه وصياغة العلاقات المدنية العسكرية في ظله. أضف إلى ذلك فقدان الجيش لكثير من رأسماله الرمزي وهيبته المجتمعية لفشله وضعفه ومقارنته بميليشيات صغيرة ناجحة ولو نسبيًّا. كل هذه المعطيات الجديدة ترسم ملامح تلك الحقبة الثالثة.

(4)

ثم يفصّل الكاتب في **الفصل الثالث**؛ النموذجَ الذي استخلصتْه دراسته لصناعة القرار العسكري العربي الجديد واستجاباته ومواقفه المختلفة من الاضطرابات الاجتماعية الواسعة.

يقوم الكاتب بنمذجة هذا الافتراض التفسيري: «نمذجة صناعة القرار العسكري في فترات الاضطراب الاجتماعي»، كما عَنْون فصلَه.

يعطي النموذج المقترح الاهتمام الأكبر بالمصالح والقيود المؤسسية، وفق الفرص والتهديدات في الوضع الراهن أو التغيير؛ من قِبَل قيادات المؤسسات العسكرية كفاعل عقلاني يقوِّم الوضع الراهن ويوازن بين تكاليفه وفوائده، ولا يركز كثيرًا على سياقات خارجية، أو أفكار ومعتقدات. لا يهملها لكن لا يعطيها الوزن الأكبر ولا الحاسم في صنع القرار.

التمركز حول: **القيود والمصالح**. هذان هما المفهومان المحدِّدان، اللذان سيعتمد عليهما الكاتب في صياغة نموذجه لصناعة القرار العسكري، والذي سيستعمله في تفسير استجاباتها المتباينة للانتفاضات العربية وكذا في التنبؤ بصورة ما بمستقبل العلاقات المدنية العسكرية العربية.

وفق تعريف الكاتب: **القيود** هي: آليات تحد من قوة الجيش أو حرية حركته أو قدرته على اتخاذ القرار. و**المصالح**: هي أي دافع يؤدي إلى انحياز الجيش إلى دعم الانتفاضة الشعبية بدلًا من النظام، وفق اعتبارات موضوعية: النفوذ، التمويل، المعدات، الاستقلال في صنع القرار. وقد قصر الكاتب المفهوم الثاني على المصالح في دعم الانتفاضة، وليس في دعم النظام أيضًا. ووضع الكاتب لتلك المصالح جداول مهمة للرصد المساعد على التحليل الإحصائي ومن ثَمَّ إمكانية استعمالها في التفسير (جدول 1-3 تحديدًا).

إذن: سيراقب الجيش سجال السلطة والمتظاهرين، ويجري تقويمًا مستمرًّا، ومقارنة بين مستوى المصالح المتوقع الحصول عليها إذا دعم المتظاهرين، مقارنة بالقيود التي يمارسها النظام السياسي على المؤسسة العسكرية. وتكون استجابته المتوقعة وفق فرضية مما يلي:

الفرضية الأولى: ستؤدي المستويات المرتفعة من القيودالمفروضة على الجيش، والمنخفضة من المصالح إلى: صناعة قرار أكثر بطئًا، وأقل ميلًا لدعم المتظاهرين، وأكثر ميلًا لدعم النظام السياسي.

الفرضية الثانية: ستؤدي المستويات المرتفعة من المصالح، والمنخفضة من القيود: إلى احتمال أكبر لتدخل الجيش لدعم المتظاهرين.

الفرضية الثالثة: سيؤدي المستوى المرتفع المتساوي لكل من المصالح والقيود إلى نتيجة غامضة، ولكن قد يرجح معها انقسام الجيش وتمزقه.

الفرضية الرابعة: سيؤدي المستوى المنخفض المتساوي لكل من المصالح والقيود إلى نتيجة غامضة، ومترددة، قد ينقسم معها، وقد ينحاز إلى المتظاهرين.

يمكن أن تترجم الفرضية الأولى في حالة سوريا، والفرضية الثانية في حالة تونس، والفرضية الثالثة في حالة ليبيا، والفرضية الرابعة في حالة مصر.

(5)

وبناء على الفرضيات السابقة، ينطلق الكاتب في معالجة أهم الانتفاضات العربية الأخيرة. فيستعرض في فصولٍ، على هيئة دراسات حالة؛ الاستجاباتِ العسكريةَ للانتفاضات الشعبية، في تونس، وسوريا، ومصر، وليبيا، في الفصول من **الرابع** إلى **السابع**، على الترتيب.

لن نخوض في استعراض لهذه الفصول، لما في ذلك من صعوبة؛ نظرًا لكثرة التفاصيل التي فيها. ولكن يمكنني أن أُجْمل أهم ما تتميز به هذه الفصول الأربعة في رأيي فيما يلي:

- القراءة الواعية لتاريخ تلك المؤسسات العسكرية في بلادها المختلفة، من الناحية العسكرية - وهذا مهم جدًّا -، في فحص جاد لميزانياتها واقتصادياتها، وتسليحها، وسردياتها التاريخية، ومكانتها الاجتماعية، ومن الناحية السياسية في علاقتها بالنظام السياسي عبر تاريخها المعاصر.
- تقدير المصالح المؤسسية لهذه الجيوش في البلاد المختلفة، وأهم قيودها

وعوائقها المفروضة عليها من قبل النظام السياسي، والعلاقات الإثنية والعرقية والدينية والثقافية المختلفة لهذه المؤسسات.

- استجلاء المصالح والقيود، والجوانب المختلفة لتاريخ الجيش عسكريًّا وسياسيًّا، وفق التفصيل الذي سبق ذكره عن المصالح والقيود، بقراءة تاريخية، وواقعية، عن طريق القراءة في التاريخ العسكري والسياسي، وإجراء المقابلات المهمة مع الضباط والقيادات السابقة بهذه الجيوش، ومع الضباط الأجانب الأمريكيين ممن لهم علاقات وثيقة واطلاع على الشأن.
- شرح الأحداث الأساسية للانتفاضة الاجتماعية في البلاد الأربعة المختلفة، بصورة موضوعية، وتسلسلية، وواضحة، تجمع بين التحقيب الجيد والجامع، وعدم الإغراق في التفاصيل غير المؤثرة في القراءة الموضوعية للأحداث.
- استعمل الكاتب في هذه الفصول مقابلات كثيرة ومتنوعة مع أكثر من 50 خبيرا من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ للتوصل إلى بيانات ومعلومات وانطباعات كافية حول محددات القيود والمصالح المؤسسية العسكرية، وشخصية صناع القرار في تلك المؤسسات، والثقافة المؤسسية لها، محاولًا بذلك التغلب على شح البيانات، والغموض، المتعمد، والطبيعي في المعلومات والأدلة.
- قدّم الكاتب في هذه الفصول تحليلات كيفية نوعية، استعملت منهج دراسة الحالة؛ مراعاةً للاختلاف متعددة الأصعدة بين الدول المختلفة، من ناحية التاريخ والعمق الجغرافي والثقافي، وتجانس المجتمع، وطبيعة المؤسسات العسكرية، لذلك فإن الاعتماد على التحليلات الكمية الإحصائية وحده؛ كان سيقدم نتائج غير دقيقة، وربما مضللة، بخلاف منهج دراسة الحالة، بما له من مرونة وقدرة قرائية عالية للسياق والظروف المختلفة.
- ثم فنّد الكاتب العوامل الأحادية التي يمكن أن تفسر استجابة المؤسسة العسكرية لتلك الانتفاضة، سواء بالدعم أو السحق أو الانقسام، ببيان

تناقضها مع ما جرى، كالعوامل الإثنية، أو التدخلات الخارجية، أو الهوية الثقافية، وبديلًا عن ذلك: تفسير هذه الاستجابة وفق نموذج صناعة القرار العسكري القائم على المصالح والقيود المؤسسية، الذي جرت صياغته في الفصل الثالث.

(6)

ويختتم الكاتب كتابه **بالفصل الثامن** الذي خصّصه لعاملٍ أساسٍ تعرض له سابقًا: «**تأثير الولايات المتحدة على صناعة القرار العربي في أوقات الاضطراب الاجتماعي**».

وفي هذا الفصل: يغيّر الكاتب منهج البحث، من منهج دراسة الحالة الكيفي، كما في الفصول السابقة؛ إلى بحث كمي إحصائي. حيث يقدّم في هذا الفصل استطلاعًا أجراه على 120 من الضباط الدوليين والأفراد المجندين، حول تأثير إرسال الجنود الأجانب - من البلاد العربية - إلى الكليات العسكرية الأمريكية؛ على استجابات تلك الجيوش المختلفة للانتفاضات العربية الاجتماعية، واستشراف مستقبل العلاقات العربية العسكرية في المرحلة الجديدة ما بعد الانتفاضات العربية.

يعدّ هذا الفصل في تقديري مكمن قوة أساسيًّا لهذا الكتاب، فهو يستعرض نتائج إحصاءات ومقابلات خاصة واستطلاعات رأي مع ضباط أجانب وأمريكيين، يعسر الوصول إلى مثلها، لولا طبيعة عمل الكاتب وعلاقاته.

لقد وجدت سرديةٌ ما في الإعلام الغربي والأمريكي خصوصًا؛ مفادها أن التعليم الأجنبي، أسهم بصورة إيجابية في حركة الربيع العربي. بحيث إن الجيوش التي كان أفرادها وقياداتها أكثر تلقيًّا للتعليم في المدارس الأمريكية؛ كانوا أكثر تفهُّمًا لقيم حقوق الإنسان والديمقراطية والخضوع للحكم المدني، ومن ثَمَّ فقد كانوا أكثر دعما للمتظاهرين ولم يرتكبوا أعمالا إجرامية.

ركّز الكاتب على أثر وسيلتين تحديدًا: تدريب القيادات العسكرية، وحجم المساعدات المالية والعسكرية للدول العربية: على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، والاستجابة للانتفاضات العربية.

وأما النتائج التي توصل إليها الكاتب، فهي: أن التدريب العسكري في الكليات الأمريكية، وحجم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول العربية؛ لم يكن لها دور حاسم في صناعة القرار العسكري خلال الانتفاضات العسكرية. وليس هناك علاقة إحصائية بين المدة التي قضاها الضباط الأجانب في الولايات المتحدة؛ وبين آرائهم بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية، بل إن الغالبية أظهروا نفورًا من السياسات الأمريكية الخارجية وبعض جوانب الحياة الاجتماعية الأمريكية.

مكمن الخلل، بحسب الكاتب: أنه قد اعتمدت الدراسات السابقة حول هذا الموضوع على حكايات وأقاويل، تكون متحيزة في الغالب، وليس على إحصاءات واستطلاعات رأي مضبوطة. كما أن قياس حجم اللبرلة الذي استندت إليه هذه الدراسات في البلاد المعنية: كان على مستوى وطني، وليس بالنسبة للآراء الشخصية للضباط أنفسهم الذين تلقوا التدريبات.

إن هناك أهدافًا عديدة لبرامج التدريب الأمريكية، أهمها: تعزيز فهم الولايات المتحدة، والتفاهم الجيد، دعم اقتصاديات السلاح الأمريكية، مكافحة الإرهاب، نقل قيم حقوق الإنسان. بحث المؤلف بحثًا نظريًّا في فلسفة التدريب الأجنبي، والنظريات المختلفة في تفسير سلوك الدول - ما بين المادية والبنيوية -، وأهم الفرضيات الاجتماعية والسياسية التي بُنيت عليها مبادئ التدريب الأجنبي، كمفهوم (الاتصال) في علم الاجتماع: (المواقف الإيجابية تتصاعد مع الاتصال)، أو الانجذاب للقيم الأعلى المتفوقة، أو عوامل التحفيز والتخويف المادية (المكافآت والعقوبات)، وأن نقل القيم الغربية: يسهم في النهاية في دعم المصالح الأمريكية.

واستعرض الكاتب دراسات متناقضة بشأن تأثير تلك البرامج على شيوع قيم الديمقراطية والخضوع للحكم المدني في تلك البلدان؛ دراسات أجريت على أمريكا اللاتينية، والدول العربية، والأفريقية، والأسيوية، وأرجع سبب تناقضها في النتائج إلى: التحيز - المركزية الغربية - القياس الوطني لا الفردي - إغفال العوامل الأخرى التي تؤدي إلى نقل القيم كتحسن التعلم والعولمة.

وبالعودة إلى صنع القرار العربي وعلاقته بالتدريب الأجنبي: يتناول الكاتب

سردية مكالمة رئيس الأركان بالجيش المصري مع نظيره الأمريكي، وتعهده عندما كان في زيارة أثناء بواكير الثورة بعدم مهاجمة المتظاهرين، وكذلك جيش تونس لما دعم المتظاهرين. حيث تعتبر هاتان السرديتان من دعائم الاعتقاد الغربي والأمريكي أن التعليم الأجنبي لهذه القيادات كان من العوامل المؤثرة بقوة في استجاباتها الإيجابية تجاه الانتفاضات الاجتماعية في بلديهما بدعم المتظاهرين.

لا توجد علاقة بين عدد المتلقين للتدريب، ولا حجم المساعدات الأمريكية للجيوش العربية: والقرار العسكري واستجابته للانتفاضة ومدى انحيازه للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أظهر المؤلف في إحصاءاته (جدول 1-1)، كما نرى في التباين بين سوريا والبحرين في التدريب والمساعدات واتفاق النتيجة: سحق المتظاهرين.

يخلص الكاتب إذن إلى أن انتقائية الجيوش العربية تجاه القيم الغربية يدلّ أنها تسعى فحسب إلى تعزيز مصالحها المؤسسية أكثر من التزامها بالمثل الأمريكية عن الديمقراطية الصحيحة أو العلاقات المدنية العسكرية المثلى.

(7)

وبالوصول إلى آخر فصول الكتاب: **الفصل التاسع: مستقبل العلاقات المدنية العسكرية العربية**، نكون قد بلغنا المحطة النهائية المنتظرة للدراسة. سؤال: (ماذا بعد؟).

ينطلق الكاتب في هذا الفصل من منطلقين افتراضيين أساسيين .**المنطلق الأول**: أن فترة الاضطرابات لن تنتهي في المنطقة، ولن تستقر، بل ستستمر الفوضى في المنطقة، بسبب التقاء العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومن ثَم السياسية .**والمنطلق الثاني**: أن موقف الجيوش العربية من تلك الاضطرابات ما زال غامضًا بدرجة تامة. ولكن الذي يمكن أن يقال إن أفضل نموذج لحسابات صنع القرار العسكري سيستمر حسب المصالح والقيود.

يعرض الكاتب خمسة سيناريوهات متوقعة لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية العربية، ويختم الكتاب بتوصية لصانع السياسة الأمريكي.

السيناريوهات المعروضة مبهمة، بمعنى أن الكاتب لم يصرّح بإسقاطها على دولة بعينها، وإن كان التمعن في تفاصيلها قد يوضّح أنها تنطلق على دولة ما دون أخرى، بصورة واضحة أحيانًا، أو أقل وضوحًا في أحيان أخرى، كما سنرى.

أما السيناريو الأول: فهو **(سيناريو هنتنغتون للدولة العربية الحديثة)**. وهو نموذج رومنسي متفائل، سيكون فيه الجيش محترفًا ومهنيًّا ومستقلًّا عن الشؤون السياسية، في ظل حكومة ناجحة وتحظى باحترام المواطنين، قد تكون حكومة منتخبة أو غير منتخبة، إلا أنها تمتلك تطلعات اقتصادية طموحة لعدم الاعتماد على الموارد الطبيعية. بالنسبة لنا لا يتضح بالضبط النموذج المتوقع أن ينطلق عليه هذا السيناريو، قد يومئ هذا النموذج بصورة ما إلى دولة المغرب، ولاسيما في حالة الاستقرار النسبي الملموس الذي وقع فيه عقب اضطراب فترة الربيع العربي بين الملكية الراسخة وقوى الإسلام السياسي في صيغة تفاهمية ما، وقد تومئ أيضًا إلى السعودية في نسخة ما معدلة، بعد الجهود التحديثية المواتية، واتجاهات الإصلاح الاقتصادي الموعودة في ظل استحالة الاعتماد الدائم مستقبلًا على موارد النفط.

وعلى كل حال، وبرأينا: فإن هذا النموذج يرجع بالأساس إلى هنتنغتون، صاحب نظريات صراع الحضارات المنادية في نهاية الأمر بوجوب قهر الرجعية وهزيمتها لصالح قيم الحداثة السياسية والاقتصادية، فبقدر ما هي راديكالية راهنًا، إلا أنها لا تختلف في طبيعتها التفاؤلية المستقبلية عن (نهاية تاريخ) فوكوياما. ولعله لذلك السبب لم يركّز الكاتب على تقديم إيماءات توحي بإسقاطها على دولة ما في واقع الشرق الأوسط، بعكس ما فعل مع نماذج أخرى، فبتقديري أن المؤلف عرضها كنموذج مثالي قد لا يتحقق في واقع المنطقة، في الأمد المنظور على الأقل، ولولا وجودها في أدبيات العلاقات المدنية العسكرية؛ لما ذكرها.

وأما السيناريو الثاني: فهو **(انقسام الدولة وانحلال الجيش النظامي)**. حيث يتناول دولة تعاني من مشكلات اجتماعية اقتصادية وسياسية، وتمر بسلسلة انتخابات ديمقراطية تفرز حكوماتمنتخبة ضعيفة، جميعها فاشلة، تتسم بندرة في

الكفاءات، نظرًا لارتباط العديد من الكفاءات والتكنوقراط بالعهد السابق، بما لوَّث سمعتهم إلى الأبد. في تلك البلد توجد ثروة نفطية هائلة، إلا أن الصراعات لا تجعل الدولة تستفيد من هذه الثروة على الوجه الأمثل، ويصبح الجيش محل شك كحكم بين المتصارعين لاصطفافه السابق مع النظام المستبد، ولأدائه المتواضع في المعارك العسكرية القديمة، وبالتالي ترى العديد من النخب أنه لا يستحق كل هذه التكاليف الباهظة التي ترهق عاتق الدولة الضعيف، على عكس الميليشيات المسلحة التي ساعدت الدولة في أحداث سابقة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. فتخوض المكونات العرقية والقبلية بميليشياتها المسلحة صراعات عنيفة، تؤدي إلى تقسيم الدولة، الذي يعاد ويتكرر أكثر من مرة، مع سلسلة من الانقلابات العسكرية، تنتج دولًا، أو دولة ضعيفة، لا تستطيع أن تحمي حدودها، ولا تمنع الفاعلين الدوليين من التدخل في شؤونها مباشرة، أو عبر وسطاء محليين وإقليميين.

ويبدو هذا السيناريو محيّرًا بعض الشيء في إسقاطه على نموذج معين بصورة كاملة. إلا أنني أرجح أنه ينطبق على سوريا بصورة واضحة نسبيًّا باعتبار تاريخها العسكري مع إسرائيل، وتكوينها الإثني والمذهبي القابل للانقسام، كما يجري الإعداد حاليًّا، وإن كانت نقطة النفط ودوره في الصراع التي يؤكد عليها السيناريو ليست حاضرة بجلاء في الحالة السورية، إلا أن الشمال السوري الحافل بالنفط لا يمكن إغفاله. أما دولٌ أخرى كالسعودية مثلا، رغم توفر العامل النفطي فيها إلا أنها لا تملك تاريخًا عسكريًّا، ولاسيما ضد إسرائيل، مع حضور نموذج التقسيم فيها وإن بصورة أقل وضوحًا من الحالة السورية. والأمر نفسه يقال على مصر، لانعدام المكون النفطي، والعرقي في حالتها. ولذلك يبقى هذا السيناريو ملائمًا للنموذج السوري بحسب تقديرنا.

وأما السيناريو الثالث: فهو **(إعادة بعث الحرس الإمبراطوري)**. وهو يمثّل بلدًا مقسمًا عرقيًّاومذهبيا، حيث الأقلية تحكم، من خلال حكومة كفاءات، لكن غير ديمقراطية، تتكون من عناصر شابة وتكنوقراط تنتمي للأسرة الحاكمة أو موالية لها، تقدم أداء اقتصاديًّا جيدًا في ضوء تنويع مصادر الدخل بسبب اقتراب نضوب النفط في واحةٍ في الصحراء. يوجد دخل جيد ومرتفع عالميًّا للفرد، مع

وجود تفاوت ملحوظ بين الأقلية الحاكمة والأغلبية. وهي دولة تقدمية جدًّا في قيمها وحرياتها مقارنة بحكومات المناطق المجاورة، إلا أنه لا توجد انتخابات فيها لأنها ستطيح بالأقلية الحاكمة حتمًا. وعلى صعيد آخر؛ فليس هناك احترام للجيش، لضعفه، وضآلته، ولكونه مذهبيًّا، ولأن الأقلية استولت على السلطة عن طريقة استدعائها قوات أجنبية لقمع الأغلبية المعارضة. وبصورة واضحة: لا يمكن التوفيق بين المجموعتين المذكورتين، فالحكومة تعتقد أن الأغلبية مدعومة من دول مجاورة، والأغلبية تعتقد أن الأقلية استولت على سلطة لا تستحقها. الأقليةتقمع أية احتجاجات اجتماعية، ولن تتردد في سحق أية احتجاجات اجتماعية. ومن الواضح أن هذا السيناريو يومئ إلى مملكة البحرين.

وأما السيناريو الرابع: فهو **(تجسيد الجيش للاضطرابات الداخلية)**. سيناريو الإحباط بعد الفرحة الغامرة بسقوط المستبد. حيث تعاقبت أحزاب منتخبة على السلطة، فشلت جميعها في تحقيق طموحات الشعب المرتفعة في مستوى معيشي واجتماعي جيد. ونادرًا ما استمر حاكم ليكمل فترة ولايته. الجميع فشل: العسكريون والإسلاميون والعلمانيون. لم تتعاف السياحة بسبب الاضطراب والهجمات الإرهابية. وتدهورت الزراعة وفشا التصحر. وفي دولة ليس لديها نفط كاف، والمساعدات الخارجية،المصدر الأفضل للتعافي؛ آخذة في التضاؤل: تلجأ الدولة إلى تخفيض الدعم على الوقود والسلع، مما ينتج المزيد من الغضب الشعبي. وتدريجيًّا يفقد الجيش هيبته واحترامه لدى الشعب، الذي اكتسبه سابقًا لدوره الاجتماعي والعسكري وبخاصة أثناء الثورة في الإطاحة بالديكتاتور. الجيش كان يحكم في الظل، يسيطر ولا يحكم. ولكن، لم يعد من الممكن استمراره في لعب ذلك الدور. اضطراب الأوضاع دفع به إلى الواجهة كي يحكم مباشرة. وحتى السياسيون الفاسدون أصبحوا يرفضون التقدم للانتخابات وتحمل السلطة في ظل قيود الجيش وضغط الشارع. يحاول الجيش إيجاد البديل الذي يتحمل سهام النقد بدلًا منه. وبطبيعة الحال فإنه لا يستطيع أن يفعل ضد إسرائيل كما كان يفعل في السابق، فهو مكبل باتفاقات سلام من جهة، وضغوط دولية وإقليمية من جهة أخرى، فضلًا عن عدم استعداده لدفع تكاليف أي مغامرات عسكرية. الحال يكمن في البلد المجاور الغني بالنفط -

ليبيا بحسب ما نتوقع ولا يسميه المؤلف -، الذي انقسم بالفعل بعد رحيل طاغيته. الاستيلاء على جزء من حقول نفطه المتاخمة لذلك البلد هو الحل الأمثل للاستقرار الاقتصادي، ولشغل الرأي العام، معًا. ينقسم المجتمع الدولي تجاه ذلك، إلا أن الحال يبقى على ما هو عليه، فليس الغرب متحمسًا ولا لديه الرغبة في خوض حرب جديدة في الشرق الأوسط، ثم إنه يرى أن البرجماتية تفترض أن هذا قد يعود بالاستقرار على المنطقة، ويحسّن أوضاع الدولة الكبيرة، ذات الدور الاستراتيجي في المنطقة. ومما لا شك فيه أن هذا السيناريو يومئ إلى مصر.

وأما السيناريو الخامس: فهو **(عودة الرجال على ظهور الخيل)**. وهو في دولة لم تشتعل فيها الثورة في موجة الربيع العربي. فقط قامت وقُمعت بوادر الانتفاضة سريعًا. ونظرًا للظروف المحيطة بها: توافد مئات الآلاف من اللاجئين عليها، لتتحمل فاتورة باهظة للاضطراب السياسي والاجتماعي والعسكري الدائر حولها. تعاني الدولة من انهيار الاقتصاد وضعف المساعدات الخارجية. ولكن رئيس تلك الدولة يرفض طرد اللاجئين. يهرب المستثمرون الأجانب نظرًا لفشل الدولة. ويتقاطر إليه المعارضون المسلحون الإسلاميون للتجنيد من معسكرات اللاجئين الخصبة. ومع تزايد الضغط الشعبي، والمخاطر الإرهابية، وخشية خروج الوضع عن السيطرة: يضطر الجيش لإنقاذ الوضع، والقيام بانقلاب على الرئيس دون تصفيته، فيقتاده إلى خارج السلطة، والبلد، ويتولى مسؤولية إدارة الوضع الراهن المعقد، وينتقم من اللاجئين، بإلغاء معسكرات اللاجئين، واجتثاث الإرهابين، وإعدام المئات من الجميع. ثم يتقاعد رئيس الجيش ويصبح الرئيس الجديد، ويضع خطة خمسية لتحسين الأوضاع. هذا السيناريو يومئ إلى نموذج مملكة الأردن.

ويختتَم الكتاب **بتوصيات**الكاتب لصانع السياسة الأمريكية. يقول الكاتب لصانع القرار الأمريكي إن العلاقات العسكرية المدنية العربية معقدة، ولا يمكن توقعها في المستقبل. ويصرح برؤيته للانتقاد الموجه للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل الاضطرابات الاجتماعية العربية الأخيرة أنها لا تمتلك استراتيجية كبرى، وربما وصفت بالتراجع أو التردد. لا يرى الكاتب ذلك سليمًا. فالواقع

المعقد والمركب في هذه المنطقة من العالم لا يمكن التعامل معه بسهولة، أو بمنطقية، أو باستراتيجية كبرى.

ينصح الكاتب بانتهاج نهج برجماتي في التعامل مع العلاقات المدنية العسكرية في هذه المنطقة. ففي حالة تعارض المصالح مع القيم؛ لابد من اتباع المصالح، دون مجرد الشعور بالحاجة إلى الاعتذار عن ذلك.

دور الجيوش في السياسة والحكم العربي لن ينتهي، كما يرى الكاتب. ويجب على الإدارة الأمريكية الاعتماد على نموذج المصالح والقيود المؤسسية الضيقة في توقع والتعامل مع الاستجابات العسكرية للاضطرابات الاجتماعية المحتملة.

ويجب على الأمريكيين أيضا - والنصائح ما زالت وفق الكاتب - أن يعترفوا بمحدودية تأثيرهم في السلوك العسكري العربي، وأن تتعامل أمريكا مع الشرق الأوسط كما هو، وليس كما ينبغي أن يكون. فالتغيير سيأتي من داخل الدول وليس من خارجها.

ليختم الكتاب بعبارة: «ربما كانت السياسة المثلى التي توظفها الولايات المتحدة لنقل الدول إلى هذا المسار هو أن تشير إلى الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في تبني النظام الديمقراطي وخضوع القوات المسلحة للحكم المدني. فينبغي أن تكون الرسالة "نحن معكم في هذه الرحلة"، وليس "نحن نفوقكم في هذه الرحلة"».

(8)

وفي رأيي أن هناك عوامل قوة عديدة في الكتاب وأطروحته، يمكنني إجمالها فيما يلي:

- استعماله منهجًا بحثيًّا واضحًا في دراسته، بما يجعلها دراسة علمية، ليست مجرد كتابة صحافية، أو انطباعية، فضلا عن أن تكون رغبوية. ويضاف إلى ذلك مرونة الباحث، فقد استعمل منهجين بحثيين مختلفين: دراسة الحالة، والتحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان؛ لاختلاف موضوعات الدراسة، وكون منهجٍ ما أكثر فعالية وموضوعية في دراسة موضوع معيّن أكثر من غيره.

- إحاطة الكاتب النظرية بالمجال- العلاقات المدنية العسكرية -، واستعراضه بصورة حيوية، ومقارنة؛ لأغلب الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ولا شك أن هذا أضفى على الدراسة ثراءً كبيرًا وتثقيفًا للقارئ وتعريفًا بهذه الأدبيات وأفكارها المتنوعة بشدة.
- ويضاف إلى ذلك خبرة الكاتب الميدانية، وقربه من الشرق الأوسط، ومن المجال العسكري، بحكم وظيفته: كمستشار عسكري ملحق بكتيبة مشاة عراقية. وقد كان لهذا عامل مهم في تفهم الكاتب - ولاسيما أنه غربي - لطبيعة التفكير والتصورات الثقافية والاجتماعية للمنطقة العربية، وبخاصة في مستويات القيادات العسكرية المتنوعة.
- توفّر الكاتب على مصادر ذات قيمة، فيما يتعلق بدراسات العلاقات المدنية العسكرية، ولاسيما إذا راعينا طبيعة المجال البحثي، وقلة الشفافية المفروضة حوله، وقيود تداول المعلومات فيما يتعلق بالمجال العسكري في الشرق الأوسط. فقد استعمل الكاتب مقابلات كثيرة مع خبراء أجانب وعرب عديدين، عسكريين ومدنيين وسفراء، وبعضهم كان على اطلاع مباشر على الأحداث المهمة موضوع الدراسة. ومن الصحيح أن الكاتب اختار - لأسباب معقولة - أن يحتفظ بهويات هؤلاء المصادر، إلا قلة صرّح بها كشخصيات مهمة كسفراء أمريكيين وإسرائيليين بالشرق الأوسط؛ إلا أن الصدق المفترض توفّره في الباحث، وكون كثير من الإيضاحات التي تلقاها الكاتب عن مصادره هي إيضاحات مفهومة، بل وكثير منها منطقي بالنسبة إلينا = جميع ذلك يمنحنا الثقة في مصادر الكاتب، ونقله عنها.
- يمتاز هذا الكاتب بقدرات عقلية وسجالية منطقية مميزة، ظهرت في سياق دفاعه عن أطروحته حول نمذجة صنع القرار العسكري العربي أثناء الانتفاضات الاجتماعية، وقراءته النقدية للنماذج المغايرة، والمقارنات الذكية التي أجراها لبيان تناقضها، والترتيب الذهني في صياغة الفرضيات النهائية للبحث، مع سلاسة في الأسلوب، والقدرة على اختزال المعلومات والحوادث الطويلة في أقصر مساحة ممكنة.

❖ وأخيرًا: يمتاز الكاتب بعدم ادعائه تضامنًا مزيفًا، أو إخلاصًا زائدًا عن الحد نحونا كشعوب عربية ومسلمة. فالكاتب يحاول أن يمارس درجة مرتفعة من الموضوعية العقلانية، في وصف الأحداث، وقراءة التاريخ في هذه المنطقة، مع صراحته في انتهاج المنهج البرجماتي كأمريكي وغربي يوجه النصيحة لصانع القرار السياسي ببلاده بما يرجع عليها بأكبر قدر متاح من المصالح، والذي يراه لن يتحقق ما لم يُفهم العالم العربي كما هو، دون مبالغات، أو تحيزات.

(9)

ومن ناحية أخرى، فإن هناك بعض الملاحظات، والاقتراحات، التي يمكن الحديث عنها حول الكتاب وأطروحته، يمكنني إجمالها فيما يلي:

❖ قلة اعتناء الكاتب بالأدبيات المتعلقة بالثورة على نحو خاصّ، وهي فرع سياسي وفلسفي له أدبياته المشهورة، ككتابات حنا أرندت، وكرين برنتن، وحتى جوستاف لوبون، فضلًا عن بعض الأدبيات التي تتناول علاقة الجيوش بالسياسة، لجاك ووديز، وزولتان بارتي[2]، وغيرهما.

إلا أنه يبدو أن الكاتب فضّل أن يركز على دراسة الأدبيات المرتبطة بالعلاقات المدنية العسكرية العربية على نحو مباشر، ولا شك أن هذا مهم وفي القلب من موضوع البحث، لكننا نزعم أن الاستعانة بالمصادر التي تفحص الثورات كمفاهيم وإجراءات وتاريخ وميكانيزمات وأطوار، وتلك التي تتعلق بالسلوك السياسي للجيوش عمومًا؛ كانت لتثري البحث على نحو أكبر، مع إقرارانا بثرائه النظري على وضعه الحالي. بخاصة وأن الكاتب قد تعرض للبحث السببي للاضطرابات الاجتماعية، كما أنه تعرض بالسرد لأحداث الثورات

---

(2) وبخاصة أن هذا الكتاب: «كيف تستجيب الجيوش للثورات، ولماذا»، ترجمة: عبد الرحمن عياش، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، (2017م)؛ هو كتاب حديث، وتناول الأحداث العربية وموقف المؤسسات العسكرية منها.
إلا أنه يلاحظ على ذلك الكتاب فيما يتعلق بموضوعنا أن أغلب مادته تنصرف لدراسة العلاقات المدنية العسكرية في إيران، بورما، والصين وأوروبا الشرقية، فيما تندرج أحداث الشرق الأوسط فيه في نحو أربعين صفحة فحسب، في الفصل الختامي (الخامس) من الكتاب، (227-273).

العربية المختلفة في الدول الأربع النماذج التي بحثها، فنعتقد أن متابعة خط سير الثورات وتطورها كان يحتاج إلى قراءة ميكانيزمات الثورات وسيرورتها التاريخية عمومًا أيضًا، فإن هذا شيء لا يمكن فصله عن واقع الانتفاضات العربية مهما ادعينا خصوصيتها، ولاسيما أن اطلاعنا على تاريخ الثورات العام يدعم وجهة نظرنا أن الانتفاضات العربية ليست فريدة حقًّا كما يعتقد الكثيرون.

❖ وفيما يتعلق بالنموذج التفسيري الذي يمثّل أطروحة الكتاب الأساسية؛ فلا شك أنه نموذج مفيد وثري، ولعله أكثر النماذج في ساحة الأدبيات السياسية اكتمالًا من جهة القدرة التفسيرية حتى الآن. ومجرد ذلك في حد نفسه: أمر مطلوب ونافع. ولكنه لا يعني الاكتفاء بهذا النموذج أو الوقوف عنده، دون محاولة تطويره وإضفاء المزيد من التعقيد والخلفيات عليه كي يتناسب أكثر مع تعقيد الطبيعة البشرية التي أومن إيمانًا عميقًا بحضورها البالغ في الفعل السياسي.

فبمقارنة سريعة، بين النموذج التفسيري الخاص بكتابنا، حول مستويات المصالح والقيود، ونموذج آخر مقارب له في المعاصرة للأحداث، فقد عرض زولتان بارتي لنموذج سداسي، يمكن وفقه تفسير استجابات الجيوش - عمومًا - للثورات الاجتماعية. تلك العوامل الستة هي، مرتبة حسب أهميتها: «1- التماسك الداخلي للقوات المسلحة. 2- الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزاميًّا. 3- معاملة النظام للجيش. 4- رؤية قادة الجيش لشرعية النظام. 5- حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات. 6- احتمالات التدخل الأجنبي»[3]. وفي بحثه الخاص بأحداث الربيع العربي واستجابات الجيوش له: فقد قسم المواقف في الشرق الأوسط إلى ثلاثة أقسام: مصر وتونس (من وقف مع الثوار)، وليبيا واليمن (من انقسم حول دعم الثورة)، والبحرين وسوريا (من قرر الحفاظ على الوضع القائم). وحين أرجع الكاتب تلك الاستجابات لنموذجه التفسيري بترتيبه السالف للعوامل وجدناه، على سبيل المثال؛ يركز في تفسيره للانقسام الذي شاب الحالة اليمنية والليبية على خضوع الجيوش للانتماءات

(3) زولتان بارتي، كيف تستجيب الجيوش للثورات، ولماذا؟، (75)، وراجع: (40-74).

القبلية[4]، ولا شك أن لهذا العامل قوته ووجاهته، لكنه يعاني تناقضًا في فيالحالة السورية التي لم ينقسم فيها الجيش رغم تعدد ولاءاته وانتماءاته الإثنية والمذهبية. وليس غرضنا هنا توجيه النقد لهذا الكتاب، لأنه بدوره لا يخلو من أوجه قوة كثيرة في قراءته للأحداث العالمية والعربية، ولكن الإنصاف يستلزم أن المقارنة لن تكون في صالحه، على الأقل فيما يتعلق بعالمنا العربي، إذا ما قورن بأطروحة كتابنا المطولة والمستغرقة في دراسة المنطقة وخلفياتها، مع كثير من المذاكرة في الأطر النظرية التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية في المنطقة، ومع قليل من الانطباعات، وكثير من المعلومات والحقائق. وإن كان كتاب بارتي يتسم بقراءة جيدة للواقع العسكري للبلاد العربي ينبغي أن يستفاد منه أيضًا.

(10)

وجهة نظري التي أقدمها هاهنا على سبيل الاقتراح والإثراء لأطروحة الكاتب التفسيرية، لا المؤاخذة الفعلية لأطروحته: أنني أتصور أن المبالغة في إضفاء بُعْدٍ ميتافيزيقي ما على الفعل السياسي باعتباره فعلًا إداراتيًّا ومؤسسيًّا وعقلانيًّا محضًا أو كاملًا إلى حدّ كبير - دون الخوض الآن في النظريات المؤامراتية الكاملة التي تصور السياسة الدولية كبراديغم موحّد أيضا: باعتبارها ذروة الميتافيزيقية -؛ أتصور أن هذه المبالغة غير واقعية، ولا تاريخية، ومجافية لسيرورة السياسة عبر التاريخ. لا أستطيع أن أخفي نزعتي البنيوية في هذا الصدد، وأن الطبيعة الداخلية للنظم، بما هي في النهاية مجموع من البشر: لها دور كبير، وقد يكون حاسمًا في لحظات التاريخ الكبيرة: في صياغة القرار السياسي، أو العسكري. يبقى هذا هو الأصل المستمر في تاريخ الإنسان على هذه الأرض، ويبقى دوره في صناعة الحدث أكبر من أي دور آخر. تاريخنا تاريخ أشخاص فائقين أو غير أكفاء إلى حد العته والغباء[5]، أكثر مما هو تاريخ

(4) انظر: المصدر نفسه، (250).

(5) يمكن الاطلاع على كتاب طريف حول هذا الموضوع بعنوان: الغباء السياسي: كيف يصل الغبي إلى كرسي الحكم، محمد توفيق، دار المصري، القاهرة.

أمم أو مؤسسات، هذه هي الحقيقة الراسخة. ولعله لذلك: تبقى قيمة البطولة قيمة مقدسة في الخيال الإنساني[6]، يحاول كل سياسي مهما بلغ نظامه السياسي من المأسسة والحداثة: أن يصل إليها ويتقمصها. ولعل الوعي بهذا الأمر آخذ في الازدياد الآن مع شيوع نزعة ما بعد الحداثة وبلوغها مساحة السياسة، وبخاصة مع وصول شخصيات غير سياسية ولا عقلانية إلى مقاليد السلطة في أكبر دول العالم الغربي، كما نجد في حالة ترامب على سبيل المثال، بما جعل كثيرًا من المحللين يتساءلون من جديد عن موازنة مغايرة بين الإدارة والشخص، في قراءات ما بعد حداثية متطورة في فلسفة السياسة[7]. وحتى النظرة المؤسساتية التي تركز على المصالح المؤسسية، كالتي يطرحها كاتبنا، ينبغي أن تتفطن للاتساع المفهوم للعامل الفردي فيما يتعلق بقيادات هذه المؤسسات، وليس مصالحها الخاصة فقط، ولكن أهواءها وعوامل تنافسها الوظيفي وخلفياتها الثقافية والأخلاقية[8].

فعلى سبيل المثال، وحين نستعين بتجربة إسبانيا أثناء تحررها من السيطرة العسكرية على الحكم بعد فرانكو، نقرأ وعيًا سياسيًّا مستنيرًا من عقل عسكري، نتيجة معايشته لواقع مدني واجتماعي مجهِد. خوليونبراغلوت الذي يقول في كتابه «مهنة الضابط في إسبانيا»: «نحن العسكريين نريد تكريس أنفسنا لوظيفتنا العسكرية، ونريد للبد أن يحل قضاياه كافة، بما فيها السياسية، بجهاز ووسائل

---

(6) تبدو الأطروحة الكلاسيكية: الأبطال وعبادة البطولة، لتوماس كارليل؛ نموذجًا صالحًا لذلك الخيال الإنساني المستمر، وصولًا إلى نموذج البطولة المتمحضة في القوة المتحررة من الأخلاق والقيمة عند نيتشه مع: السوبر مان.

(7) من المقالات المعبرة عن هذا الاتجاه مقال بعنوان:
Donald Trump Is The First President To Turn Postmodernism Against Itself, David Ernst

على الرابط:
http://thefederalist.com/2017/01/23/donald-trump-first-president-turn-post-modernism

(8) ثمة نموذج كامل يستفيض في شرح تلك العلاقات المؤسسية الشخصية في المؤسسات الفاسدة وغير الفاسدة في النظم الديكتاتورية والديمقراطية في الكتاب المركزي: دليل الاستبداد والمستبدين، بروس بيونو دو مسقيتا وألستير سميث، ترجمة: د. فاطمة نصر، مكتبة الأسرة، مصر، 2014.

الدولة التي يمتلكها، إن أفضل تعاون يمكن للقوات المسلحة أن تقدمه في حل هذه القضايا هو أن نحترم أي خيار صحيح يظهره دونما تدخل في نشاطات لا تعنيها... [وعلى الإسبانيين أن يتعلموا النظر إلى قواتهم المسلحة باعتبارها] تعود إلى إسبانيا بكاملها وليس إلى أي مجموعة أو اتجاه مهما يمكن أن يكون هذا الاتجاه كبيرًا»، ونوافق ووديز في تعليقه على هذا النص، أنه«مما لا شك فيه أن تطور مثل هذه الآراء بين الضباط الذين يخدمون في الجيش الإسباني لم يحدث نتيجة **أي نضوج مستقل** لعمليات في داخل القوات المسلحة **معزولةً عن الحياة المدنية**، بل هو حصيلة لإجمالي الأزمة السياسية لنظام ما بعد فرانكو وللحركة الشعبية الواسعة لاستعادة الديمقراطية التي تضم، بين ما تضم، الفئات الاجتماعية التي تحدر منها الكثير من الضباط، وبكلمات أخرى، لقد أظهر التطور، مرة أخرى، أن القوات المسلحة، بما فيها الضباط، ليست مصابة بالخطيئة الأولى[9]، ولا مقدر[اً] لها أن تستخدم على الدوام ضد الشعب، فزوابع عصرنا السياسية تهب في صفوفها بقوة عظيمة، وتساعد في نهاية المطاف، على أن تقرر في أي اتجاه تتجه»[10].

(11)

كان ما سبق قراءة نظرية في نموذج الافتراضات التفسيري الذي قامت عليه أطروحة الكتاب.

الأمر الآخر الذي أتعرض له: ما يتعلق بتطبيق النموذج التفسيري ذي الافتراضات الرباعية على نماذج الاضطرابات الاجتماعية العربية الأخيرة. لقد اختار المؤلف النماذج الأربعة الأساسية: مصر وتونس وليبيا وسوريا، واستثنى أخرى، ونحن نتفهم أن نماذج كالأردن والمغرب لا يمكن فعليًا أن تدرج هاهنا، لأنها ببساطة ليست نماذج مكتملة، فلا يمكن القول إنها اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق وطويلة المدة فضلًا عن أن تبلغ أن تكون انتفاضة، ومن ثم فليس هناك استجابات عسكرية ذات بال يمكن فحصها في نطاق اختلال

(9) المقصود الخطيئة الأصلية وفق المفهوم المسيحي بمعنى أن الشر هو الأصل في الوجود الإنساني بعد خطيئة آدم الأولى التي نجم عنها أن عطبت الطبيعة الإنسانية نفسها وفسدت.

(10) ووديز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، (257).

جدي للنظام السياسي كان يتطلب قرارًا عسكريًّا بالتدخل من عدمه، يمكن دراسته. ولكن الوضع مغاير فيما يتعلق بالبحرين، التي شهدت اضطرابًا اجتماعيًّا واسعًا جدًّا، وبغض النظر عن خلفياته وعوامل تفاقمه؛ فإنه كاد يخرج النظام عن موقع السلطة، لولا التدخل العسكري لقوات درع الجزيرة التي تعتمد على العربية السعودية بصورة كلية.

لماذا استثنى الكاتبُ البحرينَ من إجراء نموذجه التفسيري؟ لقد برر الكاتب ذلك - في الفصل الثالث - بأنه رغب في دراساتِ حالةٍ للدول المتشابهة في الظروف، سواء في خلفياتها السياسية - الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي -، أو الخلفية العسكرية لقياداتها، أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولذلك اقتصر على الدول الأربعة، ولم يدرج نموذج البحرين، واستجابة مؤسستها العسكرية للانتفاضة الاجتماعية فيها، بسبب الاختلاف الواضح الذي تمثله البحرين عن تلك الدول، على مستوى الخلفية السياسية، أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فلكي لا تؤثر العوامل المختلفة في نموذج البحرين على نتيجة الدراسة، سلبًا أو إيجابًا، ومن ثَمَّ الوقوع في نوع من التحيزات: كان من الأجدار استثناؤها من الخضوع للنموذج التفسيري. وفي رأيي أن المبرر الميثودولوجي الذي لأجله ذكر الكاتب أنه استعمل منهج دراسة الحالة في فصوله الأربعة المتعلقة بالاستجابات العسكرية للانتفاضة العربية في الدول الأربعة: كان مراعاة الفروق المختلفة بين حالات الدول، بما لا تكون معه الدراسة التحليلية الإحصائية معبرة عن حالتها موضوعيًا. ولذلك فقد كنت أحبّذ أن يعمم الكاتب نموذجه الافتراضي التفسيري على حالة البحرين، ويقدم توضيحات بشأن الظروف المختلفة لهذا النموذج، وما يمكن أن يخرج به من تعديلات أو تقييدات تصلح أن يرجع بها على افتراضاته البحثية بالإضافة أو التعديل. فقد كان هذا سيكون أكثر موضوعية وإقناعًا بدقة النموذج التفسيري فيما يتعلق بالبحث الإجرائي لافتراضاته على النماذج المختلفة، وأثرى لنموذجه التفسيري، بصورة راجعةٍ، في الوقت نفسه.

ويمكن هنا أن نستعيض بالقراءة التي أجراها بارتي لأسباب عدم نجاح الانتفاضات في أيٍّ من الملكيات العربية الثماني: البحرين، والأردن،

والكويت، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية[11].

ومن المهم في نظري، لمزيد من التكامل، الاطلاع أيضا على أطروحة عزمي بشارة الأخيرة: «الجيش والسياسة: إشكالات نظرية، ونماذج عربية»[12]، بما تضمنته من رؤية ناقدة لبعض المقولات الأساسية في المركزية البحثية الغربية، وعلاقتها بالعالم العربي، وقراءته للأحداث العربية في ضوء ذلك، وتوقعاته لتطوراتها، وبخاصة ما يتعلق بالحالتين المصرية والسورية [نحو ثلثي الكتاب في الفصلين الثاني والثالث من أصل ثلاثة فصول]، بما يمكن دمجه مع الفصل الأخير من كتابنا، المتعلق بمستقبل العاقات المدنية العسكرية في العالم العربي، وسيناريوهاته المتوقعة، والتي نقرأها قراءة نقدية في النقطة الآتية.

(12)

وفيما يتعلق بالسيناريوهات الخمسة التي طرحها الكاتب في فصله الأخير حول مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط؛ فإن ثمة غموضًا يعتري السيناريوهين الأولين منهما.

ولا يظهر لنا بالضبط من النموذج الأول سوى طرح تفاؤلي لا يمكن تقديمه كتوقع لمستقبل المنطقة بصورة جادة. ربما نصدر من خلفية تشاؤمية، لكنها أكثر واقعية من طرح هنتنغتن عن الجيش المهني الاحترافي، والحكومة التي تخطط والجيش الذي ينفذ ما يمكنه تنفيذه. لا يبدو هذا أمرًا هينًا أو قريبًا في الوقت الحالي أن تقنع سلطة عسكرية تحتكر السلاح أن تخضع لمجموعة من المدنيين، لا يملكون أية سلطة فعليّة لإجبارهم على ذلك الشيء، وليسوا بقدرات نبوية لهدايتهم إليه طوعًا. أقصى ما يمكن الطموح إليه هو الوصول إلى صيغ توافقية وبرجماتية بين المؤسسات العسكرية والنخب السياسية، تدخل في هذه الصيغة فواعل كثيرة وعوامل ضغط أكثر، يلزمها كثيرٌ من السياسات والإجراءات وتفعيل المشاركة المجتمعية في الحكم ونطاقاته، حتى يبدأ الجيش

(11) انظر: بارتي، كيف تستجيب الجيوش للثورات، ولماذا؟، (269-277).

(12) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (2017م).

في الاقتناع بنوع من الشراكة الحقيقية مع السياسة ولو من موقع القوة أو المركز الفائق، لا السيطرة فضلًا عن الحكم.

السيناريو الثاني الغامض بدرجة أقل في درجة انطباقه على سوريا؛ يبدو جدليًّا فيما يتعلق بالتقسيم. فمن الناحية الإثنية والمذهبية تظل سوريا مرشحة للتقسيم باستمرار، إلا أن ثمة عوامل كثيرة سيكون لها كلمة الحسم في ذلك الموضوع، ليس أهمها الإرادة السورية نفسها سواء التي في السلطة بمؤسساتها العسكرية أو الشعبية في صورة قيادات الطوائف. اللاعبون الإقليميون وبخاصة تركيا وإيران وإسرائيل، وبدرجة أقل: السعودية، والقوى الدولية روسيا وأمريكا: هم من سيسمحون بذلك أو يمنعونه أو يشجعونه. وبخاصة مع متغيرات مهمة كالاستقلال الوشيك للأكراد في شمال العراق بدولة، والدعم المتحمس من إسرائيل لخيار التقسيم، الذي قد يتبعه السماح الأمريكي على الأقل، بحيث يبقى المرجّح الأثقل مدى قدرة النظام على إقناع حليفيه الروسي والإيراني بموازنة الكفة بمعارضة التقسيم، وهو ما سيلتقي تلقائيًّا مع رغبة تركيا والسعودية - العدوين الموافقين على رفض التقسيم -. ومع ذلك: فمهما يكن من أمر، وعلى فرض استمرار سوريا موحدة: فإنه لن يكون من الممكن مجددًا استمرار نموذج حكم الأقلية في سوريا مستقبلًا، إذ لابد من توسيع التمثيل الحكومي في سوريا ما بعد انتهاء الحرب، بحيث يتضمن الإسلاميين غير الجهاديين بمشاركة أكبر من السنة، والمعارضة، وقوى الحكم التقليدية.

وأما السيناريو الخامس الذي ينطبق على نموذج الأردن؛ فيمكنني أن أصرح أنني لا أراه صحيحًا. وعلى الرغم من الأسس الواهية تاريخيًّا وجيوسياسيًّا لنشأة الأردن كدولة قومية؛ إلا قضية اللاجئين لن تكون المفصل الذي سيدور عليه استقرار النظام من عدمه. وربما تمدنا الأحداث التي لم يطلع عليها الكاتب الآن أن الأزمة السورية في طريقها للتسوية بأي ثمن، وصارت القضية قضية وقت فحسب، ومن ثَمَّ فإن ملف اللاجئين، بخاصة الذين في الأردن ولبنان ومصر؛ سيشهد انفراجة حتمية. مشكلة الأردن الحقيقية كنظام سياسي واجتماعي تتمثل في الانقسام المجتمعي بين هويتين متكاملتين، بينهما نوع من التنافر، يمكن أن يترشح في ظروف معينة لسيناريو ملائم لأيلول

الأسود، مع تطورات جديدة. ونتمثل مشكلة الأردن أيضًا في أزمته الاقتصادية وإجراءات رفع الدعم المؤلمة، ولكنه قد يستطيع التعامل معها مع تحسن حالة ملف اللاجئين، وتدفق بعض المساعدات الخليجية، والدولية عليه، وبخاصة أننا نتكلم عن بلد صغير يمكن مساندته بكلفة معقولة.

أما السيناريو الرابع الذي ينطبق على نموذج مصر؛ ففي رأيي أن توقع الكاتب لاستمرار الاضطراب السياسي وفي رأس السلطة في مصر؛ هو توقع سديد. وجوهر الأزمة المصرية، الذي هو جوهر اقتصادي يعطي الصدى السياسي ويستلمه مرة أخرى في دائرة سلبية متتالية؛ سيظل مخيمًا على المشهد السياسي المصري، مع استمرار فقر السياحة، وضعف المساعدات الخارجية، وتفاقم البطالة والتضخم والغلاء، والتوسع في سياسات الجباية ورفع الدعم، والتي توقع الكاتب حدوثها - ينبغي أن نلاحظ أن الكاتب كتب كلامه في 2013، ومن ثم فقد قدّم توقعًا جيدًا حقًّا، وإن كانت بوادر تلك الإجراءات كانت موجودة، وكانت ستحصل، فيما نزعم، حتى إن استمر حكم الإخوان ولم يجر الانقلاب عليه. أضف إلى ذلك الكثافة السكانية، وأكثرية النسبة الشابة، مع تحسن موارد التعلم الذاتي، والتواصل الاجتماعي، والتوق إلى مزيد من الحريات المدنية والسياسية، بما سيضفي ضغطًا هائلًا آخر غير الضغط الاقتصادي، على أية سلطة مهما كان اتجاهها الأيديولوجي أو الاقتصادي، أو خلفيتها المدنية أو العسكرية. ومِن ثَمَّ فإن احتمالات سقوط النظام السياسي في مصر وقيام ثورة شعبية ضده؛ هو أمر متوقع باستمرار في هذه المرحلة في ظل حالة الغليان الشعبي من الوضع الاقتصادي القاسي، والانقسام الاجتماعي حول الأيديولوجيات وتراكم مظالم الماضي لكل سلطة. وأما ما يتعلق بتوقع الكاتب لغزو ليبيا، وإن كنا نشهد من حين لآخر نوعًا من التدخلات المصرية في الأراضي الليبية بأقل مبرر؛ إلا أنني أستبعد حدوثه، ولا أظن أن النظم العسكرية في مصر تمتلك الجرأة الكافية لخوض غزو صريح لليبيا أو السودان، ما لم يتم توفير مبرر أخلاقي لها، قد يكون مكافحة الإرهاب، إلا أنه سيعيق هذا السيناريو أن شرق ليبيا الغني بالنفط؛ خاضع فعليًّا لحليف للنظام المصري، وليس تحت سيطرة جماعات إسلامية مسلحة. إلا أن الوضع قد يتغير في أية لحظة على كل حال.

وأما السيناريو الثالث الذي ينطبق على نموذج البحرين؛ فهو سيناريو واقعي في رأيي، ليس لخصوص حالة تلك الدولة فحسب، ولكن تبعًا لرؤية عامة تعتقد أن مستقبل الخليج السياسي مستقبل ضعيف، وأن الدول الصغيرة فيه لا تمتلك مقومات اقتصادية ولا اجتماعية حقيقية للاستمرار طويلًا، في حالة الغياب الكامل للرؤية التنموية، والاقتصاد الإنتاجي والتنويعي الحقيقي، لا الريعي المعتمد كليًّا على النفط، فضلًا عن زيادة معدلات الترف، وازدراء قيمة العمل والإنجاز، واختلال التركيبة السكانية. فإذا أضيف إلى حالة تلك الدولة خصوصًا: المشكل الطائفي الحقيقي القائم فيه؛ فإن احتمالات تهدد تلك الدولة وجوديّا: احتمال قائم دائمًا. وبناء على ذلك: ستخوض السلطة، المدعومة بالمؤسسة العسكرية والحليف الأكبر؛ صراعًا مريرًا ضد أية محاولة إصلاح اجتماعي، فضلًا عن الانتفاضة أو الثورة، التي سيجري سحقها دون تفكير. ومع ذلك: فإن حالة كتلك ليست مضمونة. فقد يشكل هذا النموذج أزمة كبيرة في منطقة حساسة بصورة مفاجئة، إذا ما قررت قوى إقليمية أن تضع يدها فيها بشكل فعال، لأي سبب، وبخاصة مع التوتر الحالي في العلاقات، حيث يمكن أن تنشأ ميليشات داخلية مدعومة، وينتقل إليها دعم بشري خارجي، من الشرق، وكذا من الغرب مع التواصل الجغرافي إلى الداخل مع الشرق السعودي الموافق مذهبيّا والقلِق بدوره دائمًا، ما قد يخلق بؤرة صراع طائفي ومستنقع من الحرب الأهلية بمعنى الكلمة في هذه المنطقة الحساسة، التي تضمّ عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين على الأقل.

وختامًا

فإنه من المهم في رأينا: أن يدور الجدل (العلمي) والسياسي، البنّاء، على مستوى المثقفين، والقوى الفاعلة في المجتمع، بمختلف اتجاهاتها، وأن يفتح هذا الجدل ملف العلاقات المدنية العسكرية العربية، وآليات التعامل معه، بصورة أكثر عمقًا وموضوعية وتفهمًا. ونرجو أن يكون هذا الكتاب وأمثال من المعينات على إثراء ذلك النشاط.

عمرو بسيوني


https://t.me/montlq

ويليام سي. تايلور

الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية

ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط

تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا


https://t.me/montlq

الفصل الأول

مقدمـــة

في مجرى الأحداث الإنسانية، غالبًا ما نتذكر أن كثيرًا مما في الحياة لا يمكن التنبؤ به. فكثير من الأحداث الأكثر أهمية تأخذنا على حين غِرَّة. الثورة الإيرانية عام 1979، وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1989، والهجوم على برجي مركز التجارة العالمي في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وفقاعة الإسكان والرهن العقاري عام 2007، والربيع العربي عام 2011؛ جميع ذلك يحضُر إلى الذهن مباشرة. وبالرغم من الجهود الممتازة التي يبذلها الخبراء والأكاديميون والمحللون الاستخباراتيون لاستشراف المستقبل؛ فإن الأحداث التاريخية تذكرنا باستمرار بقصورنا عن فعل ذلك. في السابع عشر من ديسمبر عام 2010، وقع مثل ذلك الحدث. لم يكن أحد يستطيع أن يتوقع أن ذلك الحدث، الذي يبدو غير مهم، في بلد صغير، والبعض يراه ثانويًا، في الشرق الأوسط: تونس؛ سيكون من شأنه تغيير مسار التاريخ في الشرق الأوسط كله. لكن هذا ما حدث. أشعل محمد البوعزيزي، البائع المتجول الذي كان يبلغ من العمر 26 عامًا؛ النارَ في نفسه في يأس تامٍّ احتجاجًا على ظلم الوضع الراهن. وبحلول مارس عام 2011 كانت موجة من الاحتجاجات قد اجتاحت منطقة الشرق الأوسط. وفيما نجت بعض الأنظمة الحاكمة من تلك الاحتجاجات، فقد انهارت أنظمة أخرى. وما زال هناك الكثير مما لا نفهمه حول أحداث العامين 20102011، لكننا نعلم أن النسيج الاجتماعي والسياسي لتلك المنطقة قد تغيّر إلى الأبد.

على الرغم من أن أحداث الربيع العربي تذكِّر العالم الغربي مجددًا كيف أن فهمه للعالم العربي ضئيل؛ فقد قدَّم سوقًا لصُنَّاع الرأي من مختلف الأنواع،

لشرح نقطة التحول تلك. الاقتصاديات الباهتة، والمؤسسات الجامدة التي تعاني فقر الدم، والحكام الـمُمِلُّون، ودور وسائل التواصل الاجتماعي؛ تُذكر جميعها ضمن التفسيرات المفضلة. ومن المثير للدهشة، أنه قد سعت قِلَّة فقط لتفسير الدور الذي لعبته الجيوش خلال هذه الثورة الكاسحة. فإن أي دارس للشرق الأوسط العربي سيخبرك أن الجيوش العربية كانت دائمًا في مركز الحياة السياسية في الشرق الأوسط. وكقاعدة عامة، ولمدة طويلة؛ مثَّلت القوات المسلحة أقوى المؤسسات المحلية في جميع أنحاء المنطقة. إن الانقلابات العسكرية التي حدثت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وانتشار القادة العرب ذوي المؤهلات العسكرية، وسردية العدوان الإسرائيلي التي سُلِّط الضوء عليها كثيرًا، والموارد الهائلة التي خُصِّصت لنفقات الدفاع؛ كل ذلك منح الجيوش العربية أدوارًا مهمة للغاية لتلعبها في الشؤون الداخلية والخارجية.

ومنذ بداية الثورات العربية، لعبت الجيوش دورًا محوريًا في تشكيل نتيجة الاضطرابات الشعبية واسعة النطاق. وعلى الرغم من أوجه الشبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكثيرة بين الدول العربية؛ فإن الجيوش العربية لم تستجب للثورات بصورة موحدة. فبعضها قد انكسر أو تفتت، وبعضها ظل موحَّدًا، وأيَّد بعضها النظام الحاكم بقوة، ووقف بعضها بجرأة مع المتظاهرين، وبقي بعضها على الحياد. فشلت نماذج السلوك العسكري التي وُضعت لعقودٍ خلال موجة الأبحاث الأكاديمية عن تدخلات الجيش في الشؤون السياسية؛ سواء في التنبؤ بتصرفات الجيوش خلال الثورات العربية الأخيرة، أو في تفسيرها. فقد اعتاد العلماء والخبراء المتخصصون في العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي، قديمًا وحديثًا، أن يشيروا إلى مجموعة أحادية من العوامل الداخلية والخارجية، كمحددات وحيدة لاستجابات الجيوش. لم يكن أيٌّ من هذه العوامل كافيًا لتفسير الاختلاف الشديد الذي شهدته المنطقة بين استجابات الجيوش العربية، حتى في حالة تشابه العديد من المثيرات الخارجية.

حتى الآن، عانت الأدبيات التي تحاول أن تعالج سؤال: تباين استجابات الجيوش للثورات العربية؛ من التبسيط الشديد لذلك اللغز المعقد، عن طريق تأطير السلوك العسكري في ثنائيات منتظمة. فعلى سبيل المثال، يعتقد البعض أن

الجيوش استجابت بصورة مختلفة إذا كان أفرادها قد تلقوا تدريبات في الغرب. وفقًا لهذا المعسكر، لم يطلق الجيش التونسي أو المصري النار على المتظاهرين؛ لأن التعليم العسكري الغربي لقادتهم قد غرس فيهم معايير حقوق الإنسان. وفي المقابل، لم ترسل سوريا أو ليبيا ضباطهما إلى المدارس الأمريكية، ومن ثَمَّ أظهرت هذه الجيوش قليلًا من ضبط النفس حين احتكوا بمواطنيهم. بينما يؤكد آخرون أن الضغوط الخارجية أثَّرتْ على ردود أفعال المؤسسات العسكرية، أكثر مما أثَّر اكتساب المعايير الغربية. وتقترح هذه السردية أن الدول التي تتلقى المعدات والمعونات العسكرية من الولايات المتحدة، مثل مصر وتونس والبحرين؛ ستتمتع بحافز أكبر للامتناع عن إطلاق النار على المتظاهرين، من دول أخرى مثل سوريا وليبيا، والتي تتلقى القليل من المعونات الأمريكية أو لا تتلقى على الإطلاق. وما زال يرى آخرون أن الولاء لعرق معين، أو التجانس الأقوى للمجتمع؛ هو الذي يحكم سلوك الجيش. فالقوات المسلحة المصرية أو التونسية لم تكن لتطلق النار على مواطنيها؛ لأن تركيبتها العرقية كانت واحدة تقريبًا. أما في ليبيا وسوريا واليمن والبحرين؛ فلن تستنكف الجيوش أن تطلق النار على فصيل ديموغرافي قد اعتبروه (آخر). وهناك مجموعة أخرى من الباحثين تدعي أن الثروة النفطية هي العامل الرئيس الذي يحكم ردود أفعال القوات المسلحة تجاه المتظاهرين. فيدعي هؤلاء أن قادة الدول الغنية بالنفط لديهم الوسائل اللازمة لشراء جيوشها، وبصورة فعالة: رشوتها، لسحق الاضطرابات الداخلية. أما الدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لحث الجيش على سلوك معين؛ فليس أمامها إلا مقايضة الجيش أو مداهنته أو تلقين أفراده الدفاع عن النظام الحاكم[(1)].

الفحص الدقيق للجيوش العربية التي استجابت للثورات العربية، يكشف أن أيًّا من تلك التفسيرات المذكورة أعلاه لم يلقِ الضوء على الفروق في سلوك

---

(1) انظر على سبيل المثال:
F. Gregory Gause III, "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability," Foreign Affairs 90, 4 (July/August 2011): 81-90;
Kenneth McKenzie and Elizabeth Packard, "Enduring Interests and Partnerships: Mili-taryRelationships in the Arab Spring," Prism 3, 1 (December 2011): 99-106;
Dennis Blair, "Military Support for Democracy," Prism 3, 3 (June 2012): 3-16.

تلك الجيوش على نحو ملائم. وفي حين أن هذه التفسيرات نافعة إلى درجة معينة، إلا أنها اختزالية تمامًا عن أن تفكَّ، بصورة كاملة؛ السلوكَ المعقد ومتعددَ الأوجه للجيوش العربية. عوضًا عن ذلك: تشير نتائج دراستي إلى أن مجموعةً من القيود والمصالح التي تواجهها الجيوش العربية: هو النموذج الأكثر دقة لتفسير كيف استجابت مع المظاهر المختلفة للثورات العربية. ففي الحالات التي تمتع فيها الجيش بقيود منخفضة ومصالح مرتفعة من دعم الشعب (تونس): فإنه أيَّد "الشارع". في حين أنه في الحالات التي كان الجيش فيها يعمل تحت قيود مرتفعة ومصالح منخفضة من دعم المتظاهرين (سوريا والبحرين)؛ فإنه أيَّد النظام. وتحت قيود منخفضة ومصالح منخفضة (مصر)؛ فقد أيَّد الجيش المتظاهرين على مضض، وتحت مصالح مرتفعة وقيود مرتفعة (ليبيا واليمن)؛ أظهر الجيش استجابة مُتَصدِّعة في تأييده للنظام الحاكم. وسوف تضع الفصول الآتية الأساس لكوني لماذا أعتقد أن هذا النموذج المبني على المصالح والقيود هو أفضل ما يفسر صُنع القرار العسكري العربي في خضم الثورات العربية.

تكشف تحليلاتي للاستجابات العسكرية للثورات العربية عن عدد من النتائج المهمة والجديدة. أولًا: ليس هناك تفسير واحد من متغيرات داخلية أو خارجية، يمكن أن يفسر السلوك المعقد، وفي بعض الحالات: الدقيق؛ لاستجابات الجيوش العربية للاضطرابات الاجتماعية. وثانيًا: من الواضح أن أحداث الربيع العربي تقود حقبة جديدة من العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط العربي. لقد تغيرت البيئات الدولية والمحلية السابقة التي كانت تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية العربية تغيرًا جذريًا. أدى صعود عدم المساواة، والحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، وظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وتنامي النفوذ السياسي للإسلاميين، واستمرار القمع السياسي؛ إلى إذكاء الاستياء العام من الأوضاع الراهنة. علاوة على ذلك، فقد أدى انفجار الانتفاخ الشبابي youth bulge، وانتشار شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية؛ إلى تحول ميزان القوى في بعض أجزاء الشرق الأوسط العربي من الأنظمة المستبدة إلى الشعب في الشارع. لم تعد مصالح الجيوش العربية، وقادتها المستبدين؛ واحدة بعينها. ولم تعد الجيوش العربية قادرة على الحكم في الظل بأمان. ينبغي أن يعترف نموذج صنع القرار العسكري في خضم الثورات العربية بهذه التطورات الجديدة.

وثالثًا: فإن النماذج السابقة للعلاقات المدنية العسكرية تعاملت مع الجيش كسليل للتدخلات السياسية، وليس كحَكَمٍ في شأن ثورة شعبية هائلة[2]. فقد وجدت الجيوش العربية أنفسها، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2011، كرد فعل لظروف غير متوقعة في بلادها، وكانت مجبرة على عجل في ظل معلومات محدودة في بعض الحالات أن تقرر ما إذا كانت ستصطف مع القادة السياسيين، أو المتظاهرين. فالأوصاف التقليدية للتدخلات العسكرية في الشأن السياسي، كالتي في كتاب فاينر Finer "رجل على ظهر الفرس"، أو كتاب هانتنغتون Huntington "الحرس البريتوري"[3]؛ تبدو قاصرةً عن تفسير هذا السلوك العسكري. ففي بعض الحالات أيَّد الجيش النظام الحاكم بقوة، وفي حالات أخرى ساند المتظاهرين بإصرار. وفي حالة محددة كان الجيش مترددًا في التورط. وفي حالات أخرى انقسم الجيش إلى معسكرات متصارعة.

وأخيرًا: لم يكن لتلقِّي الضباط العرب تعليمًا عسكريًا في الكليات الأمريكية العسكرية تأثيرٌ حاسم على سلوك الجيوش العربية خلال الانتفاضات الاجتماعية. فقد أظهر المسح الذي أجريته على الضباط الدوليين الذين التحقوا بالكليات العسكرية الأمريكية أنه في معظم الحالات ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية: بين المدة الزمنية التي قضاها الضباط الأجانب في الولايات المتحدة وبين آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية، أو ما يتعلق بالنظام الديمقراطي الليبرالي، أو بحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. بل على النقيض من ذلك وفي حالات متعددة، تراجع دعم الضباط الأجانب لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ونموذج الحياة الأمريكي تراجعًا يتناسب طردًا مع الفترة التي قضوها هناك. وفي حين أقر الغالبية العظمى من هؤلاء الضباط الأجانب بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فمن الواضح أنهم: (1) يستمدون معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة.

(2) يريد المؤلف أن الجيوش العربية كانت تصل إلى السلطة من خلال التدخلات السياسية، سواء بصورة انقلابات صريحة أو ضمنية أو ممارسة ضغوط معينة، ولم تصل إلى السلطة من قبل عن طريق ثورة شعبية. (المترجمان)

(3) الإمبراطوري. (المترجمان)

(2) أو يعتقدون أن الولايات المتحدة لا تمارس تلك القيم التي تتبناها.

لماذا تفشل تفسيرات الاضطرابات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تفسير سلوك القوات المسلحة؟

زوَّدت أحداث الربيع العربي العلماء والباحثين بتجربة طبيعية للتأكد من أسباب حدوث الاضطرابات الاجتماعية عندما تحدث. ففحص تلك النظريات المتنافسة واختبارها؛ يوضح أن العديد من البلدان العربية قد واجهت التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نفسها، التي أدت بلا شك إلى قلق اجتماعي واسع النطاق. لكن هذه التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أتمنى أن أنجح في توضيح ذلك؛ تعجز وحدها عن تفسير سلوك الجيوش العربية المتباين. ففي حين تروِّج تلك النظريات لأهمية سبب التوريث، وفشل المؤسسات، والاقتصادات المصاب بفقر الدم، والحرمان النسبي، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ على أنها الأطر التحليلية الأساسية والضرورية لفهم لماذا حدث هذا الصراع المجتمعي في هذه المنطقة المضطربة؛ فإن هذه الأسباب لها قدرة تفسيرية محدودة على توضيح الفروق الدقيقة بين الجيوش العربية في صنع القرار خلال الصحوات العربية، تلك القرارات التي أثرت على نتيجة ذلك الصراع المجتمعي. فعلى سبيل المثال، لماذا أيّد الجيش المصري المتظاهرين في فبراير عام 2011 (خلع الرئيس مبارك)، ثم قتل العشرات من المتظاهرين في يوليو 2013 (خلع الرئيس مرسي)، في حين كانت التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي نفسها؟

يشير الكثيرون إلى التوريث باعتباره الأصل لحدوث الثورات العربية. فمنذ سلسلة الانقلابات العسكرية التي استوطنت جميع أنحاء الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي؛ أظهر القادة العرب مرونة ملحوظة من أجل البقاء. فقد جاء الزعيم الليبي معمر القذافي إلى رأس السلطة بانقلاب عسكري عام 1969، وبعدها تحمَّل عزلة عن الغرب، واستمر في ظل عددٍ من محاولات الاغتيال الداخلية. ووصل علي عبد الله صالح إلى السلطة في شمال اليمن عام 1978، واستمرّ في منصبه رغم الحرب الأهلية مع الجنوب، والحركات الانفصالية في الشمال، وتنظيم القاعدة، والاستراتيجيات الميكيافيلية

للحياة القَبَلِية. وانتقلت السلطة في مصر إلى حسني مبارك عام 1981 بعد سلفه أنور السادات، الذي اغتيل، وحكم بقبضة من حديد على مدى ثلاثة عقود. ويشبه الكثيرون فترة حكمه بحكم الفراعنة. ووصل بن علي إلى السلطة في تونس عام 1987 بعد أن أزاح سلفه بالقوة، وعرف السوريون حُكمَ الأسد قدر ما يمكن أن تستدعيه ذاكرتهم. كل هؤلاء الرؤساء ظلوا على رأس السلطة لعقود. لم يظهر واحد من هؤلاء الرؤساء أي رغبة في التخلي عن السلطة.

الغضب المنتشر واسع النطاق طيلة حكم هؤلاء المستبدين؛ كان موجودًا بالفعل. ومع ذلك، فعندما بدأ هؤلاء المستبدون المتكلسون، أو بتعبير روجر أوين Roger Owen "رؤساء مدى الحياة"[4]؛ في الإعداد لتوريث أبنائهم أو أزواج بناتهم؛ فإن الغضب الشعبي وصل إلى مرحلة الغليان. ففي مصر، كان من المعروف أن حسني مبارك يُعدُّ ابنه جمالًا لرئاسة مصر. ومنذ أواخر التسعينيات، دعا حسني مبارك ابنه جمالًا إلى دائرته الداخلية، ومنحه مواقعَ مسؤولية متزايدة لإدارة شؤون مصر. وفي عام 2010، فاز جمال ومساعدوه بنسبة 100% من المقاعد في مجلس الشعب. سخر المصريون من نتائج الانتخابات التي كانت مثالًا جديدًا على عناد مبارك فيما يتعلق بشؤون الشعب المصري. أشار كثيرون إلى مبارك كفرعون في العقدين الثاني والثالث من حكمه. لقد رفع نفسه كما لو كان معينًا من قبل الله عز وجل، لا أنه منتخب من قِبل الشعب[5]. فأصبحت السلطة كما لو كانت استحقاقًا، وليست امتيازًا مكتسبًا. وعلى الرغم من سعْيِ جمال مبارك إلى تحرير الاقتصاد المصري، إلا أن الشعب قد رأى فيه استمرارًا للحكومات الفاشلة التي لا تمثله. كان الرأي الشائع في الشارع "لا أستطيع أن أصدق أننا تركنا هؤلاء الأشخاص يتحكمون في حياتنا طيلة هذه العقود"[6]. التفاصيل مختلفة، لكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن التوريث العائلي في ليبيا وتونس واليمن وسوريا.

(4) Roger Owen, The Rise and Fall of Arab Presidents for Life (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012).

(5) مقابلة أجراها المؤلف مع إسحاق لفنون Itzhak Levanon (السفير الإسرائيلي السابق في مصر)، في تل أبيب، إسرائيل، 2012.

(6) Ashraf Khalil, Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation (New York: St. Martin's Press, 2011), 8.

أشار آخرون إلى الظروف الاقتصادية الضعيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كسبب وراء الاضطرابات الاجتماعية واسعة النطاق. وهم مصيبون تمامًا في هذه الملاحظة، فالكثير من بلدان المنطقة كانت وما زالت من بين الدول الأكثر فقرًا في العالم. ومع ذلك، فليس هناك ارتباط بين الأداء الاقتصادي وبين الاستجابة العسكرية للانتفاضات الشعبية[7]. فالعديد من المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول متشابهة (فيما عدا استثناءات قليلة، وخصوصًا فيما يتعلق بالبحرين). فباستثناء اليمن، قد شهدت هذه الدول نموًا متقاربًا في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (GDP per Capita). وحظيت ليبيا والبحرين بأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد مقارنة بسائر الدول؛ نظرًا لثروات مواردها الطبيعية؛ إلا أنَّ معدلات البطالة المرتفعة قد أثَّرت بكل تأكيد على هذه الميزة. وجميع هذه الدول تتمتع بوفرة كبيرة في الشباب (تحت 25 عامًا) مع ارتفاع مستوى مصاحب للبطالة، فنسبة البطالة بين الشباب أعلى من نسبتها في الفئات العمرية الأخرى. كما أن نسبة السكان تحت خط الفقر مرتفعة في معظم هذه الدول. وفيما يتعلق بالتضخم، تعاني مصر واليمن من معدلات مرتفعة، في حين تأتي معدلات التضخم في تونس وليبيا وسوريا والبحرين أكثر اعتدالًا. والمقارنة الإحصائية لهذه المقاييس للأداء الاقتصادي تدلّ على خط قوي من الحجج فيما يتعلق بسبب قيام الثورات العربية. ومع ذلك؛ فإنها لا تقدم تفسيرًا واضحًا لتباين استجابات القوات المسلحة للاحتجاجات الاجتماعية.

هناك خط آخر من الأسباب التي تفسر الاضطرابات الاجتماعية يشترك مع المؤسسات السياسية. فلا يمكن إنكار نُدرة المؤسسات القوية في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي وشمال أفريقيا. فقد ذهب أسيموغلو Acemoglu وروبنسون Robinson في كتابهما الحائز على جائزة: (لماذا تسقط الأمم؟) (2012): إلى أن السبب الرئيس وراء فشل الدول في تاريخ العالم هو ضعف المؤسسات السياسية. فالعديد من الدول تعاني من الفقر، ليس بسبب سوء موقعها

(7) انظر تقرير أنتوني كوردسمان لعام 2011 حول اضطرابات الشرق الأوسط:
Anthony Cordesman, Stability in the Middle East: The Other Side of Security (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2011).

الجغرافي، ولا حمولتها الثقافية، ولا الاستغلال الخارجي، ولا سوء الحظ؛ ولكن لأن الذين في السلطة اتخذوا عمدًا الخيارات التي تخلق الفقر[8]. وإذا كان أسيموغلو وروبنسون مصيبين فيما ذهبا إليه، فمن السهل أن نتصور لماذا كانت الغالبية العظمى من الشعوب في العالم العربي غير راضية عن مؤسساتهم السياسية المتداعية. كثير من الأنظمة العربية ادعت أن مؤسساتها السياسية تخدم الشعب؛ إلا أنه أصبح من الواضح بصورة متزايدة بالنسبة إلى الشارع أن وجود تلك المؤسسات السياسية المتحجرة ليس إلا لإطالة أمد سلطة أصحاب السلطة. فالانتخابات الدورية جعلت الديمقراطية محل استهزاء. فقد تلاعب الحكام العرب المستبدون بالانتخابات الوطنية على نطاق واسع، لإعطاء مظهر بالتفويض الوطني لاستمرار حكمهم. وكانت معدلات إعادة انتخابهم فوق الـ90%؛ أمرا طبيعيًّا، وكانت تتعرض للنقد من قبل المواطنين والحكومات الغربية على نطاق واسع. وكان المصريون يشيرون بامتعاض إلى أنهم لا يملكون إلا خيارًا واحدًا خلال كل انتخابات رئاسية: حسني مبارك. تزوير الانتخابات البرلمانية كان شائعًا أيضًا. كما حظرت بعض الأنظمة أي وجود لأحزاب المعارضة في المجالس النيابية. في حين منحت أنظمة أخرى خصومها السياسيين نسبة حذرة من المقاعد البرلمانية، من أجل استمالتها أو التحكم في مناوراتها السياسية[9]. وفرض العديد من الرؤساء العرب قوانين الطوارئ لتأجيل الإصلاحات السياسية إلى أجل غير مسمى. وبهذه الطريقة يُظهر هؤلاء الرؤساء أنهم متعاطفون مع رغبات الجماهير في إصلاحات سياسية، إلا أنهم يشرحون أن حالات الطوارئ تمنع من تشكيل مؤسسات وطنية أكثر تمثيلًا للشعب. وأخيرًا، عدَّل العديد من المستبدين العرب دساتير بلادهم لتمديد حكمهم، مع إضفاء الشرعية الديمقراطية[10].

ولكن لسوء الحظ؛ فإنَّ نظرةً سريعةً إلى المؤشرات التي تقيس فعالية

(8) Daron Acemoglu and James Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty (New York: Crown Business, 2012), 68-81.

(9) Ellen LustStructuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions (New York: Cambridge University Press, 2009).

(10) Owen, Presidents for Life, 54.

المؤسسات السياسية في تلك المنطقة تبين انعدام الصلة بين وجود المؤسسات الضعيفة والاستجابات العسكرية تجاه الاضطرابات الداخلية. فأولًا: باستثناء تونس؛ فإن جميع تلك الدول قد أنفقت مبلغًا مماثلًا من مجمل ناتجها المحلي على الدفاع. وبالمقابل، فإن الإنفاق الحكومي على المجالات الأخرى غير الدفاعية، كالتعليم؛ كان متقاربًا إلى حد ما، مع كون تونس حالة نشاز مرة أخرى. ويصنف الخبراء هذه الدول على أنها غير مستقرة بشكل عام. وجاءت كل هذه الدول في مرتبة متأخرة فيما يتعلق بقدرة حكوماتها على معالجة القضايا الداخلية. وفيما يتعلق بمستويات الفساد وسيادة القانون؛ تخلَّفت كل هذه الدول وراء معظم البلدان في العالم. والشيء نفسه يمكن أن يقال فيما يتعلق بالمعايير الديمقراطية، والحقوق القانونية، وحرية الصحافة.

ثمة تفسيرات أخرى قوية للاضطرابات الاجتماعية: نظريات غور Gurr (1970) ودايتون Dayton وكريسبرغ Kriesberg (2012). فقد ذهب غور إلى أن السبب الأوَّلي وراء حركات التمرد هو مستوى الحرمان النسبي الذي تشعر به مجموعة ما. فعندما "يشعر الإنسان بتناقضٍ بين ما يتطلع إليه وما يمكنه الحصول عليه بالفعل"، تزداد احتمالات الثورات الاجتماعية زيادة كبيرة[11]. عزَّز كريسبيرغ ودايتون فرضية غور. وذهبا إلى أن العديد من حالات الصراع المجتمعي ظهرت عندما طوَّرت الجماعات المتعددة هويات مختلفة "نحن/هم"، مع تطوير أحد هذه الأطراف لتظلمه من الوضع الراهن[12].

ويبدو أن نظريات الحرمان النسبي ملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت عليها الجماعات المختلفة في الشرق الأوسط العربي. فقبل الصحوة العربية، كان الشعور بالحرمان النسبي، وعقلية "نحن وهم"؛ يتزايد بين أولئك الذين في الشارع العربي. شعر الشباب بالذل على نحوٍ متزايد بسبب عجزه عن التحكم في مصيره. هذا الشعور الحاد بالذل أدَّى إلى مستويات مرتفعة من الإحباط، الذي تجسد سريعًا في مظاهر عدوانية. وفي الواقع، تتمتع البلدان

(11) Ted Gurr, Why Men Rebel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), 13.

(12) Louis Kriesberg and Bruce W. Dayton, Constructive Conflicts: From Escalation to Resolution, 4th ed. (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2012), 49-80.

العربية بواحدة من أعلى مستويات انعدام المساواة في العالم اليوم. أدى هذا الواقع بالبعض إلى أن يدعي أن أفضل وصف للثورات العربية هو أنها "ثورة الكرامة"، أكثر من أي شيء آخر[13]. فعلى سبيل المثال، عانى الشعب التونسي من ديمقراطية بن علي الهزلية. لم يكتف بن علي بالسيطرة على جميع المؤسسات السياسية في الدولة فحسب، وإنما هيمنت عائلته أيضًا على مساحات واسعة من الاقتصاد. قد وَصفه مَنْ كانوا خارج النظام بأنه كان يحكم على طريقة عصابات المافيا. طُرد الكثيرون وأغلقت شركاتهم في المجالات الأكثر أرباحًا. وإذا أراد أحدٌ أن يفتتح شركة فكان عليه أن يشتري ذمم المسؤولين الحكوميين. أما مَنْ رفض أن يخضع لقواعد اللعبة كما رسمها بن علي، فقد كان يخاطر بمصادرة أرضه أو ممتلكاته من قبل دائرة المساعدين المحيطة ببن علي. كما اشتهرت عائلة بن علي بنمط حياتها المترف. حيث كانوا ينفقون مبالغ طائلة على موائد العشاء الغريبة، ويعيشون في قصور ضخمة، بل امتلك بعضهم نمرًا ووضعه في قفص.

يمكننا العثور على صور مشابهة من الواسطة أو المحسوبية، وانعدام المساواة، في كل من ليبيا ومصر واليمن والبحرين وسوريا. فعائلة معمر القذافي كوَّنت ثرواتٍ شخصيةً في جميع القطاعات الاقتصادية، سواءٌ في ذلك قطاعات الطاقة والأمن والطيران والبحرية والاتصالات والإنشاءات[14]. وبلغت أرصدة حسني مبارك المحفوظة في البنوك الخارجية مليارات الدولارات. كما قاد ابنه جمال ثُلَّةً من المساعدين الشباب الذين سيطروا على العديد من شركات الدولة. وفي اليمن، وظَّفت عائلة صالح منظومة الانتماءات القبلية في تحقيق الثراء لأنفسهم، على حساب المقيمين خارج العاصمة السياسية صنعاء، لا سيما تلك المدن في جنوب اليمن. وفي البحرين، احتكرت الحكومةُ السُّنِّيةُ المؤسساتِ الاقتصاديةَ والسياسية، على حساب الأغلبية الشيعية. وأخيرًا في سوريا،

(13) Suzanne Maloney, "The Economic Dimension: The Price of Freedom," in The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, ed. Kenneth Pollack, et al. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2011), 66-75.

(14) Alison Pargeter, Libya: the Rise and Fall of Gaddafi (New Haven: Yale University Press, 2013), 6.

احتكرت الأقلية الإثنية العلوية كل أشكال السلطة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بدعم مهم من الدروز والمسيحيين وفئة المتاجرين ورجال الأعمال السُّنة)، على حساب الطائفة السنية الأكبر بكثير. بل أشيع أن رامي مخلوف، ابن عم بشار الأسد؛ كان يسيطر على أكثر من 60% من الاقتصاد السوري، من خلال ممتلكاته في قطاعات الاتصالات والبنوك والنقل وتجارة التجزئة والنفط والغاز[15].

في كلمة موجزة؛ كان الإحساس بالحرمان النسبي لدى الشارع العربي مهينًا. ففي حين كان المواطن العربي لا يجد إلا بضعة دولارات في اليوم، ويعاني في ظل مستويات مرتفعة من البطالة، ويعتمد على دعم الدولة للخبز والوقود؛ كان القادة غير المنتخبين يعيشون في بذخ متصاعد. وبالتأكيد، بيَّن كثيرون أن هذا ليس العدل الذي وعد الله به أمته من خلال نبيه محمد . واعتقد كثيرون أن هؤلاء الطغاة العرب قد انقلبوا على المثال الأعلى الإسلامي في الحكم الراشد، المعبَّر عنه بكلمة "العدالة"[16] رأسًا على عقب. جسَّد الوضع السياسي الراهن نموذجًا للظلم، وسخِر من الطريقة الإسلامية للحياة. وكما يتسارع التسونامي ليكتسح الشاطئ؛ طالبت الشعوب العربية من تونس إلى البحرين، ومن اليمن إلى سوريا؛ بأن العقد الاجتماعي القديم القائم على الدعم مقابل الإذعان للوضع القائم؛ لم يعد مقبولًا. ولعل أوضح صورة للَفْظِ العقد الاجتماعي القديم هي ما فعله اليمنيون، حيث استخدموا الخبز في كتابة الأمر "ارحل" بالعربية[17].

إن نظرية الحرمان النسبي أداة قوية في استنتاج الأسباب التي أدت إلى حدوث الصحوة العربية. إلا أنها على غرار نظريات التوريث والضعف الاقتصادي والمؤسسات المتداعية؛ لا تفسِّر نتائج الثورة الاجتماعية بصورة كافية

---

(15) Owen, Presidents for Life, 52.

(16) Bernard Lewis, "Freedom and Justice in the Modern Middle East," Foreign Affairs (May/June 2005): 36-51.

(17) Annia Ciezadlo, "Let Them Eat Bread: How Food Subsidies Prevent (and Provoke) Revolutions in the Middle East," Foreign Affairs 23 (2011).

(أي؛ لماذا استجابت الجيوش العربية بطريقة غير متشابهة تجاه الثورات). ففي كل دولة شملها تحليلي في هذا الكتاب، سنجد مظاهر مماثلة من الحرمان النسبي، لكن استجابة الجيش كانت مختلفةً بشكل ملحوظ في كل حالة.

وإذا كان التوريث والاقتصاد المتهالك والمؤسسات الضعيفة والحرمان النسبي، لا تفسر تباين استجابات الجيوش العربية، فربما يكون فحص مستوى التجانس في الدول العربية كافيًا في التفسير. فيذهب بعض الباحثين إلى أن الجيشين المصري والتونسي دعما مطالب الشعب، بسبب تجانس المجتمعين المصري والتونسي، في حين أن القوات المسلحة في ليبيا واليمن والبحرين وسوريا أطلقت النار على المواطنين، بسبب الانقسامات الاجتماعية العميقة. هذه دعوى مثيرة للاهتمام، وتستدعي مزيدًا من النظر والدراسة.

وخلافًا لتصورات الكثيرين في الغرب، يتألَّف العالم العربي من مجتمعات غير متجانسة. تتضمن الأقسامُ الكبرى الدينَ، والعرق، والقبيلة، والإقليم، والريف مقابل سكَّان الحضر. ففي البحرين وسوريا، توجد انقسامات كبيرة بين الشيعة والسنة. وفي كل من الدولتين تسيطر الأقلية على مقاليد الحكم (السنة في البحرين والشيعة في سوريا). ومع ذلك، فتوجد انقسامات بارزة أخرى أيضًا. فعلى سبيل المثال، لا يمثل المواطنون في البحرين إلا نحو 46% من إجمالي عدد السكان. وما تبقى من السكان هم العمالة الأجنبية المستوردة التي تقوم بأعمال كثيرة في الدولة. وفي سوريا، نجد خطوطَ صدْعٍ إضافيةً بين الأكراد، والأرمن، والدروز، والمسيحيين، وطبقة التجار السنةٍ (وهم أقرب للطائفة العلوية لأسباب مالية). وفي ليبيا واليمن تبرز الانقسامات أكثر بين القبائل والمناطق، وبين الريف في مقابل المدن. فليبيا تحظى بأغلبية سُنية عربية، لكنها منقسمة انقسامًا كبيرًا بين القبائل المؤيدة للقذافي والقبائل المعارضة له. وبالإضافة لذلك فليبيا تتمايز تاريخيًا بين الغرب والشرق والجنوب. وأخيرًا، فهناك اختلافات كبيرة بين المقيمين في المناطق الحضرية الرئيسية على طول ساحل البحر الأبيض، وبين المقيمين في المجتمعات الريفية في المناطق النائية في الجنوب. وتعكس اليمن خليطًا مماثلًا من التنوع الديموغرافي. ففي حين أن الأغلبية في اليمن عرب وسُنة، إلا أنّ هناك مجموعات مهمة من الشيعة (الزيدية

في الشمال)، والأفارقة العرب، والجنوب آسيويين (في الجنوب). وتوجد خطوط الشرخ المجتمعي بشكل أساس في اليمن بين الانتماءات القبلية، وكذلك طبقًا للمناطق؛ فهناك منطقة الساحل الجنوبي الغنية بالموارد، وهناك المركز السياسي حول العاصمة صنعاء، وهناك الشمال الجبلي المتمرد المحتلّ من قِبل الزيدية الانفصاليين، ثم الصحاري الشرقية التي تسيطر عليها قبائل مستقلة وبدوية.

وبالمقارنة مع الدول المذكورة سابقًا، تبدو تونس ومصر أكثر تجانسًا بكثير. ولكن الفحص الدقيق في كل من المجتمع المصري والتونسي يُبيِّنُ أن الانقسامات المجتمعية الجديّة موجودة أيضًا. ففي مصر هناك الطائفة المسيحية القبطية القلقة (9% من إجمالي عدد السكان)، التي عانت من قمع الأنظمة المسلمة تاريخيًا. وفوق ذلك نجد خلافاتٍ كبيرةً بين المسلمين المتدينين وبين المسلمين الأكثر ليبرالية أو علمانية، فيما يتعلق بدور الإسلام في الحياة المصرية. أبانت الأحداث التي تلت إزالة الجيش المصري للرئيس محمد مرسي في يوليو عام 2013 عن هذا الانقسام بوضوح. وبالإضافة لما سبق، هناك خلافات كبيرة بين 43% من المصريين الذين يقيمون في المناطق الحضرية، وبقية المصريين المقيمين في الريف. وأخيرًا، هناك فوارق اقتصادية واجتماعية بين المصريين في الجنوب (الصعيد)، وبين أهل الشمال (القاهرة والدلتا)، وبين أهل سيناء. كما تسود الانقسامات المجتمعية بين التونسيين أيضًا. فعلى الرغم من أن غالبية التونسيين عرب وسنة، إلا أنَّ هناك اختلافاتٍ إجبارية بين المقيمين في المناطق الحضرية على طول الساحل الشرقي وتبلغ نسبتهم 67%، وبين البقية التي تعيش في الريف الغربي والجنوبي وتبلغ نسبتهم 33%. ففي حين أن الأولين، على طول الساحل؛ أكثر علمانية وحداثة وأَوْرَبة في الرؤية، فإن الآخرين أكثر تدينًا وتقليديَّةً وعربيَّةً في معتقداتهم. وهكذا نجد أن بعض التونسيين يفخرون بأن بلادهم واحدة من أفضل البلدان المتعلمة والكوزموبوليتانية والحديثة في الشرق الأوسط العربي، في حين أن بعضهم الآخر يفخر بتصدير تونس للمتدينين المتعصبين الذين يملأون صفوف المقاتلين في تنظيم القاعدة في المنطقة. قد يكون مستوى التجانس المجتمعي في البلدان

العربية أحد العوامل التي أسهمت في استجابات الجيوش العربية تجاه الاضطرابات الاجتماعية، لكنه لم يكن العامل الوحيد أو الحاسم.

وأخيرًا، في هذه المناقشة للأسباب المختلفة التي قد تؤخذ في الاعتبار في معادلة استجابات الجيوش العربية مع الصحوة العربية، دعونا نتحوّل الآن إلى الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي خلال هذه الانتفاضات الشعبية. لقد كتب عدد من الباحثين كتبًا ثاقبة عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في حشد الدعم الشعبي ضد الأنظمة. وبما أن الشعور بالظلم لا يعني بالضرورة أن يتخذ الإنسان رد فعل حياله (ففي الواقع لقد عانى الكثيرون في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي معاناة صامتة تحت الفقر الاقتصادي والظروف السياسية والاجتماعية السيئة لعقود)؛ فقد بدأ كثير من الباحثين في دراسة الآليات [الميكانيزمات] السببية التي تجلب الناسَ معًا للمطالبة بالتغيير. فوفقًا لـكريسبيرغ ودايتون؛ فإن الشرط الرئيس لحدوث الصراع المجتمعي هو كلٌّ من: حيازة الشكوى، والإيمان بأن الطرف المتضرر يستطيع أن يحقق التغيير المنشود[18]. ويصف علماء الحركات الاجتماعية هذه الظاهرة كتجاوزٍ لمشكلة العمل الجماعي. كيف يمكن للمرء أن يحشد مجموعة من الناس للتحرك في اتجاه معين، في حين أن المشترك الإنساني المفترض ينزع نحو التراخي أو عدم الفعل؟ فإنه من أجل تحقيق أقصى قدر من الحفاظ على الحياة؛ لا يرغب كثير من الناس أن يكونوا في واجهة الفعل. فبدلًا من ذلك يميل الناس إلى "الركوب" على جهود الآخرين. فإذا فشلت الحركة؛ يكون هؤلاء الأفراد على الخطوط الجانبية قد حققوا الحد الأقصى من مصالحهم، وإذا نجحت الحركة؛ فسيكتسحون الشوارع لجني الثمار. ويفترض باحثو الحركات الاجتماعية، أنه من أجل التغلب على هذا الميل لـ"الاحتياط"، تحتاج المجموعات إلى توظيف واحد من استراتيجيات متعددة: كوجود رجل أعمال شجاع يستطيع أن يتحمل تكاليف الحركة المبدئية (التنظيم، والتكتيكات، والأفكار، ومواجهة التحرك)، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب (التعيير، الإشادة، أو بعض العقوبات أو الجوائز

(18) Kriesberg and Dayton, Constructive Conflicts, 49.

المادية)، ونشر الفوائد التي ستترتب على الانضمام للحركة، وإقناع الآخرين بارتفاع احتمالات نجاح الحركة في حالة الانضمام إليها[19].

ووفقًا لكثير من الباحثين، يسَّر عصر الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي استخدام جميع هذه الاستراتيجيات، وبالتالي سهّل عملية تنظيم تلك الحركات الاجتماعية. ولا يمكن لأحد ممن تابع الصحوة العربية أن يستبعد الدور الرئيس الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في إثارة المقاومة المنظَّمة ضد الأنظمة، رغم الجهود الواسعة التي بذلتها الحكومات للحد من ذلك (حجب الانترنت، واعتقال الناشطين، الرسائل المؤيدة للنظام على وسائل التواصل الاجتماعي). لقد كان للقنوات الفضائية، وفيسبوك، وتويتر، والهواتف الذكية؛ دورٌ فعال في نقل المظالم الاجتماعية ضد الوضع الراهن، وكذلك إثارة المقاومة المنظَّمة المطالِبة بالتغيير. استخدم الشباب العربي الذي قاد الانتفاضات الاجتماعية وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للحشد والتنظيم. والمثال القريب على ذلك الاستخدام خلال الربيع العربي هو ما تحدث عنه وائل غنيم في كتابه (الثورة 2,0). استخدم منظمو الثورات الاجتماعية فيسبوك وتويتر في إثارة الاحتجاج، وتعيير الذين وقفوا موقف الحياد، ووضع نقاط الحوار الداعية إلى الإصلاح، والتخطيط للمظاهرات، والتواصل لتفادي دوريات مكافحة الشغب ومقاومتها. واعتمد الذين لم يكن لديهم وصول إلى الانترنت اعتمادًا كبيرًا على القنوات الفضائية، مثل قناة الجزيرة، لإطلاعهم على الأحداث المحيطة بانتفاضتهم. وأظهر استطلاع للرأي العام العربي عام 2010 أن معظم المشاركين قالوا إنهم يشاهدون قنوات فضائية من خارج بلدانهم[20]. وسوف يلاحظ أي

(19) للاطلاع على مناقشات أعمق لأدبيات الحركة الاجتماعية، انظر:
Dennis Chong, Collective Action and the Civil Rights Movement (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1991);
Doug McAdam, Political Process and the Development of Black Insurgency 1930-1970 (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1970);
Terry Moe, The Organization of Interests: Incentives and the Internal Dynamics of Political Interest Groups (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980).

(20) Shibley Telhami, "Arab Public Opinion: What Do They Want?" in The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, ed. Kenneth Pollack et al. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2011), 13-20.

زائر لمنطقة الشرق الأوسط سريعًا أن من المفارقات الغريبة هناك هو أطباق الأقمار الصناعية الحديثة التي تزين أسقف المنازل المتهالكة والآيلة للسقوط. فربما تكون الشعوب العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين أكثر الشعوب فقرًا في العالم، لكنهم كذلك بين أكثر الشعوب استخدامًا لوسائل التواصل الاجتماعي.

وأدّى الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط العربي إلى تدهور قدرات الحكومات العربية على تلفيق الخطاب السياسي الذي يلائم الوضع الراهن[21]. وحاليًا، وأكثر من أي وقت مضى، نقلت وسائل التواصل الاجتماعي للشارع العربي الخطابات السياسية المنافسة عن العدالة الاجتماعية، كما صورت له كيف تعيش الشعوب في قطاعات أخرى من العالم. وغذّى هذا في المقابل ما يشعر به الشارع العربي من الحرمان النسبي. فبدأ كثير من العرب والمسلمين في التساؤل: "لماذا تشهد المجتمعات المسلمة الأخرى في تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي نهضة اقتصادية وثقافية، في حين أن معظم العالم العربي مازال يعاني من الفقر؟"، "من المسؤول عن هذا الظلم؟"، كان الدور الرئيس لوسائل التواصل الاجتماعي هو التغيير الجذري لمعرفة الشارع العربي بحقيقة وضعه الداخلي.

كان لوسائل التواصل الاجتماعي تأثيرٌ عميقٌ في نشر المظالم في الشارع العربي وتنظيم استجابة جماعية تجاهها (أصل الانتفاضة ومسارها)، إلا أنها أيضًا لا تفسر تباين استجابات الجيوش العربية المتباينة تجاه الاحتجاجات الاجتماعية، ولا تفسر نتائج تلك الانتفاضات. فببساطة ليس هناك ارتباط بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبين القرار العسكري الذي اتخذ خلال هذه الأحداث الفاصلة. فعلى سبيل المثال، سمحت البحرين للقوات السعودية باستخدام القوة المميتة لسحق الانتفاضة الشعبية، على الرغم من أن نسبة استخدام الإنترنت فيها تصل إلى 77%. وفي المقابل في مصر، حيث نسبة

---

(21) Ibid., 13.

استخدام الانترنت 36%، رفض الجيش المصري أن يطلق النار على المتظاهرين[22].

الأدبيات التي توضح تأثير التوريث، وضعف الاقتصاد، وجمود المؤسسات، والحرمان النسبي، ودور وسائل التواصل الاجتماعي؛ آخذة في الازدياد. وهي أعمال مهمة وتستحق المزيد من التحليل والدراسة. لكنها وإن أجابت إجابةً صحيحةً عن أسئلة "لماذا؟" و"كيف؟" حدثت هذه الاضطرابات الاجتماعية؛ فإن أيًّا منها لم يكشف بصورة كافية عن السبب وراء اختلاف الجيوش العربية في استجابتها لمستويات متشابهة من الاضطرابات الشعبية. وعلى هذا الأساس: سيستكشف القسم التالي العلاقة المحتملة بين المؤثرات الخارجية وبين السلوك العسكري العربي. وعلى وجه التحديد سننظر إلى أي مدى أدت المحاولات الأمريكية لاستغلال تأثيرها على حسابات صنع القرار لدى قادة الجيوش العربية؛ في التأثير على سلوك الجيوش العربية خلال الانتفاضات.

ما دور الوسائل التقليدية للنفوذ الأمريكي على صنع القرار العسكري العربي؟

على مدى عقود؛ سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على الجيوش العربية؛ عن طريق تقديم منح دراسية للضباط العرب للالتحاق بالكليات العسكرية الأمريكية، وإجراء العديد من التبادلات العسكرية والمناورات والزيارات، وتقديم مبالغ ضخمة من المساعدات العسكرية والاقتصادية. فإلى أي مدى طوَّرت هذه البرامج مصالح الولايات المتحدة؟ هل لاختلاف مستويات التعليم العسكري الغربي والمبيعات الأمريكية العسكرية الخارجية ارتباط بدعم الجيوش للمتظاهرين أو الأنظمة؟ هل العلاقة بين الولايات المتحدة وبين

(22) يوفر الموقع www.internetworldstats.com قائمة بأعداد مستخدمي الانترنت بالنسبة إلى التعداد الكلي للسكان في كل دولة، ووفقًا لما نشره الموقع:
البحرين 77%، لبنان 52%، تونس 39%، الأردن 38%، مصر 36%، سوريا 22%، ليبيا 17%، اليمن 15%.

الجيوش العربية (أو عدمها) تفسر لماذا تمزقت تلك الجيوش، وأيَّدت الأنظمةَ بقوة، ووقفت بجرأة مع المتظاهرين، وبقيت على الحياد تمامًا؟

يرى بعض الباحثين أن التعليم والتدريب العسكري الدولي في الكليات العسكرية الأمريكية (IMET)؛ هو السبب وراء دعم الجيش التونسي والمصري للتحول الديمقراطي في بلادهم[23]. ويؤكد هؤلاء أن الضباط الذين تلقوا التعليم العسكري الأمريكي تشبعوا بالمبادئ الغربية؛ كاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، مما أثَّر على حسابات صنع القرار لديهم بما يتماشى مع تلك القيم الغربية. ويستشهدون بأن الجيوش التي لم ترسل ضباطها للكليات الأمريكية (مثل ليبيا وسوريا) كانت أكثر ميلًا إلى استخدام القوة المفرطة تجاه مواطنيها.

إلا أنَّ التحليل الإحصائي الذي يقارن بين التحاق الضباط في الكليات العسكرية الأمريكية وبين قراراتهم العسكرية ومدى توافقها مع القيم الغربية ليس حاسمًا تمامًا (انظر الجدول 1-1). وعلاوة على ذلك، فقد أظهر المسح على الضباط الأجانب الذين التحقوا بالكليات الأمريكية (انظر الفصل الثامن) أنه، في معظم الحالات؛ لم تكن هناك علاقة بين مدة الدراسة التي قضوها في الولايات المتحدة وبين مواقفهم بشأن السياسة الخارجية الأمريكية، والنظام الديمقراطي الليبرالي، وخضوع الجيش للحكم المدني. وفي بعض الحالات، أصبح الضباط الأجانب أكثر انتقادًا للولايات المتحدة بزيادة المدة التي قضوها في أميركا. فعلى سبيل المثال، الضباط غير الغربيين الذين قضوا فترة أطول في الولايات المتحدة، كانوا أكثر عرضة للتعبير عن وجهات نظر سلبية بشأن سياسة أمريكا الخارجية والعلاقات الطبقية. ربما يتطور أو يتحسن فَهْم هؤلاء الضباط الأجانب للولايات المتحدة، لكن ذلك لا يعني أن آراءهم عن الولايات المتحدة ستتحسن بذلك.

(23) Blair, "Military Support for Democracy," 3-16.

جدول 1-1: أعداد الضباط المشاركين في برنامج التدريب العسكري مقارنةً باستجابة الجيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إيران										
سوريا										
ليبيا								1		
السعودية		35	4	12	12	7	62	28	15	51
الكويت		65	3	8	3	2	2	2		1
الجزائر	36	22		273	104	76	122	66	34	64
الإمارات		54	60	17	12	5	158	11	3	15
المغرب	110	172	259	559	119	153	176	164	162	125
العراق	22	51	18	9071	121	246	160	90	130	96
قطر	20	109	10	20	7	2	70	8	5	17
مصر	1540	1347	960	1315	1066	1168	1202	1493	768	797
اليمن	108	38	59	117	376	236	474	133	91	50
عمان	367	91	92	99	36	124	261	139	96	113
إسرائيل	820	842	739	733	1099	491	516	219	743	653
تونس	148	113	271	94	155	152	165	123	149	59
الأردن	670	336	231	281	335	495	511	592	452	452
لبنان	178	94	212	201	166	513	206	230	277	362
البحرين	87	90	35	96	110	68	294	135	106	129

تكملة جدول 1-1: أعداد الضباط المشاركين في برنامج التدريب العسكري مقارنةً باستجابة الجيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدولـــة	العدد الكلي للضباط المشاركين	حجم القوات عام 2009 (× 1000)	النسبة بين عدد الضباط المشاركين وحجم الجيش	استجابة الجيش للانتفاضة الاجتماعية
إيران	0	523	%0	
سوريا	0	293	%0	دعم النظام
ليبيا	1	76	%0	تمزق
السعودية	226	222	%0,10	دعم النظام
الكويت	86	16	%0,54	
الجزائر	797	147	%0,54	
الإمارات	335	51	%0,66	
المغرب	1999	196	%1,02	
العراق	10005	577	%1,73	
قطر	268	12	%2,23	
مصر	11656	469	%2,49	دعم المتظاهرين
اليمن	1682	67	%2,51	تمزق
عمان	1418	43	%3,30	
إسرائيل	6855	177	%3,87	
تونس	1429	36	3، 97%	دعم المتظاهرين
الأردن	4355	101	%4,31	دعم النظام
لبنان	2439	56	%4,36	
البحرين	1150	8	%14,38	دعم النظام

Source: International Institute of Strategic Studies, The Military Balance 2009. http://www.iiss.org/publications/military

يظهر هذا الجدول غياب الارتباط بين مستوى مشاركة الجيوش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في برامج التدريب العسكري في الولايات المتحدة وبين استجابات تلك الجيوش خلال الربيع العربي. وتدحض البيانات الفرضية التي تذهب إلى أن زيادة التفاعل بين الجيوش العربية والجيش الأمريكي تؤدي إلى دعم الجيوش للمتظاهرين خلال الربيع العربي. وتتضمن البيانات حجم التفاعل بين الجيوش العربية والجيش الأمريكي على مدى أكثر من 10 سنوات. ويفترض الجدول أن المشاركين يشاركون لمرة واحدة وبلا تناقص في الفترة بين 2000 و2009. وحتى لو كانت البيانات ترفع من عدد الضباط المشاركين؛ نظرًا لأن بعض الضباط قد يشارك في أكثر من كلية عسكرية في الولايات المتحدة: فإنني أفترض أن هذا الاتجاه سيكون مشتركًا بين ضباط المنطقة. وثانيًا، أفترض وجود معدل تناقص متشابه في أعداد المشاركين من جميع أنحاء المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الجيوش العربية التي ترسل ضباطها لتلقي التعليم الأمريكي لا تحترم إلا بعض القيم الغربية، بينما تتجاهل قيمًا أخرى. فالبحرين، على سبيل المثال، يخضع الجيش فيها للحاكم المدني، لكنها سمحت مع ذلك باستخدام القوة المميتة لسحق المظاهرات. ولم يقتل الجيش المصري أعدادًا كبيرة من المتظاهرين خلال انتفاضة 2011، إلا أنه لم يسمح للمؤسسات المدنية بالتدخل في الشؤون العسكرية، وأزاح الرئيس المصري المنتخب ديمقراطيًا محمد مرسي في يوليو عام 2013، بعد أن اختلف القادة العسكريون مع سياساته، ثم قتل الجيش المئات من أنصار جماعة الإخوان المسلمين، الذين رفضوا إنهاء احتجاجهم. واليوم بعد قرابة سبعين عامًا من التحاق الضباط الأجانب بالكليات العسكرية الأمريكية، مازال المجتمع الأكاديمي منقسمًا على نطاق واسع حول: "كيف" ، وما "إذا" كانت تلك الاستراتيجية تنتج نتائجها المعلنة. هل قرارات الجيوش الأجنبية تقودها المصالح الذاتية العقلانية أم انتقال المبادئ؟ هل انتقلت بعض المبادئ الغربية (كالخضوع للحاكم المدني، واحترام حقوق الإنسان، والإيمان بالديمقراطية الليبرالية) إلى تلك الجيوش أكثر من غيرها من المبادئ؟ وكيف نقيّم نجاح تلك الاستراتيجية في تحقيق أهدافها؟ سوف نفحص تلك الأسئلة على نحو أكثر عمقًا في الفصل الثامن.

إن تأثير تعليم الضباط الأجانب وتدريسهم في الولايات المتحدة لهو أمر مشكِل أن يقاس أيضًا. معظم الأدلة لا تزال غير كافية، وتعتمد على اقتباسات منتقاة من ضباط أمريكيين وأجانب[24]. الحكاية المفضلة التي تساق للتأكيد على أهمية تدريب الضباط الأجانب وتأثيره أثناء الانتفاضات العربي، هي المكالمة التي أجريت بين رئيس أركان الجيش المصري والجنرالات الأمريكيين، خلال المراحل الأولى من الاحتجاجات الشعبية في فبراير عام 2011. ووفقًا لهذه

(24) John Cope, International Military Education and Training: An Assessment. McNair Paper 44 (Washington, DC: Institute for National Strategic Studies and National Defense University, 1996);
Richard Grimmett and Mark P. Sullivan, "United States Army School of the Americas: Background and Congressional Concerns," CRS Issue Brief (August 2000).

المكالمة، أبلغ رئيس أركان الجيش المصري الجنرالات الأمريكيين أن وحداته العسكرية لن تطلق النار على المتظاهرين. ويشير العديد من الضباط الأمريكيين إلى أن هذه المكالمة بمثابة الدليل على نجاح برنامج التدريب العسكري للضباط الأجانب، بما أن الولايات المتحدة تتولى تدريب العديد من ضباط الجيش المصري. لكن هذه الحكايات للأسف تلقي نظرة قاصرة على تأثير التدريب العسكري الغربي الذي تلقاه بعض القادة العرب في الغرب. فعلى سبيل المثال، التحق اللواء عبد الفتاح السيسي بكلية الحرب العسكرية الأمريكية، ثم أطاح بعد ذلك بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، في الانقلاب العسكري في يوليو عام 2013. كما تلقى الرئيس التونسي بن علي الكثير من تعليمه الرسمي في فرنسا وأمريكا، لكنه أظهر استخفافًا قبيحًا بالمبادئ الغربية. بل إن بشار الأسد تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، ثم أشرف على قتل أكثر من 100,000 حتى الآن من مواطنيه، بما في ذلك الاستخدام الذي يرثى له للأسلحة الكيميائية. وكذلك التحق رئيس المخابرات الليبية موسى كوسا، وبعض أبناء القذافي، بالجامعات الغربية، ثم شاركوا أيضًا في نظام قمعي أشرف على قتل الآلاف من الليبيين. وأخيرًا، تلقى العديد من ضباط الشرطة التونسيين والمصريين تدريبات في الغرب (في فرنسا والولايات المتحدة على التوالي)، ثم أظهروا استخفافًا وقحًا بحقوق الإنسان بقتل المتظاهرين المدنيين.

ربما يكون التدريب العسكري الذي يتلقاه الضباط الأجانب في الكليات الأمريكية يعزز الديمقراطية في تلك البلدان الأجنبية، فضلًا عن نشره لمبادئ حقوق الإنسان. لكن الاستدلال لتأييد هذه الدعوى عن طريق ما حدث في الانتفاضات العربية ما زال استدلالًا ضعيفًا ومبنيًا على الحكايات والأقاويل. ربما يؤدي التدريب العسكري للضباط الأجانب إلى تحسين العلاقات العسكرية في حالة تداخل المصالح (مثل العمليات الإنسانية الدولية، وحفظ السلام، وفرض السلام، وبناء التحالفات)، لكنه لا يضمن التأثير الأمريكي في فترات الفوضى والاضطرابات الداخلية. وأيضًا، قد يتعرف الضباط الأجانب أثناء تلقيهم للتعليم العسكري الغربي على القيم والمبادئ الغربية، لكن ذلك لا يضمن أن يتبنى هؤلاء الضباط رأيًا إيجابيًا في الولايات المتحدة، ولا أنهم سيحملون

هذه القيم لدى عودتهم إلى بلادهم. وربما يجيب هؤلاء الضباط الأجانب على استطلاعات الرأي أثناء تخرجهم بالكليات العسكرية بأن العلاقات المدنية العسكرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كانت مهمة بالنسبة إليهم، لكن ذلك لا يستلزم أنهم سيسمحون لهذه القيم بالتأثير على صناعة القرار بعد عودتهم إلى بلادهم[25]. وكما قال أحد الباحثين المتخصصين في العلاقات المدنية العسكرية العربية منذ 40 عامًا، ببلاغة؛ إن العديد من الضباط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "ممزقون بين الرغبة في التعلم وتقليد القيم وطريقة الحياة التي يحياها الأجانب، وبين رغبتهم في حماية أنفسهم ضد المبادئ الأجنبية وتعزيز قيمهم الوطنية"[26].

---

(25) Jennifer Taw, Thailand and the Philippines: Case Studies in U.S. IMET Training and Its Role in Internal Defense and Development (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1994), 55.

(26) Elizer Be'eri, Army Officers in Arab Politics and Society (New York: Praeger, 1970).

جدول 1-2: إجمالي المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالمقارنة مع استجابات الجيوش

الدولة	عام 2006			عام 2007		
	إجمالي المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية)	ميزانية الدفاع	نسبة المساعدات الأمريكية إلى ميزانية الدفاع	إجمالي المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية)	ميزانية الدفاع	نسبة المساعدات الأمريكية إلى ميزانية الدفاع
السعودية	2	29541	%0,0	0,9	35466	%0,0
الكويت	0,7	5024	%0,0	1,3	5250	%0,0
الإمارات	0,9	9482	%0,0	11,5	11253	%0,1
إيران	3,6	8864	%0,0	4,8	8040	%0,1
قطر	1,4	1072	%0,1	1,2	1266	%0,1
الجزائر	3,9	3096	%0,1	3,6	4270	%0,1
عمان	19,9	4076	%0,5	15,9	4376	%0,4
سوريا	2,9	1330	%0,2	2,4	1376	%0,2
ليبيا	26,8	593	%4,5	4,5	656	%0,7
البحرين	18,6	532	%3,5	18,8	579	%3,2
تونس	11,3	502	%2,3	11,6	491	%2,4
اليمن	48,6	1066	%4,6	41,3	1211	%3,4
إسرائيل	2718,7	11582	%23,5	2606,70	11607	%22,5
لبنان	186,3	589	%31,6	217,2	733	%29,6
مصر	1910,3	4337	%44,0	2048,5	4464	%45,9
الأردن	600,8	1115	%53,9	562,7	1621	%34,7
المغرب	57,1	2161	%2,6	85,4	19	%449,5
العراق	11290,6		غير معلوم	8266,7		غير معلوم

تكملة جدول 1-2: إجمالي المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالمقارنة مع استجابات الجيوش

الدولة	عام 2008			عام 2009		
	إجمالي المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية)	ميزانية الدفاع	نسبة المساعدات الأمريكية إلى ميزانية الدفاع	إجمالي المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية)	ميزانية الدفاع	نسبة المساعدات الأمريكية إلى ميزانية الدفاع
السعودية	0,7	38223	%0,0	0,5	41276	%0,0
الكويت	0	6812	%0,0	0,1	4184	%0,0
الإمارات	0,9	13733	%0,0	0,4	7957	%0,0
إيران	7,3	9595	%0,1	0,7	8636	%0,0
قطر	0,4	1756	%0,0	4	2500	%0,2
الجزائر	12,9	5179	%0,2	12,1	5281	%0,2
عمان	23,8	4671	%0,5	19,3	4018	%0,5
سوريا	37	1941	%1,9	18,6	2229	%0,8
ليبيا	9,7	800	%1,2	10,7	1708	%0,6
البحرين	5,2	553	%0,9	9,1	742	%1,2
تونس	10,9	534	%2,0	15,6	532	%2,9
اليمن	37,2	1492	%2,5	174,9	883	%19,8
إسرائيل	2461,9	14772	%16,7	2432,3	13516	%18,0
لبنان	201,2	751	%26,8	215	1426	%15,1
مصر	1514,2	4562	%33,2	1784,6	4118	%43,3
الأردن	892,3	2127	%42,0	816,3	1393	%58,6
المغرب	5,331	2977	%17,9	243,8	3061	%8,0
العراق	7618,5		غير معلوم	4873,7	4118	%118,4

تكملة جدول 1-2: إجمالي المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالمقارنة مع استجابات الجيوش

الدولة	متوسط نسبة المساعدات الأمريكية إلى ميزانية الدفاع	استجابة الجيش للانتفاضة الاجتماعية
السعودية	%0,0	دعم النظام
الكويت	%0,01	
الإمارات	%0,03	
إيران	%0,05	
قطر	%0,10	
الجزائر	%0,19	
عمان	%0,46	
سوريا	%0,78	دعم النظام
ليبيا	%1,76	التمزق
البحرين	%2,23	دعم النظام
تونس	%2,40	دعم المتظاهرين
اليمن	%7,57	التمزق
إسرائيل	%20,15	
لبنان	%25,78	
مصر	%41,62	دعم المتظاهرين
الأردن	%47,29	دعم النظام
المغرب	%119,50	
العراق	غير معلوم	

Economic and Military Assistance from US Overseas Loans and Grants (the "Greenbook"). http://gbk.eads.usaidallnet.gov/index.html.

2006 defense expenditure from International Institute of Strategic Studies, The Military Balance 2009;

defense expenditure data for 2007 to 2009 from International Institute of Strategic Studies, The Military Balance 2011.

Military assistance and defense expenditure data listed as obligations in millions, constant 2009 US dollars.

يظهر الجدول غياب الارتباط بين إجمالي المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية وبين استجابات الجيوش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربيع العربي. وتدحض البيانات الفرضية التي تذهب إلى أن زيادة مستويات المساعدة الأمريكية تؤدي إلى دعم الجيش للمتظاهرين (وللقيم الغربية) خلال الربيع العربي. وإذا كان الأمر كذلك لشهدت بلدان مثل الأردن واليمن دعمًا أقوى للمتظاهرين، ولكان الجيش التونسي قد انحاز إلى حكومته. وبما أن المال يمكن استبداله [أي يمكن أن يُشْترى به، بخلاف المساعدات العسكرية]؛ فإن إجمالي المساعدات الأمريكية يبدو مقياسًا أفضل للنفوذ الأمريكي من مجرد توجيه المساعدات العسكرية.

كما أن العديدين في المجتمع العسكري الأمريكي يروجون أيضًا أن المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية تعزز مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط العربي. ولكن يبدو أن تقديم تلك المساعدات إلى الدول العربية كان له أثر غير حاسم على الأحداث وعلى مصالح الجيوش العربية خلال الانتفاضات العربية. ويوضح الجدول 1-2 انعدام العلاقة الإحصائية بين مستوى المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبين صناعة قرارهم خلال الصحوة العربية. فعلى سبيل المثال، بلغت المساعدات الأمريكية لكل من الجيش التونسي والمصري 2,4% و41,6% على الترتيب من إجمالي الإنفاق العسكري لكلا الجيشين، وانحاز كل منهما إلى الشعب بغض النظر عن نسبة المساعدات الأمريكية. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة المساعدات الأمريكية لكل من اليمن والأردن 7,6% و47,3% على الترتيب. ومع ذلك، أظهر الجيش اليمني دعمًا ممزقًا تجاه النظام السياسي، بينما ظل الجيش الأردني ثابتًا في ولائه للملك عبد الله.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان العربية التي تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لا تنظر إلى تلك المساعدات بالطريقة نفسها التي يراها بها الأمريكيون. فلا شك أن سخاء الولايات المتحدة له تأثيره في استقطاب العديد من الدول العربية. فمن ناحية، يقدِّر العديد من القادة العرب رغبة الولايات المتحدة في دعم الكفاءة الأمنية لبلادهم. فالمساعدات العسكرية الأمريكية لدول مثل مصر أو الأردن كان لها دور أساسي في بناء هذه الجيوش لتصبح قوات عسكرية لها مصداقية. لكن من الناحية الأخرى، يعتبر هذا الدعم العسكري الأمريكي شوكة في خاصرة تلك الجيوش العربية، فهو يذكرهم دائمًا باعتمادهم على دولة كافرة. ذكر ذلك الاستياء مرارًا القادة السياسيون والعسكريون الأمريكيون، الذين ارتبطوا بعلاقات عمل وثيقة مع الرئيس المصري حسني مبارك وقياداته العسكرية. فلم ينظر القادة المصريون إلى المساعدات الأمريكية على أنها "هدية" خيِّرة؛ لكنهم ينظرون إليها كاستحقاق لازم من استحقاقات اتفاقهم المثير للجدل للسلام مع إسرائيل عام 1979[27]، أو على

(27) مقابلة أجرآها المؤلف مع السفير دانيل كورتزر Daniel Kurtzer (السفير الأمريكي السابق لدى مصر وإسرائيل)، برنستون نيوجيرسي، 2011.

أنها وسيلة أمريكية لتعزيز مصالحها الأمنية في المنطقة[28]. والغريب أن الدور المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي أبرز هذا (الحب / البغض) الذي تشعر به الجيوش العربية تجاه تلقي المساعدات الأمريكية. فقد لاحظ المتابعون للصفحات العربية ارتفاعًا عدوانيًا في حجم الانتقاد العلني الشعبي تجاه جيوش المنطقة. وسخر البعض من عجز تلك الجيوش أثناء الصراعات التي نشبت في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان، منذ عام 2000. ففي حين أحرزت بعض الميليشيات والجماعات المسلحة، مثل حزب الله وحماس والقاعدة، بعض النجاحات في ساحات المعارك، فقد استمرت الجيوش العربية "المدعومة غربيًا" في ممارسة دورها التاريخي في فقدان الصلة بالواقع. ووُصف كبار القادة العسكريين بأنهم "بدينون كسالى"، وشبهوا الضباط بأنهم "مكياج حريمي"[29]. واعتبر آخرون أن أية صورة من المساعدات الأمريكية التي تقدم للجيوش العربية تعتبر استراتيجية غربية خبيثة للسيطرة على العالم العربي[30]. بهذا المعنى، تجعل المساعدةُ الأميركية الجيوشَ العربية بمثابة وكلاء للولايات المتحدة في المنطقة، وليست جيوشًا تدافع عن مصالح شعوبها.

وأخيرًا، تُنَوِّع بعضُ الدول العربية عن عمدٍ من مصادر المساعدات العسكرية التي تتلقاها، حتى تحدَّ من النفوذ الأجنبي لأية دولة واحدة. فالسوق العسكري الدولي ممتلئ بالتنافس، مع وجود عدد من القوى الكبرى التي تتسابق للحصول على الصفقات والعلاقات الأمنية مع دول العالم النامي. فربما تهدد الولايات المتحدة بسحب مبيعاتها العسكرية لدولة ما، من أجل التأثير على صنع القرار في هذه الدولة (كما فعلت الولايات المتحدة مع مصر عام 2011 و2013)؛ لكن الاحتمال قائم دائمًا أن تتجه تلك الدولة إلى تلقي المساعدات العسكرية من دولة أخرى بخلاف الولايات المتحدة. وقد مارست الدول العربية هذه الاستراتيجية لأكثر من قرن من الزمان. ففي القرن التاسع عشر، احتاط

(28) مقابلة مع السفير إسحاق لفنون.

(29) Assaf David and Oren Barak, "How the New Arab Media Challenges the Arab Militaries: The Case of the War between Israel and Hizbullah in 2006," The Middle East Institute Policy Brief 20 (October 2008): 5.

(30) Fouad Ajami, "The Sorrow of Egypt: A Tale of Two Men," Foreign Affairs (September/October 1995): 72.

حكام الشرق الأوسط ضد النفوذ والتأثير الأجنبي عن طريق قبول المساعدات العسكرية من عدد من الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، عينت المغرب ضابطًا إنكليزيًا لقيادة أحد حشودها العسكرية، وسمحت لفرنسا بالمساعدة في التدريب العسكري، وعينت أحد الضباط الإيطاليين للإشراف على إنتاج المعدات العسكرية في أحد مصانعها، وتعاقدت مع مهندس ألماني لبناء قلعة عسكرية في الرباط[31]. ثم سعت الجيوش العربية، كما هو الحال الآن، للحد من تأثير النفوذ الخارجي على قرارها السياسي والعسكري.

وأنا لا أذهب إلى أن برامج التدريب العسكري والمساعدات العسكرية غير مهمة، لأن تأثيرها لم يكن حاسمًا خلال ثورات الصحوة العربية. ولا أشك في أنها خدمت المصلحة الأمريكية عن طريق تحسين التبادلات العسكرية، وتقليل سوء التفاهم العسكري، وتحسين الاقتصاد الأمريكي (من خلال الصفقات العسكرية)، وتعزيز المصالح الأمنية الأمريكية في العالم. ومع ذلك فعلى الولايات المتحدة أن تدرك الحدود التي تقيّد هذه البرامج. ففي حالة الصحوة العربية على الأقل، اتخذت الجيوش العربية قراراتها بناءً على مصالحها وقيودها المؤسسية، وليس النفوذ الأمريكي. وتحوُّل ميزان القوى عن المستبدين المتكلسين إلى الشارع العربي (على الأقل في بعض الدول) سيجبر تلك الجيوش العربية على التوافق مع مطالب الشارع، وليس حلفائه الغربيين. وسيؤدي المستوى المتزايد من الاستياء الشعبي والسخرية من أداء الجيوش العربية في ساحات الصراع ومن علاقاتها العسكرية مع الغرب إلى تحفيز تلك الجيوش إلى مواصلة العمل على مصالحها. وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تستشرف مستقبل السلوك العسكري العربي، فلابد أن تزيد من أسهمها في التعرف على نبض الشارع العربي، وأن تقلل من صفقاتها العسكرية لهذه الدول ومن عدد الضباط الملتحقين بالكليات العسكرية الأمريكية.

(31) "Makhzen," Encyclopedia of Islam (EI1), 1st ed., vol. 3, p. 170. Cited in J. C. Hurewitz, Middle East Politics: The Military Dimension (New York: Frederick A. Praeger, 1969), 46.

التعقيد، والحِمْل الزائد من المعلومات، وغياب اليقين. يبدو أن هذه ستكون شعارات مجتمعات الأمن القومي الغربية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وإذا ثبت أن استشراف المستقبل كان صعبًا على صُنَّاع السياسات والخبراء والأكاديميين في الماضي؛ فيبدو أن استشراف المستقبل في القرن الحادي والعشرين سيكون مستحيلًا تمامًا. على أولئك الذين يبحثون عن التوقعات الكبرى حول ما يخبئه المستقبل في منطقة الشرق الأوسط أن يبحثوا في أماكن أخرى. ولا أتوهم أن يسهم كتابي في أداء هذه الخدمة. لكن الذي أقدمه للقارئ هو عناوين صنع القرار لدى الجيوش العربية، التي قد تساعد صُنَّاع السياسات في فهم الكيفية التي قد تتصرف بها تلك الجيوش في السنوات المقبلة. وقد تساعد هذه العناوين في غربلة تعقيدات السلوك الإنساني. فإنها توضح كيفية التدقيق في المعلومات المتوفرة بين أيدينا، وترشدنا إلى كيفية تفسير النتائج؛ مهما كانت هذه النتائج. وسوف يقدم الفصل الثالث المخصص لعملية صناعة القرار العسكري مزيدًا من الشرح حول ذلك.

وسوف يساعد هذا الفصل حول صناعة القرار العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صناع السياسات في الإبحار وسط التعقيدات الجيوستراتيجية في هذه المنطقة. فهذه المنطقة حاليًا تمثل بوتقة من الأفكار المتباينة التي تتقاتل من أجل التفوق: الإسلام، والإسلاميون السياسيون، والإسلاميون القتاليون؛ والإعلام الرسمي مقابل وسائل التواصل الاجتماعي؛ والشباب المتحضر مقابل كبار السن المحافظين الأدنى تعليمًا؛ والمبادئ الغربية مقابل الأعراف العربية التقليدية؛ والتكامل مع الغرب مقابل العزلة والانفصال؛ وإيران مقابل السعودية؛ والشيعة مقابل السنة. وليس من الواضح أي من هذه القوى المختلطة سيكتب له السيادة. هل سيبرز إلى السطح عقد اجتماعي جديد بين النخبة والجماهير؟ أم هل سيستمر الشرق الأوسط في الصراع المشتعل في المستقبل المنظور؟ هل ستستمر الجيوش العربية في توجيه سهامها إلى الخارج في محاولة لمداواة الاضطرابات الاجتماعية الداخلية؟ أم ستتراجع عن دورها التاريخي كـ"رجال على ظهور الخيل" حيث استولوا على العرش؟ ما الذي

سيميز سلوك الجيوش العربية خلال الفترة الطويلة من الاضطرابات المجتمعية التي ستستهلك منطقة الشرق الأوسط على الأرجح لسنوات قادمة؟ الزمن وحده كفيل بالإجابة على هذه الأسئلة.

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستستمر ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى للولايات المتحدة. وعلى هذا النحو، سيكون لاستمرار انعدام الاستقرار في تلك المنطقة تأثير عميق على عدد من المصالح الوطنية الأمريكية: التجارة العالمية دون عوائق، وعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعم حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية في المنطقة، والحريات الدينية، والشراكة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتحالفات الأمنية، وقيادة العمليات العسكرية المشتركة، واستقرار الاقتصاد العالمي. ومع غموض ما سيكون عليه المستقبل، فإن المؤكد هو حاجة الولايات المتحدة إلى أن تكون مشاركًا نشطًا في هذه المنطقة الاستراتيجية، ولكن لكي تؤدي ذلك الدور بطريقة ذكية يجب أن تتخلى عن أية افتراضات عن أن العلاقات والسلوكيات التنبؤية في الماضي يمكن أن تطلعنا بالضرورة على المستقبل. وسوف يساعد فهم حسابات صناعة القرار العسكري العربي الإدارات الأمريكية في تعزيز مصالحها في السنوات المقبلة.

خطة الكتاب

ينقسم كتابي إلى قسمين رئيسين: فالفصل الثاني يستعرض الكتابات الرئيسة حول العلاقات المدنية العسكرية العربية. وهو يصنف هذه الكتابات إلى جيلين عريضين، ويذهب إلى أن أحداث الصحوة العربية تعتبر بداية الجيل الثالث. ثم تعتبر الفصول من الأول حتى السابع هي جوهر بحثي. فهي تتعلق بدراسة استجابات الجيوش العربية للصحوة العربية التي حدثت في النصف الأول من عام 2011. وهي فصول تأملية وتفسيرية. يقدم هذا القسم إطارًا جديدًا لصناعة القرار العسكري في العالم العربي (الفصل الثالث)، ويختبره من خلال دراسات حالة، مثل تونس (الفصل الرابع)، وسوريا (الفصل الخامس)، ومصر (الفصل السادس)، وليبيا (الفصل السابع). ويدرس الجزء الأخير من بحثي تأثير إرسال

الضباط الأجانب للتدريب في الكليات العسكرية الأمريكية، ويقيّم مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط العربي. وهو فصل استشرافي ينظر للمستقبل. وتعتمد النتائج التي توصلت إليها على تحليل لعدد من استطلاعات الرأي التي أشرفت عليها، شملت ضباطًا دوليين ممن التحقوا بالكليات العسكرية الأمريكية (الفصل الثامن). نتائج هذه الاستطلاعات ألهمتني بأفكاري النهائية في الفصل التاسع، الذي ينظر إلى الاستجابات المحتملة للجيوش العربية إزاء استمرار الاضطرابات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات المقبلة.


https://t.me/montlq

الفصل الثاني

ماضي العلاقات المدنية العسكرية العربية ومستقبلها

لمناقشة استجابات الجيوش العربية تجاه الانتفاضات الاجتماعية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لابد من الكشف عن التفسيرات المتعلقة بالسلوك العسكري في المجال السياسي. أولًا: يشرح هذا الفصل الفروق التاريخية الدقيقة بين تدخلات الجيوش العربية في الشؤون السياسية. فإن كثيرًا من السلوك الإنساني يعتمد على المسار التاريخي، فالماضي يُخبِر بالمستقبل. ولن يكون فهم السلوك العسكري في خضم الصحوة العربية مكتملًا دون فهم العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، منذ الحرب العالمية الثانية. وثانيًا: يكشف هذا الفصل عن الخطوط العريضة للجدل النظري الدائر حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط. فلا يمكن أن يقوِّم الإنسان، بسهولة، مزايا الحجج التي أقدمها دون أن يفهم بقوة ما ذهب إليه الباحثون الآخرون في هذا الشأن. وثالثًا: يسلّط هذا الفصل الضوء على أنه لا يوجد عامل سببي صارم وحيد، يستطيع أن يفسر الطريقة التي تدخلت بها الجيوش العربية في الصحوة العربية. ففي سياق معظم الأحداث التاريخية الإنسانية تتعدد العوامل المختلفة. وأخيرًا: يشرح هذا الفصل أننا ندخل حقبة جديدة من العلاقات المدنية العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فلم تعد الجيوش العربية حامية للأنظمة المستبدة ولا رائدة تغيير الأنظمة، لكنها ستقوم في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدور الحكم في الاضطرابات الاجتماعية، لتقرر ما إذا كانت ستدعم "الشارع" أو تدافع عن النظام.

التفسيرات التاريخية للعلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط

يمكن تصنيف الأدبيات حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط بصورة عامة إلى ثلاث فترات[1]. الجيل الأول من هذه الأبحاث يمتد من الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن الماضي، وسعى لشرح سلسلة الانقلابات العسكرية التي وقعت في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وبلدان العالم النامي. فبدءًا من إطاحة بكر صدقي، رئيس أركان الجيش العراقي بالإنابة، بالملكية الدستورية الراسخة عام 1936؛ وانتهاءً باستيلاء علي عبد الله صالح على الحكومة اليمنية الشمالية عام 1978؛ كان من الواضح أن التدخل العسكري في المجال السياسي هو القاعدة هناك في مجتمعات الشرق الأوسط، لا الاستثناء. وكانت موجة الانقلابات العسكرية بمثابة العصر الذهبي لأبحاث العلاقات المدنية العسكرية، التي سعت إلى تفسير السلوك المدني العسكري والتنبؤ به، خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية في الشرق الأوسط.

ثم بشَّرت فترة الهدوء العسكري النسبي في المجال السياسي بالجيل الثاني من الأبحاث المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط. فمنذ الثمانينيات حتى نهاية القرن الماضي، تحول انتباه الباحثين إلى محاولة تفسير ندرة الانقلابات العسكرية في تلك الحقبة في الشرق الأوسط، التي تتناقض تناقضًا صارخًا مع العقود الثلاثة الماضية. حيث يبدو أن استيلاء العسكريين على السلطة، مثل معمر القذافي في ليبيا عام 1969، وحافظ الأسد في سوريا عام 1970، وعلي صالح في اليمن عام 1978، وصدام حسين في اليمن عام 1979، وزين العابدين بن علي في تونس عام 1987، واعتلاء حسني مبارك منصب رئيس الجمهورية بعد اغتيال أنور السادات عام 1981؛ يبدو أن استيلاء هؤلاء العسكريين على السلطة أدى إلى إيقاف الفترة الدورية والمؤذية من

---

(1) انظر:
Barry Rubin and Thomas Kearney, eds., Armed Forces in the Middle East: Politics and Strategy (London: Frank Cass, 2002),
للاطلاع على أفكارهما حول الجيلين الأولين من العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط.

اختطاف "الرجال على ظهور الخيل" للعرش[2]. وبطبيعة الحال، أراد باحثو العلاقات المدنية العسكرية أن يعرفوا لماذا بدأت الجيوش في حماية الأنظمة السياسية بدلًا من الإطاحة بها؟ وللأسف، أدت الطبيعة الغامضة والسرية للحكومات المستبدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي إلى عصر مظلم من الأبحاث حول العلاقات المدنية العسكرية.

أما الجيل الثالث من العلاقات المدنية العسكرية؛ فقد بدأ بمشروع معروف قليلًا، نُشر عام 2008، تحرير بيرث هانسن Birthe Hansen وكارستن جينسين Carsten Jensen. وفي هذا الكتاب، قدَّم الاثنان تقييمًا بصيرًا بأن العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط بدأت في التحول إلى مرحلة جديدة. فبدلًا من الجيوش التي تعمل على حماية القادة العسكريين الذين أصبحوا زعماء مستبدين؛ فقد خمنوا أن الجيوش العربية ستبدأ في حماية مصالح المواطنين والمجتمع المدني المستقل. ثم جاءت الأحداث الفاصلة في الصحوة العربية عام 2010 إلى عام 2013 كاختبار لما أكده المؤلفان، وأسست لمرحلة أخرى قوية من الكتابات حول السلوك المدني العسكري في الشرق الأوسط.

العصر الذهبي للأبحاث حول العلاقات المدنية العسكرية: 1970-1950

بلغت الكتابات والأبحاث حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط أوجها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. استجابة لموجة الانقلابات العسكرية التي عمَّت جميع أنحاء العالم النامي؛ يخلق العلماء والباحثون خزَّانًا عميقًا من النماذج التفسيرية التي تسعى لتفسير السلوك العسكري المدني والتنبؤ به في فترات الاضطراب الاجتماعي. ولم يكن مفاجئًا أن يصل الباحثون والعلماء إلى نتائج مختلفة، بشأن المتغيرات والنماذج السببية التي من

---

(2) يشير هذا المصطلح إلى العسكريين والمحاربين في الشرق الأوسط الذين اغتصبوا السلطة السياسية، وانظر:
S. E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics (New York: Frederick A. Praeger, 1962).

شأنها أن تفسر التدخلات العسكرية في المجال السياسي على أفضل وجه. وشملت النماذج التفسيرية الكبرى: الهوية الثقافية للجيش، والمصالح الفئوية للضباط (الطبقة، والمنطقة، والعرق)، والمصالح المؤسسية للجيش، والمصالح الذاتية لأفراده، وضعف المؤسسات السياسية، وحجم القوة العسكرية، وخطر التهديدات الخارجية.

في كتابه (ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي)، سرد إليعازر بئيري Eliezer Be'eri 37 انقلابًا أو محاولة انقلاب عسكريّ، قام بها ضباط عرب في الفترة بين 1936 إلى 1967(3). ولاشك أن النموذج المثالي للتدخل العسكري في المجال السياسي في تلك الفترة كان جمال عبد الناصر في مصر عام 1954، والقذافي في ليبيا عام 1969، ثم العديد من التدخلات التي قام بها الجيش التركي خلال جميع أنحاء القرن العشرين. وكان هناك الكثير من الانقلابات ومحاولات الانقلاب وقعت في العراق، وسوريا، والأردن، والسودان، ولبنان، واليمن، وباكستان؛ خلال نفس الفترة. كانت بعضها انقلابات صغيرة. وفيها تدخل ضباط الجيش في المجال السياسي مطالبين بإصلاحات حكومية، ثم عادوا بعد ذلك إلى ثكناتهم. لكن الانقلابات الأخرى كانت جذرية تمامًا، حيث كانت تؤدي إلى التفكيك الكامل للأنظمة الموجودة، وتؤسس بدلًا منها ديكتاتورية عسكرية.

وعزا بعض الباحثين ميل الجيوش في الشرق الأوسط إلى التدخل في الساحة السياسية إلى التراث العرقي والديني والثقافي. وأدى ذلك ببعض الباحثين أن يعتبر أن تدخل القوات المسلحة المستمر في الشؤون المدنية في الشرق الأوسط لأنه "لم يكن هناك فصل واضح بين الجيش وبين السلطات المدنية"(4). وهذا يناقض تمامًا تاريخ العلاقات المدنية العسكرية الأمريكي، التي وصفها بعض الباحثين أنها خلت تمامًا من الانقلابات العسكرية لأن هذه

---

(3) Elizer Be'eri, Army Officers in Arab Politics and Society (New York: Praeger, 1970), 246-250.

(4) Manfred Halpern, "Middle Eastern Armies and the New Middle Class," in The Role of the Military in Underdeveloped Countries, ed. John Johnson (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), 277.

الفكرة لم تخطر أبدًا في العقل العسكري[5]. وذهب ج. سي. هورفيتز J. C. Hurewitz إلى أن ميل الجيوش العربية إلى التدخل في الشؤون السياسية ربما كان نابعًا من الجذور البدوية في منطقة الشرق الأوسط. وبالنقل عن عبد الرحمن ابن خلدون[6] الذي عاش في القرن الرابع عشر، ادعى هورفيتز أن التفوق العسكري للقبائل البدوية أفرز السلالات المسلمة الحاكمة[7]. وذهب باحثون آخرون إلى أن الإسلام هو الذي عزز العدوانية العسكرية. وقارنوا بين فصل المسيحية بين الكنيسة والدولة، الذي ترجع أصوله لإنجيل متى: "أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله"؛ مع التداخل التاريخي في الإسلام بين المدني والإلهي[8]. ووفقًا لبئيري، فإن الفصل بين الدين والدولة "أجنبي ويناقض روح الإسلام وتقليده"[9]. فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم كان رسولًا ومحاربًا، حيث نجح في توحيد القبائل العربية العنيدة والمشركة، توحيدًا روحيًّا (في دين الإسلام)، وتوحيدًا سياسيًا (في الأمة المسلمة المجتمع المسلم)[10]. ومن هنا، وفقًا لهذه الرؤية، يعقد الكثير من المسلمين المقارنة بين التوسع الإسلامي المبكر في ظل الخلافة الأولى الذي اعتبروه دليلًا على الرضى الإلهي على نقاء إخلاصهم؛ وبين تدخل الجيش في الشأن السياسي، الذي اعتبروه مشروعًا حين يدعي الجيش أن القادة السياسيين ضلوا طريقهم[11]. وادعى مجيد خدوري

---

(5) Dr. Kenneth Pollack (Senior Fellow, Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution), interview by author, Washington, DC, July 2011.

(6) المقصود كلام ابن خلدون أن العرب لا يحكَمون إلا بالعصبية (المترجمان).

(7) J. C. Hurewitz, Middle East Politics: The Military Dimension (New York: Praeger, 1969), 16.

(8) بطبيعة الحال، سيختلف الكثير من العلماء مع هذه القسمة الاختزالية حول العلاقات المدنية العسكرية في العالم الغربي. فقد اختلف حداد (1965) مع الباحثين الذين ذهبوا إلى ما يسمى "الاستبداد الشرقي" في تفسير الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط. وذهب إلى أن الاستبداد العسكري الذي كان موجودًا في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، وكذلك الحرب العالمية الثانية، تجاوز بكثير ما حدث في الشرق الأوسط. وانظر:
George Haddad, Revolutions and Military Rule in the Middle East: The Northern Tier (New York: Robert Speller & Sons, 1965), 17.

(9) Be'eri, Officers in Arab Politics, 280.

(10) Karen Armstrong, Islam: A Short History (New York: Random House, 2002), 3-23.

(11) D. Rustow, The Military in Middle Eastern Society and Politics (Washington, DC: Brookings Institution, 1963), 9.

(1953) أن النظرة إلى القادة العرب باعتبارهم ملوكًا ومرشدين روحيين وقادة عسكريين كانت مستمرة خلال قرون من الحكم العربي ثم العثماني. وكان الملوك يسعون في استمالة ولاء الجيش وثقته من خلال الهبات المادية والزيجات الاستراتيجية، لكن إذا فقد الملك احترام الجيش، فكان من المألوف أن يطيح قادة الجيش به[12].

وذهب باحثون آخرون إلى أن المسألة التاريخية المتعلقة بالخلافة السياسية في العالم العربي تمنح الجيش نفوذًا طبيعيًا في الشؤون السياسية. وترجع جذور الخلافة السياسية إلى أعقاب وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حيث تعاقب الخلفاء على القيادة السياسية والدينية للأمة. ولأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يترك توجيهات صريحة بشأن مَنْ يخلفه؛ تنازع عدد من أقرب أصحابه حول مَنْ يخلفه في أمته. وكانت المعارك العسكرية هي التي حسمت الصراع على الخلافة في الفترة التي تلت ذلك، وقسمت المجتمع المسلم حتى يومنا هذا حول مَنْ الذي لديه شرعية الحكم[13]. وخلافًا لمبدأ البكورة primogeniture (حق الولد الأول أن يحكم) الذي كان يمارس على نطاق واسع في أوروبا؛ كانت الخلافة في العالم العربي غالبًا مفتوحة لجميع أعضاء الأسرة المالكة (الإخوة والأبناء وأبناء العمومة والأحفاد... إلخ)، وقد أدى ذلك إلى مزيد من إراقة الدماء بين أفراد الأسرة الواحدة، الذين كانوا يتصارعون على الحكم بعد وفاة الحاكم[14].

تيار آخر من الأبحاث رفع من أهمية "الأفكار"، كذريعة لتسييس الجيش. فتركّز هذه الدراسات على خلق "الوعي الوطني" للجيوش في الشرق الأوسط. وتذهب هذه الأبحاث إلى أن القرون الطويلة من التدخلات العسكرية في الشأن السياسي (على سبيل المثال: حكم المماليكُ مصر لمدة 600 عام)، أو الرغبة

---

(12) Majid Khadduri, "The Role of the Military in Middle East Politics," The American Political Science Review 47, 2 (June 1953): 516.

(13) Youssef AboulMilitant Islamist Ideology: Understanding the Global Threat (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2010), 38-48.

(14) Hurewitz, Middle East Politics, 18.

في محاكاة الجيوش الوطنية المحترفة الأوروبية (بسبب سنوات الاحتلال الاستعماري)؛ أثَّرت على الجيوش العربية، وجعلتها تتصرف بطريقة اعتقدت أنها تخدم مصلحة الأمة. وبعبارة أخرى، ففي أعقاب الاستعمار الأوروبي، بدأت الجيوش العربية تنظر إلى نفسها كخدم أو أبطال للأمة، وليس كحماة للحكومات التي وضعتها العديد من القوى الأوروبية في السلطة[15]. ورسمت هذه الأساطير/ الميثولوجيا الجيوشَ العربية في صورة البطل أو المنقذ للبلاد[16]. وبخلاف الأحزاب السياسية المتصارعة، التي تبدو كما لو كانت تمّثل مصالح مختلفة داخل الأمة؛ صور الجيش نفسه على أنه "موحِّد الأمة... الذي لا ينتمي إلى فصائل أو قطاعات محدد... [ولكن] للأمة"[17]. وهكذا، إذا اعتبر الجيش أن زعيمًا مدنيًا أصبح يهدد مصلحة الأمة؛ فإنه كان يتدخل ليضع الأمة على مسارها الطبيعي. وعلى سبيل المثال، نفذ الجيش الباكستاني انقلابًا عسكريًا في أكتوبر عام 1958 عندما اعتقد أن الفساد والخلافات بين النخب السياسية أصبحت تهدد بتمزيق البلاد. ويبدو أيضًا أن الحس القومي لدى الجيش يمكن أن يفسر التدخلات المتعددة للجيش التركي في الحياة السياسية، مثل انقلاب مايو عام 1960 الذي قاده الجنرال جمال غورسيل Cemal Gursel، لاستعادة دستور تركيا الشرعي[18]. وحتى عندما كانت إحدى فصائل الجيش تنفذ انقلابًا عسكريًا مضادًا، للإطاحة بفصيل آخر قد اغتصب السلطة السياسية؛ كان ذلك التصرف يتقنَّع بخطاب نزع السلطة من "عدو الشعب" وإعادتها مرة أخرى إلى أيدي الشعب[19]، لقد أطلق س. ي. فاينر S. E. Finer على أسطورة حرص الجيش على المصلحة الوطنية "القَدَر المقسوم للجنود"[20].

وقد تكون الممارسات التاريخية الطويلة من المشاركة السياسية قد رسَّخت

(15) Finer, Man on Horseback, 25-28.

(16) Amos Perlmutter, "From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'ath Party," The Western Political Quarterly 22 (1969): 827-845.

(17) George Blanksten, Peron's Argentina (New York: Russell & Russell, 1967), 307. Cited in Finer, Man on Horseback, 35.

(18) Haddad, Revolutions and Military Rule, 217-219.

(19) Be'eri, Officers in Arab Politics, 473.

(20) Finer, Man on Horseback, 32.

وعْيَ الجيش "بقوته الفائقة وأحقيته" في الحكم[21]. وباختصار، إن موجة الانقلابات العسكرية التي انتشرت في الشرق الأوسط منذ عام 1930 وحتى عام 1970؛ ربما تكون قد استندت إلى المعتقدات الدينية والممارسات العرقية والسوابق التاريخية، وعلى شعور القومية الذي زوَّد الجيوش بعقلية ترى أنها وحدها التي يمكن أن تحدد ما يشكل المصلحة الوطنية. أضف إلى هذا: النفوذ والمكانة والشرعية التي منحتها الجماهير لتدخلات الجيش في الشؤون السياسية، فيمكن حينئذ أن يبدأ المرء في إدراك السبب وراء بقاء الجيش أحد أبرز اللاعبين في معظم الدول العربية.

وفي حين كانت الأفكار التي شكلها الدين، والعرقية، والممارسات التاريخية، والقومية؛ قد شكَّلت العقلية العسكرية باعتبار معيّن؛ فإن بعض الأبحاث والدراسات الأخرى التي تحدثت عن تلك الفترة ركّزت على المصالح المؤسسية للجيش أو لبعض قطاعاته، وكيف انحدرت به إلى المشاركة السياسية. فقد استخدم صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington، الذي يصفه الكثيرون بأنه أبو الأبحاث المدنية العسكرية، مصطلح "النفوذ العسكري Praetorianism" ليشرح به الميل التاريخي للجيش للتدخل في الشؤون السياسية، حفاظًا على مصالحه المؤسسية[22]. وقد اقتبس الباحثون هذا المصطلح من الحرس الإمبراطوري الروماني Praetorian Guard، الذي كان بمثابة الكتيبة الحارسة للإمبراطور. ففي كثير من الأحيان، كان الحرس الإمبراطوري يقرّر الوقت المناسب لطرد الإمبراطور ومَنْ عليه أن يحلّ محله كبديل. وفي السياق نفسه، اغتصب العديدُ من الجيوش في العالم النامي السلطةَ السياسية؛ لتعظيم مصالح المؤسسة العسكرية أو الحفاظ عليها، فيما يتعلق بالترقيات، وصفقات الأسلحة، وميزانيات الدفاع، والتدريب، والسياسة الخارجية، والسياسات الاقتصادية المحلية، والتعليم، وغير ذلك[23]. فإذا اعتبر الجيش أن الحاكم

---

(21) Be'eri, Officers in Arab Politics, 298.

(22) Samuel Huntington, The Soldier and the State (Cambridge: Harvard University Press, 1957).

(23) Finer, Man on Horseback, 47.

المدني يهدد احتكارهم للقوة المنظمة أو النفوذ؛ فسوف يتدخل للحفاظ على الوضع الراهن[24]. ويذهب فرع آخر من الأبحاث والدراسات إلى أن سلوك الجيش يمكن تفسيره في سياق ثقافته السياسية. ووفقًا لهؤلاء الباحثين؛ لم يكن سلوك الجيش حاصل مجموع مصالح المؤسسة العسكرية فحسب. وبدلًا من ذلك؛ فالتفسير الأمثل لصناعة القرار في الجيوش العربية يكون إذا فتح شخصٌ ما "الصندوق الأسود" للمؤسسة العسكرية، ودرس التفاوتات الطبقية والعرقية، والمصالح الإقليمية، المُمَثَّلة في هيئة الضباط. وكان عالم الاجتماع موريس جانوفيتز Morris Janowitz (1964) من أبرز المدافعين عن ذلك الرأي البحثي[25].

على سبيل المثال، ناقش الكثير من الباحثين مميزات "نظرية التحديث". جادل أبرز مؤيدي تلك النظرية مانفريد هالبرين Manfred Halpren (1962) أن الإنجازات العسكرية والاقتصادية الغربية أوضحت حاجة الجيوش في الشرق الأوسط الملحة لتحديث جيوشهم. سنوات الحكم الاستعماري الأوروبي، والهزيمة المذلة أمام إسرائيل في حرب فلسطين عام 1948؛ كانت رسائلَ تذكيرٍ بالغةَ القوة تدل على وهن وعجز الجيوش في الشؤون الخارجية. ولكي تصبح الجيوش أكثر فعالية كقوة قتالية؛ اعتقد الضباط أن مؤسساتهم العسكرية في حاجة إلى التحديث. ولتحقيق هذه الغاية بدأت الجيوش في إرسال أفرادها إلى أوروبا للدراسة، والتشارك في اللباس الأوروبي، وبدأت تجند المواطنين الأعلى تعليمًا في صفوف الجيش[26]. ولأجل الوصول إلى تحديث حقيقي للمؤسسات العسكرية، سرعان ما أدرك الضباط أن مجتمعاتهم تحتاج إلى التحديث أيضًا. وشمل ذلك توسيع نطاق التعليم، والتوسع في التصنيع والمهارات التقنية، وامتصاص فائض العمالة في المجتمع، ودور اقتصادي أعرض للجيش. ولكن "كلما ازداد الجيش تحديثًا؛ كلما ازداد النقد الجذري

---

(24) Hurewitz, Middle East Politics, 420; Gabriel BenState, Society and Military Elites in the Middle East (Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern Studies, 1984), 164.

(25) Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations (Chicago: University of Chicago Press, 1964).

(26) Be'eri, Officers in Arab Politics, 9.

الذي يوجهه تكوينه، وتنظيمه، وروحه، وقدرته، وأغراضه: إلى النظام السياسي القائم الراكد"[27]. وبعبارة أخرى، أدى تحديث الجيوش إلى ازدياد نفوذ الجيش المجتمعي مقارنة بالمؤسسات السياسية. وشجع هذا النفوذُ المتزايد الجيوشَ على مطالبة الحكام المدنيين بالتغييرات[28]. وعندما كان الضباط يشعرون أن القادة المدنيين "يؤدون إلى الفوضى"؛ كانوا ينقلبون عليهم لتنفيذ البرامج السياسية المرجوة[29].

وفي تناغم مع "نظرية التحديث"؛ تأتي الفكرة التي تؤكد أن الجيش مثَّل مصالحَ شريحةٍ متناميةٍ من المجتمع، إلا أنها لا تحظى إلا بتمثيل ناقص: الطبقة الوسطى. وذهب مانفريد هالبيرن (1962) ولوسيان باي Lucian Pye (1962) إلى أن الجيش كلما زاد من مهاراته التقنية (أو كلما تحول إلى "مجمع التقنية في المجتمع")[30]؛ فإنه يجد أن مصالحه تنتظم بطريقة طبيعية مع المثقفين والطلاب والمعلمين والتكنوقراط ورجال الأعمال، الذين يريدون أن يحاكوا العالم الحديث المتطور[31] وبمقارنة هذه المجموعات أوضاعهم الراهنة مع التوجهات الرأسمالية والاشتراكية، والثورة التي اجتاحت أنحاء العالم، فإنه لا يسهم ذلك إلا في زيادة الشعور "بالتخلف الشديد"[32]. ولأن الجيش أكثر تنظيمًا وانضباطًا، ونظرًا لبنيته الهرمية، على خلاف الفئات الأخرى في المجتمع؛ أصبح هو المدافع الأكثر قوة عن هذه الطبقة[33]. ولهذه الأسباب ذهب هورفيتز

---

(27) Halpern, "New Middle Class," 286.

(28) Lucian Pye, "Armies in the Process of Political Modernization," in The Role of the Military in Underdeveloped Countries, ed. John Johnson (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), 78.

(29) Edward Shils, "The Military in the Political Development of the New States," in The Role of the Military in Underdeveloped Countries, ed. John Johnson (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), 23.

(30) عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني 19211973 (بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973).
Cited in Carsten Jensen, ed., Developments in Civil Relations in the Middle East (Copenhagen, Denmark: Royal Danish Defence College, 2008), 9.

(31) Pye, "Political Modernization," 77.

(32) Be'eri, Officers in Arab Politics, 463.

(33) Halpern, "New Middle Class," 286.

إلى أنه، وبدلًا من أن تكون الحرس الإمبراطوري للنخب السياسية؛ أصبحت الجيوش بمثابة "الطليعة" لمصالح الطبقة المتوسطة[34]. ويبدو أن نظرية الطبقة المتوسطة تلك تفسر عددًا من الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط تفسيرًا صالحًا. فقد تألف مجلس قيادة الثورة تحت قيادة عبد الناصر من الضباط ذوي الرتب المتوسطة (وكان أعضاؤه الأحد عشر بين الثلاثين والخامسة والثلاثين) ومن الطبقات الوسطى والدنيا في مصر. كما قاد الضباط من الطبقات الوسطى عددًا من الانقلابات العسكرية في تركيا في العشرينيات، وفي العراق عام 1958، وفي سوريا في أواخر الخمسينيات، وفي ليبيا عام 1969. وبصفة عامة، عارض هؤلاء الضباط بشدة "العدو الثلاثي: الإمبريالية والملكية والإقطاع"[35]، وشاركوا الطبقة المتوسطة في استيائها من سوء استغلال مواهبها ومهاراتها في مجتمع غير كفء وفاسد[36].

ومن تفرعات نظرية الطبقة الوسطى، ما ذهب إليه إدوارد شيلز Edward Shils من التمييز بين مصالح الريف والحضر في منطقة الشرق الأوسط. ووفقًا لنظرية شيلز، تلجأ الجيوش إلى تجنيد الشباب "الذكي" و"الطموح" من المناطق الريفية، في حالات الركود الاقتصادي والوهن التعليمي. فيصل هؤلاء الشباب إلى الجيش مع أدوات فنية فقيرة وبدائية، مع رغبة في تحسين أنفسهم، وفي الوقت نفسه يظهرون احتقارًا للسياسيين ورجال الأعمال أصحاب النفوذ في المدن. ولأن هؤلاء من ذرية مُلاك الأراضي البسطاء والحرفيين والباعة، فإنهم نظروا إلى المدينة على أنها "مسرح للسياسيين المهذارين المنغمسين في الملذات... وللصحفيين الثرثارين... والعاطلين المترفين"، واعتبروا أن هؤلاء كانوا أكثر اهتمامًا بإثراء أنفسهم من تلبية حاجات الوطن. وبناء على ذلك، اعتقد هؤلاء الضباط الفلاحون أن السياسيين ورجال الأعمال في المدينة "ليسوا مُجدين لعلاج الأزمات التي تعاني منها الأمة"[37] فقاموا بالانقلابات العسكرية

(34) Hurewitz, Middle East Politics, 435.

(35) Gamal Abdul Nasser, "Foreword," in Colonel Anwar El Sadat, Revolt on the Nile (London: Allan Wingate, 1957), p. ix.

(36) P. J. Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics: Patterns for new Nations? (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1961), 57.

(37) Shils, "Political Development," 24-25.

لإخراجهم من مناصبهم. وربما كان القذافي، المتقلب غريب الأطوار؛ أفضل مثال معروف على هذه الفئة من الضباط. فلقد ضم مجلس قيادة الثورة الذي أنشأه القذافي، الذي أطاح بالملك إدريس عام 1969؛ عددًا من الضباط ذوي الرتب المتوسطة من أبناء البدو الرحل والقبائل الصغرى، ومن الطبقات الدنيا من الطبقة المتوسطة والعائلات الفقيرة[38]. والذين عانوا، كغيرهم من الليبيين، تحت حكم الملك إدريس من فشل توزيع السلطة والثروة في البلاد بطريقة عادلة.

ولم تسلم نظريات (الطبقة الوسطى) و(الريف مقابل الحضر) من التشكيك على أي حال. وكان أبرز هؤلاء المنتقدين بئيري Be'eri (1970)، وغابريال بن دور Gabriel Ben (1984)، وهورفيتز Hurewitz (1969). فانتقد بئيري نظرية الطبقة الوسطى لأنها تعميم مفرط في السطحية، يتغاضى عن تباين أصول الضباط ومصالحهم وآرائهم. ووفقًا لما قاله بئيري، لقد كان من الخطأ ذلك الاختزال الأكاديمي في معاملة الضباط على أنهم جميعًا من الطبقات الوسطى[39]. ووافقه بن دور (1984)، وأعرب عن أسفه أن تلك النظريات تتجاهل العوامل التاريخية والثقافية في الشرق الأوسط[40]. وقال هورفيتز إن الخلفية الطبقية والمجتمعية لم تفسر عددًا من الانقلابات العسكرية. فوفقًا لما ذهب إليه، كان الجنرالات في باكستان والسودان، الذين سيطروا على السلطة؛ من أصول اقتصادية واجتماعية مماثلة للقادة المدنيين الذين أطاحوا بهم. ولذلك ادعى هورفيتز أن "الانقسامات الرأسية بين الجماعات العرقية أو الدينية أو اللغوية"؛ كانت أكثر أهمية بكثير في تفسير الانقلابات العسكرية من الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية[41]. فعلى سبيل المثال، جنَّد الجيش الباكستاني ضُباطًا في البنجاب على الحدود الشمالية الغربية للسيطرة على المقاومين الباكستان في المحافظات الشرقية. وعلى نحو مماثل، يتألف الجيش السوداني من الضباط العرب من الشمال، بدلًا من غير العرب في الجنوب. ويمكن أن يقال الشيء

(38) Alison Pargeter, Libya: The Rise and Fall of Gaddafi (New Haven: Yale University Press, 2013), 61.

(39) Be'eri, Officers in Arab Politics, 465.

(40) BenMilitary Elites, 5-7.

(41) Hurewitz, Middle East Politics, 104.

نفسه عن الأقلية السنية، التي كانت تحظى بغالبية المناصب القيادية الرئيسة في جيش صدام حسين العراقي، والأقلية العلوية (الشيعية) التي ينتمي إليها الأسد في سوريا.

وذهب فريق ثالث من الباحثين إلى أن التحديات الأمنية الخارجية هي التي جعلت الجيوش تتدخل في الشؤون السياسية. لقد نظَّر هارولد ليزويل Harold Lasswell قبل الحرب العالمية الثانية أن الشعور المتنامي بانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، وتزايد الصراعات المسلحة، والقفزة الهائلة المعاصرة في القوات الجوية، وقصف الأهداف المدنية؛ كل ذلك سيؤدي إلى "جمعنة socialization الخطر"، وسيجعل المدنيين يتجهون إلى الجيش طلبًا للحماية. ووفقًا لما قاله ليزويل، أثبت الحكام المدنيون عجزهم وقصورهم عن مواكبة وتيرة الحروب الحديثة وتعقيداتها، التي مزجت بين ما هو مدني وعسكري، ولذا بدأ القادة العسكريون في إدارة المزيد من جوانب الحياة المدنية[42]. وربما تفسر نظرية ليزويل الدور البارز الذي لعبته الجيوش في الشرق الأوسط. وكما سيشهد أي باحث في شؤون الشرق الأوسط، فإن تلك المنطقة ظلت تعج بالصراعات لفترة طويلة من القرن العشرين. فلا شك أن انهيار الإمبراطورية العثمانية، والحرب العالمية الأولى والثانية، والاستعمار الأوروبي، والحروب العربية-الإسرائيلية عام 1948 و1956 و1967، وأزمة السويس، بالإضافة إلى حالات متعددة من الاضطرابات الداخلية؛ لا شك أن كل ذلك عزز من أهمية الدور الذي تلعبه الجيوش في شؤون الدولة.

وذهب باحثون آخرون مثل بن دور (1977)، وفاينر Finer (1962) إلى أن الانقلابات العسكرية كانت تقع في أعقاب الهزائم العسكرية المهينة، أو الأخطاء الأمنية الفادحة. فعلى سبيل المثال، كان الجيش المصري غاضبًا بسبب عدد من التدخلات الخارجية المذلة في الأربعينيات من القرن الماضي. فقد اعتبر الجيش المصري انقلاب بريطانيا ضد ملكهم عام 1942 استخفافًا بالأمة المصرية. وعمَّق رفضُ بريطانيا أن تغادر مصر بعد الحرب العالمية الثانية من

---

(42) Harold Lasswell, "The Garrison State," American Journal of Sociology 46, 4 (January 1941): 455-468.

استياء الجيش المصري من الاستخفاف الأجنبي وعجزه عن التصرف حيال ذلك. وفي النهاية، كانت هزيمة مصر المذلة في حرب 1948 أمام إسرائيل وفقدان السيطرة على فلسطين أكبر بكثير من قدرة الضباط المصريين على التحمل. ودافع هؤلاء عن أنفسهم أمام الشعب المصري أنهم قاتلوا ببسالة، إلا أن سبب الهزيمة كان: سوء المعدات، والقيادة العسكرية والسياسية من قبل الجنرالات والسياسيين المقيمين في مكاتبهم المريحة في القاهرة، على حد سواء. وعند سؤالهم عن أدائهم الضعيف في حرب 1948، كان الضباط يشيرون إلى حدوث "خيانة"[43]. وبعد السيطرة على السلطة في مصر، برر عبد الناصر تلك الخطوات أنها من أجل الشعب المصري ليصبح "سيد مصيره"، وليعيش في مصر التي "أصبحت الآن حرة وقوية"[44]. فالإذلال الخارجي، والرغبة في الحفاظ على الهيبة أو استعادتها، وفقًا لهؤلاء الباحثين؛ كانا السببين الرئيسين اللذين جعلا عبد الناصر وغيره من العسكريين يطيحون بالقادة السياسيين.

وأشار باحثون آخرون مثل فاينر (1962) إلى أنه، على الرغم من أن المشكلات الأمنية الخارجية قد جعلت بعض الجيوش تتدخل في الشؤون السياسية، إلا أنها منعت جيوشًا أخرى من تجاوز الخطوط الحمراء Crossing the Rubicon[45]. فوفقًا لما قاله فاينر، تخشى بعض الجيوش أن تؤدي المشاركة في العملية السياسية إلى تدهور قدرتها القتالية أو تؤدي إلى وقوع انقلاب مضاد من فصيل آخر داخل الجيش. فبدلًا من أن يؤدي التدخل في العملية السياسية إلى تعزيز الأمن الوطني عن طريق وضع النفقات العسكرية في المقدمة، فإنه سوف يؤدي إلى إضعاف الجيش[46]. وأبرز عاموس بيرلماتر Amos Perlmutter

(43) Rashed elThe Military Coup in Egypt Renaissance (Cairo: Bookshop, 1952), 190, 193. Cited in Finer, Man on Horseback, 64-65.

(44) Gamal Abdel Nasser, Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution. Introduction by Dorothy Thompson (Washington, DC: Public Affairs Press, 1955), 43. Cited in Roger Owen, The Rise and Fall of Arab Presidents for Life (Cambridge: Harvard University Press, 2012), 15.

(45) يشير مصطلح Crossing the Rubicon إلى عبور الجيش الروماني النهر الشهير في سبيل الإطاحة بالإمبراطور.

(46) Finer, Man on Horseback, 30-31.

(1977) هذه النقطة عند حديثه عن تردد الجيش التركي في التدخل في الشؤون السياسية بين عامي 1961 و1963، وكذلك قرار الضباط الأحرار في مصر بتأجيل الانقلاب العسكري لعدة سنوات، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد كان الجيش التركي يخشى رد الفعل الانتقامي الذي قد تقوم به بعض الأحزاب السياسية في البلاد، كما خشي الضباط الأحرار المصريون من رد فعل المحاكم المصرية وبريطانيا.

وبدلًا من النظر إلى الجيوش بحثًا عن المتغيرات التي قد تفسر الانقلابات العسكرية، ذهب باحثون إلى أن الإجابة قد تكمن خارج المؤسسة العسكرية تمامًا. فقد أكد هنتنغتون (1968) أن التركيبة السكانية للجيش، وتدريبه، وتعليمه المهني، وبنيته التنظيمية؛ كل ذلك لا أثر له في مشاركة الجيوش في العملية السياسية. وذهب بدلًا من ذلك أن السبب الذي جعل المؤسسات العسكرية تتدخل في الشؤون السياسية هو المؤسسات السياسية غير الفعالة، التي لم تتمكن من تحديث أنظمة البلاد السياسية والاقتصادية[47]. واعتقد هنتنغتون أن المؤسسات السياسية الضعيفة أو الفاسدة تؤدي إلى الفوضى السياسية، وتؤدي الفوضى السياسية بدورها إلى التدخل العسكري. وتقرر الجيوش ما إذا كانت ستحافظ على الوضع الراهن أو ستسهل حدوث التغيير السياسي. واتفق باحثون آخرون مع هنتنغتون، وحاولوا أن يفسروا لماذا كان الجيش، وليس غيره من اللاعبين في الدولة، يقوم بدور الراعي لعملية التغيير السياسي. فادعى خدوري (1953) أن الوجود الاستعماري الأوروبي في الشرق الأوسط أدى إلى تعظيم دور المؤسسات العسكرية على حساب نمو المجتمع السياسي والمدني. وعندما خرجت القوى الأوروبية من الشرق الأوسط، تركت المؤسسات العسكرية خلفها كأقوى المؤسسات في الدولة[48]. فبعد أن تفشل المؤسسات السياسية، ستكون المؤسسة الوحيدة التي قد تواجه تحديات الوضع الراهن هي المؤسسة العسكرية. وأوجز ذلك هارون كوهين Aharon Cohen في قوله: "عندما يعجز الحكام عن

(47) Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), 193-198.

(48) Khadduri, "Military in Middle East Politics," 517.

الإمساك بمقاليد الحكم، وعندما تكون الطبقة الوسطى أضعف من أن تستولي على السلطة، ولم تنضج الطبقة العاملة بعد لهذه المهمة؛ هنا يملأ الضباط هذا الفراغ السياسي"[49]. واعتاد بيرلماتر وفاينر وغيرهما من الباحثين على الإشارة إلى تزايد النفوذ العسكري حديثًا بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارهم "رجالًا على ظهور الخيل".

ثمة إحساس بالقَدرية أو الرومانسية يظهر في كلمات العسكريين الذين سيطروا على السلطة. يشير بعض الباحثين إلى تلك التفسيرات بأنها "المسار الطبيعي" للتدخل السياسي[50]. فقد قال عبد الناصر مبررًا لانقلابه: "إذا لم يتحرك الجيش، فمن سيتحرك؟"[51]. وكرر القذافي صدى هذه الفكرة فقال: "كان الجيش هو الشيء الوحيد الذي يستطيع أن يفرض إرادة الشعب بالقوة"[52]. وبالمثل، تحدث رئيس الأركان السوداني إلى الشعب في 17 نوفمبر عام 1958 أن الانقلاب العسكري كان المسار الطبيعي للتنمية السياسية اللازمة في الدول العربية الحديثة[53]. ويفسر بئيري هذا السلوك العسكري في ضوء حتمية انتصار الشيوعية على غيرها من الأيديولجيات المنافسة. وذلك لأن الطبقة العاملة لا تستطيع الإطاحة بالأولغارشية / الأقلية السياسية الحاكمة بنفسها، فتصرَّف الجيش كطليعة حارسة للشيوعية، للدفع في اتجاه مصالح الطبقة العاملة[54].

وذهب باحثون آخرون إلى أن الجيش كان البديل الوحيد لعدد من الأيديولوجيات الفاشلة، التي كانت تهدف للوصول إلى "الحياة الجيدة" للشعوب العربية. فقد أدى فشل الديمقراطية، والدين، والشيوعية؛ في الحصول

(49) Aharon Cohen, Ha'olam ha'aravi shel yameynu (Tel Aviv: Merhavia, 1958), 261. Quoted in Hurewitz, Middle East Politics.

(50) Be'eri, Officers in Arab Politics, 3.

(51) Nasser, Egypt's Liberation.

(52) Education Division of the Leader's Comrades Forum, Aland the 4000Journey of Secret Work (Benghazi: unknown publisher, undated), p. 44. Quoted in Pargeter, Rise and Fall of Gaddafi, 48.

(53) Be'eri, Officers in Arab Politics, 3.

(54) Ibid., 7.

على الدعم الكامل بين الجماهير إلى أن يضعوا ثقتهم في الجيش، أملًا في علاج شعورهم بالتخلف[55]. وافترض آخرون أن الشعوب كانت قد أصيبت بالتعب بسبب عدم الاستقرار الناشئ عن المشاحنات المميتة بين السياسيين المدنيين والفصائل المحلية. وبالنسبة لهؤلاء فقد كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي ترفعت عن الخلافات السياسية التافهة[56]. وهذا يتداخل مع السردية الأخرى عن التدخل السياسي العسكري، التي تشير إلى أن تدخل الجيش في الساحة السياسية، لم يكن بسبب مصلحته الذاتية، وإنما نظرًا لواجبه في إنقاذ الأمة من وضعها الحرج. فكما قال الجنرال الباكستاني أيوب خان إنه فُجِع لأن "البلد التي كانت سليمة تمامًا تحولت إلى أضحوكة.." بسبب "انحطاط السياسيين وخداعهم وغشهم". ووفقًا لما قاله، فقد رفض الجنرال خان عرضًا من غلام محمد[57] بتولي السلطة في البلاد، على أمل أن "يرتقي بعض السياسيين إلى مستوى الحدث، ويقودوا البلاد إلى مستقبل أفضل"[58].

واستشعارًا بأن البحث عن العوامل الأحادية لتفسير الفروق الدقيقة بين الانقلابات العسكرية في العالم النامي؛ لم يكن كافيًا؛ فقد انخرط عدد من الباحثين في النقاشِ العلمي المستهدفِ صياغةَ نماذج تهدف إلى سد الفجوة النظرية. وكان فاينر (1962) واحدًا من أوائل هؤلاء الباحثين الذين أعادوا تشكيل حالة الجدل في ذلك الجيل الأول من الكتابات حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط. ومثل العديدين ممن تبعه، تحاشى التفسيرات الاختزالية للتدخل العسكري في الشؤون المدنية. وفقًا لما ذهب إليه فاينر، فإن النفوذ العسكري لا يمكن صبه في متغيرات أحادية. فلقد كان هناك الكثير من المتغيرات والتقلبات الداخلية والخارجية في منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل

(55) Khadduri, "Military in Middle East Politics."

(56) Perlmutter, "Syrian Army and the Ba'ath Party."

(57) في النص الأصلي: Ghulad Mohamed ويبدو أنه خطأ وأن الصواب: Ghulam. ومالك غلام محمد (1895) شغل منصب الحاكم العام في باكستان (1951) قبل حكومة الرئيس إسكندر ميرزا (1899-1969)، آخر حاكم عرفي لباكستان، وأول رئيس لباكستان، الذي انقلب عليه الجنرال أيوب خان (1958) (المترجمان).

(58) Keesing's Contemporary Archives (1957-1958): October 8, 1958, p. 16458. Cited in Finer, Man on Horseback, 63.

المثال، ذهب فاينر إلى أن قِسمة (انقلاب/عدم الانقلاب) حول تدخل الجيش؛ كانت صورة كاريكاتورية[59] للعلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط. فإن التدخل العسكري في الشؤون السياسية قد اتخذ عددًا من المظاهر، ذكر منها فاينر: الابتزاز، واستغلال النفوذ، وإزاحة السلطة، أو تنحيتها. ووافقه عدد من الباحثين الذين جاؤوا بعده. فقد وافق نيل تاناهيل Neal Tannahill (1977) فاينر أن على الباحثين أن يصنفوا الجيوش تبعًا لدرجة تدخلها في الشؤون المدنية. وأراد أن يكشف عما كان كل انقلاب يهدف إلى الوصول إليه، وما شكل الحكومة التي نشأت في أعقابه[60].

وسعى باحثون آخرون إلى تصنيف الجيوش تبعًا لأنواع التدخلات في الشؤون المدنية. فقد قسَّم إريك نوردلينغر Eric Nordlinger (1977) الجيوش إلى: مُشرفة، ووصيّة، وحاكمة. فالجيوش المشرفة: كانت تمارس حق الفيتو على القرارات المدنية، وكانت ترغب في الحفاظ على الوضع الراهن. ومارست الجيوش الوصية مزيدًا من السيطرة على الحكومة، وأظهرت اهتمامًا أكثر في أن تعالج أوجه القصور والممارسات الخاطئة للسياسيين. أما الجيوش الحاكمة؛ فقد مارست هيمنة كاملة على الشؤون الحكومية، وامتلكت السلطة المطلقة بأن تتخذ أي نوع من الإجراءات السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية[61]. وذهب فاينر إلى تصنيف مشابه، فاقترح أن القوات المسلحة يمكن أن تنقسم إلى: مجالس عسكرية، ومجالس عسكرية مع سلطة تشريعية، وأحزاب سياسية تعتبر واجهة مزيفة لحكم مدني، وشخصيات عسكرية رئاسية، وسلطويين[62] وأخيرًا، ذهب فؤاد خوري (1982) إلى أن أفضل تصنيف للجيوش هو من خلال روحها

(59) المقصود في ذلك السياق: مختزلة وسطحية. (المترجمان).

(60) Neal Tannahill, "Military Intervention: In Search of a Dependent Variable," in World Perspectives in the Sociology of the Military, eds. George Kourvetaris and Betty Dobratz (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1977), 276.

(61) Eric Nordlinger, Soldiers in Politics (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977), 22.

(62) Samuel Finer, "The Morphology of Military Regimes," in Soldiers, Peasants and Bureaucrats: CivilRelations in Communist and Modernizing Societies, eds. Roman Kolkowicz and Andrzej Korbonski (London: George Allen and Unwin, 1982), 281-309.

ethos: فالجيش المصري والتركي والإيراني لديه روح بناء الأمة، والجيش الجزائري لديه روح التحرر الوطني والنضال من أجل الاستقلال، بينما تتمثل روح حكم الأقلية في حالتي الجيش السوري والمغربي، وتشيع الروح القبلية في دول الخليج ولبنان[63].

كما بذل الباحثون جهدًا كبيرًا في شرح نماذج التدخلات العسكرية. فقد سرد فاينر (1962) عددًا من المتغيرات التي حالت دون التدخلات العسكرية: (مبدأ سيادة الحكم المدني، ونظام الثقافة السياسية، والقلق بشأن القدرة القتالية للجيش)، في مقابل عدد من المتغيرات التي حفزت تلك التدخلات: (المصير الواضح للجنود، ودافع المصالح الوطنية، والمصالح الفئوية). ولاحظ فاينر أن ثلاثة شروط يلزم توفرها لكي يتدخل الجيش في الشؤون السياسية، وهي: شعور الجيش بهوية منفصلة عن المؤسسات المدنية، والشعور بالقوة الساحقة، وبعض مظاهر الظلم. وصاغ هذه الشروط الثلاثة بأنها "خصلة خيوط من الدوافع والأجواء"[64]. وسوف يحدد ميلُ الجيش إلى التدخل، والفرصةُ السانحة لذلك؛ نوعَ التدخل العسكري. وقد جمّع نوردلينغر بدوره عددًا من المتغيرات السببية للتدخل العسكري. فوفقًا لما ذكره، شملت أنماطُ التدخلِ السماتِ الداخليةَ للجيش: (البنية الهرمية، ومستوى الاحتراف، ومصلحة المؤسسة)، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للضباط: (الطبقة، المنطقة، العرق، إلخ)، والمتغيرات الخارجية "المحيطة": (تصرفات الرئيس التنفيذي، وأداء الحكومة وشرعيتها، وتسييس العمال والفلاحين، ومستوى الصراعات الطائفية، ومستوى الحداثة والتمدن في المجتمع، ومعدل النمو الاقتصادي)[65]. وسرد بيرلماتر (1969) قائمة مشابهة لتلك. وشملت ما يلي: الانقسام المجتمعي: (الطبقة، والعرق، والريف والحضر)، والطبقة المتوسطة غير الموحّدة، وندرة التعبئة السياسية، وضعف المؤسسات السياسية، وتهلهل الأحزاب السياسية، ووجود تاريخ من

---

(63) Fuad I. Khuri, "The Study of CivilRelations in Modernizing Societies in the Middle East: A Critical Assessment," in Soldiers, Peasants, and Bureaucrats: CivilRelations in Communist and Modernizing Societies, eds. Roman Kolkowicz and Andrei Korbonski (London: George Allen and Unwin, 1982), 9-27.

(64) Finer, Man on Horseback, 70.

(65) Nordlinger, Soldiers in Politics, ix.

التدخل العسكري[66]. وأخيرًا، قسم ويليام طومسون William Thompson التدخلات العسكرية إلى أربع مجموعات: (1) "دفع" النظام العسكري الموازي. (2) "سحب" النظام المتداعي. (3) "سحب" و"نقل" مظالم صناع الانقلاب. (4) الشد والجذب للفاعلين والظروف الخارجية[67].

ويأتي، أخيرًا، ولا يستهان به بالتأكيد، مجهود اثنين من الباحثين في العلاقات المدنية العسكرية عن كيفية تقديم النظريات القياسية، حول "كيف" ينبغي أن تكون العلاقات المدنية العسكرية حول العالم، لتشمل منطقة الشرق الأوسط. فذهب هنتنغتون إلى أن النموذج الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية هو الممارسة التي تسمى "السيطرة الموضوعية". فينبغي على القادة المدنيين والعسكريين أن يرسموا خطًا واضحًا للفصل بين الحكم المدني والممارسة العسكرية. فينبغي على السياسيين تحديد الأولويات السياسية والأهداف التي تحكم أغراض الجيش، وينبغي على الجيش أن يقرر أفضل الوسائل التي تلبي تلك الغايات المعلنة. ولا ينبغي للمدنيين أن يتدخلوا في التفاصيل اليومية للعقيدة العسكرية والتدريب العسكري وبنية القوات، ولا ينبغي للعسكريين المغامرة بالدخول إلى الساحة السياسية. ويكون الجيش قوةً مهنية محترفة، وليس قوة سياسية. ولكي تصبح القوات المسلحة محترفة، قال هنتنغتون إن الجيش يحتاج إلى تقديم خدمة مجتمعية فريدة (إدارة القوة) للعميل الذي يخدمونه - أي الشعب؛ ويصبح الخبير الوحيد في هذا المسعى، ويخلق شعورًا من الوحدة لدى أعضائه (شعور فريد من الاتحاد والغاية). وإن أية محاولة للتدخل في الشؤون السياسية قد تقوّض فاعلية الجيش زمن الحرب، فضلًا عن ثقة المواطنين[68].

وادعى جانوفيتز Janowitz أن نظرية هنتنغتون عن السيطرة الموضوعية لا تلغي الصراع المدني العسكري. والنظام الأفضل، الذي يذهب إليه جانوفيتز هو "السيطرة الذاتية". لقد كان هنتنغتون مخطئًا في افتراضه أن هناك خطًا واضحًا

(66) Perlmutter, "Syrian Army and the Ba'ath Party," 175.

(67) William Thompson, "Toward Explaining Arab Military Coups," in World Perspectives in the Sociology of the Military, eds. George Kourvetaris and Betty Dobratz (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1977), 171-184.

(68) Huntington, Soldier and the State.

يفصل بين الشؤون السياسية والعسكرية. فوفقًا لما قاله جانوفيتز، يرتبط الشأن السياسي والعسكري ارتباطًا وثيقًا. وبالتالي، فإن أفضل استراتيجية للوصول إلى الانسجام المدني العسكري، هو ضمان أن يكون الجيش مُمثلًا لقيم المجتمع. ولتحقيق ذلك، على القادة المدنيين أن يلزموا الجيوش بأن تعكس التركيبة السكانية للمجتمع (السلالة، العرق، الجنس)، ومعتقداته (السياسية). ويجب على الجيش أن يستثمر موارده في تلقين أفراده أهمية القيادة المدنية[69].

العصر المظلم للأبحاث حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط: 1980-2000

أعقب العصرَ الذهبيَّ للأبحاث حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط (1950-1970) عقدان من الهدوء النسبي. ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل عامة. فأولًا، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الانقلابات العسكرية المتكررة التي اجتاحت الشرق الأوسط؛ كان هناك تراجع حاد في الانقلابات العسكرية بدءًا من الثمانينيات. فالانقلابات العسكرية التي قام بها القذافي في ليبيا عام 1969، وعلي عبد الله صالح في شمال اليمن عام 1978، وحافظ الأسد في سوريا عام 1970، وبن علي في تونس عام 1987، وصعود مبارك إلى حكم مصر بعد اغتيال السادات عام 1981؛ أدت هذه الأحداث إلى توقّف الفترات الدورية والضارة لسيطرة "الرجال على ظهور الخيل" على السلطة. وثانيًا، تزامن توقف الانقلابات العسكرية مع موجة من الأنظمة الاستبدادية الغامضة والسرية في الشرق الأوسط، والتي وجد الباحثون صعوبة في اختراقها. ففي حين أن كثيرًا من المعلومات حول خلفية الضباط الاجتماعية (الطبقية والعرقية وما إلى ذلك)، والمصالح السياسية، والعلاقات مع القادة المدنيين؛ في لحظة ما بعد الاستعمار؛ كانت متوفرة؛ لم تتوفر تلك المعلومات حول المتغيرات نفسها في نهاية القرن العشرين. وأدت حالة العداء العام في الشرق الأوسط تجاه الولايات المتحدة والغرب، بسبب الاستعمار ومسألة إسرائيل؛ إلى تضاؤل استعداد القادة

(69) Morris Janowitz, The Professional Soldier: A Social and Political Portrait (Glencoe, IL: Free Press, 1960).

العسكريين والسياسيين في المنطقة لإطلاع الغرب بما يتعلق بأعمالهم الداخلية. ونتيجة لذلك تركزت أغلب الأبحاث على إسرائيل وتركيا (وهي مجتمعات منفتحة نسبيًا)[70]. وثالثًا، اعتقد الكثير من الباحثين في العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط أنه لم يعد هناك إلا القليل جدًّا من الموضوعات التي تستحق المناقشة. فقد أدت الفترة السابقة إلى حدوث حالة من التشبع في سوق الكتابات حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، خلص الكثير من الباحثين إلى أنه لا يوجد إلا فصل ضئيل جدًّا بين القوات المسلحة والحكومات المدنية في منطقة الشرق الأوسط[71].

أوضحت شريحة كبيرة من الدراسات حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط في تلك الفترة ندرةَ الانقلابات العسكرية في الثمانينيات. وافترض الباحثون أن الأنظمة الاستبدادية منعت أي تدخلات عسكرية لاحقة عن طريق عملية عرفت باسم "مانع الانقلاب" "coup-proofing". وتشمل هذه العملية سلسلة من الإجراءات لتثبيط رغبة الجيش في التدخل في الشؤون المدنية. وذهب جيمس كوينليفان James Quinlivan (1999) إلى أن الآليات المضادة للانقلابات تضمنت الخطوات التالية: (1) تولية المقربين من العائلة أو العرق أو الدين في مناصب حكومية حساسة. (2) إنشاء قوة مسلحة موازية للجيش النظامي. (3) تشكيل عدة أجهزة أمنية واستخباراتية باختصاصات متداخلة. (4) إضفاء الطابع المهني على الجيش النظامي. (5) الإرضاء المالي لجميع الأطراف المعنية بالحفاظ على بقاء النظام الحاكم[72]. وفي قلب آليات منع الانقلابات العسكرية يأتي نظام "المحور والمكبح"، الذي تتصل فيه جميع مكونات النظام بالدائرة المقربة للحاكم، لكنها لا تتصل مع بعضها البعض[73].

---

(70) Oren Barak and Assaf David, "The Arab Security Sector: A New Research Agenda for a Neglected Topic," Armed Forces and Society 36, 5 (2010): 804-824.

(71) F. Gregory Game III, "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring," Foreign Affairs 90, 4 (2011): 81-90.

(72) Donald Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley, CA: University of California Press, 1985), found in James Quinlivan, "CoupIts Practice and Consequences in the Middle East," International Security 24, 2 (Autumn 1999): 133.

(73) Steffen Hertog, Princes, Brokers and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010), 3.

وبالطبع لم تكن هذه الاستراتيجية في الحكم المحلي جديدة على الأوديسا البشرية. فوفقًا للفيلسوف السياسي أرسطو، استخدمت هذه الآلية في الحكم لقرون طويلة لضمان أن يتصارع عناصر الحكم مع أنفسهم، وليس مع الحاكم نفسه[74]. وتضمنت التكتيكات الأخرى المضادة للانقلاب التدوير غير المعلن للقيادات العسكرية، والتطهير في بعض الأحيان، وزرع الجواسيس للتصدي لأي منافس عسكري[75].

كما وظف بعض الرؤساء استراتيجية الإبقاء على الجيش في حالة عدم توازن؛ لحماية حكمه. بالإضافة إلى استراتيجية استمالة الجيش وضمه إلى النظام الحاكم التي أثبتت نجاحها عبر الزمن. كما تزامنت ندرة الانقلابات العسكرية منذ الثمانينيات مع النمو في صناعة النفط في الشرق الأوسط. فأصبح العديد من الحكام قادرًا على شراء ولاء الجيش عن طريق السخاء. وأدت زيادة الاستثمار في الدفاع إلى رفع رواتب الضباط في جيوش الشرق الأوسط، وزيادة أعدادهم، وتحسين تسليحهم، وزيادة التدريب العسكري الذي يتلقونه. فبالنسبة لهذه الجيوش، انخفض الحافز للتدخل في الشؤون السياسية انخفاضًا حادًا. وتعيَّن على الدول التي لا تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية أن توجد وسائل أخرى لضمان ولاء جيوشها. وشملت الممارسات العامة لهذه الدول الإغداق على الجيش بالامتيازات المجتمعية والاقتصادية (كالمساكن والأراضي الزراعية، ودعم الوقود والمواد الغذائية، وما إلى ذلك)، أو السماح للجيش بإنشاء شركاته وصناعاته الخاصة[76]. وركزت أنظمة أخرى على تلقين أفراد الجيش للأيديولوجية التي يقوم عليها النظام نفسه[77]. التلقين السياسي للجيش (Commisarianism) قد استخدِم استخدامًا واسّعا من قبل بعض الشخصيات،

(74) Ellen LustStructuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions (New York: Cambridge University Press, 2009), 22.

(75) Risa Brooks, PoliticalRelations and the Stability of Arab Regimes, Adelphi Paper 324 (London: International Institute for Strategic Studies, 1998), 18-20.

(76) Brooks, Stability of Arab Regimes, 18-20; Yezid Sayigh, Arab Military Industry: Capability, Performance and Impact (London: Brassey's, 1992).

(77) Kenneth Pollack, "The Arab Militaries: The DoubleSwords," in The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, eds. Kenneth Pollack et al. (Washington, DC: Brookings Institution, 2011), 59-60.

كالقذافي، الذي أراد أن يحمل جيشه على تبنِّي خليطه العجيب بين الإسلام والاشتراكية والعروبة.

وذهب بعض الباحثين إلى أن الجيوش العربية لم يعد لديها حافز للانقلاب على النظام. لم ترغب الجيوش أن تغامر بالدخول إلى الساحة السياسية، حيث ثبت أن تحديات حكم دولة في الشرق الأوسط شاقة جدًّا. كان هناك الكثير ليخسره والقليل ليكسبه: إذا تدخل الجيش علنًا في الشؤون السياسية. وكان أبرز المدافعين عن تلك الفرضية ستيفن كوك Steven Cook (2007). حيث ذهب إلى أن الجيوش في الشرق الأوسط "تسعى للسيطرة لا للحكم"[78]. لعبت المؤسسات السياسية كواجهة مفيدة "لإحباط التحديات وتحييدها"، والتي قد تثيرها الجماهير ضد حكم الجيش وسيطرته من وراء الكواليس على نظام (بيروقراطية) الدولة والاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فإن التاريخ الثري للتدخلات السياسية قد أقنع الجيوش أن مجازفاتها العلنية في المجال العام؛ نادرًا ما عملت بشكل جيد بالنسبة للجيش كمؤسسة.

لقد أعرب عبد الناصر عن خيبة الأمل تلك بعد انقلابه العسكري في مصر عام 1954: "فاجأني الواقع بعد 23 يوليو. قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنظمة إلى الهدف الكبير... وطال انتظارها... لقد جاءتها جموع ليس لها آخر... ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال! كانت الجموع التي جاءت أشياعًا متفرقة، وفلولًا متناثرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة قاتمة مخيفة تنذر بالخطر... وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة، أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل أنها من هذه الساعة بدأت... كنا في حاجة إلى النظام، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى... وكنا في حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف... وكنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل... ومن هنا وليس من أي شيء، أخذت الثورة شعارها.

(78) Steven Cook, Ruling but Not Governing (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007), ix.

ولم نكن على استعداد... وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها... ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير... كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر، وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى، ولو أننا أطعنا كل ما سمعناه، لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار، ولما كان لنا بعدها ما نعمله، إلا أن نجلس بين الأشلاء والأنقاض، نندب الحظ البائس، ونلوم القدر التعس! وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالألوف"[79].

وتكرر النمط المقاوم نفسه للحكم العسكري في العراق عام 1959، وفي تركيا في العشرينيات، وفي إيران عام 1953. ولم يكن الجيش يواجه مقاومة محلية فحسب، وإنما كان عادةً يجد تفرقًا في صفوفه حول الكيفية التي ينبغي أن يحكم بها، أو ما إذا كان ينبغي على الجيش أن يحكم[80].

وختامًا، فإن غالب الدراسات حول الجيوش العربية في تلك الفترة؛ لم تناقش الانقلابات العسكرية. وبدلًا من ذلك، تحول انتباه الباحثين إلى سؤال آخر، وهو كيف ولماذا بدأت الدول العربية في تحرير اقتصادها ومؤسساتها السياسية، وصعود الإسلام السياسي، والتوازن العسكري في المنطقة. ناقش الباحثون الحروب العربية الإسرائيلية، والأمن في منطقة الخليج، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل[81]. وربما كان أهم مَنْ كتب عن الجيوش العربية خلال تلك الفترة هو كينيث بولاك Kenneth Pollack. فقد ذاع صيت كتابه حول انعدام كفاءة الجيوش العربية في المعارك، وتضمن عددًا من الادعاءات المستفزة. فوفقًا لما ذهب إليه بولاك، فإن الامتثال إلى السلوكيات الثقافية المستفادة من معايير المجموعة، والإذعان للسلطة، والتلاعب في المعلومات، وتفتت المعرفة؛ أدى إلى الأداء الضعيف الذي ظهرت به الجيوش العربية خلال المعارك[82].

---

(79) Nasser, Egypt's Liberation, 311.

(80) James Bill, "The Military and Modernization in the Middle East," Comparative Politics 2, 1 (October 1969): 53-59.

(81) Barak and David, "Arab Security Sector."

(82) Kenneth Pollack, "The Influence of Arab Culture on Arab Military Effectiveness," Dissertation, Massachusetts Institute of Technology (February 1996).

ما مدى كفاءة الأجيال السابقة من الدراسات في تفسير الربيع العربي؟

إن فحصًا دقيقًا لاستجابات الجيوش العربية تجاه الصحوة العربية يكشف أن المتغيرات الضيقة الأحادية؛ كخلفية الجيش (الطبقة، أو المنطقة، أو العرق، وما إلى ذلك)، أو مصالح المؤسسة العسكرية، أو القيود السياسية، أو المجتمع الخارجي، أو العوامل الاقتصادية والسياسية؛ كلها بحد ذاتها لا تفسر تباين الاستجابات التي اتخذتها الجيوش. والأهم أن تلك النماذج السابقة قاصرة؛ لأنها تعاملت مع الجيوش من جهة التدخل في الشأن السياسي، وليس كحكم يفصل في النزاع في انتفاضة شعبية واسعة النطاق.

وفي تلك الأدبيات يؤكد الكثير من الباحثين أن خصائص المؤسسة العسكرية هي عامل حاسم في تدخل القوات المسلحة في الشؤون السياسية(83). وتحقيقًا لهذه الغاية؛ ووظّف الباحثون في هذا الاتجاه التكوين العرقي، والجغرافي (الريف في مقابل الحضر)، والطبقي، وحجم الجيش ودرجة احترافه؛ لشرح نزوع الجيش إلى التدخل في المجال السياسي(84). وقد أصاب هؤلاء في تأكيدهم على الدور المهم لخصائص المؤسسة العسكرية في تحديد شكل التدخل السياسي. فالجيوش ليست كرات بلياردو متطابقة تستجيب بالتساوي للمؤثرات الخارجية؛ لكنها نتاجٌ لثقافات مختلفة تتباين مصالحها تبعًا للعوامل المذكورة بأعلى(85). ولكنّ، للأسف، قدرة تلك الخصائص الداخلية للقوات المسلحة على التفسير محدودة اليوم فيما يتعلق ببلدان الشرق الأوسط،

(83) Janowitz, Political Development of New Nations.

(84) For ethnic composition, see Finer, Man on Horseback; for rural vs. urban influences, see Shils, "Political Development"; for middleinfluence, see Halpern, "New Middle Class"; for size of a military, see Edward Feit, The Armed Bureaucrats (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1973); for the role of professionalism, see Samuel Huntington, Soldier and the State; Morris Janowitz, Political Development of New Nations.

(85) See Peter Katzenstein, The Culture of National Security (New York: Columbia University Press, 1996); Elizabeth Kier, Imagining War: French and British Military Doctrine between the Wars (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), on military cultural influences.

وهي تهمل الدور المهم لمتغيرات السياسة الخارجية، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن كُلًّا من تونس ومصر لديهما جيوش تعكس مجتمعاتهما المتجانسة للغاية؛ فقد تباينت استجابات تلك الجيوش تجاه الاحتجاجات واسعة النطاق. فبينما سارع الجيش التونسي إلى الإطاحة ببن علي من الرئاسة، تلكأ الجيش المصري حتى أُجبر على مضض على خلع مبارك من منصبه. وبالمثل، فإن تلك الأدبيات التي تفترض وجود علاقة سببية بين ارتفاع نسبة الضباط من المناطق الريفية، وبين استبدال النظام السياسي الذي يحرص على مصالح المناطق الحضرية فقط؛ فإن هذا الافتراض غير كافٍ في تفسير استجابات الجيوش تجاه الربيع العربي. فإن الجيش المصري والجيش التونسي متوازنان في نسبة الضباط من المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وأكثر أفراد الجيش الليبي من المناطق الحضرية، في حين أن أكثر أفراد الجيش السوري من المناطق الريفية[86]. وأخيرًا، الادعاء بأن الجيش سوف يتدخل في الشؤون السياسية عندما يقاوم النظامُ الحاكمُ الإصلاحاتِ السياسيةَ والاقتصاديةَ؛ هو أيضًا تفسير ناقص للسلوك العسكري خلال الربيع العربي. فالعديد من الجيوش في المنطقة لم تكن تمثل "طليعة التحديث"[87]، بل كانت تمثل الحرس الذي يدافع عن استمرار الوضع الراهن (على سبيل المثال؛ الجيش المصري، ووحدات النخبة في الجيشين الليبي والسوري).

كما لا يفسر حجم الجيش ولا مستوى احترافه الاستجابات العسكرية خلال الانتفاضات الشعبية. افتراض إدوارد فايت Edward Feit أن الجيوش صغيرة العدد تكون أكثر تدخلًا في السياسة من الجيوش كبيرة العدد؛ لأن: (1) صغر حجم القوات يسهل التواصل بين وحدات الجيش. (2) ولأن أفراد الجيوش الصغيرة لديهم حس أعلى بالهوية وبرتبتهم في المجتمع. (3) ولأنها

(86) هذه المعلومات مستقاة من مقابلات متعددة أجراها المؤلف مع ضباط من الشرق الأوسط، ومحللي دفاع أمريكيين.

(87) Halpern, “New Middle Class.”

تركز أكثر على الشؤون الداخلية بسبب انخفاض التهديدات الخارجية؛ هذا الافتراض قد ثبت بطلانه بطلانًا واضحًا خلال الأحداث الجارية. فالجيش التونسي الذي يبلغ تعداد أفراده 36 ألفًا فقط، رفض أن يسحق المظاهرات الشعبية. وكذلك الجيش المصري كبير الحجم الذي يبلغ عدد أفراده 469 ألفًا، قد أزاح الرؤساء عن مناصبهم عام 2011 وعام 2013. وأخيرًا، فالجيش السوري (293 ألفًا) والليبي (76 ألفًا) تدخل كلاهما في الأحداث الداخلية، وإن كان ذلك بطرق مختلفة[88]. حتى مستوى احتراف المؤسسة العسكرية لا يبدو كافيًا في شرح سلوكها العسكري الأخير. فأولًا، لا تميّز الكثير من البلدان العربية بشكل واضح بين المجالين العسكري والسياسي. ففي العديد من تلك البلدان لا يمكن التمييز بين الحقل السياسي والحقل العسكري. وهكذا يبدو أن نظرية هنتنغتون حول "السيطرة الموضوعية"؛ فقيرة في التنبؤ بالعلاقات المدنية العسكرية خلال الانتفاضة العربية[89]. وثانيًا، لقد أخطأ هنتنغتون وجانوفيتز، وغيرهما من الباحثين، في تقديرهما أن الخلاف يوجد فقط بين العسكريين والمدنيين. لكن الصحوة العربية أظهرت وجود العديد من الخلافات الداخلية المتنوعة بين القيادات المدنية والعسكرية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الموقف المنقسم الذي اتخذه الجيش الليبي وكذلك النخب والقادة السياسيون تجاه الاحتجاجات الشعبية، وكذلك في الجدل الذي نشأ بين النخب العسكرية المصرية (بخطوط أجيالها الكثيرة) فيما يتعلق بمطالبة الرئيس مبارك بالتنحي أو لا.

وإذا كانت الخصائص الداخلية للمؤسسة العسكرية وحدها لا تفسر تباين الاستجابات التي اتخذتها الجيوش العربية خلال الانتفاضة العربية؛ فربما يكشف الفحص المدقق للعوامل الخارجية (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية) عن نمط ما في تلك الاستجابات. لقد أكد قطاع كبير من أدبيات الجيل الأول في العلاقات المدنية العسكرية العربية أن المستوى المرتفع من التهديدات الخارجية سيؤدي بمرور الوقت إلى رفع مكانة القادة العسكريين

(88) Numbers are from International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2011 (London: Taylor and Francis, 2011).

(89) Huntington, Soldier and the State.

أكثر من القادة المدنيين. وكما ناقشنا سابقًا، أشار ليزويل إلى ذلك بمصطلح "جمعنة socialization الخطر"، الذي يؤدي إلى وقوع الدولة المدنية في براثن الحكم العسكري[90]. وأشار آخرون إلى نزعة الجيش نحو السيطرة على السلطة في أعقاب الهزائم العسكرية، من أجل استعادة الهيبة والنفوذ المجتمعي وتعويض الموارد المادية[91]. لكن كلا النظريتين فشلتا في تفسير السلوك العسكري الأخير. فمصر، إحدى صناع القرار السياسي في الشرق الأوسط، التي تمتلك جيشًا كبيرًا لمعادلة التهديد الإسرائيلي والإيراني، ولحماية نفوذها القائم في المنطقة. في حربها الأخيرة، حرب عام 1973، تعرض الجيش أيضًا لهزيمة من ناحية العمليات العسكرية[92]. ومع ذلك، يكره الجيش المصري التدخل في الشؤون السياسية، وظل مترددًا في التدخل خلال الاضطرابات الشعبية في مصر. ومن ناحية أخرى، اعتمدت ليبيا، وهي دولة ذات حد أدنى من التهديدات الخارجية ولم تخض إلا حروبًا خارجية قليلة، اعتمادًا كبيرًا على القوات المسلحة لسحق الانتفاضات الشعبية منذ اللحظة الأولى.

إن فشل الخصائص الداخلية للقوات المسلحة، والعوامل الخارجية؛ في شرح تباين استجابات الجيوش خلال الربيع العربي؛ ينقلنا منطقيًا إلى استكشاف النماذج التي سعت إلى دمج جميع تلك المتغيرات التفسيرية. فقد ذهبت إيفا بيلن Eva Bellin إلى أن قوات الأمن ستسمح بتغيير الحاكم إذا ساءت الأوضاع المالية، وتراجع الدعم الدولي، وقويت المؤسسات العسكرية، وكان هناك مستوى مرتفع من التعبئة والحشد الشعبي[93]. وبالمثل، ادعى طومسون Thompson أن الدفع من قبل النظام العسكري، والسحب من قبل النظام

(90) Lasswell, "The Garrison State."

(91) Gabriel Ben"The Politics of Threat: Military Intervention in the Middle East," in World Perspectives in the Sociology of the Military, eds. George Kourvetaris and Betty Dobratz (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1977), 159-170.

(92) على الرغم من أن معظم المؤرخين العسكريين يتفقون على أن إسرائيل فازت في الحرب على المستوى العملياتي، فإن المصريين على نطاق واسع يعتبرون حرب 1973 نجاحًا عسكريًا. وكل من يشكك في هذا لم يزر المتحف الحربي المصري في القاهرة، وهو مخصص لحرب 1973.

(93) Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," Comparative Politics 36, 2 (2004): 139-157.

السياسي الحاكم الضعيف، وتظلمات أصحاب الانقلاب المحتملين، والعوامل والظروف الخارجية؛ كل ذلك هو ما يحدد السلوك العسكري[94]. واستنتج آخرون أن التدخل العسكري في الشؤون السياسية كان بسبب مصالح المؤسسة العسكرية والقيود السياسية. فذهبت ريزا بروكس Risa Brooks إلى أن أنظمة الشرق الأوسط استمالت دعم المؤسسات العسكرية عن طريق سياسة العصا والجزرة[95]، بينما وصف فاينر التدخل العسكري بقوله: "خصلة خيوط من الدوافع والأجواء"[96]. فالجيش لن يتدخل خلال الاضطرابات الداخلية إلا بشرطين: (1) أن يكون المدنيون معتمدين على القوة العسكرية. (2) وأن يكون الجمهور قليل الارتباط بالمؤسسات المدنية. وأخيرًا، فسر نوردلينغر التدخل العسكري، في سياق الخصائص الداخلية للجيش (البنية الهرمية، ومستوى الاحتراف، ومصالح المؤسسة العسكرية، والخلفية الطبقية للأفراد، والهويات الطائفية، وصورة الجيش الذاتية عن نفسه، والمواقف السياسية)، والعوامل الخارجية (فشل الحكومة، والدعم المدني للميزانية العسكرية، ومستوى استقلال المؤسسة العسكرية، ووجود منافسين للجيش في وظيفته، ومدى تسييس الطبقات الدنيا الذي قد يهدد مصالح الجيش)[97]. تمثل هذه النماذج كلها تحسنًا ملحوظًا بالنسبة للتفسيرات الأحادية، لكنها مازالت تعاني من الفقر: فتتجاهل دور قوات الأمن الداخلي، ولا تأخذ في اعتبارها التغيرات الديموغرافية، والانفجار الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي، والعولمة، وعدة عقود من التاريخ.

وأخيرًا: فإن هذه النماذج السابقة للعلاقات المدنية العسكرية تتعامل مع الجيش من حيث تدخله في الشأن السياسي أو من حيث كونه مدافعًا عن النظام الحاكم، لا أنه الحَكَم في الانتفاضات الشعبية الواسعة. ففي عام 2011 في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط، فوجئت الجيوش أنها مطالبة بالتعامل مع ظروف غير متوقعة في بلادهم، وأنهم مجبرون على اتخاذ قرار سريع (مع شحٍ

(94) Thompson, "Arab Military Coups," 171-184.

(95) Brooks, Stability of Arab Regimes.

(96) Finer, Man on Horseback, 84-85.

(97) Nordlinger, Soldiers in Politics.

في المعلومات في بعض الحالات) بالانحياز إلى القيادة السياسية أو إلى المتظاهرين. ولذلك فالسياق التقليدي للتدخل العسكري في المجال السياسي، لا تبدو معه تعابير مثل: الرجال على ظهور الخيل، الخاص بفاينر، أو الحرس الإمبراطوري، الخاص بهنتنغتون؛ لا تبدو كافية لتفسير السلوك العسكري. إن الدور الذي لعبه الجيش كحكم في النزاع بين النخبة السياسية والمجتمع المدني يمثل علامة أو سمة مميزة للمرحلة الثالثة من العلاقات المدنية العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. فبدلًا من منافسة النخب السياسية أو حمايتها والدفاع عنها؛ أصبح الجيش يقوّم نطاق الاضطرابات الاجتماعية ومضمونها، ثم يتصرف بطريقة أكثر اتساقًا مع مصلحة المؤسسة العسكرية ومع القيود السياسية. ووفقًا لما ذهب إليه هانسن وجنسن Hansen and Jensen (2008)، ترجع تلك المرحلة الجديدة من العلاقات المدنية العسكرية إلى ذلك التحول في "توازن القوى بين الدولة والجيش والمجتمع المدني"[98]. فقد أدت الموجات المستمرة من التحول الديمقراطي، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة، والسيطرة الأحادية للقطب الأمريكي على جميع أنحاء المنطقة؛ كما يذهب المؤلفان، إلى الحدّ من هيمنة الجيش[99].

لقد أصاب هانسن وجنسن نصف الحق فيما ذهبا إليه. فهما مصيبان في أن توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بدأ في التحول لصالح المجتمع المدني.

---

(98) انظر:
Birthe Hansen and Carsten Jensen, "Challenges to the Role of Arab Militaries," in Developments in CivilRelations in the Middle East (Copenhagen, Denmark: Royal Danish Defense College, 2008), 32.

وانظر ص: 29-46 للاطلاع على تفسير لهذه المرحلة الثالثة من العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط..

(99) أدت سيطرة القطب الأمريكي الواحد إلى الحد من قدرات الدول وقوتها العسكرية بهذه الطرق: أولًا: أصبحت الدول أكثر ترددًا في غزو الدول الأخرى. فقد ردت الولايات المتحدة على غزو العراق للكويت عام 1990 بقيادة حرب الخليج. ثانيًا: أصبحت الدول أكثر ترددًا في دعم الإرهاب الدولي. فقد أدى دعم أفغانستان لتنظيم القاعدة إلى الاحتلال الأمريكي لأفغانستان. ثالثًا: أصبحت الدول أكثر ترددًا في تطوير الأسلحة النووية. فقد أدى البرنامج النووي المزعوم للعراق إلى غزو العراق عام 2003. وانظر:
Hansen and Jensen, "Role of Arab Militaries."

إلا أن حجتهما قاصرة في عدد من النقاط. فأولًا، ذلك التحول في ميزان القوة ليس مُتَّسِقًا بين جميع دول المنطقة. ففي سوريا والبحرين مثلًا (على الأقل في المدى القريب)، عززت الاحتجاجات الشعبية من سيطرة النخبة السياسية والعسكرية على المجتمع. كما تجاهل هانسن وجنسن الإشارة إلى دور العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي في تغيير توازن القوى. فلم تكن قيمة الديمقراطية مجردةً، ولا وجود وسائل التواصل الاجتماعي في حد ذاتها؛ لكن الأكثر أهمية هو وعي المجتمع المدني بأوضاعه الداخلية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة والعالم. وهذا يؤكد أن الشعور بالحرمان النسبي يعتبر سمة مميزة للصراع في جميع أنحاء العالم[100]. وعمَّق ازدياد التواصل العالمي (بمعايير التجارة العالمية والنقل ووسائل الاتصالات) من حدة غضب الشعوب تجاه النخب السياسية الحاكمة؛ لأن الشعوب أصبحت أكثر إدراكًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المؤسفة مقارنة بباقي بلدان العالم. وقد بالغ هانسن وجنسن أيضًا في وزن السيطرة القطبية الأحادية الأمريكية، في تفسير هذا التحول. فربما أدى غزو العراق إلى إقناع دولة مثل ليبيا بالتخلي عن برنامجها النووي (وهذا يقلل من الأهمية النسبية للقطاع الأمني)، إلا أنه أيضًا حفز دولًا مثل سوريا وإيران على مضاعفة برامجها النووية أو الكيميائية، لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة. ففي هذه البلدان، أدى ذلك إلى تعزيز قوة الجيش، وليس إلى إضعافه. وفي النهاية، لم يوضح هانسن وجنسن الظروف التي تؤدي إلى تأييد القوات المسلحة لبقاء الوضع الراهن، أو البقاء على الحياد، أو الانحياز إلى المتظاهرين.

الجيل الثالث من العلاقات المدنية العسكرية العربية: 2000-؟

إن الباحثين في حاجة إلى الانتقال إلى الجيل الثالث من الدراسات حول العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، مع فشل الأدبيات الحالية في تفسير ذلك التباين في استجابات الجيوش للانتفاضات الشعبية الحالية في المنطقة. لقد تجاهل الباحثون وضع السلوك العسكري للجيوش العربية في سياق النفوذ المتزايد للمجتمع المدني العربي، الذي تسببت فيه قوى مثل وسائل

(100) Ted Gurr, Why Men Rebel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), 13.

التواصل الاجتماعي، والتغيرات الديموغرافية، والعولمة، وتحسن التعليم، وصعود الإسلام السياسي. لقد غيرت هذه النزعات من العلاقة بين المجتمع المدني، والنخب السياسية والاقتصادية، والمؤسسات الدينية، والقوات المسلحة. وبدأ توازن القوى في العالم العربي في التحوّل تدريجيًا من أروقة السلطة المركزية، والقوى المسنة؛ إلى فوضى الشارع وشبابه. وبالتالي لم يعد ممكنًا أن يفترض الباحثون أن الجيوش والمستبدين المدنيين؛ مازالوا على وفاق في الشرق الأوسط العربي.

أدَّى التفجُّر في أعداد الشباب إلى تغير جذري في العقد الاجتماعي القديم بين الأنظمة المستبدة والشعب. فلم يعد شباب اليوم مهتمًا بالاستمرار في الإذعان للوضع الراهن، مقابل الدعم الحكومي السخي للسلع الأساسية كالمواد الغذائية والوقود والسكن. لقد مات العقد الاجتماعي القديم. وزادت مستويات التعليم المرتفعة والانفجار الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي؛ من الوعي الحاد بتخلفهم، مقارنة بغيرهم من الدول الإسلامية (دول الخليج، تركيا، إندونيسيا على سبيل المثال)، وصاحب ذلك المطالبة بعقد اجتماعي جديد؛ يضمن لهم ولأطفالهم حياةً أفضل. كيف ستستجيب الجيوش العربية للفترات المقبلة من الاضطرابات المدنية واللايقين السياسي؟

ما زال صعود الفرد تجاه الديكتاتور العربي لا يعطينا صورة واضحة عن كيفية استجابة الجيوش العربية مع الحالات المستقبلية من الاضطرابات الاجتماعية. ما الآليات/الميكانيزمات السببية التي سوف تشرح لماذا سوف تدعم بعض الجيوش العربية المظاهرات المقبلة؟ بينما ستدافع جيوش أخرى عن النظام الحاكم؟ كيف ستدعم الجيوش العربية الحركات الديمقراطية في بلدانهم؟ هل ستوجه الجيوش العملية الديمقراطية، وتتدخل من حينٍ لآخر للحفاظ على مصالحها؟ أم ستبقى بمعزل عن العملية السياسية؟ هل ستدعم الجيوش العربية الديمقراطية وحقوق الإنسان لبعض المجموعات دون بعض؟ كيف ستستجيب الجيوش العربية مع التنافر بين القوى والمجموعات المختلفة التي تتنافس على السلطة؟

صعود الإسلاميين، أو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، وتأثير ذلك

على الجيوش العربية؛ هو فرع آخر من الدراسات لم يكتشف بعد إلى حدٍّ كبير، وهو جدير بالمتابعة. ففي هذا الجيل الثالث من العلاقات المدنية العسكرية، هل ستظهر الجيوش العربية بمثابة الحصن ضد الإسلام السياسي؟ أم ستكون البطل بالنسبة لهذه الحركة المتنامية؟ أم ستبقى متفرجًا لا يبالي بذلك؟[101]. هل سيصل قادة الإسلاميين والقادة العسكريين إلى تفاهم حول الصورة المناسبة للعلاقات المدنية العسكرية؟ هل ستتميز هذه الفترة بمزيد من النزاع حول الميزانيات العسكرية، والأمن القومي، والدور الداخلي للأمن، وسيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات اقتصادية، والامتيازات التاريخية للضباط والعاملين بها؟ إن الصدام الذي حدث بين القوات المسلحة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين عام 2013 هو مجرد لمحة سريعة لما قد ينتظرنا.

ومن المؤكد أن النمو الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي وثيق الصلة بهذه الأسئلة. فالقنوات الفضائية، والمدونات، وشبكات التواصل؛ جعلت من رغبة الجيش في "السيطرة" لا "الحكم" لا يمكن الدفاع عنها[102]. فسوف يجد الجيش مزيدًا من الصعوبة في البقاء خلف الستار أو في الكمون في الظل من خلف الأنظمة المستبدة. فعلى مدى العقد الماضي، قوَّضت وسائل الإعلام من الهيبة والنفوذ التاريخي للجيوش العربية. وأدت قدرة القوات شبه العسكرية، مثل حزب الله وحماس، على مقاومة إسرائيل؛ وعجز الجيوش العربية عن التصدي للغزو الأمريكي للشرق الأوسط مرتين؛ إلى انتشار النقد بين الأجيال الشابة لعجز الجيوش العربية وسلبيتها وضعفها[103]. لماذا ينبغي على المجتمعات العربية أن تنفق مبالغ باهظة من مواردها على تلك الجيوش، إذا كانت تلك المجتمعات لا تحصل إلا على القليل جدا في المقابل؟ أغرقت القصائد الساخرة والأغاني والنكات التي تنتقد الجيوش وتهينها؛ وسائلَ الإعلام العربية.

(101) David Bukay, "Is the Military Bulwark against Islamism Collapsing?" Middle East Quarterly 16, 3 (Summer 2009): 25-32.

(102) Cook, Ruling but Not Governing.

(103) Assaf David and Oren Barak, "How the New Arab Media Challenges the Arab Militaries: The Case of the War between Israel and Hizbullah in 2006," The Middle East Institute Policy Brief 20 (October 2008): 1.

وأدرج أورين باراك Oren Barak وعسّاف ديفيد Assaf David (2008) إحدى النكات الثاقبة في كتابهما الأخير في هذا الموضوع:

أشار بعض المدونين العرب إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الجيوش العربية وفرق كرة القدم العربية. الفرق العربية تتدرب لكي تفوز، بينما تتدرب الجيوش ولم تفز قط. ربما تفوز فرق كرة القدم العربية، بينما لا تفوز الجيوش أبدًا. تستطيع فرق الكرة أن تهاجم وتدافع، بينما تعجز الجيوش العربية عن القيام بكلا الأمرين. ويتفق الجميع أن فرق كرة القدم العربية والجيوش العربية يتشابهان في أن كليهما يتعرض "للتدخل الخارجي الكثيف في تشكيلهما، وارتفاع احتمال الهزيمة، والمدرب الأجنبي؛ وفي حقيقة أن كليهما يستحق البطاقة الحمراء"[104].

كيف ستستجيب الجيوش العربية مع فقدانها للهيبة المجتمعية؟ هل ستنتج أزمة مصطنعة جديدة في الشرق الأوسط، لكي تستعيد الجيوش مكانتها التاريخية، بحيث تقوم تلك الجيوش بانقلابات عسكرية تذكرنا بحقبة ما بعد الاستعمار، فتدعي الجيوش بذلك أنها نصيرة الشعوب؟ هل ستقوّض الجيوش عن عمد المؤسسات الأخرى في الدولة، لتبقى متحكمة في مصيرها؟ وإلى أي مدى سيكون للغرب تأثير على الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط، إذا كان من الواضح أن الشعوب العربية تسخر من جيوشها بسبب هذا الدعم؟

وأخيرًا، كيف ستعيد الجيوش العربية تنظيم صفوفها في السنوات المقبلة؟ هل ستحذو نموذج لبنان وتبني جيوشها بما يعكس التركيبة العرقية والدينية للمجتمع؟[105]. أم ستستبعد الجيوش بعض المجموعات العرقية والدينية والقبلية للحفاظ على التباين الاجتماعي؟ وما الطريقة المثلى لإعادة بناء الجيوش في سوريا وليبيا والعراق وأفغانستان؟ هل ستكون السطوة والهيمنة في العقود المقبلة لـ (السيطرة الموضوعية) الخاصة بهنتنغتون، أم لـ (السيطرة الذاتية) الخاصة

(104) Ibid., 5.

(105) Oren Barak, "Representation and Stability in Postwar Lebanon," Representation 48, 3 (2012): 321-333; Florence Gaub, Rebuilding Armed Forces: Learning from Iraq and Lebanon (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2011).

بجانوفيتز؟ إن تلك المرحلة الثالثة من العلاقات المدنية العسكرية، تطرح المزيد من الأسئلة، أكثر مما تقدم من إجابات.

الخاتمة

بحث هذا الفصل في النماذج النظرية للأجيال السابقة من العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، وعدم كفايتها في تفسير قرارات الجيوش العربية ومواقفها خلال الصحوة العربية. لقد استلزم التغيّرُ في التوجهات العالمية والأحداث الإقليمية في الشرق الأوسط؛ ضرورةَ التأسيس لجيل جديد من الأبحاث في العلاقات المدنية العسكرية. وسوف تسعى الفصول الآتية إلى إضافة فرع جديد إلى شجرة الأدبيات المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية، على أمل أن يدفع ذلك إلى المزيد من الأعمال العلمية التي تضيف إلى تلك الشجرة، وتقلم فروعها على النحو المطلوب.

الفصل الثالث

نمذجة صناعة القرار العسكري
في فترات الاضطراب الاجتماعي

إن مهمة فك الغموض المحيط بصناعة القرار العسكري خلال الصحوة العربية لمهمة صعبة. فإن الطبيعة البشرية لا تحسن التعامل مع التعقيد. وإن قلة المعلومات المتاحة من الصندوق الأسود للأنظمة العربية المستبدة، وقوات الأمن، وقواتها المسلحة؛ تمثل تحديات جادة فيما يتعلق بتحليل تلك الأحداث. وبسبب ذلك، يقع المحللون والنقاد والباحثون في ارتكاب إحدى "الخطايا التحليلية" إذا حاولوا أن يفكوا لغز الأحداث السائلة المشتبكة متعددة الأوجه، في الصحوة العربية. فأولًا، قد يسمح المرء للأدلة المبنية على الحكايات والأقاويل أن تشكل استنتاجاته. ومن الشائع أن يلوي الإنسان عنق الحقيقة لتناسب حلًا واحدًا يتسق مع ما يعتقده. وثانيًا، قد تؤدي الرغبة في أن تكون أول من ينشر نتائجه إلى الوقوع فريسة الرضى بأول تفسير يبدو مرضيًا في تفسير ذلك الحدث الإنساني. وثالثًا، قد يركز الباحث على جوهر البحث (الأدلة والحجج والنتائج) تركيزًا زائدًا، ما يؤدي إلى إقصاء العملية التحليلية. وفي ضوء هذه الأخطاء التحليلية، من المهم للباحث أن يبني حجته بناءً عقليًا ومنهجيًا، من أجل الحدّ من تحيزاته وافتراضاته المسبقة التي قد تصحبه في دراسته للموضوع.

فالسؤال إذن: "كيف يمكن للباحث أن يصل إلى أفضل تحليل لحسابات صنع القرار داخل الجيوش أثناء الصحوة العربية؟". وكما ناقشنا في الفصل الخاص بمراجعة الأدبيات المنشورة، اتضح أن النماذج السابقة للعلاقات

المدنية العسكرية ليست كافية لشرح الإجراءات التي اتخذتها الجيوش المختلفة عام 2011. وفوق ذلك، لقد تغيرت البيئة الدولية والإقليمية التي تؤثر على الشرق الأوسط العربي تغيرًا جذريًا. وأدت الزيادة في انعدام المساواة، والحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، وصعود وسائل التواصل الاجتماعي، واستمرار القمع السياسي؛ إلى إشعال الاستياء الشعبي من الأوضاع الراهنة. كما أدت الزيادة في أعداد الشباب، وانتشار الوصول إلى شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية؛ إلى تحول في ميزان القوى من الحكام المستبدين إلى الشعب في الشارع. ولابد لأي نموذج لصناعة القرار العسكري خلال الصحوة العربية من إدراك هذه التغيرات.

ولشرح التباين في السلوك العسكري خلال الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فقد صنعتُ نموذجًا للقوات المسلحة كفاعلٍ عاقلٍ يصوغ قراره في سياقٍ مستمر من إعادة التقويم لمصالحه وقيوده. ويتوقع هذا النموذج حسابات صنع القرار العسكري اعتمادًا على عدة فروض. فأولا: فافترضتُ أن القادة كبار الضباط هم أصحاب القرار وحدهم فيما يتعلق بدعم القيادة السياسية الحالية (وبأية طريقة)، أو الانحياز إلى المتظاهرين. ويبدو هذا الافتراض صحيحًا بالنظر إلى البحوث المتاحة التي توثق عملية صنع القرار المركزية إلى حد كبير في الجيوش العربية. فالضباط تحت رتبة جنرال يتوقع منهم أن ينفذوا الأوامر، بدلًا من وضع خططهم الخاصة اعتمادًا على هدف القيادة. وثانيًا: افترضتُ أن قيادة المؤسسة العسكرية فاعلٌ عقلانيٌّ، وأنها سوف تمارس تحليلًا للتكاليف والفوائد التي تمس المؤسسة بصرف النظر عن السياق الوطني. وأن القيادة ستراعي في المقام الأول التهديدات والفرص المتاحة في ضوء سلطتها ونفوذها كمؤسسة، وليس بالخضوع لسيطرة قوة: معايير أو أفكار أو تحيزات معرفية لأفراد القيادة. فهي تقوّم: الحرية البيروقراطية الإجرائية في المناورة، والسيطرة على عملية صنع القرار الداخلي، وقوتها المستمدة من الأفراد، والمواد، والتمويل.

وبناء على أعمال الباحثين السابقين؛ فقد صنعتُ نموذجًا يطرح دورًا مركزيًا للقيود والمصالح في تحديد التدخل العسكري في الشؤون السياسية.

وافترضت، باختصار، أن هناك علاقة سببية مباشرة بين القيود المفروضة على المؤسسة العسكرية ومصالحها، وبين احتمال تدخلها في المجال السياسي واتجاه ذلك التدخل.

الفرضية الأولى: ستؤدي المستويات المرتفعة من القيود المفروضة على الجيش إلى: (1) صناعة قرار أبطأ وأكثر رجعية. (2) ميل أقل إلى دعم المتظاهرين.

الفرضية الثانية: ستؤدي المستويات المرتفعة من مصالح المؤسسة العسكرية إلى احتمال أكبر للتدخل العسكري لدعم المتظاهرين.

ويمكن أن يُنظَر إلى كلٍّ من هذين المتغيرين المستقلين، القيود المفروضة والمصالح؛ باعتبارهما سلسلة متصلة من الانخفاض والارتفاع، بدرجات متفاوتة من دعم النظام أو المتظاهرين. وعلى الرغم من أن هذا النموذج لا يفترض أوزانًا نسبية للقيود والمصالح المختلفة، لكن المزيد من البحث يمكن أن يكشف عن ذلك. وأنا أعرّف القيود باعتبارها: أية آلية تحدُّ من قوة الجيش، أو حرية حركته، أو قدرته على اتخاذ القرار. وأعرف المصلحة باعتبارها: أي دافع قد يؤدي إلى انحياز الجيش إلى دعم الانتفاضة الشعبية بدلًا من النظام. وعلى الرغم من أن كلمة "مصالح" قد تعني نظريًا مصالح الجيش في دعم الوضع الراهن أو رفضه، فإنني عرَّفت المصالح المرتفعة كعوامل قد تقود الجيش إلى دعم المتظاهرين (إما لكون الجيش معارضًا للنظام، أو لأن دعم المتظاهرين سيؤدي إلى زيادة مصالحه المؤسسية). وفي المقابل، يشير مصطلح المصالح المنخفضة إلى انخفاض تطلعات الجيش لدعم الحركة الاحتجاجية. فالمؤسسة العسكرية إما أن تعتقد أن النظام الحاكم يوفر لها أقصى ما يمكن من المصالح المرجوة، أو ترى أن هناك القليل من الفوائد والمصالح المتوقعة إذا انحازت إلى الحركة الاحتجاجية الكائنة. وقد اخترتُ متغيرات موضوعية لتقويم مستوى المصالح الخاصة للمؤسسة العسكرية التي تتصرف وفقًا لها: النفوذ، والتمويل، والمعدات، واستقلالها في صنع القرار.

ولا شك أن هناك الكثير من الجهات الداخلية والخارجية التي أثرت على حسابات صنع القرار داخل الجيوش أثناء الصحوة العربية. إلا أنني في سبيل

صنع نموذج منهجي لصنع القرار العسكري في مختلف الدول، جمعتُ تلك العوامل في ثلاث مجموعات رئيسة: النظام، والمتظاهرين، والنخبة العسكرية. وأنا لا أعرِّف "النظام" regime بالمعنى السياسي المقارن التقليدي للمصطلح، ولكن بالإشارة إلى القيادة السياسية الحالية فقط. لأن الحكومات محل الدراسة حكومات مستبدة بطبيعتها، فأنا أركّز على القادة السياسيين الرسميين وغير الرسميين، والهياكل الحكومية التي على قمة السلطة الوطنية. وأعرّف المتظاهرين باعتبارهم أية تجمعات أو مظاهرات للمواطنين لتحدي دور القيادة السياسية الحالية أو سياساتها. ولم أعالج في هذا النموذج الفروق والتباينات بين المجموعات المتنافسة أو المختلفة في مطالباتها ضد النظام الحاكم. فإن هذا من شأنه أن يعكّر التحليل، وهو خارج نطاق هذا البحث. وأعرّف النخبة العسكرية على أنها الأفراد أصحاب الرتب العليا في المؤسسة العسكرية (أي القيادة العامة للمؤسسة العسكرية في المعتاد). في بعض الحالات، سيكون من الصعب للغاية التمييز بوضوح بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية، لا سيما وأن القادة العسكريين يلعبون دورًا بارزًا في كلا القطاعين السياسي والعسكري في العديد من الدول العربية. وقد حاولت أن أتحسّب لهذه المشكلة من خلال تحديدٍ واضح لمدى التدخل العسكري في صنع القرار السياسي في كُلِّ دراسةِ حالة.

ولتقويم كِلا المتغيرين المستقلين، وضعتُ مجموعة من المؤشرات لتقويم مستوى القيود والمصالح لكل الجيوش العربية محل الدراسة. ويظهر في الجدول 3-1 قيمة المؤشرات الرئيسة لكل متغير.

الجدول 1-3: القيود والمصالح لدى الجيوش العربية في الشرق الأوسط

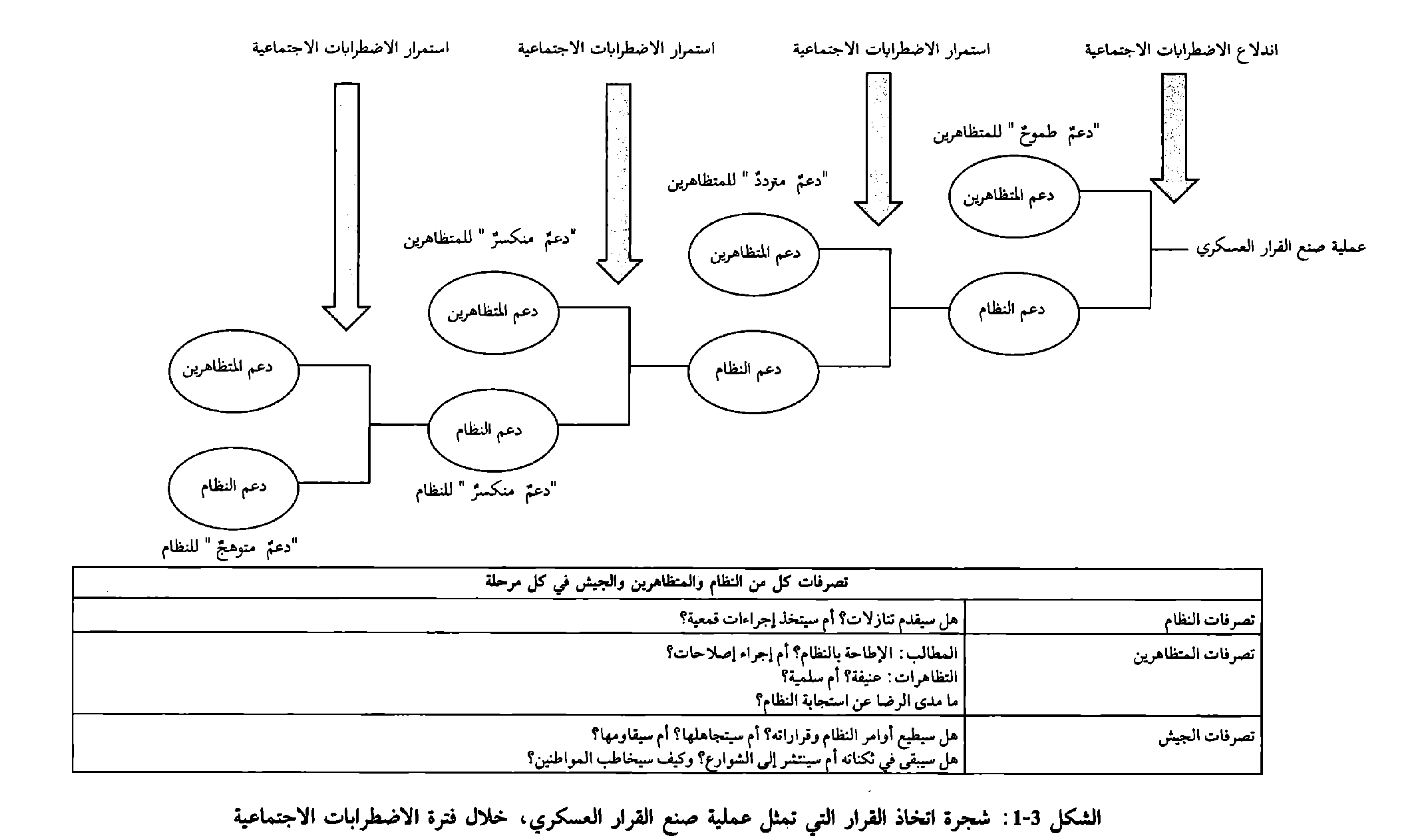
القيود	التعريف
1. السيطرة العرقية	هل تخضع عملية اختيار الضباط وترقياتهم لشروط عرقية؟
2. التموضع الإقليمي	هل تُمنع وحدات الجيش من أداء الخدمة بالقرب من موطنها؟
3. الميزانية العسكرية	هل تتحكم القيادة السياسية في الميزانية العسكرية؟
4. رقابة المؤسسات الأخرى	هل تراقب المؤسسات الحكومية الأخرى سلطات الجيش ودوره؟
5. التنظيم العسكري	هل يُمنع الجيش من إجراء المناورات والتدريبات على مستوى الكتيبة؟
6. تدوير قادة الوحدات	هل كثيرًا ما يقوم النظام بتدوير قادة الوحدات؟
7. اختيار كبار الضباط	هل تتحكم القيادة السياسية في اختيار كبار الضباط؟
8. القيود الدستورية أو القانونية	هل تقيد القوانين المحلية من قدرة الجيش على التصرف باستقلالية، أو تحدد مهامه، أو تتحكم في ميزانيته؟

المصالح	التعريف
1. الرغبة في زيادة المكانة الاجتماعية	الرغبة في الظهور كمؤسسة جديرة بالثقة. هل هناك رغبة لدى الجيش لتجاوز وصمة عار بسبب هزيمة سابقة؟ هل يرغب في تحسين سمعته في المجتمع؟ هل يعاني الجيش من تدني شعبيته أو الثقة فيه بين المواطنين؟ هل يرغب الجيش في إعادة تشكيل صورته بحيث تبدو الخدمة العسكرية مشرفةً وتستحق الثناء؟ الرغبة في أن يكون طريقًا إلى الحراك الاجتماعي هل يرغب ضباط الجيش أن ينظر إلى الخدمة العسكرية كسبيل إلى تحقيق الوجاهة الاجتماعية؟ هل يعتبر ضباط الجيش من بين نخبة المجتمع؟ هل دخل الضباط يقل عن دخول غيرهم من أصحاب المهن الأخرى في القطاعات الخاصة على نفس مستوى الخبرة؟ هل تكفي مرتباتهم للحفاظ على حياة كريمة؟
2. الرغبة في زيادة استقلالية الجيش	ليس المقصود هنا ما يقابل القيود فحسب، وإنما يتعلق برغبة الجيش العلنية (أو الضمنية) في زيادة استقلاليته. هل يعتبر الجيش أن سلطاته مقيدة بواسطة القيادة السياسية؟ هل يريد الجيش زيادة سلطته مقارنة بأجهزة الأمن الداخلية؟ هل هناك صدام أو توترات بين الجيش ووزارة الداخلية؟ هل تحظى وزارة الداخلية بمزيد من السلطة السياسية أو بميزانية أعلى أو بحجم قوات أكبر أو باختصاصات تفوق الجيش؟ هل يريد الجيش زيادة الميزانية العسكرية، أو التحكم في ترقيات ضباطه وتعيينهم؟ هل يعاني الجيش من ميزانية منخفضة تعوق تنافسيته مع الجيوش الإقليمية؟ هل يرغب في مزيد من التحكم في تعيينات الضباط وترقياتهم؟
3. الرغبة في زيادة سيطرة الجيش على الاقتصاد (عمقًا ونطاقًا)	هل يتمتع الجيش بقليل من التحكم (أو لا يتحكم مطلقًا) في اقتصاد الدولة؟
4. الرغبة في زيادة النفوذ العسكري على حساب السلطة السياسية	هل يتمتع الجيش بقليل من التحكم (أو لا يتحكم مطلقًا) في اختيار القيادة السياسية، وصياغة السياسات الخارجية والداخلية؟

Source: William Parsons and William Taylor, Arbiters of Social Unrest: Military Responses to the Arab Spring (Colorado: USAF Institute for National Security Studies, 2011).

ويصوغ النموذجُ الذي اقترحتُه قراراتِ الجيش باعتبارها تحليلًا مستمرًّا لحسابات الفوائد/التكاليف؛ اعتمادًا على الجولات المستمرة من القرارات بين النظام والمتظاهرين. فخلال كل فترة من فترات الاضطراب الاجتماعي واسعة النطاق؛ يتخذ النظام والمتظاهرون، ما يواجهه الجيش بمجموعة مماثلة من القرارات. ولم يكن أمام الأنظمة، تجاه تلك الاضطرابات الاجتماعية غير المسبوقة المثيرة للقلق على الوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي، إلا عددٌ محدودٌ من الخيارات: قمع قوات الأمن للمتظاهرين، أو التعهد بإجراء الإصلاحات والتنازلات (الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية)، أو المزيج بين هذا وذاك. واستجابةً للحسابات السياسية للنظام؛ فإنه ينبغي على المتظاهرين أن يختاروا بين عدد من القرارات. أولًا، هل سيطالب المتظاهرون بالمزيد من التنازلات أو الإصلاحات؟ أم سيطالبون قيادتهم السياسية بالتنحي؟ ثانيًا: ما الصورة التي سيحتجون بها؟ هل سيهاجمون قوات الأمن الحكومية؟ هل سينخرطون في أعمال إجرامية (كتخريب الممتلكات العامة، والنهب والحرق، وما إلى ذلك)؟ أم سيكتفون بالاحتجاج السلمي؟ ثالثًا: ما مدى رضى المشاركين في الحركات الاحتجاجية عن الإجراءات التي اتخذها النظام منذ آخر موجة من الاضطراب الاجتماعي؟ وسوف يراقب الجيش عن كثب هذه الجولات المتتالية بين النظام والمتظاهرين. والأهم من ذلك، سيقوِّم الجيش (كفاعل عقلاني) مستوى مصالحه المتوقعة من دعم المتظاهرين، في مقابل القيود التي يمارسها النظام للحد من قدرته على ذلك.

تساعد شجرة اتخاذ القرار العسكري، الموضحة في الشكل 3-1 والشكل 3-2، على التنبؤ بالنتائج التي يمكن أن نلاحظها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تواجه مستويات مختلفة من القيود والمصالح، في كل جولة من جولات الاضطرابات الاجتماعية. قائمة التوقعات الناتجة عن السلوك العسكري مدرجة هنا. في أحد طرفي المعادلة، ستؤدي القيود المرتفعة التي لا يصاحبها إلا مصالح منخفضة إلى توقع أن يدعم الجيش النظام بقوة. فمع القليل لتربحه والكثير لتخسره؛ في حالة دعم الثورة؛ من المرجح أن يدعم الجيش النظام بحزم في كل جولة في التفاعل بين النظام والمتظاهرين. ربما تحدث بعض



تصرفات كل من النظام والمتظاهرين والجيش في كل مرحلة	
تصرفات النظام	هل سيقدم تنازلات؟ أم سيتخذ إجراءات قمعية؟
تصرفات المتظاهرين	المطالب: الإطاحة بالنظام؟ أم إجراء إصلاحات؟ التظاهرات: عنيفة؟ أم سلمية؟ ما مدى الرضا عن استجابة النظام؟
تصرفات الجيش	هل سيطيع أوامر النظام وقراراته؟ أم سيتجاهلها؟ أم سيقاومها؟ هل سيبقى في ثكناته أم سينتشر إلى الشوارع؟ وكيف سيخاطب المواطنين؟

الشكل 3-1: شجرة اتخاذ القرار التي تمثل عملية صنع القرار العسكري، خلال فترة الاضطرابات الاجتماعية

	قيود كثيرة	قيود قليلة
مصالح كثيرة	النتيجة: غامضة قيود كثيرة: تجعل الجيش أكثر استجابية وأبطأ في اتخاذ القرار، وتشكل حاجزًا مرتفعًا أمام تدخل الجيش لصالح المتظاهرين. توازنها مصالح كثيرة: ترفع من احتمال التدخل العسكري لتغيير الوضع الراهن.	النتيجة: الانحياز للمتظاهرين قيود قليلة: تجعل الجيش أكثر استباقية وأسرع في اتخاذ القرار، وتشكل حاجزًا منخفضًا أمام تدخل الجيش لصالح المتظاهرين. تعززها مصالح كثيرة: ترفع من احتمال التدخل العسكري لتغيير الوضع الراهن.
مصالح قليلة	النتيجة: الانحياز للنظام قيود كثيرة: تجعل الجيش أكثر استجابية وأبطأ في اتخاذ القرار، وتشكل حاجزًا مرتفعًا أمام تدخل الجيش لصالح المتظاهرين. تعززها مصالح قليلة: تقلل من احتمال التدخل العسكري لتغيير الوضع الراهن.	النتيجة: غامضة؛ إما الانكسار أو الانحياز للمتظاهرين قيود قليلة: تجعل الجيش أكثر استباقية وأسرع في اتخاذ القرار، وتشكل حاجزًا منخفضًا أمام تدخل الجيش لصالح المتظاهرين . توازنها مصالح قليلة: تقلل من احتمال التدخل العسكري لتغيير الوضع الراهن.

الشكل 3-2: تصنيفات عملية اتخاذ القرار العسكري خلال فترة الاضطرابات الاجتماعية

الانشقاقات القليلة بين الجنود الساخطين، لكن قلب النظام العسكري (كبار قدامى الضباط) سيظل متماسكًا بقوة. وفي الطرف الآخر، ستؤدي القيود القليلة التي تصاحبها مصالح كثيرة إلى رفع احتمالات التدخل العسكري، نيابة عن المتظاهرين، في الجولة الأولى من الاضطرابات الشعبية. وفي هذه الحالة، ربما تشعر النخبة العسكرية أن المخاطر قليلة وأن احتمالات النجاح عالية، بسبب كونها أول مَنْ تحرك.

وفي الحالات التي تكون فيها القيود مرتفعة وتصاحبها مصالح مرتفعة؛ فإنني أتوقع أن تكون النتيجة غامضة. ويبدو أن من المرجح أن يحدث انقسام في الجيش في تلك الحالة، بما أن مستوى المصالح المرتفع سيجعل بعض القادة العسكريين ينقلبون على النظام، بينما ستؤدي القيود الكثيرة إلى دعم قادة آخرين

للنظام الحاكم؛ باعتبارها الاستراتيجية الأفضل للحفاظ على الذات. وبعبارة أخرى، ربما يؤدي هذا إلى انشقاقات على مستوى الرتب العالية في الجيش لتنضم إلى صفوف المعارضة. وربما أيضًا يتوحد الجيش خلف النظام (الوضع الراهن)؛ نظرًا لحساسية عملية اتخاذ القرار وبطئها. ولأن حرية تحرك الجيش أكثر تقييدًا، ربما ترى النخبة العسكرية أن سيطرتها على نتائج الأمور ستكون محدودة. ومن هنا ستشعر تلك النخبة العسكرية أن احتمالات الفشل ستكون مرتفعة إذا حاولوا الانقلاب على الوضع الراهن. وأخيرًا، ففي الحالة الرابعة التي تكون فيها القيود قليلة والمصالح قليلة أيضًا، أتوقع أن تكون النتيجة غامضة، فربما ينقسم الجيش، وربما ينحاز إلى المتظاهرين. ففي هذه الحالة، ستؤدي حرية الحركة مع القدرة الكبيرة على التأثير في النتائج، قبل أن تتصرف القيادة السياسية؛ ستؤدي إلى أن يكتسب الجيش ميلًا أكبر لقلب الوضع الراهن. لكن الجيش قد يتردد في التدخل بسرعة كبيرة في هذه العملية، خشية أن يتسبب في الإضرار بمصالحه ضررًا غير قابل للإصلاح.

يقدم هذا النموذج سبرًا معقولًا لصناعة القرار لدى الجيوش العربية، في سياق الاضطرابات الداخلية واسعة النطاق التي وقعت أوائل عام 2011. وبالنظر إلى البيانات المحدودة المتوفرة، وتحديات معرفة عملية صنع القرار الداخلي؛ يبدو أن ذلك النموذج يفسر مواقف الجيوش خلال ثورات الربيع العربي تفسيرًا أفضل من النماذج التي تسلط الضوء على العوامل الداخلية أو الخارجية وحدها. فهذا النموذج يحسِبُ صنع القرار العسكري في أية نقطة على مسار الاضطرابات الاجتماعية، بدلًا من التركيز فحسب على "لحظة اتخاذ القرار" بالإطاحة بالنظام السياسي أو لا. وبدلًا من معاملة الجيش كرائد للتدخل في اللعبة السياسية (كما فعل الباحثون في الجيل الأول من العلاقات المدنية العسكرية)، يتسع هذا النموذج لردود الأفعال الاستباقية أو المتراخية. وأخيرًا، يتصف هذا النموذج بالمرونة، ويتسع للأوزان المختلفة من المصالح والقيود، بناءً على السياق الفريد لكل دولة من الناحية التاريخية والسياسية والثقافية. وبهذه الطريقة يساعد هذا النموذجُ المحللين في كيفية التفكير في عملية صنع القرار العسكري العربي، بدلًا من إخبارهم بالذي يجب عليهم التفكير فيه. لكن القوة

الحقيقية لهذا النموذج أو الإطار، تكمن في قدرته على التنبؤ بالجولات المقبلة من التدخلات العسكرية في الدول التي تواجه اضطرابات مجتمعية كبيرة، سواء في سياق الانتفاضات العربية أو ما وراء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يقدم النموذج المعروض هنا صورة واضحة لتحرك المؤسسة العسكرية المدفوعة بمصالحها الذاتية، والمحكومة بالتحليل العقلاني للتكاليف والمكاسب عندما تواجه معضلة الانحياز إلى أحد الطرفين، وكيف تستجيب خلال فترة الاضطرابات الداخلية. وهو يقدم نموذجًا يتمحور حول الجيش، ويقلل من تأثير الولايات المتحدة ونفوذها. وينبع من هذا النموذج مجموعة من الخيارات السياسية التي تتحدى استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، وتدعو إلى إعادة تقويم الثوابت في أولويات الولايات المتحدة في تلك المنطقة.

منهج البحث

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين رئيسين، ولكل واحد منهما منهجه في البحث. ويقع في القلب من بحثي: تحليلٌ لدراسةِ حالةٍ لعدد من الجيوش العربية خلال الانتفاضات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2011. فتناولتُ بالدراسة والتقويم كلَّ دولة من الدول التي حدثت فيها ثورة شعبية. وبحثت أولًا عن الحالات التي كانت متشابهة بما يكفي لعقد مقارنة مفيدة. وحاولت تحديدًا أن أراقب التطورات السياسية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة. وتتشابه العديد من البلدان التي اخترتها في بداياتها السياسية في القرن العشرين. فقد حصلت مصر على استقلالها عن المملكة المتحدة في الثاني والعشرين من فبراير عام 1922. وحصلت سوريا على استقلالها في السابع عشر من أبريل عام 1964، من انتداب عصبة الأمم تحت الإدارة الفرنسية. واستقلت تونس عن فرنسا في العشرين من مارس عام 1956، كما حصلت ليبيا على استقلالها عن وصاية الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من ديسمبر عام 1951. وأخيرًا، كان الرؤساء الأربعة للدول التي تناولتُها بالدراسة من خلفية عسكرية. فإن كلًا من حسني مبارك (مصر)، وبن علي

(تونس)، ومعمر القذافي (ليبيا)، وبشار الأسد (سوريا)؛ قد التحقوا بجيوش بلادهم بدرجة أو بأخرى.

وتكشف نظرة سريعة على مقاييس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الدول؛ عن كثير من أوجه التشابه. فالدول محل الدراسة لديها قيم متقاربة في معدلات النمو GDP، ونسبة البطالة، ومعدلات صعوبة التوظيف، ومستوى عدم المساواة في الدخل. وفيما يتعلق بالمؤسسات السياسية؛ كشفت دراستي للحالة عن تشابه قريب لتلك الدول في نفقات الدفاع، ومستوى الاستقرار، ومؤشر الديمقراطية، ونسب الفساد، والحقوق القانونية والحرية. وأخيرًا، تعاني معظم الدول التي تناولتها بالدراسة من ارتفاع متقارب في أعداد الشباب، ومستويات التحضر، ومعدلات الأمية في الكبار.

وقد استبعدت عددًا من الدول التي تختلف اختلافًا كبيرًا عن سائر الدول، التي كان سيؤدي إدراجها في الدراسة إلى الوقوع في نوع من التحيزات: فقد استبعدت الأردن، ولبنان، والمغرب، والجزائر، والسعودية، وغيرها؛ لأن الأنظمة في تلك البلدان لم تواجه اضطرابات شعبية كبيرة واسعة النطاق؛ كما استبعدت العراق بسبب الوجود الكبير للقوات الأمريكية في ذلك البلد أثناء إجرائي للبحث. وأخيرًا، اخترت البلدان التي تباينت مواقف القوات المسلحة فيها تباينًا يكفي لقياس مدى تأثير المصالح والقيود عليها وكيف أدى ذلك إلى اختلاف سلوكها.

وبدلًا من اتباع تحليل كمي، عن طريق تحديد أوزان مختلفة لكل مؤشر من مؤشرات القيود أو المصالح (انظر الجدول 3-1)، اخترت أن أنتهج منهجًا نوعيًا، بالتركيز على اختيار دراسات الحالة، للأسباب التالية: أولًا، أن كل دولة فريدة من نوعها، بحيث تكون بعض القيود أكثر أهمية (أو أقل) في التأثير على صناعة القرار العسكري. فعلى سبيل المثال، نجد أن السيطرة العِرْقية لديها قوة تفسيرية كبيرة في سوريا، على عكس الحال في مصر أو تونس. وسيؤدي تحديد قيمة ثابتة لكل مؤشر إلى جعل النموذج أقل مرونة إذا طبقناه في جميع أنحاء المنطقة أو العالم. وثانيًا، تحديد تلك الأوزان يستلزم مستوى من الدقة يستحيل الوصول إليه، نظرًا للغياب الحاد في البيانات القابلة للدراسة

والمقارنة، فضلًا عن انعدام الشفافية بين حكومات المنطقة. وسيكون من شأن هذا أن يقترح مقاربة جامدة ومحددة للإجابة على أسئلة سائلة وذاتية بطبيعتها، وتتأثر بالتحيزات واللاعقلانية. وثالثًا، لم يكن الحجم المتاح للمسح كافيًا لتوظيف منهج كمّي. أما منهج دراسة الحالة، من ناحية أخرى، فهو يسمح بالخوض في هذه البنيات العسكرية والسياسية والاجتماعية، التي تتصف بصعوبة القياس، عن طريق معالجة كل سياق بخصوصه.

كيف أثر حساب المصالح والقيود على "الدعم الطموح" من الجيش التونسي للمتظاهرين؟ وعلى "الدعم المتردد" من الجيش المصري للمتظاهرين؟ وعلى "الدعم المنكسر" من الجيش الليبي للقذافي؟ وعلى "الدعم المتوهج" من الجيش السوري للأسد؟ هذه الدراسات الأربعة للحالة، التي سترد في الورقات التالية، تكشف عن بعض الأفكار فيما يتعلق بالآلية السببية التي تؤثر في عمليات صنع القرار في الجيوش العربية. وعلى الرغم من أن أيًا من هذه البلدان لا تمثل نموذجًا مثاليًا، لكنها توفر أرضًا خصبة لاستكشاف العلاقة بين القيود والمصالح وبين صنع القرار العسكري. فالجيش التونسي يتناسب بشكل واضح مع المربع الثاني، نظرًا للقيود المنخفضة التي كان يتمتع بها بالإضافة إلى مستوى المصالح المرتفعة التي سيجنيها من تغير الوضع الراهن. وسوريا، من ناحية أخرى، تعتبر أفضل مثال على الطرف المقابل، الذي يتصف بالقيود المرتفعة والمصالح المنخفضة. وبدلًا من الاكتفاء بهاتين الحالتين، التي كانت النتائج فيهما واضحة أو بديهية إلى حد ما، يستكشف هذا البحث نتائج حالتين أخريين تنتميان إلى المربع الأول والرابع: حالة الجيش المصري التي تجمع بين مصالح منخفضة وقيود منخفضة، وحالة الجيش الليبي التي تجمع بين مصالح مرتفعة وقيود مرتفعة.

ومن الممكن أن يُتصوَّر أن يتسبب الدعم العسكري القوي للنظام في أن يمنع حدوث المظاهرات، وبالتالي فهو يمثل مشكلة تجانسية في هذا النموذج. لكن العلاقة الحميمة بين القوات المسلحة والنظام الحاكم في سوريا والبحرين، وحتى في مصر؛ لم تمنع من اشتعال الانتفاضات الشعبية في هذه الدول. إن تقويم عملية صنع القرار العسكري، في حالة غياب القرار الواضح من شأنه أن

يوفّر أمثلة مشوشة وأقل وضوحًا بدلًا من أن يلقي الضوء على تأثير المصالح والقيود على النتائج. ومع ذلك، من الممكن استخدام النموذج في دراسة الجيوش التي أظهرت مجموعة مختلفة من المواقف، بدءًا من الحياد إلى الدعم القوي لأحد الجانبين.

وللوصول إلى المعالجة المثلى لهذا السؤال البحثي المهم، أجريتُ تحليلًا نوعيًا اعتمد على مقابلات مع أكثر من 50 خبيرًا من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذين قدموا أفكارهم النابعة من خبراتهم الفريدة، بالإضافة إلى ملاحظات الضباط والجنود من جيوش تلك المنطقة. وعلى وجه التحديد، لقد وظّفتُ مصادر في المجتمع العسكري، والدبلوماسي، والمخابرات، والحكومة الأمريكية، وبعض الضباط الأجانب، والأكاديمين الذين مروا بخبرات شخصية في دراسة الجيوش العربية وتقويمها. وسلَّطَتْ مقابلاتي مع هؤلاء الضوءَ على شخصيات صناع القرار الكبار في القوات المسلحة، وعلى الثقافة المؤسسية للجيوش العربية التي تؤثر على سلوكهم.

ومثَّل البحث في تحديد ما إذا كانت البيانات تثبت أو تدحض هذا النموذج؛ تحديًا كبيرًا. وكانت القيود المفروضة على الأدلة كبيرة وجوهرية، فإن وصولي إلى المسؤولين الحكوميين والعسكريين الأجانب؛ كان محدودًا للغاية؛ بسبب المخاوف الأمنية المستمرة في المنطقة، وبسبب القيود الصارمة المفروضة من قبل القيادات السياسية والعسكرية على مرؤوسيهم. وثانيًا، أدى غياب وسائل الإعلام الحرة بشكل عام، وأثناء ذروة الاضطرابات المدنية بشكل خاص؛ إلى عسر التأكد من الحقائق على أرض الواقع. وقد بدأت الكتب التي تتعامل مع الربيع العربي في الوصول إلى السوق الأمريكية، لكنها استندت بشكل أساسي على جانب المتظاهرين، لا على النظام الحاكم أو القيادة العسكرية في كل دولة. وثالثًا، أدى انعدام الشفافية بين المؤسسات الحكومية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الارتباك والضعف الذي أصاب تلك المؤسسات خلال الانتفاضات العربية، إلى وجود مجموعة أخرى من المشكلات الخاصة بها. ورابعًا، لقد غابت التحليلات العلمية لجيوش الشرق الأوسط غيابًا كبيرًا على مدى ربع قرن، وأدى ذلك بالتالي إلى شح البيانات التي يمكن الاعتماد عليها.

ولقد سعيت إلى تعويض كل تلك القيود عن طريق إشراك الخبراء مع ملاحظاتهم الشخصية وخبراتهم مع الجيوش في المنطقة. وأخيرًا، حاولت أن أعتمد على مجموعة من المصادر (المقابلات، ووسائل الإعلام، وتقارير المنظمات غير الحكومية على أرض الواقع)، للحدّ من التحيز.

أما الجزء الثاني من بحثي؛ فيدرس تأثير التعليم العسكري للضباط الأجانب في المدارس العسكرية الأمريكية (الفصل الثامن). وفي حين مثَّل الجزء الأول من بحثي دراسة نوعية وارتكز على دراسة الحالة، تضمن الجزء الثاني تحليلًا كميًا لاستطلاع أشرفتُ عليه، شمل ضباطًا دوليين ممن التحقوا في المدارس العسكرية في الولايات المتحدة. ونظرًا لحساسية الأسئلة التي تضمنها الاستطلاع الذي أشرفت عليه؛ فلن أكشف عن أسماء الكليات العسكرية ولا عن الوقت الذي جرى فيه الاستطلاع الذي شمل ضباطًا أمريكيين ودوليين. وشمل الاستطلاع 120 من الضباط الدوليين والأفراد المجندين.

الفصل الرابع

«الدعم الطموح» من الجيش التونسي للصحوة العربية

لم تهدأ موجات "ثورة الياسمين" بعد. لقد حوَّلت الأحداثُ التي وقعت في هذه الدولة التي تبدو ضئيلة وضعيفة، الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ المشهدَ السياسي في الشرق الأوسط. مازال الكثير من الغموض يكتنف تلك الأحداث التي أدت إلى رحيل الرئيس بن علي من منصبه في الرابع عشر من يناير عام 2011، لكن الواضح أن الجيش لعب دورًا حاسمًا في هروبه. وفي حين أشاد الكثيرون بالجيش التونسي، باعتباره نموذجًا لخضوع المؤسسة العسكرية للقيم الديمقراطية؛ إلا أن فحصًا أعمق للعلاقات المدنية العسكرية في تونس سيكشف أن استجابة الجيش كانت أكثر من مجرد "بطولات"[1]. فعندما وجد الجيش نفسه في مقعد السائق خلال الثورة؛ اتخذ قرارًا محسوبًا بدعم الشعب بناءً على مصالح المؤسسة العسكرية والقيود السياسية.

نظرة مدققة في الخط الزمني لثورة الياسمين، وكذلك الفحص الدقيق لحالة العلاقات المدنية العسكرية في تونس، قبل الانتفاضة؛ يكشفان أن الجيش اختار عن عمد أن يحقق أقصى قدر من المصالح للمؤسسة العسكرية، عندما بدأت القيود السياسية في الانهيار. ففي المراحل الأولى من الانتفاضة الشعبية، امتثلت القوات المسلحة التونسية لتوجيهات الرئيس بن علي بالانتشار في الشوارع، وحماية المواقع الرئيسية، واحتواء السخط الشعبي. خلال هذه الفترة، كان

---

(1) مقابلة أجراها المؤلف مع أليكسس أريف (المحللة المتخصصة في الشؤون الأفريقية في دائرة البحوث بالكونغرس) في واشنطن دي سي، 2011.

الجيش كغيره من المؤسسات السياسية، لا يزال يشعر بالحيرة تجاه الثورة وأهدافها[2]. وكان لدى الجيش وعي ضعيف بمدى المظاهرات ونطاقها في كل قرية، ولم يكن أيضًا يدرك تمامًا تصرفات الشرطة وما فعلته. ومع اتساع الاحتجاجات وتجاوز خط النيران في تونس؛ أصبح من الواضح أمام الجيش أن الغضبة الشعبية قدمت لهم فرصة سانحة لتحسين مصالح مؤسستهم العسكرية. وجرى توجيه الغضب الشعبي تجاه سوء استغلال بن علي للسلطة والفساد المستشري في عائلة الطرابلسي ووزارة الداخلية، وليس الجيش. وعندما أصبح واضحًا أن نظام بن علي وجهاز الأمن الداخلي عاجزان عن السيطرة على المظاهرات دون دعم من القوات المسلحة، وأن الشعب كان في عمومه داعمًا للجيش؛ قرر رئيس أركان الجيش التونسي الجنرال رشيد عمار أن يتجاهل الأوامر الصادرة من قائده العام المدني. وبدلًا من ذلك؛ نصح الجنرال عمار الرئيس بن علي بالهروب من البلاد، قائلًا له: "لقد انتهيتَ"[3].

خلفية ثورة الياسمين والخط الزمني لأحداثها[4]

من وجهة نظر المراقب الخارجي، لم يكن يبدو أن تونس معرضة لثورة. لاسيما إذا قورنت بغيرها من الدول العربية، فقد كان الكثيرون في الغرب ينظرون إلى تونس على أنها وردة في الصحراء. كان تونس تتصف بطابع أوروبي تمامًا، باقتصاد قوي نسبيًا، ونسبة تعليم عالية، وكانت تقدم رعاية صحية ممتازة، وتعزز حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، وعلى عكس كثير من البلدان

(2) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية، صيف 2011.

(3) "RPTArmy to Ben Ali OustingReuters News, January 18, 2011.

(4) اعتمدت على المصادر التالية لتجميع تحركات المتظاهرين والحكومة وقوات الأمن خلال ثورة الياسمين:

"Popular Protest in North Africa and the Middle East (IV): Tunisia's Way," Middle East/North Africa Report N106, International Crisis Group (ICG), April 28, 2011. http://www.crisisgroup.org;

JustinBecker Maloy Moore, and Ben Welsh, "Tunisia Lights the Match", Los Angeles Times, May 10, 2011;

Ryan Rifai, "Timeline: Tunisia's Uprising," alJanuary 23, 2011;

بالإضافة إلى تقارير تلفزيونية وأخرى على الانترنت من الجزيرة والشرق الأوسط، وعدد من المقابلات مع ضباط في الجيش التونسي والجيش الأمريكي ومسؤولين في الحكومة الأمريكية.

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان المجتمع التونسي متجانسًا إلى حد كبير، فنحو 98% من مواطنيها من العرب المسلمين. كما اعتاد التونسيون أن يضحوا بمصالحهم الفردية من أجل الصالح العام للدولة. ويرجع ذلك كله إلى رئيس تونس الأول، الحبيب بورقيبة، الذي دعا إلى أن تكون الحداثة والعقلانية هما دعائم الدولة التونسية الجديدة. ووفقًا للرئيس بورقيبة، يجب على كل فاعل في المجتمع (كبار رجال الأعمال، والطلبة، والعمالة المنظمة، والفلاحين، والسلطة الدينية، والجيش) أن يكون خادمًا لمصالح الدولة وتابعًا لها. وكان العقد الاجتماعي الضمني لهذه الجماعات التي تضحي بمصالحها أن تحصل في المقابل على استقرار اجتماعي وتنمية مستدامة، في منطقة مضطربة تعصف بها الصراعات.

وبعد فوات الآن، اتضح الآن لماذا أدّت وفاة هذا الشاب الجامعي، الذي يبلغ من العمر 26 عامًا، من مدينة سيدي بوزيد الريفية المغمورة؛ إلى تلك الانتفاضة الواسعة في تونس. لقد كان هناك شعور متزايد بالحرمان النسبي بين التونسيين، ولم تكن ظروف حياتهم تلبي ما يتوقعونه. وكان يبدو أن العقد الاجتماعي، أو الأسطورة المؤسسة لتونس قائمة على النفاق والزيف. كان من المفترض أن تكون تونس دولة ديمقراطية حديثة وتعددية، لكنّ التونسيين تمتعوا بحريات سياسية شحيحة. راهن التونسيون على أهمية الشهادة الجامعية، لكن الشباب المتعلم كان يعاني بسبب ارتفاع نسب البطالة. وأخيرًا، كان من المفترض أن تكون تونس دولة يقف فيها الجميع سواسية أمام القانون، لكن آل بن علي طرابلسي وظفوا القانون ليقسّموا الشعب التونسي إلى مجموعتين: من يملك، ومن لا يملك. ومن الواضح أن المسار التونسي لم يكن قابلًا للاستمرار.

تكشفت أحداث ثورة الياسمين بسرعة. فقد بدأت المرحلة الأولى من الانتفاضة في منتصف شهر ديسمبر عام 2010، في ولاية سيدي بوزيد، وسرعان ما انتشرت خارجها لتغرق المدن الكبرى في تونس على طول الساحل. بدأت المظاهرات بعائلة محمد البوعزيزي وأصدقائه، للتعبير عن غضبهم عن سوء المعاملة من قبل الشرطة المحلية، ثم سرعان ما تحولت إلى احتجاجات

واسعة النطاق بسبب انتشار البطالة وسوء الأحوال المعيشية، ووحشية الشرطة. وفوق ذلك، تحول التعبير العفوي عن الاستياء الشعبي تجاه الحكومة المحلية إلى حركة اجتماعية منظمة توجهها مجموعات العمالة الوطنية والمحامين، وطالبت بإصلاح حكومي شامل. وتجاوبت حكومة بن علي ببطءٍ مع تلك الاضطرابات الاجتماعية. ففي البداية، قلّلت الحكومة من شأن المتظاهرين باعتبارهم مجموعة من المنعزلين الذين يقودهم غير المتعلمين والرجعيون. لكن المظاهرات اتسعت لتصل إلى المحافظات المجاورة، وبذلت الحكومة المزيد من الجهود لقمع الاضطرابات. وحظر بن علي التغطية الإعلامية لأخبار المظاهرات، ووعد بحزمة إغاثة اقتصادية من أجل "مداواة" الشعب، وأجرى تعديلات وزارية لإثبات جديته في التعامل مع مطالب المتظاهرين. وإلى جانب ذلك، أرسل قوات الشرطة الوطنية والحرس الوطني لتخويف الحشود وتفريقها.

وبنهاية الأسبوع الأول من يناير عام 2011، أدرك الرئيس بن علي أنه هوَّن من حدة الاضطرابات الشعبية. فقد اجتاحت الثورة الآن معظم محافظات شمال تونس ووسطها وجنوبها. وبينما كانت تنازلات بن علي السياسية والاقتصادية كافية لإسكات بعض المعارضين؛ أدى استخدامه لقوات الأمن إلى إشعال الثورة. ومع بداية عطلة السنة الجديدة، انضم الطلاب إلى الثورة بجدية. ولإيقاف المظاهرات، أمر بن علي قوات الأمن الداخلية باستخدام القوة المميتة في المحافظات الواقعة في وسط تونس. لكن هذا القرار أتى بنتائج عكسية. وبدلًا من المطالبة بإصلاحات سياسية، بدأت الجماهير تطالب بتنحي الرئيس بن علي. وأدى استخدام القوة المميتة إلى إشعال الاحتجاجات، وانتقل مركز المظاهرات إلى العاصمة التونسية، ما أدى إلى المزيد من التقويض في قاعدة سلطة بن علي. عند هذه النقطة، امتثل الجيش التونسي لأمر الرئيس بن علي بتأمين مواقع البنية التحتية في جميع أنحاء تونس، ومع ذلك، رفض الجنرال عمار أوامر بن علي بقمع المظاهرات باستخدام القوة المميتة. وبدافع من اليأس، وجه الرئيس بن علي خطابًا للأمة على التلفزيون، وأغلق المدارس والجامعات، وأقال أقرب مستشاريه، وفرض حظر التجول في تونس، ثم أعلن أخيرًا حالة الطوارئ ليعطي قوات الأمن التابعة له حرية أكبر لتفريق الحشود.

وعندما أصبح واضحًا أمام الجنرال عمار أن قبضة بن علي على السلطة أصبحت واهية؛ أمر الرئيس بمغادرة البلاد. ثم نزع الجيش سلاح الحرس الرئاسي لبن علي، وتولى المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي للبلاد، وأشرف على انتقال السلطة إلى مجموعة جديدة من القادة السياسيين.

المرحلة الأولى: من احتجاجات عفوية إلى حركة وطنية اجتماعية منظمة

شهد التونسيون بعض الاضطرابات الاجتماعية من قبل، لكن ذلك لم يكن بصورة متكررة. فلمدة عشرين عامًا بعد استقلال تونس عن فرنسا عام 1956، كبت التونسيون مظالمهم السياسية والاقتصادية، من أجل دعم رؤية الرئيس بورقيبة الطموحة والملهمة لتونس. فمن أجل أن تصبح تونس دولة ديمقراطية مزدهرة وحديثة وليبرالية، قال بورقيبة إن على المواطنين أن يتخلوا عن التمثيل السياسي، وأن يؤمنوا أن الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة سوف تؤدي إلى فوائد كبيرة في المستقبل. لكن مع دخول العقد الثالث من حكم بورقيبة، بدأ هذا العقد الاجتماعي الضمني في الانهيار.

وفي بلد صغير يبلغ عدد مواطنيه عشرة ملايين فقط؛ تتحول أية حركة احتجاج في أي ركن من البلاد إلى مسألة خطيرة. وقد ناقش الباحثون أربعة احتجاجات اجتماعية كبيرة قبل ثورة الياسمين التاريخية عام 2010-2011. ففي السادس والعشرين من يناير عام 1978، دعا الاتحاد العام التونسي للشُّغل (UGTT) لإضراب عام في تونس لأول مرة منذ استقلالها. وفي عام 1984، ثار العديد من التونسيين ضد قرار الحكومة بتخفيض الدعم للمواد الغذائية، وسميت هذه الأحداث "انتفاضة الخبز". وفي وقت متأخر كثيرًا، في الثامن عشر من أكتوبر عام 2003 توحّد التونسيّون للمطالبة بالسماح بإنشاء الأحزاب السياسية المستقلة، والإفراج عن السجناء السياسيين، والمطالبة بحرية التعبير السياسي. ثم أعقب ذلك مظاهرات ضخمة في ولاية قفصة عام 2008، طالب العمال فيها بسياسات توظيف عادلة، في صناعة الفوسفات سيئة السمعة في تونس. لكن مظاهرات عام 2008 كانت فريدة من نوعها. فقد استمرت أطول كثيرًا من

الاحتجاجات السابقة (لمدة ستة أشهر)، وكانت انتفاضة عفوية، لم توجِّهها القيادة العمالية التاريخية في تونس[5].

اتسمت الأحداث التي اندلعت بعد أن أشعل البوعزيزي النار في نفسه، في مدينة سيدي بوزيد في السابع عشر من ديسمبر عام 2010؛ اتسمت بالطبيعة العفوية نفسها لمظاهرات قفصة عام 2008. لقد كانت هذه مظاهرات غير مركزية من الشارع، وليست حركة منسقة أو موجهّة من أيّة منظمة. إن معظم القراء المهتمين بشؤون الشرق الأوسط، هم على علم الآن بقصة موت البوعزيزي. وتحكي القصة الشائعة للقرار المصيري الذي اتخذه البوعزيزي عن مُفتِّشة متوسطة العمر بالبلدية، تحدثت إلى ذلك الشاب الذي يبيع الفاكهة دون تصريح سليم. وبدلًا من دفع الرشوة المتعارف عليها؛ احتج البوعزيزي على ذلك الظلم الواضح. وازدادت المواجهة بينهما سخونة، حتى انتهت بتلك المفتشة وهي تصفع بائع الفاكهة الشاب، وتصادر ميزانه الكهربي باهظ الثمن. ولحق البوعزيزي المفتشة إلى بلدية سيدي بوزيد لاستعادة ممتلكاته، لكن المسؤولين رفضوا التماساته المؤثرة. وبعد ذلك قدَّم البوعزيزي التماسًا في مكتب الحاكم المحلي، ولكن جرى تسريحه مرة أخرى دون تعويض. ومكلَّلًا باليأس، والغضب، والمهانة؛ عاد البوعزيزي إلى مكتب المحافظ، ليغرق نفسه بالتنر، وصرخ: "كيف تتوقعون أن أعمل هكذا؟"[6].

وفي الفترة بين السابع عشر حتى التاسع عشر من ديسمبر، نمت حركة الاحتجاجات في سيدي بوزيد. وانضم الشباب الساخطون والعاطلون عن العمل إلى عائلة البوعزيزي، لمطالبة الحكومة بأن تتدارك سوء المعاملة التي عانى منها البوعزيزي، والتخفيف من ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة. كانت المظاهرات

---

(5) Farhad Khosrokhavar, The New Arab Revolutions That Shook the World (London: Paradigm Publishers, 2012), 29.

(6) للاطلاع على سرد للأحداث التي أدت إلى وفاة البوعزيزي، انظر:
Kreen Fahim, "Slap to a Man's Pride Set Off Tumult in Tunisia," New York Times, January 22, 2011;
Kristen Chick, "How Revolt Sparked Life in Tunisia,"Christian Science Monitor, January 23, 2011;
Rania Abouzeid, "Bouazizi:The Man Who Set Himself and Tunisia on Fire," Time, January 21, 2011.

سلمية إلى حد كبير، لكنها تحولت إلى العنف بمجرد أن حاولت الشرطة تفريق الحشود باستخدام الغاز المسيل للدموع. وردّ الشباب على ذلك بإلقاء الحجارة على الشرطة وحرقوا السيارات في الشوارع. وكما هو متوقع، أدى ذلك إلى موجة اعتقالات، مما أشعل استياء المتظاهرين. وبدأت الحلقة المفرغة من الفعل ورد الفعل بالخروج عن السيطرة. عند هذه النقطة؛ حاول بعض الأعضاء من الاتحاد العام للشغل التونسي أن يتوسّطوا بين المتظاهرين والحكومة، عن طريق دعم مطالب المحتجين، واقتراح عدد من الإجراءات على الحكومة لتهدئة الوضع.

وابتداءً من يوم الاثنين، العشرين من ديسمبر؛ بدأت المظاهرات في الانتشار في البلدات الصغيرة الأخرى في الولاية المقهورة سيدي بوزيد. وملأ الشباب الغاضب شوارع الرقاب والمكناسي ومنزل بوزيان والمزونة. وعندما استشعر الاتحاد العام للشغل التونسي أن المظاهرات ستخرج عن سيطرتها، حاول بعض أعضائها أن يتولى زمام المظاهرات، لتنظيمها وتوجيهها. لم يُرِدْ قادة الاتحاد في سيدي بوزيد أن يكرروا الأداء الباهت نفسه خلال مظاهرات عام 2008 في قفصة، حيث انتقدهم العمال بسبب عجزهم عن لعب دور أكثر حزمًا حينئذ. ندد هؤلاء بوحشية الشرطة، وطالبوا بالإفراج عن المتظاهرين الذي قبض عليهم، وطالبوا الحكومة بأن تضمن "الحق في العمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وحرية التعبير، وحرية الاحتجاج، والحق في الحياة الكريمة". وحمل المتظاهرون العلم التونسي، وهتفوا بهتافات ضد الحكومة مثل: "يا حكومة عار عار"، و"لا للبؤس.. لا للبطالة"[7]. وفي الحادي والعشرين من ديسمبر، التقى مسؤولان من المجلس الوطني للاتحاد التونسي العام للعمال (إحدى القوى السياسية المهمة في نظام بن علي) بمحافظ سيدي بوزيد لإطلاق سراح المعتقلين خلال المظاهرات.

وابتداءً من الثاني والعشرين من ديسمبر، قررت الحكومة الوطنية أن تتعامل مع الاضطرابات المشتعلة في وسط تونس. ومن خلال وسائل الإعلام

---

(7) أخذت هذه الهتافات من تقارير تلفزيونية لقناة الجزيرة، 21 24 ديسمبر، 2010.

الحكومية، وعد الرئيس بن علي بإجراءات جديدة لتعزيز التنمية في المناطق الداخلية التونسية التي تعرضت لإهمال طويل. وسافر وزير التنمية الاقتصادية التونسي إلى سيدي بوزيد وأعلن عن برنامج لتوظيف شباب الولاية بقيمة عشرة ملايين دولار. واشتغلت خارطة الإعلام الحكومي على ثلاث جبهات: تسليط الضوء على سياسات الرئيس بن علي، وانتقاد التغطية الإعلامية الخارجية للمظاهرات، والتقليل من نطاق المظاهرات وشدتها في سيدي بوزيد. وأشادت الصحيفة الحكومية الصادرة باللغة الفرنسية "لا بريس" "La Presse" بمعدل النمو 5,4% المتوقع في تونس عام 2011، وبإنجازات الرئيس في التنمية الإقليمية. وانتقدت وسائل الإعلام القنوات الفضائية الخارجية، مثل قناة الجزيرة، بسبب تضخيم الأحداث لأسباب سياسية واقتصادية. وأخيرًا، وصفت مؤسسات صحفية أخرى المظاهرات بأنها "معزولة"، أو أنها مدبرة من قبل بعض "الفارغين" الذين يقطنون المناطق الداخلية ويشتكون دائمًا بغض النظر عن أي برنامج إنمائي تقدمه الحكومة إليهم.

وربما كانت الاحتجاجات العفوية، التي اندلعت بعد إحراق البوعزيزي نفسه؛ ربما كانت لتتضاءل، لولا وحشية الشرطة في الرابع والعشرين من ديسمبر. فقبل هذا اليوم الصاخب، كان التونسيون منقسمين حول شرعية تلك المظاهرات. فأعرب بعضهم عن تعاطفه مع المظاهرات. في حين اعتبر آخرون أن انتحار البوعزيزي لم يكن مبررًا، مهما كان القنوط الذي شعر به. وكان آخرون يعتقدون أن الحكومة استجابت بشكل كافٍ لعلاج تلك الاضطرابات المتزايدة. ثم جاء الرابع والعشرين من ديسمبر ليغيِّر آراءَ العديد من المواطنين. فبعد تصاعد العنف في بلدة منزل بوزيان (في ولاية سيدي بوزيد)؛ فتحت قوات الحرس الوطني (وهي قوة شرطية خاصة تختص بتأمين الحدود التونسية والأماكن الريفية) النار على المتظاهرين، ليسقط أحد المتظاهرين قتيلًا، ويصاب آخر بإصابات خطيرة، كما أصيب آخرون من المتظاهرين. ويبدو أن هذه الوفيات لم تكن متعمدة. استخدم الحرس الوطني قنابل الغاز لتفريق حشود المتظاهرين. وأدى هذا إلى أن يهاجم المتظاهرون أحد أقسام الحرس الوطني. وسواء كان ذلك على سبيل الدفاع عن النفس أم بسبب الغضب؛ بحسب رأي من يحلل:

فتح الحرس الوطني النار على المتظاهرين. وبسبب غضبهم من استخدام القوة المميتة، شرع المتظاهرون في حرق مركبات الحرس الوطني، كما أحرقوا المكتب المحلي لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي ينتمي إليه الرئيس بن علي.

وأدت أحداث الرابع والعشرين من ديسمبر إلى موجة أخرى من الغضب الشعبي والاستجابات الحكومية. وانتشرت المظاهرات العارمة إلى حلقة ثانية من المحافظات (قفصة، ومدنين، والقصرين، والقيروان، وسليانة)، واندلعت مظاهرات صغيرة في المدينتين المهمتين صفاقس وتونس. وتجمّع المئات من النقابيين أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، حاملين لافتات كتب عليها «عار عار يا حكومة..الأسعار شعلت نار»، و«الشغل استحقاق»، و«لا لا للاستبداد»، و«الحرية كرامة وطنية»، كما رددوا شعارات من قبيل «التوزيع العادل للثروة.. حق وليس استجداء»[8]. وبدأ العديدون ينتقدون علنًا المجلس الوطني التنفيذي العام للشغل لانعدام الدعم الفعال للفروع النقابية المحلية، في جهودها الرامية للمطالبة بسبل عيش أفضل للمحرومين. وفي محافظات أخرى، انتقد المتظاهرون مستويات الفساد وانعدام المساواة، التي قسمت تونس فعليًا إلى فتين: فئة فوق القانون، وفئة تحت مستوى الفقر. وهتف العديدون "العمل قائم على الجدارة، يا عصابة اللصوص". وللمرة الأولى، بدأت مجموعات من المحامين (وهي من مجموعات المصالح المؤثرة في المجتمع المدني التونسي) تنزل إلى شوارع القصرين للتعبير عن تضامنها مع المواطنين في سيدي بوزيد.

واستجابت الحكومة بموجة إضافية من التنازلات، والدعاية الإعلامية، والإجراءات الأمنية. فأعلن نظام بن علي عن خطة إضافية بقيمة 15 مليون دولار، لإنشاء 306 مشاريع لخريجي الجامعات العاطلين عن العمل. وأمر الشرطة الوطنية بإغلاق مدينة سيدي بوزيد، وأمر بحملة واسعة ضد الصحفيين الأجانب، للحد من انتشار الاضطرابات.وبثّت وسائل الإعلام الرسمية لقاءات مع مواطنين من سيدي بوزيد، يعبرون فيها عن امتنانهم للرئيس بن علي، لسخاء

(8) Quotes taken from "Tunisia: Protests Continue in Sidi Bouzid for 10 Days," AlalDecember 28, 2010.

حزمة مساعدات التنمية. وواصلت الصحف الرسمية هجومها على شرعية الحركة الاحتجاجية، وأكدت أن البطالة قد عانى منها الجميع (لا سيما في سياق الركود الاقتصادي العالمي)، وليس فقط الذين يقيمون في المناطق الداخلية.

وبحلول الثامن والعشرين من ديسمبر، بدأ الاضطراب الاجتماعي يتحول إلى حركة وطنية باستثناء المحافظات الساحلية المهمة. وأعلن منظمو الاحتجاجات أن المحافظات الداخلية انضمت بالكامل إلى الحراك الوطني، في حين بقيت المحافظات الساحلية حساسة للتحرك لكنها لم تنضم انضمامًا كاملًا. وكانت حركة الاحتجاج لا تزال عفوية إلى حد كبير وتنبع من أسفل لأعلى، مع محاولات متزايدة من مجموعات المحامين والنقابيين لضم أصواتهم للحراك وقيادته وتوجيهه. وواصل المحامون في القصرين ومدنين الاحتجاج على الظروف الاقتصادية السيئة، لكنهم طالبوا أيضًا بمطالب سياسية، مثل وضع حدٍ للفساد وإعادة الحد الأقصى لفترات الرئاسة. وركز النقابيون اهتمامهم على فرص العمل والأجور والمساواة في توزيع الموارد الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد. كما واصل النقابيون ضغوطهم على المجالس التنفيذية الوطنية لدعم شرعية الحراك. وللمرة الأولى، أعرب زعيم حركة النهضة الإسلامية المحظورة راشد الغنوشي عن دعمه للمحتجين، وقال إنهم كانوا ملزمين أخلاقيًّا بـ"الوقوف ضد الظلم والفساد"(9).

وفي تناقض صارخ، جاءت مطالب المتظاهرين لامركزية أكثر من ذلك بكثير ومتعددة الأوجه. فقد طالبت الحشود في جلمة (في ولاية سيدي بوزيد) الحكومة بتوزيع الأراضي الزراعية على الأسر الفقيرة في المنطقة. وطالب المتظاهرون في المزونة (ولاية سيدي بوزيد أيضًا) برحيل الشرطة عن بلدتهم. وأعرب المتظاهرون في القرى والمدن في جميع أنحاء تونس عن تضامنهم مع المواطنين في سيدي بوزيد، ودعوا إلى إجراء إصلاحات اقتصادية، ووضع حد لوحشية الشرطة. واستخدم المتظاهرون فيسبوك للتخطيط للاعتصامات السلمية، أمام مكاتب العمل الإقليمية، في سوسة وجندوبة وجبنيانة (في ولاية صفاقس).

(9) أخذت هذه الهتافات من تقارير تلفزيونية لقناة الجزيرة، 27 ديسمبر، 2010.

وفي النهاية، بدأ المتظاهرون يوم السابع والعشرين من ديسمبر في توجيه غضبهم وإحباطهم تجاه الرئيس بن علي شخصيًا، وليس الحكومة فقط. ووصف بعض المتظاهرين بن علي بأنه جبان، وأعرب آخرون عن أسفهم من إن وحشية بن علي تجاه التونسيين أسوأ مما توجّهه إسرائيل للفلسطينيين.

تحركت الحكومة بسرعة لمنع انتقال المظاهرات إلى جميع أنحاء البلاد. فأمر الرئيس بن علي حكومته بالبدء في تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة، في ولايتي سليانة وجندوبة. وكان يأمل في أن يصنع بذلك خط نيران حول الولايات الشمالية، يحميه من انتقال الاحتجاجات إلى حيث يقبع كرسي سلطته على الساحل المزدهر. كما أقال بن علي الأمين العام لبلدية سيدي بوزيد، وأغلق عددًا من المواقع لوسائل التواصل الاجتماعي. وأخيرًا، يبدو أنه ضغط على العديد من الأحزاب التي تسمى أحزابًا معارضة، لكي تندد بتغطية الجزيرة للمظاهرات. فندّد كلٌّ من حزب الوحدة الشعبية، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، والحزب الاجتماعي التحرري، وحزب الخضر للتقدم، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين؛ نددت كل تلك الأحزاب بما زعموا أنه "حملة إعلامية" شرسة تتزعمها القنوات الفضائية الأجنبية، اعتمادًا على معلومات كاذبة ومبالغات، من أجل إسقاط الحكومة التونسية. وبالمثل، أصدر البرلمان التونسي بيانًا يستنكر فيه محاولات محطة الأخبار القطرية لاستغلال "الحادث المعزول والمؤلم في ولاية سيدي بوزيد"[10]. وكان الإعلام الحكومي التونسي أكثر عنفًا في نقد الجزيرة. فوصفت صحيفة تونسية شبكة أخبار الجزيرة بأنها "مجرمة حرب، وعدوة البشرية"[11]. واتهمت مؤسسات إعلامية أخرى المتظاهرين أنهم قلة من المتطرفين والمرتزقة. وحذر صحافيون آخرون المواطنين التونسيين أن انضمامهم إلى الحراك سوف يقذف بتونس إلى الفوضى والدمار، وستصبح مثل العراق والصومال.

وأخيرًا في يوم الثامن والعشرين من ديسمبر، بعد أحد عشر يومًا من

(10) "Tunisian Parliament Denounces 'isolated' Protests, AlTV," BBC Monitoring International Reports, December 28, 2010.

(11) "Fitna TV: TV Channel Spreading Discord," LaPresse, December 28, 2010.

اندلاع الحراك في سيدي بوزيد، خاطب الرئيس بن علي الأمة للمرة الأولى. كان بن علي محتفظًا بتوازنه، واثقًا، وألقى خطابه باللغة العربية الفصحى. وجاء خطابه في إطار ثنائية "نحن/وهم"، وعبر عن تعاطفه وتضامنه مع غالب المتظاهرين(12). ووفقًا لبن علي، فإن خصومتهم لا ينبغي أن تكون موجهة إليه أو إلى حكومته، بل إلى القلة القليلة من المرتزقة التي تثير الفتن ووسائل الإعلام الأجنبية التي لا تعادي إلا تونس. وأعرب بن علي عن تعاطفه مع الأحداث التي وقعت في سيدي بوزيد، وعبر عن تعاطفه أيضًا مع محنة العاطلين عن العمل. ثم حاول أن يقنع التونسيين أنهم عبروا عن غضبهم بما فيه الكفاية. وقال بن علي إن حكومته كانت تعالج البطالة بقوة، وأوضح أن البطالة تعتبر مشكلة عالمية، وليست مجرد مشكلة تونسية، كما ذكر قائمة من الإنجازات التي ينبغي أن يفتخر بها التونسيون. وختم كلامه بالتعهد على استمرار البحث عن حلول للعاطلين عن العمل في تونس، والتمس من الحكومات الإقليمية والمحلية أن تحدد احتياجات مواطنيها الأكثر إلحاحًا وأن تعمل على حلها.

وأتبع بن علي خطابه بسلسلة أخرى من إجراءات العلاقات العامة، في محاولة لدعم سمعته المنهكة. ففي التاسع والعشرين من ديسمبر، زار الرئيس سيدي بوزيد، ووقف أمام سرير البوعزيزي في المستشفى. والتقى أيضًا بعائلات ثلاثة شباب آخرين أقدموا على الانتحار في الأيام الأولى من الاحتجاجات. واستبدل بن علي عددًا من الوزراء في حكومته. فأقال وزير الاتصالات، والتجارة والصناعات التقليدية، والشؤون الدينية. كما أقال حكام الولايات جندوبة، وزغوان، وسيدي بوزيد، ووجه رئيس الوزراء لإطلاق برنامج للتوظيف لطلاب الدراسات العليا والعاطلين عن العمل منذ فترة طويلة. وأعلنت الحكومة أن الحكومة الليبية ستقوم بفتح أسواق العمل لمزيد من التونسيين، وحثت عددًا من المنظمات الوطنية المختلفة (الاتحاد التونسي للصناعيين ورجال الأعمال والحرفيين، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، والاتحاد النسائي

(12) Zouheir A. Maalej, "The 'Jasmine Revolt' Has Made the 'Arab Spring': A Critical Discourse Analysis of the Last Three Political Speeches of the Ousted President of Tunisia," Discourse and Society 23, 6 (2012): 684-687.

التونسي، واتحاد الصحفيين التونسيين، ومنظمة الأمهات التونسيات) على تشويه سمعة الاحتجاجات، والتعبير عن دعمها للرئيس. وخلال هذه الفترة، استمرت وسائل الإعلام في الدولة في بث البرامج التي تسلط الضوء على تقدير الناس لخطاب الرئيس بن علي.

وأظهرت الاحتجاجات بعض العلامات على التراجع، في أعقاب خطاب الرئيس بن علي. فخلال الفترة من التاسع والعشرين من ديسمبر وحتى الثاني من يناير، كان يبدو أن الحراك قد فَقَدَ بعضًا من قوته. ربما أراد التونسيون أن يمنحوا الرئيس بعض الوقت لتصحيح مشكلات البلاد. أو ربما أراد المتظاهرون أن يأخذوا قسطًا من الراحة، لقضاء عطلة رأس السنة مع أحبابهم. أو ربما احتاجوا إلى وقت كافٍ للتخطيط للخطوة المقبلة. لكن مع خفوت الحراك في هذه الفترة، حدثت بعض الأحداث البارزة. ففي التاسع والعشرين من ديسمبر، اندلعت المظاهرات في مدينة سليانة للمرة الأولى. وخلال هذه الفترة، استمر المحامون في تنظيم المسيرات في تونس وبنزرت وجربة وسوسة وسيدي بوزيد وقفصة والمهدية أيضًا. وفي الحادي والثلاثين في ديسمبر، انضم أعضاء من حركة مدنية أخرى مهمة لحركة الاحتجاجات. فاعتصم ستة من الصحفيين أمام مقر وزارة الداخلية في تونس، احتجاجًا على مضايقات الشرطة واعتدائها على تغطية الصحفيين للمظاهرات. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر، توفي الرجل الثاني الذي كان أصيب برصاص الحرس الوطني، في الرابع والعشرين من ديسمبر في منزل بوزيان، متأثرًا بجراحه.

وعاد الجانبان في الثالث من يناير إلى صفوف المعركة مرة أخرى بشكل جاد. لكن في هذه المرة انضمت مجموعات رئيسة أخرى إلى صفوف المتظاهرين. فقد كاد الحراك قبل العام الجديد أن يقتصر على الشباب الساخط العاطل عن العمل من المناطق الداخلية، بالإضافة إلى المحامين والنقابيين الإقليمين والمحليين من جميع أنحاء البلاد. أما في الثالث من يناير، فقد عاد الشباب التونسي من عطلته وخرجوا إلى الشوارع. كما انضم إلى المظاهرات الاتحاد التونسي للفنانين، والعاملون في صناعة التعدين المهمة في تونس، وبعض القادة من جماعات المعارضة السياسية. كما بدأت بعض الجهات الدولية

في دعم المظاهرات. فقد أدان الحزب الاشتراكي الفرنسي الرئيس بن علي بسبب القمع الوحشي الذي تعرض له المتظاهرون، ودعا الحكومة إلى إطلاق سراح المحامين والمتظاهرين، وطالبوا الحكومة الفرنسية بكبح جماح قوات الأمن في تونس. وبدأت مجموعة القراصنة الدولية، أنونيموس، حملة اختراق أطلقت عليها: "العملية: تونس"، لإسقاط المواقع التابعة للقادة البارزين في الحكومة التونسية واختراقها.

فاستجابت الحكومة بمزيد من سياسة العصا والجزرة. فأعلنت عن مشاريع تنموية في ولايتي جندوبة والكاف وسيدي بوزيد. وأعلنت وزارة التعليم عن خطط للاجتماع مع معلمي المدارس الابتدائية والثانوية في العاشر والحادي عشر من يناير، لحل شكاويهم، أملًا في ثنيهم عن الانضمام إلى المظاهرات. وواصلت وسائل الإعلام الحكومية حملة التشويه ضد قناة الجزيرة، وبثت لقاءً مع محمد مواعدة، الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة، أمطر فيه الرئيس بن علي بالثناء. وعلى الرغم من ذلك، عند هذه المرحلة بدأ الرئيس بن علي يدرك أن أي قدر مزيد من التنازلات السياسية أو الاقتصادية لن يرضي الشارع. وعلى هذا النحو؛ لجأ إلى استخدام قواته الأمنية، في محاولة عابثة لإرهاب المعارضة وإسكاتها للأبد. فاعتقلت قوات الأمن عطية العثموني، عضو الحزب الديمقراطي التقدمي، في الثالث من يناير بعد انضمامه للمظاهرات في سيدي بوزيد. كما اقتحمت قوات الأمن كلية ابن شرف القريبة من بنزرت في الخامس من يناير لإرهاب الطلاب. وفي جميع أنحاء تونس، وخاصة في المناطق الداخلية، أصبحت قوات الأمن أكثر حزمًا في استخدام القوة. واقتحمت الشرطة المنازل، واعتدت على المزيد من المحامين، وضربت المتظاهرين، واعتقلت المزيد منهم. وبحلول السادس من يناير ارتفعت أعداد المصابين في المظاهرات ارتفاعًا حادًا في جميع أنحاء البلاد.

وكانت ثورة الياسمين على وشك الولوج إلى أسبوعها الرابع من المظاهرات. وفي الفترة بين السابع عشر من ديسمبر وحتى الخامس من يناير، تضخمت الاحتجاجات عن بدايتها في بلدة سيدي بوزيد في تلك المناطق النائية من تونس، لتشمل معظم الولايات التونسية. لقد بدأت كصرخة من أجل العدالة

فيما يتعلق بالبوعزيزي، ثم تحولت إلى حراك يدعو إلى إجراء إصلاحات وطنية اقتصادية وسياسية. وفي الأسبوع الأول من شهر يناير، ضم الحراك المحامين والنقابيين والصحافيين والفنانين والعاملين في التعدين والطلاب. وحاول الرئيس بن علي تهدئة الحشود بتقديم التنازلات الاقتصادية والسياسية، فضلًا عن استخدام القوة الغاشمة، لكن صفوف المتظاهرين استمرت في التضخم. لذلك في بداية شهر يناير، لجأ بن علي إلى استراتيجية أمنية، أدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة به من منصبه.

المرحلة الثانية: حدوث المذابح، وانفجار الثورة، والجيش يطيح بالرئيس بن علي

قرر بن علي في الأسبوع الأول من شهر يناير أن يجعل المتظاهرين في ولاية القصرين مثلًا وعبرةً. فبينما عبر عن تعاطفه بشكل عام مع مواطني سيدي بوزيد والأحداث المؤسفة التي أدت إلى دخول البوعزيزي إلى المستشفى لتلقي العلاج، كان يعبر عن سخطه المتزايد أن المواطنين في الولايات الأخرى (بحسب رأيه) كانوا يستغلون هذه الأحداث لأغراض سياسية خاصة. وبجانب ذلك كان بن علي قد أدرك أنه لا مزيد من التنازلات السياسية أو الاقتصادية سوف يرضي الحشود، بل بدلًا من ذلك فإن تلك الحشود تنمو، وتزداد حزمًا في المطالبة بالتغيير. في الرابع من يناير استسلم البوعزيزي أخيرًا لحروقه التي كانت من الدرجة الثالثة. وفي السادس من يناير نظم المحامون مظاهرة وطنية. وفي هذا التاريخ كان النقابيون قد نظموا إضرابات عمالية في صفاقس وبنزرت، وكان الطلاب يخرجون إلى الشوارع لا إلى مقاعد الدراسة. حتى إن بعض التقارير قد أشارت إلى أن المعلمين (من خلال الاتحاد العام للتعليم الثانوي) قد انضموا إلى المظاهرات. اعتقد بن علي أن ما يحدث يستلزم أن يتخذ إجراءً جديدًا.

وبحلول السادس من يناير: حوّلت قوات الأمن انتباهها إلى مدينتي القصرين وتالة (كلاهما في ولاية القصرين الغربية). ونظرًا لندرة الصحافيين الذين يغطون ما يجري في ثورة الياسمين، فإن التقارير حول ما جرى بالفعل

غير مكتملة. ومع ذلك، فإن الواضح أن قوات الأمن بدأت تستخدم القوة المميتة، ليس دفاعًا عن النفس، ولكن لتحطيم المظاهرات وقمعها. وفي يوم الجمعة السابع من يناير، تسربت تقارير تفيد أن قوات الأمن قتلت ثلاثة متظاهرين وأصابت ثمانية آخرين في مدينة تالة. واستخدمت قوات الأمن القوة المميتة في مدينة القصرين والرقاب أيضًا. وفي التاسع من يناير، تصارعت الحكومة وقادة المتظاهرين حول سبب المذبحة وعدد القتلى الذين سقطوا. فأكدت الحكومة أنها قتلت المتظاهرين دفاعًا عن النفس، وأن عدد القتلى لم يتجاوز الثمانية. في حين قال المتظاهرون إن استخدام القوة المميتة كان مع سبق الإصرار والترصد، وأكدوا أن القتلى أكثر من عشرين قتيلًا. وخلال ذلك بدأ المتظاهرون في حرق المباني الحكومية والعامة. فأرسلت الحكومة حينئذ القوات المسلحة إلى المواقع الرئيسية (مباني البلدية، ومحطات الغاز، والبنوك)، بالإضافة إلى مواقع البنية التحتية الأساسية. وأفاد شهود العيان أن الجيش انتشر في تالة والقصرين ومكثر (في ولاية سليانة)، لكن من المرجح أن انتشار الجيش شمل عددًا من المواقع أكثر من ذلك.

وكانت حسابات صنع القرار في القوات المسلحة حذرة. فقد أفادت عدة مصادر داخل الجيش التونسي أن الجيش كان متحيرًا حول نطاق المظاهرات في كل بلدة، والأعمال التي تورطت فيها قوات الأمن، وواجب الوقت بالنسبة للجيش(13). وبعد أن أمر الرئيس بن علي قواته المسلحة بتأمين المواقع الرئيسة، سارع الجيش بنشر مجموعات تراوحت بين ثلاثة إلى خمسة جنود في جميع أنحاء الريف. وكان النقص في أعداد الجنود اللازمة للانتشار والتصدي للإضرابات واضحًا للعيان، لدرجة أن الجيش لجأ إلى تعبئة طلاب الأكاديمية العسكرية التونسية. وأفاد الجنود أنهم تُركوا لحماية المباني مع عدد محدود من الأسلحة والذخيرة والأطعمة والمياه، وطولبوا بحماية تلك المباني(14). لقد كانت فترة مليئة بالفوضى، وكانت الأحداث تتحرك بسرعة، وكان الكثيرون

(13) وفقًا للاتصالات بين مسؤولين في الحكومة الأمريكية وضباط في الجيش التونسي، كما ورد في مقابلات أجراها المؤلف مع هؤلاء المسؤولين، 2011.

(14) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي.

داخل القوات المسلحة لم يحسموا قرارهم بالانضمام إلى أي الصفين.

لكن الأحداث كانت أكثر وضوحًا على المستوى الوطني. فتذكر المصادر اجتماعًا مهمًا انعقد في العاشر من يناير، شارك فيه علي السرياطي (قائد الحرس الرئاسي)، والشرطة الوطنية، والحرس الوطني، ومختلف الأجهزة الأمنية الأخرى، والقوات المسلحة. دعا السرياطي لهذا الاجتماع لتنظيم حملة أمنية واسعة للقضاء على المظاهرات. ورفض الجنرال عمار على ما يبدو أن يمتثل لخطة السرياطي، إما لأنه لم يرد أن يتورط في قتل المدنيين، أو إنه لم يرضَ بالعمل تحت قيادة السرياطي. ومن المشهور أن الكثيرين في القوات المسلحة التونسية كانوا يشعرون بالاستياء من السرياطي، لأنه: "كان يتصرف كما لو كان جنرال الجنرالات"[15]. وما تلا ذلك الاجتماع ليس واضحًا تمامًا. فتشير بعض التقارير إلى أن الرئيس بن علي أقال الجنرال عمارًا، واستبدل به أحمد شابير، رئيس المخابرات العسكرية. بينما توضح مصادر أخرى أن الجنرال عمارًا استقال من تلقاء نفسه، أو أن القوات المسلحة التونسية رفضت أن تمتثل لأمر الرئيس بن علي بإقالة عمار. بينما تشير مصادر أخرى أن وحدات الجيش انتشرت في البلدات والقرى، وأنها أمرت قوات الأمن الأخرى بوقف إطلاق النار على المتظاهرين. لكن معظم المصادر تتفق على أن قوات الجيش استمرت في تأمين المواقع الحيوية في البلاد، بينما استمرت قوات الأمن الأخرى (باستثناء القوات المسلحة) في حملتها ضد المظاهرات[16].

أتت استراتيجية الرئيس بن علي باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين في وسط تونس بنتائج عكسية. وبحلول العاشر من يناير، تطورت المظاهرات إلى حراك وطني. وانتشرت المظاهرات أخيرًا لتجتاح المدن الساحلية الرئيسة في تونس، كالعاصمة وسوسة وصفاقس وبنزرت. وبدأ قادة الأحزاب، الذين ظلوا

---

(15) ICG interview with a former political adviser to Ben Ali, Tunis, February 3,2011, see "Tunisia's Way."

(16) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون التونسية، وانظر:
"General's Sacking Linked to Army Deployment in Tunisian Capital," Paris AFP, January 12, 2011;
"Tunisia's Way," 11;
"Behind the Scenes of Ben Ali's Final Hours," Le Figaro, January 25, 2011.

هادئين حتى هذه المرحلة، يطالبون بتنحي بن علي. ودعا أعضاء بارزون في الحزب الديمقراطي التقدمي إلى عصيان مدني واسع النطاق، ووضع حد للدكتاتورية في تونس، وشاركهم حزب مؤتمر الجمهورية المحظور، والحزب الشيوعي التونسي. وارتفعت أصوات القادة الأوروبيين بإدانة ممارسات بن علي المميتة. ودعا منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفرنسية، إلى وضع حد للعنف، وإطلاق سراح السجناء، وبدء الحوار بين الجانبين.

وقرر بن علي أن يعيد تمركز دفاعاته مرة أخرى. فأمر بسحب العديد من قوات الأمن من المناطق الداخلية، ليحموا قبضته على السلطة في تونس. واحتفل المتظاهرون في مدن مثل تالة برحيل قوات الأمن في العاشر من يناير، بينما بقي الجيش يراقب. كما أعلن الرئيس بن علي عن استعداده للحوار مع الطلاب حول مطالبهم، لكنه أمر بإغلاق المدارس والجامعات في جميع أنحاء البلاد، في محاولة لاستبعاد الأماكن التي قد يجتمع فيها الشباب للتخطيط والاستمرار في المظاهرات. وقرر أخيرًا أن يلقي خطابًا تلفزيونيًا ثانيًا. وتمامًا كما فعل في كلمته الأولى، جاءت كلمته الثانية في إطار ثنائية "نحن / وهم"[17]. ولم يحدد الرئيس بن علي مَنْ هؤلاء الذين يشير إليهم بقوله "هم"، لكنه استخدم عددًا من الصفات ليصف دوافعهم. فوفقًا للرئيس بن علي، كان الدافع وراء المظاهرات قلة من "الإرهابيين، الانتهازيين، المتآمرين، الأعداء الحسدة، المخادعين، الخونة". وأكد أن مجموعات خارجية، لم يسمها، استأجرت هؤلاء الأفراد، الذين ضللوا الكثيرين من الشباب التونسي سريع التأثر. وعبر بن علي عن أسفه لسقوط قتلى، كما أعرب عن تعاطفه مع الذين عانوا من البطالة. لكنه حذر شعبه أن غضبهم لم يكن في محله، لأن الاقتصاد التونسي أفضل من غيره في المنطقة. وأخيرًا، تعهد بن علي بجولة أخرى من الامتيازات والتنازلات الاقتصادية، التي ستؤدي إلى التئام الجراح الوطنية. ووعد بتوفير 300 ألف فرصة عمل، وأن يوظف خريجي الجامعات الذين مضى

(17) Maalej, "Critical Discourse Analysis," 688-689.

على تخرجهم عامان دون وظيفة، كما أعلن عن تخفيضات ضريبية للشركات التي ستوفر فرص عمل أكثر.

ثم انفجرت المظاهرات في تونس صباح اليوم التالي، الحادي عشر من يناير. واعتدت الشرطة بالضرب المبرح على عدد من المحامين والصحفيين الذين تجمعوا للاحتجاج على طول شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تونس. وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس بن علي، وربطوا مجددًا بين وحشية بن علي وبين وحشية اليهود تجاه الفلسطينيين. وانتشرت تقارير بين المتظاهرين تشير إلى أن عدد القتلى وصل إلى خمسين قتيلًا. وتضخمت الحشود وملأت الضواحي ووسط المدينة. وتصارع المتظاهرون وقوات الأمن في الفترة بين الحادي عشر إلى الثالث عشر من يناير، للسيطرة على شوارع المدينة. فاقتحمت قوات الأمن المقر العام للاتحاد التونسي للشغل، والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وقبضت على زعيم حزب العمال الشيوعي التونسي، كما اعتدت على المتظاهرين بالهراوات والغاز المسيل للدموع والرصاص. كما دعت النقابات في الثاني عشر من يناير في مدينة صفاقس، ثاني أكبر المدن في تونس، إلى إضراب عام، بموافقة رجال الأعمال في المدينة. وتظاهر ما يقترب من 30 ألف متظاهر في الشوارع، يندِّدون بالممارسات التجارية غير العادلة للشركات في سوسة والمنستير حيث كان آل علي وآل طرابلسي يتحكمون في الاقتصاد. وطالب معظم المتظاهرين بإسقاط النظام. وبنهاية الثاني عشر من يناير، انتشرت تقارير تفيد أن 16 شخصًا قد قتلوا في أحداث العنف الأخيرة.

من جانبه، أصدر الرئيس بن علي مجموعة من الاستراتيجيات الإضافية، في محاولة يائسة لتهدئة الحشود. فدعا زعيم نقابة المحامين الوطنية إلى تأييده ودعمه. وأمر وزير الإعلام أن يلقي باللائمة على المتطرفين الإسلاميين والاشتراكيين. ثم أقال وزير الداخلية الذي كان يشرف على العديد من الأجهزة الأمنية. وأمر بعد ذلك بإطلاق سراح المتظاهرين من السجون. وأعلن عن إجراء تحقيق حول سلوك حكومته خلال الثورة، وأمر وسائل الإعلام الرسمية بإذاعة تقارير من القصرين (حيث وقعت معظم الاشتباكات الأمنية الكبرى) أدان فيها المواطنون سلوك المتظاهرين، واتهموهم بالعنف ونهب الممتلكات الشخصية،

وأعلن أيضًا عن توفير فرص عمل جديدة في ولاية الجندوبة. وأخيرًا، أعلن الرئيس الغاضب أنه وجه حكومته إلى عقد جلسة طارئة، لعلاج مشكلات تونس، وأمر بفرض حظر التجول ليلًا في البلاد.

وانتشر الجيش في شوارع تونس في الثاني عشر من يناير. وكما حدث في القصرين وتالة وغيرها من المدن في وسط تونس، انتشر الجنود لحماية المواقع الحيوية كمباني البلدية والبنوك ومحطات الوقود، بالإضافة إلى الطرق الرئيسة التي تربط بين تونس وغيرها من المدن الكبرى. ويذكر المتظاهرون أنهم شاهدوا جنود الجيش في مدخل سكنية التضامن (حيث وقع اشتباك كبير بين المتظاهرين وقوات الأمن)، وكذلك في شارع فرنسا، وشارع الحبيب بورقيبة (بالقرب من السفارة الفرنسية)، والكاتدرائية المركزية.

واتضح تمامًا في الثالث عشر من يناير أن الرئيس بن علي يفقد سيطرته على السلطة. ونظم التونسيون إضرابات عامة في القصرين وصفاقس وقابس، واستعدوا للإضراب العام في تونس في الرابع عشر من يناير. ودعت فرنسا، الحليف السابق لتونس وصاحبة الوصاية عليها سابقًا، إلى الإطاحة بالرئيس بن علي. كما دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، إلى إجراء تحقيقات في دور بن علي في "المذابح" الجارية. كما تقدم وزير الخارجية التونسي كمال مرجان باستقالته. كما استقال السفير التونسي لدى الأمم المتحدة للجنة التعليم والعلوم والثقافة. ونهب المتظاهرون إحدى القصور التابعة للرئيس بن علي في مدينة الحمامات. وأظهرت الكتابات على القصر المدمر عبارات تقول: "الموت لبن علي"[18]. وردًا على ذلك، أقال الرئيس بن علي اثنين من أقرب مستشاريه، واجتمع بالأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي قيل إنه أعرب عن رضاه عن وعود الإصلاحات التي وعد بها بن علي. وأخيرًا، ألقى الرئيس المتداعي عبر موجات الأثير كلمته الثالثة والأخيرة.

وخلافًا للكلمتين الأولى والثانية، ظهر الرئيس بن علي مهزوزًا. وللمرة

---

(18) "Rioting Spreads to Tunisian Resort," NOW Lebanon, January 13, 2011.

الأولى خلال 23 عامًا من رئاسته، تحدث إلى المواطنين باللهجة العامية التونسية، عوضًا عن اللغة العربية الفصحى. استمر بن علي في ثنائية "نحن وهم"، إلا أن استخدام "هم" لم يشر إلى "عصابات" أو "إرهابيين" هذه المرة، ولم يصف الشباب بالشباب المضلل. لكنه ألقى باللوم على العنف الذي مارسته حكومته، الذي "أوقعه في الخطأ"[19]. وتعهد أن يحاسب حكومته على جرائمها تجاه التونسيين، وأعلن عن تنحيه عن منصبه عندما تنتهي فترة ولايته الخامسة عام 2014. واسترجع الرئيس بن علي عددًا من الأمثلة على خدمته للأمة (بما في ذلك الفترة التي قضاها في الجيش)، كدليل على حسن نواياه. كما نهى عن المزيد من العنف، قائلًا: "وكررت واليوم نؤكد يزي من اللجوء للكرطوش الحي، الكرطوش موش مقبول... وأرفض أن يسقط المزيد من الضحايا"[20].

رفض المتظاهرون أن يقبلوا ندم الرئيس بن علي. وانتشرت حشود المتظاهرين في شوارع تونس صباح اليوم التالي، وهم يهتفون: ("خبر وماء.. بن علي لا")، "لا سنة ولا سنين، بن علي ارحل الحين"[21]. كما احتشدوا في شارع الحبيب بورقيبة، ثم أجبرتهم قنابل الغاز المسيل للدموع على التراجع. واقتحمت مجموعات أخرى وزارة الداخلية والبنك المركزي أيضًا. وظهر العديد من أحزاب المعارضة على شاشات التلفزيون مطالبين بتنحي الرئيس على الفور. ثم أعلن الرئيس بن علي عن حل الحكومة، ودعا إلى انتخابات مبكرة خلال ستة أشهر. وفي خطوة يائسة أخيرة للتشبث بالسلطة، أعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء تونس. وتمنع حالة الطوارئ أي تجمعات تضم أكثر من ثلاثة أشخاص في الأماكن العامة، وتفرض حظر التجول من الساعة السادسة مساءً إلى السادسة صباحًا، وتمنح لقوات الأمن الحق في استخدام القوة المميتة لفرض حالة الطوارئ.

---

(19) Maalej, "Critical Discourse Analysis," 690-694.

(20) "Tunisia President Not to Run Again," alJanuary 14, 2011.

(21) Borzou Daragahi and Sihem Hassaini, "Tunisia Protests Force Presidentfrom Power," LATimes, January 15, 2011.

وكانت هذه هي الدقائق الأخيرة من رئاسة بن علي. ففي وقت متأخر بعد ظهر الرابع عشر من يناير، ذكرت الصحف ووسائل الإعلام أن وحدات من الجيش حاصرت المطار، وأن بن علي غادر البلاد طالبًا للجوء في المملكة العربية السعودية. وبعد ذلك بفترة وجيزة أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي أنه تولى سلطات الرئاسة وفقًا لأحكام الفصل الخامس والستين من الدستور، ودعا إلى اتحاد التونسيين لدعمه في تنفيذ مهمته الجليلة. وهكذا سقطت أول قطعة دومينو من الدكتاتورية العربية التي تحكم مدى الحياة.

لقد لعب الجيش التونسي دورًا حاسمًا في الإطاحة بالرئيس بن علي من منصبه. فلو كان الجيش قد تدخل وسحق الاحتجاجات كما فعل في مناسبات أخرى (عام 1978، وعام 1984)، ربما كان الرئيس بن علي قد احتفظ بمنصبه. وفي الثالث عشر من يناير، هدد الجنرال عمار (الذي ظل مسيطرًا على الجيش) قادة الأجهزة الأمنية الأخرى أن القوات المسلحة سوف تتعامل مع قوات الأمن إذا استمرت في إطلاق النار على المتظاهرين. ثم في اليوم التالي، نفذ صبر الجنرال عمار على الرئيس بن علي. وحذر الجنرال عمار الرئيس بن عليّ التحذير النهائي، مستشعرًا أن المعارضة لن تتوقف إلا برحيله: فأعطاه مهلة ثلاث ساعات للتوجه إلى مطار تونس الوطني ومغادرة البلاد، أو سيواجه الاعتقال من قبل القوات المسلحة. وبحلول الساعة الخامسة بعد ظهر الرابع عشر من يناير، حاصر الجيش التونسي القصر الرئاسي ومطار تونس، كما أغلق المجال الجوي التونسي. وغادر الرئيس بن علي بعد ذلك بوقت قصير.

وهناك جانب آخر في مشاركة الجيش في رحيل الرئيس بن علي. فوفقًا لأحد الضباط في القوات المسلحة التونسية، أبلغ السرياطي الرئيس بن علي أن مروحيات الحرس الوطني كانت تحلق نحو القصر الرئاسي لاغتيال الرئيس. وحفاظًا على حياته، اضطر إلى أن يغادر إلى المطار ويصعد إلى متن الطائرة، التي ستنطلق به إلى السعودية بأمان. ثم إذا هدأت المظاهرات في تونس، سيعيده السرياطي مرة أخرى إلى البلاد. ولكن وفقًا لنفس المصدر، كانت هذه مؤامرة من السرياطي لكي يتولى السيطرة على تونس. وعندما تسربت أنباء هذا الانقلاب

الوشيك إلى الجنرال عمار، أمر وحدات الجيش بتطويق المطار، وإغلاق المجال الجوي، واعتقال السرياطي[22].

وفي الأيام التي أعقبت رحيل بن علي، أكّد الجيش سيطرته وإشرافه على عملية الانتقال السياسي. فنشر المزيد من الجنود في العاصمة لاستعادة النظام. كما أشرفت القوات المسلحة على اعتقال عدد من أفراد آل علي وآل طرابلسي، ووزير الداخلية السابق، وقادة الأجهزة الأمنية الأخرى، بما في ذلك السرياطي. بل ذكرت بعض التقارير أن قوات الجيش اشتبكت مع بعض الميليشيات الموالية للرئيس بن علي، وكذلك مع بقايا الحرس الرئاسي. وفي فترة وجيزة سيطر الجيش سيطرة كاملة على الوضع الأمني. وكانت محبة الجماهير للقوات المسلحة التونسية ظاهرةً واضحةً. فيمكنك أن ترى الكتابات المؤيدة للجيش في جميع أنحاء المدينة. كما أفاد ضباط تونسيون أنهم تلقوا موجة من الثناء الشعبي، لا يضاهيها أي شيء شهدوه من قبل[23]. وبعد عدة أيام، في الرابع والعشرين من يناير، خرج الجنرال عمار أمام مكتبه ليلتقي بالحشود المجتمعة، التي عبرت عن مخاوفها المتزايدة من بقاء العديدين من المقربين من الرئيس بن علي في السلطة. فتعهد الجنرال عمار بأن ولاءه للدستور، ووعد بألا يقمع المتظاهرين السلميين، وتعهد أن الجيش سوف يقف "كضامن" لثورة الشعب. وبهذا أصبح الجنرال عمار رسميًا "بطل الثورة"[24].

قيود الجيش التونسي المنخفضة

كان من غير المألوف أن ترفض القوات المسلحة التونسية إطلاق النار على المدنيين. ففي مرتين سابقتين، عام 1978 وعام 1984؛ أطاع الجيش أوامر الرئيس وسحق الانتفاضات، عندما أصبح واضحًا عجز قوات الأمن الداخلية عن نزع فتيل الاضطرابات. ففي السادس والعشرين من يناير عام 1978، الذي يسميه التونسيون بيوم الخميس الأسود، تدخل الجيش بقوةٍ ساحقة وقمعَ الاحتجاجاتِ

(22) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي.

(23) مقابلات أجراها المؤلف مع ضباط بالجيش التونسي.

(24) Abdelaziz Barrouhi, “The Man Who Said No,” Jeune Afrique, February 6,2011.

المنظمةَ التي كانت تقودها النقابات العمالية التونسية. وقتلت قوات الأمن والقوات المسلحة 42 قتيلًا وأصابت 325 آخرين. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يطلق فيها الجيش التونسي النيران على أبناء شعبه[25]. ومرة ثانية، في عام 1984 (عقب الأحداث التي يشير إليها التونسيون باسم انتفاضة الخبز)، أطاعت القوات المسلحة أوامر الرئيس بالتدخل. حيث شارك في انتفاضة الخبز أكثر من 500 ألف تونسي (أي عشرة أمثال حجم المظاهرات عام 1978)، معترضين على قرار الحكومة بتخفيض الدعم عن السلع الغذائية اليومية مثل الخبز. وكانت نتائج تدخل الجيش مروعة. فقد أسقط الجيش، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية الأخرى، 89 قتيلًا، وأصاب أكثر من 1000 آخرين، واعتقل 1000 غيرهم[26]. وسرعان ما خمدت المظاهرات نتيجة لذلك. وبالنظر إلى ميل القوات المسلحة الواضح لإطلاق النار على مواطنيها في الماضي، فلماذا رفض الجيش أن يطلق النيران على المتظاهرين، عندما نشبت احتجاجات مماثلة عام 2010 و2011؟

يذهب الكثيرون في الغرب إلى أن السبب وراء رفض القوات المسلحة التونسية لإطلاق النار على المواطنين، هو أن الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على وجه التحديد) تولت تدريب الكثير من أفراد الجيش التونسي. ويفترض هذا الرأي أن اطلاع الضباط على المعايير الغربية المدنية العسكرية (مثل حقوق الإنسان) أدّت إلى تغيير الفكر المؤسسي للضباط التونسيين، بحيث إنهم على خلاف الماضي سوف يعتبرون أن إطلاق النار على المواطنين فعل مستهجنٌ من الناحية الأخلاقية. وللأسف فإن هذا التفسير ليس مقنعًا. فقد رفض الجنرال عمار أن يستخدم القوة المميتة ضد المواطنين، ولكنه لم يتلق قط تدريبًا عسكريًا في الولايات المتحدة، ولم يزرها. وبدلًا من ذلك، تلقى تدريبات عسكرية مكثفة في كلية المدفعية التركية، كما تلقى تدريبًا في كلية المدفعية وكلية أركان الحرب وكلية الحرب في فرنسا. وعلى الناحية الأخرى، تلقى الرئيس بن علي تدريبًا مكثفًا في الغرب، ولم يبد أي تردد في استخدام

---

(25) Frederick Ehrenreich, "National Security," in Tunisia: A Country Study, ed. Harold D. Nelson (Washington, DC: US Government Printing Office, 1987), 278.

(26) Ibid., 280-281.

القوة المميتة تجاه التونسيين. فقد التحق بالأكاديمية العسكرية الفرنسية المرموقة (سان سير) Ecole Spéciale Militaire de Saint، بالإضافة إلى كلية المدفعية الفرنسية. والتحق أيضًا بكلية المدفعية الأمريكية في فورت بلس America's Fort Bliss (تكساس)، وكلية الاستخبارات والأمن العسكري في فورت هولابيرد Fort Holabird (ميريلاند). وحتى مع التسليم بأن الكثير من كبار الضباط في الجيش التونسي قد تدربوا في الولايات المتحدة قبل ثورة الياسمين، فصاحب القرار الرئيسي، الجنرال عمار؛ لم يكن واحدًا منهم. وبالإضافة لذلك، تلقى الكثير من الضباط في قوات الأمن الداخلية (كالشرطة الوطنية، والحرس الوطني، والحرس الرئاسي) تدريبات في فرنسا أو غير ذلك من الكليات الأوروبية، ومع ذلك لم يترددوا في استخدام القوة المميتة تجاه التونسيين. وكما نرى، لم يكن تأثير التعليم العسكري الغربي في حسابات صناعة القرار، لدى مسؤولي الأمن التونسي، فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ حاسمًا.

وفي دراسة الحالة لتونس، كان الدعم الطموح للجيش لثورة الياسمين يرجع إلى القيود السياسية المنخفضة، والمصالح المرتفعة لتحسين وضع العلاقات المدنية العسكرية، بطريقة سوف تؤدي إلى تعزيز سيطرة الجيش. فقد سعى الرؤساء التونسيون، منذ استقلال تونس عن فرنسا عام 1956، إلى كبح جماح الجيش التونسي وتقييده. فقد كانت تونس البلد الوحيد في العالم العربي، الذي لم يحصل على استقلاله نتيجة لانقلاب عسكري. لقد حرس الرئيس بورقيبة، الرجل غير العسكري، بحرص وحذر شديدين؛ أركانَ حكمه. وإدراكًا منه لموجة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت الشرق الأوسط والمغرب العربي منذ العشرينيات، وربما لرغبته في التأسيس لعلاقات مدنية عسكرية فريدة من نوعها في بلده الصغير، الذي يقع بين دول إسلامية كبيرة؛ قيّد الرئيس بورقيبة المصالح المؤسسية للجيش.

كان الرئيس بورقيبة ذا بصيرة وبراجماتيًا في الوقت نفسه. فقد أراد أن يؤسس دولة حديثة، متعلمة، ومستقرة سياسيًا واجتماعيًا. ومع ذلك فقد كان يعلم أن حجم تونس الصغير نسبيًا، وموقعها بين الدول العربية الأكبر منها (الجزائر وليبيا)، وفقر الحواجز الجغرافية؛ سوف يمثل كلُّ ذلك تحدياتٍ أمنيةً

هائلة لدولة نامية وضعيفة. لقد كان يعاني من نفس المعضلة التي مازالت تونس تواجهها حتى اليوم. كيف يمكن أن للمرء أن يوازن بين المدفع وبين الزبد؟ هل تستطيع أن تشتري تونس أمانها عن طريق جيش ضخم الحجم؟ أم هل تشتري تونس أمنها الخارجي عن طريق الإنفاق على الدفاع بما يشل الاقتصاد التونسي؟ وكان الحل الذي توصل إليه الرئيس بورقيبة هو أن يعتمد على الآخرين في تأمين تونس خارجيًا، وأن يركز غالب الموارد في التنمية الداخلية. وهكذا أنشأ الرئيس بورقيبة علاقات قوية مع أقرب جيرانه (الجزائر وليبيا)، وشارك بقوة في المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية)، واعتمد على الضمانات الأمنية من الدول العسكرية القوية، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا لما رآه بورقيبة، لم يكن الانخراط في سباق تسلح ضد الجهات الفاعلة الإقليمية أمرًا عمليًا بالنظر إلى حجم تونس وموقعها الجيوسياسي، بل كان سيؤدي إلى هزيمة ذاتية، فلماذا يسعى في ذلك؟ لذلك قيد الرئيس بورقيبة قواته المسلحة، وكرس موارده لتطوير اقتصاد البلاد. ومنذ استقلال تونس وحتى عام 1979؛ لم تنفق البلاد أكثر من 2% من إجمالي ناتجها القومي على الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، كان إنفاق الحكومة على الدفاع عادةً أقل من 5% من ميزانيتها. وكانت القوات المسلحة صغيرة الحجم، وسيئة التجهيز، وغير مدربة نسبيًا. وفي المقابل، كان الإنفاق على الصحة والتعليم أعلى من ذلك بكثير[27].

وقصر الرئيس بورقيبة سلطة الجيش بطرق أخرى. كانت المهمات الثلاثة للجيش هي: الدفاع عن البلاد ضد القوى الأجنبية المعادية، ومساعدة الشرطة في الحفاظ على الأمن الداخلي، والمشاركة في البرامج المدنية التي ترعاها الحكومة. ولأن تونس اعتمدت على فرنسا وأمريكا لضمان بقائها، فقد احتملت أن يدعم جيشها التنمية الداخلية. وبذلك قيّد بورقيبة جيشه بأن جعله يركز على التنمية الوطنية والتدريب المدني، لا على المغامرات العسكرية الخارجية[28].

---

(27) Ibid., 292.

(28) L. B. Ware, "The Role of the Tunisian Military in the PostEra,"Middle East Journal 39, 1 (Winter 1985): 38.

واضطلع الجيش بتعليم الشباب، وبناء أجزاء من بنية تونس التحتية، وإدارة الجهود الإغاثية في حالات الكوارث. كما ألزم بورقيبة ضباطه بالابتعاد عن السياسة. وحتى أوائل السبعينيات، اختار ضباطه ومنحهم الترقيات على أساس ولائهم للحزب الحاكم. وكان هؤلاء الضباط غالبًا من الطبقات العليا من الشمال، والمناطق الساحلية، والمدن الكبرى. وأراد الرئيس بورقيبة أن يحمي نفسه من خصومه السياسيين الشرسين، المعروفين باسم اليوسفيين، الذين كانوا من دعاة القومية العربية ومن المؤيدين لسياسة "الجيش أولًا" في تونس، بالإضافة إلى الإسلاميين الذين استاءوا من سياسات بورقيبة التحديثية[29]. ومع أن بورقيبة اختار ضباطه على أساس ولائهم لحزبه، فقد حظر عليهم أي شكل من أشكال المشاركة السياسية. فلم يكن مسموحًا للضباط بالتصويت أو تولي المناصب السياسية. ولم يكونوا أصحاب القرار في تشكيل القوات المسلحة ولا ميزانيتها السنوية. فعلى سبيل المثال، عندما بلغ بورقيبة أن ضباطًا من الجيش التونسي شاركوا في التخطيط للحزب الدستوري الاشتراكي عام 1979، رفض بورقيبة أن يشارك في المؤتمر، وسرعان ما أقال وزير الدفاع[30].

وعندما أقصى بن علي بورقيبة في السابع من نوفمبر عام 1987، في انقلاب غير دموي؛ واصل بعض استراتيجيات سلفه في تقييد الجيش وحجبه عن الحياة السياسية. وفي عهد الرئيس بن علي، ظل الجيش ضعيفَ التمويل ومعزولًا عن عمد عن القرارات السياسية. فمن بين كل بلدان شمال أفريقيا، كانت القوات المسلحة التونسية هي الأصغر عددًا (تونس 37 ألف جندي، الجزائر 147 ألف جندي، مصر 469 ألف جندي، ليبيا 76 ألف جندي، المغرب 196 ألف جندي)، وأقلها في ميزانية الدفاع (تونس 1، 2%، الجزائر 3، 8%، مصر 2، 2%، ليبيا 2، 8%، المغرب 3، 3%)[31]. بل حتى داخليًا، خصص بن علي للحرس الوطني، حجر الزاوية في قوات الأمن الداخلية،

---

(29) Ehrenreich, "National Security," 290.

(30) Ibid., 290.

(31) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2011(London: Taylor and Francis, 2011).

ميزانية تزيد على ميزانية القوات المسلحة والقوات البحرية والقوات الجوية، مجتمعةً؛ بنسبة 50%، عام 2010. وبالإضافة لما سبق، كانت الميزانية السنوية للصفقات العسكرية 70 مليون دولار عام 2010، وهو أدنى مستوى في العالم العربي[32]. واستمر بن علي في تقسيم مهمات الجيش بين الدفاع الخارجي، وإصلاح البنية التحتية، والتعامل مع الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم مما سبق، شارك بن علي بقواته المسلحة على نطاق واسع في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من أجل تعزيز سمعة تونس الدولية. واستمر التدريب العسكري التونسي ضعيفًا، كما كانت معداته قد عفا عليها الزمن. وكان مراقبون خارجيون يعتقدون أن غالبية الجيش التونسي تعجز عن "العمل بفعالية لأي فترة زمنية، إلا إذا كانوا قريبين من ثكناتهم ومستودعاتهم"[33].

كما أكد الرئيس بن علي سيطرته على الجيش عن طريق تعيين المسؤولين العسكريين رفيعي المستوى. ومنحت المادة الرابعة والأربعون من الدستور التونسي سلطة واسعة للرئيس على الجيش، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة. كما نصت المادة الخامسة والخمسون على أن يعين رئيس الجمهورية كبار المسؤولين العسكريين، وإن كان ذلك بناءً على توصية من الحكومة[34]. وظل العديد من الضباط في القوات المسلحة التونسية دون ترقيات لفترات طويلة. فكان الملازم الثاني يُرقى إلى ملازم أول بعد سبع سنوات، ثم بعد أربع أو خمس سنوات أخرى يُرقى إلى نقيب. وكان من المعروف أن كبار الضباط لا يجرؤون على الاقتراب من قائمة بن علي للترقيات[35]. وبالإضافة لكل ما سبق، جعل بن علي عدد قادة العموم العسكريين اثنين فقط: رئيس أركان القوات

---

(32) "Note on Tunisia's Military," Lenin's Tomb, January 17, 2011.
http://www.leninology.blogspot.com/2011/01/note?on?tunisias?military.html.

(33) Anthony Cordesman and Aram Nerguizian, The North African Military Balance Force Development and Regional Challenges (Washington, DC: Center for Strategic International Studies 80-81, 2010).

(34) "The Constitution of Tunisia".
http://confinder.richmond.edu/admin/docs/Tunisia constitution.pdf.

(35) مقابلة أجراها المؤلف مع جودت بهجت (أستاذ العلوم السياسية في جامعة الدفاع الوطني)، واشنطن دي سي، 18 يوليو، 2011.

الجوية، ورئيس أركان الجيش. وكان قائد القوات البحرية برتبة أمير لواء (بنجمة واحدة)، لكن الضباط يشيرون إليه برتبة فريق. وأخيرًا، كان التعاون قليلًا بين أفرع الجيش الثلاثة. فكان لكل فرع مهمته الخاصة، ويندر أن تجري عمليات مشتركة مع أحد الفرعين الآخرين. ويبدو أن عدم وجود رئيس لهيئة الأركان المشتركة أدى إلى ذلك. وظل كل فرع من أفرع الجيش منطويًا على نفسه.

كما احتفظ الرئيس بن علي بسلطات واسعة على عمليات الجيش السنوية، واتصالاته مع الفاعلين الخارجيين. وقيّد التدريبات البرية والبحرية، وكان يتدخل كثيرًا في الصفقات الضخمة لشراء المعدات العسكرية من الجيوش الأجنبية. وأخيرًا، قيد الرئيس بن علي رسائل البريد الإلكتروني لضباطه، وراقب محادثاتهم مع المسؤولين في الغرب. وأعرب عدد من المسؤولين في الجيش الأمريكي عن إحباطهم من مدى الصعوبة في التواصل مع الجيش التونسي، على الرغم من الشراكة العسكرية الوثيقة، المفترض وجودها بين البلدين. فلم يكن مسموحًا للضباط الأمريكيين أن يتواصلوا بشكل مباشر مع نظرائهم التونسيين، بل كان عليهم أن يتصلوا من خلال قسم الشؤون الخارجية في وزارة الدفاع. وكثير من استفساراتهم لم تقابل برد. وكانت المحادثات عبر الهاتف تُقطع فجأة بعد عشر دقائق فقط[36]! وكان بن علي قد قيّد الوصول إلى شبكة الإنترنت، ما أدى إلى ذهاب العديد من الضباط إلى مقاهي الانترنت بعد انتهاء ساعات العمل، لكنهم كانوا حذرين في التواصل مع الجيش الأمريكي، خوفًا من مراقبة وزارة الداخلية لحركة البريد الإلكتروني. ولخّص ضابط أمريكي التحق بالكلية العسكرية التونسية معاناته مع القوات المسلحة التونسية على النحو التالي:

لقد دعوت عددًا من ضباط الجيش التونسي إلى عدة مناسبات اجتماعية، لكنهم أخبروني أنهم ممنوعون من إنشاء علاقات مع الضباط الأجانب. وأمضيت الأسابيع الستة في الأكاديمية العسكرية التونسية في عزلة تامة. فكنت أدرس وحدي، وآكل وحدي، وأرتاح وحدي. ومنعت عمدًا من فرص التواصل مع الطلاب الآخرين، على الرغم من محاولاتي المتكررة أن أتواصل معهم. وخلال

(36) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول أمريكي على معرفة بالجيش التونسي.

العام الذي قضيته هنا، لم أستطع أن أشاهد أي شكل آخر من أشكال التدريب العسكري، خارج ما رأيته داخل الأكاديمية[37].

من الصور الأخرى للقيود السياسية التي يلجأ إليها الزعماء لتقييد الجيوش هو إنشاء العديد من وكالات الأمن الداخلية، للتحقيق في سلطات القوات المسلحة. ولقد كان في تونس العديد من هيئات الأمن الداخلي، لكنها ركزت على مهمات الشرطة الداخلية، ومكافحة الإرهاب، ورصد المعارضة السياسية، بدلًا من منع الجيش من الانقلاب على السلطة. وكما أخبرني أحد الضباط الأمريكيين وأحد الضباط التونسيين، كانت دوائر النفوذ للقوات المسلحة ولوزارة الداخلية منفصلة. وركز كلٌّ منهما في إطار عمله[38]. فكانت وزارة الداخلية تشرف على الشرطة الوطنية، والحرس الوطني، والشرطة القضائية، وقوات التدخل الخاصة، ووكالة المخابرات، والحرس الرئاسي. وفصلت وزارة الداخلية الشرطة الوطنية إلى قسمين، اضطلع القسم الأول بالمهمات الشرطية العادية (كالحفاظ على النظام العام، وحماية الأرواح والممتلكات، ومراقبة المرور، وما إلى ذلك)، أما القسم الثاني فكان يرصد المعارضة السياسية ويراقبها. وكانت الشرطة الوطنية تتمركز في المدن الكبرى. وبلغ عدد أفراد الحرس الوطني نحو 12 ألفًا، وكان مسؤولًا في المقام الأول عن عمليات مكافحة الإرهاب على طول الحدود التونسية (لا سيما مع الجزائر)، وفي المناطق الداخلية. وأقام الرئيس بورقيبة الحرس الوطني عام 1957 خلال الحرب الجزائرية، من أجل ردع خصمه السياسي بن يوسف وأنصاره، ومنعهم من اختراق الحدود والتحريض على العصيان المسلح في تونس[39]. ومنذ ذلك الحين، استخدم بورقيبة وبن علي الحرس الوطني لمنع الهجمات التي قد يشنها المسلحون الإسلاميون، وكذلك العملاء الليبيون الذين يحاولون زعزعة استقرار تونس. وكانت الشرطة القضائية تتولى التحقيقات وجمع الأدلة المتعلقة

(37) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش الأمريكي.

(38) مقابلات أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي ومسؤول أمريكي على معرفة بالجيش التونسي.

(39) Ehrenreich, “National Security,” 312-313.

بالجرائم، وكتابة التقارير الجنائية الرسمية للمحاكم. وأخيرًا، كانت المسؤولية الأولى للحرس الرئاسي هي حماية الرئيس وأقرب معاونيه. ويبدو أنه الجهاز الأمني الوحيد الذي كلفه الرئيس بن علي بالعمل على منع الانقلاب على السلطة(40).

لكن السلطة السياسية على الجيش انتهت عند ذلك الحد. فلم يكن الجيش التونسي منقسمًا عرقيًا كما هو الحال في الدول النامية الأخرى. ففي الحقيقة، كان الجيش التونسي متنوعًا للغاية، وكان يمثل التركيبة السكانية الخام(41). فكانت القوات المسلحة تضم 18% من الضباط السيدات، وكانت نسبة الضباط من المناطق الداخلية والساحلية 50% لكل منهما، كما تضمن تمثيلًا سليمًا لكل الطبقات الاجتماعية(42). وبينما كان بورقيبة يختار ضباطه على أساس الولاء، فإن الغالبية اليوم من ضباط الجيش التونسي وضباط الصف قد حصلوا على مراكزهم على أساس الكفاءة، وهذا شيء مهم لمعظم التونسيين. ويبدو أن الأداء الأكاديمي للجندي مهم في تحديد مستوى ترقيته(43). ويعتقد الكثيرون أن القوات المسلحة التونسية هي المؤسسة الوحيدة في تونس التي كانت وطنية حقًا في تكوينها ومصالحها. ولم تمنع الحكومة أيضًا أن يخدم الضباط بالقرب من مناطق إقامتهم. وعادة، لم يكن من حق الجنود أن يختاروا مكان التكليف خلال السنوات الثلاثة الأولى من خدمتهم، لكن القيادة بعد انقضاء تلك الفترة كانت تسعى إلى استيعاب أي التماس يتقدم به الجنود، للخدمة في المنشآت العسكرية

(40) Querine Hanlon, "The Prospects for Security Sector Reform in Tunisia:A Year After the Revolution," (Carlisle Barracks, PA: Strategic StudiesInstitute, 2012), 12-20.

(41) مقابلات أجراها المؤلف مع ضباط بالجيش التونسي. وكانت المنطقة الوحيدة غير الممثلة في الجيش التونسي هي المنطقة الصحراوية الجنوبية التي يسكنها البدو، والتي تحاول تونس منذ عقود تنظيمها في مجتمعات دائمة.

(42) هذه المعلومات مستقاة من قناة الجزيرة "القائد العام للجيش التونسي يتعهد بحماية الثورة"، 24 يناير، 2011. بالإضافة إلى مقابلات أجراها المؤلف مع محللي دفاع أمريكيين.

(43) Badra Gaaloul, "Back to the Barracks: The Tunisian Army PostCarnegie Endowment for International Peace website (November 3, 2011).
http://carnegieendowment.org/2011/11/03/back?to?barracks?tunisian?army?post?revolution/6lxg

القريبة من عائلاتهم[44]. وكانت معظم القواعد العسكرية تقع قريبًا من المناطق الحضرية، لا في أماكن نائية عن مراكز القوى أو خطوط الاتصال الرئيسة. وكان التسلسل الهرمي للقيادة فوق مستوى الكتيبة (ثلاثة ألوية مدرعة ميكانيكية، ورئيس الأركان). وتكوّن كل لواء من كتيبة مدرعة، وفوجين من المشاة الميكانيكية، وفوج مدفعية واحد، وفوج واحد من الدفاع الجوي[45]. وكان قائد اللواء يتصل مباشرة برئيس أركان الجيش، مما أدى إلى تسريع التواصل واتخاذ القرار بشكل فعال في أوقات الاضطرابات الاجتماعية[46]. وأخيرًا، لم يكن الرئيس بن علي يجري حركة تنقلات مفاجئة في قيادات الجيش، فأدى ذلك إلى زيادة استقلالية الجيش[47].

وكما يشير القسم السابق؛ لم يجعل الرئيس بن علي القوات المسلحة من أولوياته. لكنه، على عكس بورقيبة، لم يبالغ في تقييد المؤسسة العسكرية أيضًا. فقد كانت المؤسسة العسكرية تعاني من الإهمال، وهي مؤسسة ضعيفة من نواحٍ كثيرة، لكن بن علي لم يفرض عليها قيودًا منهكة تؤدي إلى الحد من قدرتها على اتخاذ القرار في الأزمات الاجتماعية. كما أدت ندرة التعيينات السياسية، وتمثيل القوات المسلحة للتركيبة السكانية في تونس، وتمركز الجيش بالقرب من المناطق الحضرية، وغياب الرقابة على الجيش من قبل الأجهزة الأمنية الأخرى؛ أدى كل ذلك إلى منح القوات المسلحة حرية واسعة في اتخاذ موقفها، خلال الأيام المصيرية لثورة الياسمين.

(44) مقابلات أجراها المؤلف مع ضباط بالجيش التونسي.

(45) Cordesman and Nerguizian, Military Balance, 80. According to theseauthors, a Tunisian brigade had 5,000 soldiers; each regiment has 1,000 to 1,500 soldiers.

(46) قد تعاني الجيوش الأكبر حجمًا مع وجود الطبقات المتعددة من قنوات الإبلاغ من بطء وضعف في الدقة في التواصل واتخاذ القرار العسكري، نظرًا لعدد الوحدات التي تنقل التقارير والبلاغات لأعلى ولأسفل في سلسلة القيادة العسكرية.

(47) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول أمريكي على معرفة بالجيش التونسي.

مصالح الجيش التونسي المرتفعة

كانت القوات المسلحة التونسية لتربح الكثير إذا أطاحت بالرئيس بن علي خارج البلاد. فقبل قيام الثورة، كان الجيش ضعيفًا سياسيًا، ولا يعتبر من مسارات الحراك المجتمعي، وعانى في ظل تمويل غير كافٍ، كما أنه كان أضعف من وزارة الداخلية. لكن بعد قرار الجنرال عمار بعدم إطلاق النيران على المواطنين، اكتسب الجيش قوة سياسية، وزاد نفوذه أمام العامة، واكتسب استقلالية وأولوية في الموارد فوق الأجهزة الأمنية الأخرى. ففي خطابه الأكثر انتشارًا، نقل الجنرال عمار أولوية الجيش، عندما قال إن الجيش سيكون "الضامن للبلد وللشعب وللثورة"[48].

كان التونسيون يحترمون القوات المسلحة قبل الثورة احترامًا واسعًا. وكان الكثيرون يحتفلون بعيد الجيش في الرابع والعشرين من يونيو كل عام (اليوم الوطني للجيش). وكان الجيش يحرك مسيرات الجنود والمعدات بفخر في أنحاء تونس. وكان الرئيس والقادة السياسيون وغيرهم من كبار المسؤولين يشاركون في العرض، وكان الرئيس يلقي خطابًا في تلك المناسبة[49]. إلا أن هذا الاحترام للجيش كان يُعزى إلى موقعه من السلطة، والمساعدات الإنسانية، وسمعته الطيبة كمؤسسة وطنية؛ لا بسبب قوته العسكرية ولا انتصاراته السابقة في المعارك.

في الواقع، إذا فحص أحدهم أداء القوات المسلحة التونسية في فترة ما بعد الاستعمار، سيجد أن أداء الجيش كان متواضعًا بشكل ملحوظ. كان تعداد الجيش التونسي صغيرًا للغاية عندما استقلت تونس عن فرنسا عام 1956، حيث بلغ عدد جنوده 1300 بالإضافة إلى 600 من جنود التشريفات. وبعد الاستقلال بفترة وجيزة، اضطر الجيش أن يطلب مساعدة فرنسا، في تعقب الخصم السياسي لبورقيبة، بن يوسف[50]. كما اضطر الجيش أن يرسل ضباطه وضباط

(48) "Tunisian Army Chief Promises to Protect Revolution," AlSatellite Channel Television, January 24, 2011.

(49) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي.

(50) Ehrenreich, "National Security," 285-286.

الصف إلى الكليات العسكرية الفرنسية، لأنه كان يفتقر إلى نظام تدريب عسكري مستقل. كما أدت الهزيمة المهينة في معركة بنزرت عام 1961 إلى فقدان الجيش التونسي لمصداقيته كقوة مقاتلة. فقد بدأ الجيش التونسي هجومه على القاعدة الجوية الفرنسية في بنزرت، بعد أن رفضت فرنسا أن تتوقف عن استخدامها لشن العمليات في الجزائر. أدى هذا الصراع القصير إلى مقتل 670 جنديًا تونسيًا وإصابة 1555 آخرين. وفي المقابل، خسرت فرنسا 13 جنديًا، وأصيب 35 فقط. وانتصرت فرنسا انتصارًا ساحقًا غير متوازن، لكنها وافقت في نهاية المطاف على مغادرة القاعدة الجوية[51].

واستمر الأداء الباهت للقوات المسلحة في ساحات المعارك. فقد أرسل الرئيس بورقيبة بوحدة عسكرية إلى مصر للمشاركة في حرب 1973 بين العرب وإسرائيل. لكن تلك الوحدة ظلت مرابطة على نهر النيل ولم تشارك في القتال. وعجزت قوات الدفاع الجوي التونسية عام 1985 عن منع الطيران الإسرائيلي من القصف الذي نفذته على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. كما كان مشهورًا بين المواطنين أن الرئيس بورقيبة أو بن عليّ، سيتراجع إلى الخلف إذا واجه أي تحدٍ عسكري من البلدين المجاورين: الجزائر وليبيا[52]. كان النجاح الوحيد الذي حققته القوات المسلحة التونسية على ما يبدو ضد المواطنين التونسيين، عندما سحق الجيش التونسي الانتفاضات الشعبية عام 1978 وعام 1984، ذلك التدخل الذي أثار استياءً واسع النطاق. لم يكن ذلك الأداء الباهت بالتأكيد بسبب نقصٍ في الشجاعة أو الكفاءة. لكنه كان على الأرجح بسبب سياسة الرؤساء في التقليل من دور الجيش في إدارة شؤونه الخارجية.

هذا الأداء الضعيف للجيش التونسي من الأسباب التي تفسر عدم وجود أي تمثال أو متحف عسكري يحتفي بالقوات المسلحة في مرحلة ما بعد الاستعمار. ولهذا قال أحد الضباط التونسيين بسخرية: "نحن لا نقدس الضباط القدامى كالأمريكيين (على سبيل المثال، الجنرالات: واشنطن، غرانت، لي،

---

(51) Christopher Alexander, Tunisia: Stability and Reform in the Modern Maghreb (London: Routledge, 2010), 90-91.

(52) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول أمريكي على معرفة بالحكومة التونسية.

ماك أرثر، باتون... إلخ)، لأن الجيش التونسي الحديث لم يشارك في أي حرب كبيرة"[53]. ولكن بدلًا من ذلك؛ سوف تجد تمثالًا لهانيبال (الأيقونة التاريخية في قرطاج القديمة)، أو بورقيبة (مؤسس الدولة). أما المتاحف العسكرية، كالمتحف العسكري الوطني، أو المتحف العسكري لخط مارث الدفاعي، أو متحف الذاكرة الوطنية؛ فإنها جميعًا تحتفي بمشاركات القوات التونسية في المعارك التي مضى عليها قرن كامل، قبل أن تصبح تونس دولة. فستجد ذكرًا لمعارك قرطاج القديمة، أو مشاركة القوات التونسية في حرب القرم دعمًا للإمبراطورية العثمانية، ودور تونس في دعم فرنسا في الحربين العالميتين، ودور قوات الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية، والنضال ضد فرنسا من أجل الاستقلال[54]. كان المجد العسكري التونسي يقبع في الماضي، لا الحاضر.

الخدمة العسكرية في الجيش التونسي إلزامية. فبعد بلوغ العشرين، يجب على كل مواطن أن يتقدم إلى واحد من المكاتب الإقليمية للجيش، لقضاء عام واحد في الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من وجود العديد من الاستثناءات التي تعفي المواطن من أداء الخدمة الإجبارية، لكن المواطنين التونسيين يتقبلون هذا الواجب الوطني، باعتباره في الصالح العام للبلاد. يشارك المجندون في بناء الطرق، وزراعة الأشجار (للحد من زحف الصحراء على الأراضي الصالحة للزراعة)، وبناء الوحدات السكنية في المناطق الريفية. ومن مصادر الفخر الكبيرة لدى المواطنين والعسكريين التونسيين هو العمل الذي نفذته القوات المسلحة التونسية في المنطقة الجنوبية من الصحراء. هذا المشروع الذي سمي "رجيم معتوق" أكسب الجيش التونسي الكثير من الإشادة والشرف. وهو المشروع الذي

---

(53) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي.

(54) شارك نحو 63,000 تونسي في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى. انظر:

Abu Nasr, A History of the Maghrib in the Islamic Period (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 354.

ويعتقد العديد من التونسيين أن تلك المشاركة العسكرية هي التي نالوا بها حقهم في الاستقلال. انظر:

Alexander, Modern Maghreb, 25.

كان يهدف إلى إنشاء واحة في الصحراء، لكي يستطيع البدو أن يستقروا في مجتمعات حضرية. كما يحترم التونسيون الخدمات الصحية في المستشفيات العسكرية. وعلى الرغم مما سبق، ينظر التونسيون إلى القوات المسلحة باعتبارها مهنة من الفئة الوسطى، فلا يسعى الكثيرون إلى الحصول على وظائف عسكرية. وعلى عكس الدول العربية الأخرى، لم يكن الجيش وسيلة لتحقيق أي مكانة اجتماعية[55]. فرواتب المعلمين ودخول سائقي سيارات الأجرة أكبر من رواتب الضباط، وكان ذلك مصدر إحراج دائم للمؤسسة العسكرية[56].

كان التونسيون يحترمون القوات المسلحة، ببساطة؛ لأنها لم تكن جزءًا من حلقة الفساد المكونة من وزارة الداخلية وعائلة الطرابلسي. فمن الشائع أن يطلب ضباط الشرطة الرِّشى للتغاضي عن المخالفات البسيطة. وكانت هناك شائعات أن عائلة الطرابلسي كانت تستعين بالشرطة الوطنية لمصادرة ممتلكات الناس وأعمالهم. وشاعت العبارات التي توضح ازدراء التونسيين للشرطة، مثل: "الشرطي لا يبتسم أبدًا للمواطنين"، و"في مرةٍ، كان هناك رجل شرطة، لم يتوقف قط" (في إشارة للفساد)[57].

كانت إزاحة بن علي من السلطة ستؤدي إلى إعادة التوازن لقوة الجيش في مواجهة وزارة الداخلية. فقبل الانتفاضة الشعبية، كانت وزارة الداخلية تتفوق على القوات المسلحة بكل اعتبار. فقد تمتعت وزارة الداخلية بمزيد من السلطة السياسية، وبميزانية أكبر، وحجم قوات أكبر، وصلاحيات أوسع. وكان يبدو أن نمو الداخلية يتناسب مع ازدياد قبضة الرئيس بن علي على السلطة. فقد كانت ميزانية وزارة الداخلية 106 مليون دولار فقط عام 1984، قبل ثلاث سنوات من سيطرة بن علي على الرئاسة. لكن بعد عشرين عام، ارتفعت الميزانية السنوية إلى 410 مليون دولار، بزيادة نسبتها 75%. وفي المقابل، لم تزدد ميزانية القوات

(55) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول أمريكي على معرفة بالجيش التونسي.

(56) يصل راتب الملازم في الجيش التونسي إلى نحو 300 دولار شهريًا. بينما يصل راتب أساتذة اللغة الإنكليزية في تونس إلى نحو 2000 دولار شهريًا. نقلًا عن مسؤول أمريكي على معرفة بالجيش التونسي، في مقابلة أجراها معه المؤلف.

(57) مقابلات أجراها المؤلف مع ضباط بالجيش التونسي.

المسلحة إلا بنسبة 18% خلال الفترة نفسها[58]. كما كان تعداد أفراد القوات المسلحة أقل بشكل ملحوظ من تعداد أفراد الداخلية (37 ألف جندي في مقابل 200 ألف في وزارة الداخلية)[59]. فبلغ حجم القوة الشرطية في تونس ما يعادل حجم القوة الشرطية في بريطانيا، رغم أن عدد السكان في بريطانيا يبلغ ستة أضعاف عدد السكان في تونس[60]. كل ذلك جعل وزارة الداخلية الأولى في عدد الوظائف[61] وأقوى المؤسسات في البلاد. فكانت وزارة الداخلية، لا الجيش، هي الطريق نحو السلطة السياسية. وعاش معظم القادة العسكريين حياة غامضة، بينما يحفظ كل التونسيين أسماء وزراء الداخلية. ويعتبر مسار بن علي الوظيفي مثالًا على النفوذ السياسي لوزارة الداخلية. فبعد وصوله إلى رتبة عقيد في الجيش، انتقل بن علي إلى وزارة الداخلية، وترقى ليصبح وزيرًا للداخلية عام 1986. ثم عُيِّن في منصب رئيس الوزراء عام 1987، وخلف الرئيس بورقيبة بعد "انقلابه الناعم" كما يعتبره الكثيرون.

وكان بن علي يفضل ضباط الداخلية في الرحلات التدريبية إلى الكليات العسكرية المرموقة الفرنسية، وكان هؤلاء يتمتعون برواتب أعلى وامتيازات تفوق ما يحصل عليه نظراؤهم في الجيش[62]. وكان الكثير من ضباط الجيش مستائين من أن وزارة الداخلية (لا سيما الحرس الوطني، وقوات الحرس الوطني الخاصة، والحرس الرئاسي) تتمتع بمعدات وأسلحة حديثة، بينما يعاني الجيش من المعدات المتهالكة الأمريكية التي ترجع إلى الثمانينيات والتسعينيات[63]. وعلى سبيل المثال، تمتلك تونس 12 طائرة مروحية، يمتلك الجيش منها أربعة

(58) Cordesman and Nerguizian, Military Balance, 49; Clement Henry, "Tunisia's'Sweet Little' Regime," in Worst of the Worst: Dealing with Repressive andRogue Nations, ed. Robert Rotberg (Washington, DC: Brookings InstitutionPress, 2007), 317.

(59) Eric Goldstein, "Dismantling the Machinery of Oppression," The Wall StreetJournal, February 16, 2011.

(60) Clement Henry and Robert Springborg, "The Tunisian Army: Defendingthe Beachhead of Democracy in the Arab World," Huffington Post, January 26, 2011.

(61) Steffen Erdle, Ben Ali's New Tunisia (1987-2009): A Case Study ofAuthoritarian Modernization in the Arab World (Berlin: Klaus, Schwarz,Verlag, 2010), 143-144.

(62) Alexis Arieff, interview by author; "Tunisia's Way," 11.

(63) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي.

فقط[64]. وبالمثل، كانت القوات البحرية تعمل إلى جانب أسطول الحرس الوطني[65]. وكان ضباط الجيش التونسي يشتكون دائمًا أنهم في "المركز الأخير دائمًا" من بين أجهزة الأمن، أو أن "النظام لا يحبنا"[66]. كما كان الجيش يشعر بالاستياء أن يلعب دورًا ثانويًا بعد الحرس الوطني في الدفاع عن البلاد[67]. وقد كانت القوات المسلحة تأتي لمساعدة الحرس الوطني مرارًا وتكرارًا عندما يعجز هذا الأخير عن إخماد الاضطرابات الداخلية (عام 1978 وعام 1984)، أو كانت تدير عمليات التسلل عبر الحدود من قبل الإسلاميين القادمين من الجزائر (كما هو الحال في مطلع التسعينيات). كما كان الجيش مستاءً من تعدي الحرس الوطني على مهمته التقليدية في الدفاع عن الحدود. وكان يبدو للقوات المسلحة أن حتى مهماته التقليدية كانت تتعرض للتهميش من قبل عناصر في وزارة الداخلية. ولعل هذا هو السبب وراء الالتماس الذي قدمه أفراد من الحرس الوطني التونسي للجيش الأمريكي، بعدم الكشف عن العلاقة بينهما للقوات المسلحة (حيث كان الجيش الأمريكي قد زود الحرس الوطني ببعض المعدات والإمدادات)، خوفًا من رفع وتيرة الغضب لدى القوات المسلحة[68]. وأخيرًا، كان أفراد الجيش يشعرون باستياء من شعور القوات الأمنية الأخرى بالغرور وبالتفوق عليهم. فكان الحرس الرئاسي يفتش أعضاء الأجهزة الأمنية الأخرى وينزع سلاحهم قبل زيارة الرئيس. كما حاول السرياطي أن يفرض سيطرته على قادة الأفرع في القوات المسلحة[69].

لم تحترم القوات المسلحة ما تعرضت إليه من تهميش من قبل الرئيسين التونسيين. لكن على الأقل في عهد بورقيبة كانت جميع الأجهزة الأمنية تعاني من درجة التهميش ذاتها. أما في عهد الرئيس بن علي، كان الجيش يجد أن المعاملة التي يحظى بها غير محتملة، لاسيما مع تفضيل وزارة الداخلية عليه

(64) "Tunisia's Way," 11.

(65) Cordesman and Nerguizian, Military Balance, 84.

(66) Hanlon, "Security Sector Reform," 16.

(67) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط بالجيش التونسي.

(68) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول أمريكي على معرفة بالأجهزة الأمنية التونسية.

(69) "Tunisia's Way," 11.

بكل اعتبار، على الرغم من أن الجيش يفترض أن يكون هو الضامن الوحيد للقومية والوحدة التونسية. كان الجيش ينظر إلى نفسه كمؤسسة مهنية محترفة، وكان ينظر إلى وزارة الداخلية كمؤسسة فاسدة لا أمل فيها. كما كان الجيش يفتخر بمستوى تعليمه، وكان ينظر إلى وزارة الداخلية وما هي عليه من جهل وقسوة مفرطة في التعامل مع المواطنين. كان الجيش يعتبر أنه الوحيد القادر على حل مشكلات البلاد، وبدلًا من أن يحصل الجيش على التمويل اللازم، كان يرى أن الرئيس بن علي يُبدّد موارده على المؤسسات التي كانت سببًا للمشاكل في تونس.

وأخيرًا، جاءت الاحتجاجات المناهضة للحكومة وقدّمت للقوات المسلحة فرصة لتوسيع نفوذها بين المؤسسات السياسية. فقبل الثورة، لم يكن للجيش أي مشاركة في السياسة الخارجية وقرارات الدفاع. ومع وجود مجلس الأمن القومي بصورة رسمية، لكنه لم يجتمع قط[70]. كان بن علي والدائرة المحيطة به من المسؤولين في وزارة الداخلية يضعون السياسات الخارجية والدفاعية. أما بعد الثورة، فقد وسّع الجيش من أُفقه السياسي. وهو يتحكم الآن في الوضع الأمني برمته في تونس (داخليًا وخارجيًا). كما أنه يسيطر الآن على الأجهزة الأمنية الأربعة: إدارة السجون، والحرس الرئاسي، ومنافسه القديم: الحرس الوطني[71]. كما عيّنت الحكومة التونسية الجنرال عمارًا في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة.

الخاتمة

خلال ثورة الياسمين، اتخذ الجنرال عمار وقادة القوات المسلحة قراراتهم بناءً على حساب عقلاني مدروس لتعزيز مصالح المؤسسة العسكرية. لقد عاشت القوات المسلحة التونسية في الظلال قبل الثورة. وفي أعقاب الثورة الاجتماعية، أصبحت القوات المسلحة تتمع الآن بمزيد من الموارد، والنفوذ المجتمعي،

---

(70) مقابلة أجراها المؤلف مع أليكسس أريف.

(71) مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤول أمريكي على معرفة بالأجهزة الأمنية التونسية، ومع أحد الضباط بالجيش التونسي.

والاستقلال، والنفوذ السياسي. كما أصبحت المؤسسة العسكرية تضم أول بطل قومي في تاريخ تونس الحديث، الجنرال عمارًا. لم تكن القوات المسلحة لتحقق أي مكاسب إذا قررت قمع الاحتجاجات باستخدام القوة المميتة. بل كان قتل المواطنين سيؤدي إلى تآكل القاعدة الأساسية للقوات المسلحة: الشعب. لقد دعمت القوات المسلحة التونسية المتظاهرين دعمًا "طموحًا"، بسبب القيود السياسية المنخفضة، والمصالح المؤسسية المرتفعة، لتغيّر من الوضع المدني العسكري، الراهن.

الفصل الخامس

"الدعم المتوهج" من الجيش السوري لبشار الأسد

بعيدًا عن نظائرها الإقليمية؛ صمدت النخبة العسكرية السورية، أمام الموجة المتصاعدة من الاضطرابات الداخلية منذ اندلاع الانتفاضة العربية في درعا، في منتصف مارس عام 2011. ومنذ ذلك الحين توقع الكثيرون داخل سوريا وخارجها وفي الغرب زوال النظام العلوي. ومن الواضح تمامًا لماذا اعتقد الكثيرون أن أيام بشار الأسد باتت معدودة. فبحلول صيف عام 2011، كان الكثيرون من نظراء الأسد قد أطيح بهم. فقد ذهب الرئيس التونسي بن علي إلى المنفى في السعودية، وخضع الرئيس المصري حسني مبارك للمحاكمة بتهم ارتكاب جرائم ضد مواطنيه، وقُتل معمر القذافي على أيدي مقاتلي الشوارع بعد أن سحبوه من أحد المصارف، وأُجبر الرئيس اليمني علي صالح على التنازل عن منصبه ليتلقى العلاج في السعودية. كان الأسد في نظر الكثيرين داخل سوريا وخارجها هو القطعة الساقطة التالية من الدومينو. ويبدو أن الأحداث في سوريا وما حولها كانت تدعم هذا التوقع. فالمظاهرات التي بدأت فردية ومتفرقة وسلمية في أوائل مارس عام 2011، تحولت إلى احتجاجات عنيفة موحدة ملأت جميع أنحاء البلاد بنهاية الصيف. وبحلول نهاية عام 2011، كانت الأجهزة الأمنية العلوية منهكة، وازدادت الانشقاقات، وبرزتْ صدوعٌ داخل الطائفة العلوية، وتراجع المخزون النقدي للبلاد؛ وبدأت الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية معًا تدعو إلى رحيل الأسد. لقد كان الجيش العلوي يستطيع أن يطيح بسهولة بالأسد ليأتي بديكتاتور علوي آخر (أو حتى بزعيم سني كدُمْية)، في محاولة لتهدئة الحشود. وعلى الرغم من ذلك وعلى خلاف جميع التوقعات، فقد أظهرت النخبة العسكرية التي تسيطر عليها الطائفة العلوية دعمًا متوهجًا للغاية لسياسات النظام.

إن مهمة تفسير استجابة الجيش السوري تقدّم حشدًا من المشكلات، وربما كان هذا هو السبب الأساس لقلة الدراسات حول هذا الموضوع، أو لعدم فهمه. كان النظام السوري بوليسيًا صارمًا، شديد السرية والتحفظ والغموض. وفي هذه الدولة المستبدة شديدة المركزية، استخدم الأسد وعددٌ من قيادات حزب البعث الآخرين في دائرة النظام الداخلية؛ أجهزةَ الأمن بالاشتراك مع الوحدات العسكرية؛ للقضاء على المظاهرات بوحشية. ومع انتشار التلفيق من الجانبين، ومع التغطية الإعلامية الأجنبية غير المكتملة، ومع إلقاء اللوم على اللاعبين الخارجيين بما في ذلك إسرائيل والعراق والأردن والسعودية وإيران وحزب الله وروسيا والغرب والإسلاميين المتشددين؛ يبقى السؤال عن حسابات صنع القرار لدى الجيش السوري؛ مسألة مفتوحة. وحتى الآن، فقد دعمت النخبة العسكرية النظام السوري بقوة، لحسابها أنها لن تربح إلا القليل وستخسر الكثير إذا دعمت الجانب الآخر.

خلفية الانتفاضة وإطارها الزمني

تعتبر سوريا مِرجلًا يضم جماعات مختلفة من السكان والأديان والتواريخ والمصالح. وعلى مدى قرون تقاتلت في سوريا القوى العظمى والأديان والجماعات العرقية. وقد رسمت الخرائط السورية ومحيت ثم رسمت مرة أخرى، وعمرت المدن وخربت ثم عمرت ثانية. وتقف المباني الأثرية بجانب المنشآت الحديثة. إنه لشعب ذو تاريخ قصير من القومية، مسبوق بأساس زمني طويل من الخلافات العرقية والدينية. هو موطن للمسلمين والمسيحيين واليهود، والعلويين والدروز والتركمان والشراكسة والأكراد، وفيه البعثيون والإسلاميون والقوميون والتغريبيون. وتعايشت هذه الطوائف وتصارعت لقرون طويلة.

لقد وُلِدت الانتفاضة الاجتماعية في سوريا وشُكِّلت بواسطة هذا الوضع غير المتجانس. كانت الموجات الأولى من الإحباط المجتمعي في سوريا غير متعلقة بصراع طائفي أو ديني، بقدر ما كانت بسبب الاقتصاد الضعيف، وقمع الدولة البوليسية، وغياب الحريات السياسية. دارت مطالب المحتجين في بداية الثورة السورية حول مستويات الحرمان النسبي الذي يميز بين الفقير والغني،

والريف والمدن، والشباب والأجيال الأكبر سنًّا. ومع انتقال الثورة إلى النصف الثاني من عام 2011، تنحَّت تلك المظالم الأولى (الاقتصادية والسياسية والشعور بالحرمان النسبي) لتفسح المجال أمام النزاعات الطائفية والعرقية التاريخية عميقة الجذور. وأخيرًا، تحول ذلك الصراع الذي بدأ صراعًا داخليًا إلى لعبة شطرنج كبرى بين القوى الإقليمية والدولية، التي تسعى جميعها إلى تعزيز مصالحها. وبحلول أوائل عام 2012، تحولت الانتفاضة الاجتماعية إلى حرب أهلية بلا فرصة تقريبًا في المصالحة.

لقد مرَّت الانتفاضة الاجتماعية في سوريا عبر عدة مراحل منذ بدايتها في شهر مارس عام 2011. ولغرضنا في إبراز حسابات صنع القرار لدى الجيش السوري خلال فترة الاحتجاجات الاجتماعية؛ فسوف أقتصر على أربع من هذه المراحل. بدأت المرحلة الأولى من يناير واستمرت حتى نهاية شهر مارس عام 2011. وكانت الاحتجاجات خلال هذه الفترة متفرقة وصغيرة، وغير منظمة، وكانت يغلب عليها السلمية. وعلى الرغم من حدوث بعض التجمعات في العاصمة السورية دمشق؛ إلا أنه قد تركزت المظاهرات في جنوب مدينة درعا. طالب المحتجون بتغييرات متعددة في الحكومة، ومع ذلك فلم تتضمن مطالبهم استبدال النظام. فلم يزل الكثيرون في ذلك الوقت يحترمون الأسد. لقد كانت مشكلتهم مع حكومة الأسد، لا مع ذلك الشاب الإصلاحي نفسه. في هذه المرحلة غير المكتملة من الانتفاضة، كان موقف الحكومة يغلب عليه اللامركزية وغياب التنسيق. وتعامل النظام كغيره من الأنظمة العربية بمجموعة متنوعة من سياسات العصا والجزرة، لاسترضاء المحتجين ولمنع المزيد من الاضطرابات. وروّجت وسائل الإعلام الحكومية أن السبب وراء الاحتجاجات هم المحرضون وعملاء الخارج الذين يحتقرون الشعب السوري. لعب الجيش السوري دورًا محدودًا خلال هذه المرحلة. فنظرًا لأن الاحتجاجات كانت صغيرة ومعزولة، فكان من واجب الشرطة وأجهزة الأمن الداخلية أن تتعامل معها، وقد فشلت تلك الأجهزة في ذلك.

ثم انتقلت الاحتجاجات إلى المرحلة الثانية، التي تبدأ بنهاية شهر مارس وتستمر حتى يوليو عام 2011. انتشرت المظاهرات الشعبية من محافظة درعا

المضطربة في الجنوب، واجتاحت معظم أنحاء البلاد. وبدأ المتظاهرون في استهداف المدن الرئيسية، حلب ودمشق. وبسبب رد الفعل العنيف الذي اتخذته قوات الأمن في مارس، بدأ المتظاهرون في المطالبة بتنحي الأسد. وبدأت تماثيل "أسد دمشق" في السقوط والتحطم[1]. ومع انتشار الاضطرابات الشعبية، أصبح رد الفعل الحكومي أكثر مركزية وقمعًا. وعلى الرغم من استمرار نظام الأسد في تقديم التنازلات للمحتجين، لكنه اعتمد اعتمادًا أكبر على أجهزته الأمنية لسحق التمرد. فقد أصبحت القوة، لا الاسترضاء، أكثر جاذبية. واستدعى حجم الاحتجاجات المتزايد تدخل القوات المسلحة في جميع أنحاء البلاد.

ومن الفترة بين أغسطس إلى ديسمبر عام 2011؛ دخلت الثورة مرحلة حاسمة. فلم تعد المظاهرات معزولة ولا سلمية. وبدأ العديد من المتظاهرين يعلنون عن دعمهم لجماعات المعارضة السياسية والعسكرية المنظمة (كالمجلس الوطني السوري، والجيش السوري الحر، على الترتيب). وازدادت دعوات الإطاحة بنظام الأسد شدة. واجتاحت الاحتجاجات حلب ودمشق. وكانت المعارضة تأمل في تدمير التحالف غير الرسمي بين النظام العلوي مع طبقة التجار في تلك المدن. وردًا على ذلك، بدأ الجيش السوري عملياته لسحق الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، وكان يهاجم مدينة أو قرية واحدة في المرة. وكانت هذه مرحلة محورية بالنسبة للجيش. فمع اقتراب عام 2011 من نهايته، شهد الجيش زيادة في عدد القتلى وفي الخسائر في ساحات المعارك. وتصاعدت الانشقاقات بين صفوفه. وأصبحت التصدعات في الطائفة العلوية واضحة. فقد واجهت القيادة العلوية للجيش تحديًا كبيرًا في الحفاظ على ولاء جنود وضباط الصف الذين كان أغلبهم من السنة، وفي سحق الانتفاضة المتصاعدة، وفي التصدي للتدخل الخارجي. وانتشرت الدعوات لتنحي الأسد في الشرق الأوسط وكذلك على الصعيد الدولي. وتنبأ الكثيرون في سوريا وخارجها أن سقوط الأسد صار محتومًا.

ثم أكدت المرحلة الرابعة بوضوح دعم القوات المسلحة المتوهّج للأسد،

(1) كان حافظ الأسد يُسمى "أسد دمشق".

على الرغم من تزايد الضغوط الداخلية والخارجية عليها لتنأى بنفسها عن النظام. وقرر الجيش بداية من يناير 2012 أن يتبنى استراتيجية استخدام القوة العسكرية الساحقة لسحق حركة المعارضة. وبدلًا من السعي لاستعادة القانون والنظام في محيط سوريا، شرع الجيش في تنفيذ استراتيجية التدمير الوحشي. فدمرت المدن. وتضاعفت الخسائر في صفوف المدنيين. وهربت جماعات كبيرة من السوريين خارج البلاد. وأصبحت القيادة العلوية للجيش السوري تنظر إلى ذلك الصراع الذي استمر لمدة عام على أنه مسألة حياة أو موت. فلا يمكن أن يكون هناك حل وسط. سوف يفعل الطرف الأقوى كل ما يستطيع أن يفعله، وعلى الطرف الأضعف أن يعاني كما يجب[2]. ثم تدهورت المعركة تدريجيًا لتصبح صراعًا طائفيًا بين السنة والعلويين. وقبعت بقية الأقليات في سوريا على الهامش (الدروز، والمسيحيون، والأكراد)، ينتظرون معرفة من الذي سيسود. ولم يعد الصراع حول المظالم الاقتصادية أو السياسية، بل تحول بسرعة إلى حرب أهلية، بحيث أصبح السوريون معنيين بالانتماءات العرقية والعائلية، لا بالمصالح السياسية أو الاقتصادية. وبدأت القوى الخارجية تتدخل في تلك الحرب الأهلية. فدعمت إيران وحزب الله وروسيا النظام العلوي، في حين دعمت دول الخليج والغرب المعارضة. وتدفقت الأموال والأسلحة إلى ساحة المعركة.

في أوقات كثيرة خلال الانتفاضة الاجتماعية، كان يمكن للجيش السوري (أو بعض فصائله) أن يحاول الإطاحة بالأسد من منصبه. لقد حدثت عدة انقلابات عسكرية في سوريا في الماضي، وكان الدافع موجودًا والفرصة مواتية لحدوث انقلاب في عامي 2011-2012. ومع ذلك، أظهر الجيش دعمًا قويًا للأسد خلال المراحل الأربعة للثورة السورية. فمع ضآلة ما تربح، وفداحة ما تخسر؛ تحالف الجيش مع نظام الأسد، نظرًا لقلة مصالحه في تغيير الوضع الراهن، مع ما اقترن بذلك من القيود الصارمة التي فرضها عليه نظام الأسد.

---

(2) هذه مقولة مشهورة لثوسيديديس في تاريخ الحرب البيلوبونيسية.
Thucydides' History of the Peloponnesian War Translated by Richard Crawley, May 1, 2009, Project Gutenberg, http://www.gutenberg.org/files/7142/7142
واليوم، تستخدم الكثير من الدورات الدراسية في العلاقات الدولية تلك المقولة لثوسيديديس في مناقشة طبيعة الحروب.

المرحلة الأولى: بداية المظاهرات، اشتعال درعا، واستهانة الحكومة، والجيش يراقب (يناير إلى أواخر مارس عام 2011)[3]

يحبُّ القادة العرب أن يوبّخوا صانعي السياسات الأمريكيين بسبب ضعف فهمهم للأحداث الجارية في الشرق الأوسط. وتكون هذه الانتقادات في محّلها في كثير من الأحيان، لكن أحداث شهر يناير عام 2011 لم تكن واحدة منها. ففي مقابلة مع صحيفة وول ستريت Wall Street Journal أُجريت مع الرئيس الأسد في يناير عام 2011؛ أجاب فيها على سؤالٍ حول ما إذا كانت الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت في تونس ومصر ستغمر سوريا، فأجاب باقتضاب: "كلا". وعلى الرغم من أن الظروف المحلية كانت أصعب وأسوأ من التي في تونس ومصر؛ أكّد الأسد أن سوريا سوف تبقى مستقرة لأن النظام "مرتبط ارتباطًا وثيقًا بما يعتقده الشعب"[4]. وبينما تكشف تلك الإجابة عن سوء فهم الأسد الكبير لشعبه ومواطنيه، فينبغي أن نستكشف ما أبان عنه جوابه.

يصف كارستن فيلاند Carsten Wieland المتغيرات التالية بأنها المصادر التقليدية للاستقرار الداخلي في سوريا: الخطاب المؤيد للقضية الفلسطينية، والخطاب القومي العربي، والعلمانية، وإدماج الأقليات الدينية، والتوازن الاجتماعي، وانتشار أمن الدولة في كل مكان[5]. وكان حجر الزاوية في شرعية

---

(3) في سبيل فهم أحداث الانتفاضة السورية، اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على المصادر التالية:
"Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow Motion Revolution," Middle East/North Africa Report Nº108, International Crisis Group (ICG), July 6, 2011.
http://www.crisisgroup.org;
"Syria's Mutating Conflict", Middle East Report Nº128, ICG, August 1, 2012.
http://www.crisisgroup.org;
Starr, Revolt in Syria; Samar Yazbek, A Woman in the Crossfire¤ Diaries of the Syrian Revolution (London: Haus Publishing, 2011);
Fouad Ajami, The Syrian Rebellion (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2012);
والعديد من وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية والعربية.

(4) "Interview with Syrian President Bashar alWall Street Journal, January 31, 2011.

(5) Carsten Wieland, Syria-A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring (Seattle, WA: Cune Press, 2012), Chapter 5.

عائلة الأسد هي توافق سياستها الخارجية مع الرأي العام. فقد كان السوريون يفخرون بمقاومتهم لإسرائيل، وتحديهم للغرب، والدور الذي لعبوه كمدافعين عن اللاجئين الفلسطينيين. وعلى عكس القادة العرب الآخرين، كان الأسد يستطيع أن يؤكد لشعبه أنه لم يكن خادمًا للغرب. كما أن الكثير من السوريين كانوا يتسامحون مع النظام العلوي، حيث نظروا إليه على أنه الخيار الآمن للحفاظ على الأمن الداخلي. فبينما شعر الكثيرون من الأغلبية العربية السنية (66%) بالغضب من حكم الأقلية العلوية (12% من مجموع السكان)، فإن الأقليات الأخرى في سوريا (الأكراد 8%، والنصارى والدروز والإسماعيلية 4%)؛ قد قبلوا احتكار العلويين للسلطة، تجنبًا لعودة العنف الطائفي أو الديني[6]. وكانوا قد شهدوا الدمار الذي خلفته الحرب الأهلية في لبنان والعراق، فأرادوا أن يتجنبوا تصعيدًا مماثلًا في العنف. وعلاوة على ذلك، كان العلمانيون من السنة يقدرون حزب البعث لعدم تسامحه مع الإسلاميين والجهاديين. وأخيرًا، كان السوريون ينظرون إلى الأسد كديكتاتور خيِّر. فلم يتجبر الأسد أو يفتخر بسلطته السياسية أو ثروته، بل كان يصف نفسه بأنه رجل من الشعب. ووصفه كثيرون بأنه هادئ متواضع عطوف، ولا يمارس أي نوع من الأحقية في الامتيازات[7]. فقد طلب من حكومته أن تزيل الملصقات التي تحمل صورته من جميع أنحاء سوريا، وأمر وسائل الإعلام الحكومية بالتوقف عن تمجيد والده حافظ الأسد، والحد من مبالغاتها في وصف فعالية سياسات الدولة السورية. كما تلقى الكثير من الفقراء السوريين رعاية صحية جيدة، وتعليمًا مجانيًا، ودعمًا على الوقود. وكانت الحكومة في كثير من الأحيان تشتري المحاصيل من المزارعين بضعف قيمتها في السوق[8]. لقد تسامح الكثير من السوريين مع الأسد ونظامه؛ ليس لأنهم كانوا يعتقدون أنهم لا يستطيعون تقديم الأفضل، وإنما بسبب خوفهم من الأسوأ بكثير في غيابه.

---

(6) See "The Syrian People's Slow Motion Revolution.".

(7) David W. Lesch, The New Lion of Damascus: Bashar aland Modern Syria (New Haven, CT: Yale University Press, 2005).

(8) Wieland, Decade of Lost Chances, 94.

ويبدو أن هذه القائمة المشار إليها سابقًا تدعم ادعاء الأسد لصحيفة وول ستريت جورنال عن ارتباط النظام الوثيق بمعتقدات شعبه. ومع ذلك، كان هناك شعور متزايد بعدم الراحة بين أعضاء النظام العلوي، بشأن الاضطرابات التي بدأت آنذاك في الزحف نحو دمشق. ففي السادس والعشرين من يناير، أشعل حسن علي عاقلة النيران في نفسه، وهو فلاح من المدينة الكردية الحسكة، مطالبًا بإجراء إصلاحات حكومية. وفي حالة أخرى لا علاقة لها بذلك الحادث على الأرجح، تجمع عشرون شخصًا في دمشق في الثاني من فبراير، تضامنًا مع حركة الاحتجاجات التي تجري في مصر. وحاول المنظمون أن ينظموا "يوم الغضب" على وسائل التواصل الاجتماعي في الرابع والخامس من فبراير، لكنهم فشلوا في ذلك. ثم تجمع نحو 1500 متظاهر في السابع عشر من فبراير، في مظاهرة حاشدة في سوق الحميدية في دمشق، للتنديد بضرب شرطي لصاحب أحد المتاجر. ووصل وزير الداخلية بسرعة إلى ذلك المشهد، وتعهد بأن تأخذ العدالة مجراها، وتفرق الحشد. وفي الثالث والعشرين من فبراير، بدت أولى مظاهر التصدع في البرلمان الذي كان موحدًا، عندما اقترح أحد النواب أن يعاد النظر في تطبيق "قوانين الطوارئ" المفروضة منذ عام 1963. وفاجأ هذا الطلب السياسي النظام الحاكم، وسرعان ما صوت عليه سائر النواب بالرفض.

كانت هذه الاحتجاجات، على الرغم من صغر حجمها؛ مُقلقة جدًا للنظام وكذلك لغالبية الشعب السوري. فإن الدولة الشمولية السورية لم تكن لتسمح بأي شكل من أشكال المعارضة الشعبية ضد النظام. وكان حاضرًا في أذهان الكثيرين رد فعل الحكومة، بلا رحمة، تجاه احتجاجات مدينة حماة عام 1982، الذي أسفر عن مقتل ما بين 10 آلاف إلى 30 ألف من السوريين.

وزادت الأحداث التاريخية التي وقعت جميعها في شهر مارس من مخاوف النظام تجاه الاحتجاجات الوليدة. فقد أنشئ حزب البعث، الذي يحظى بغضب الكثير من السوريين، منذ 48 عامًا[9] في الثامن من مارس عام 1963. وكان الثاني عشر من مارس هو الذكرى السابعة لحركة احتجاجات عنيفة اجتاحت

(9) بحسب تاريخ كتابة الكتاب (المترجمان).

المدينة الكردية القامشلي. فقد قام شباب أكراد وعرب بأعمال شغب بعد مباراة كرة قدم، وانتهت بمقتل 30 كرديًا على أيدي النظام واعتقال مئات آخرين. وأخيرًا، كان الثامن من مارس والرابع عشر من مارس ذكرى الحركتين السياسيتين في لبنان اللتين تشكلتا بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان، رفيق الحريري، بتخطيط من سوريا عام 2005. ويمكن لمناسبات الذكرى السنوية أن تكون حافزًا قويًا للمظاهرات والاضطرابات الاجتماعية. وفي سياق الانتفاضات الشعبية التي تجتاح العالم العربي آنذاك، فقد كان يمكن لهذه المناسبات السنوية أن تثبت أنها قد تُحدث العاصفة المثالية التي تطيح بسوريا إلى حالة من الاضطرابات المستمرة.

وإدراكًا منه لهذه الأحداث الإقليمية؛ سعى نظام الأسد إلى نزع فتيل الاضطرابات الاجتماعية من قبل أن تبدأ. ففي فبراير، زادت الحكومة الدعم على وقود التدفئة، وأنشأت صندوق الضمان الاجتماعي للفقراء، وخفضت الضرائب على السلع اليومية، وعززت الوظائف الحكومية[10]. وفي السابع من مارس، أبلغت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جميع المحافظات السورية أن تعامل الأكراد، الذين كانوا يعاملون كالأجانب؛ معاملة السوريين في المسائل المتعلقة بالعمل والتوظيف[11]. كما أعلن الأسد عن مشروع كبير للري في شمال شرق البلاد (المنطقة الكردية)، لتخفيف ظروف الجفاف[12]. وفي اليوم التالي، أصدر الأسد مرسومًا تشريعيًا يمنح عفوًا عامًا عن الجرائم المرتكبة قبل السابع من مارس. وأشادت بذلك المرسوم وسائل الإعلام الحكومية، كمثال آخر على حكم الأسد الراشد، وعلى التفوق السوري على الدول العربية الأخرى.

في كثير من الأحيان، يتغير مسار التاريخ بسبب أحداث طفيفة نسبيًا. وبالنسبة لسوريا، فإن حدثًا، يبدو غير منطقي؛ وقع في درعا في بداية شهر

---

(10) Phil Sands, "Syria's Poor Receive Cash Aid from Government," The National, February 20, 2011.

(11) اعتبر كثير من السوريين أن الأكراد مواطنون من الدرجة الثالثة، وكانوا يولون الآخرين معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالتوظيف والعمل.

(12) "The Syrian People's Slow Motion Revolution," 6.

مارس، كانت له عواقب تاريخية. فقد قُبض على 25 طالبًا من الصف الرابع، بعد أن هتفوا "الشعب يريد إسقاط النظام"[(13)] خلال العطلة. وبدلًا من التغاضي عن هذا الفعل باعتباره تصرفًا أحمق، اقتادت الشرطة هؤلاء الأطفال إلى دمشق وعذبتهم. وعندما ذهب الأهالي إلى رئيس الخدمة السرية المحلية في درعا لاستسماحه، قيل إنه أجابهم: "انسوا أطفالكم. اذهبوا وضاجعوا زوجاتكم وأنجبوا أطفالًا آخرين. أو هاتوا زوجاتكم وأضاجعهم أنا"[(14)]. وربما كانت هذه الحكاية قد تعرضت للتغيير لتصنع سردية تدعم تعنت الشرطة، إلا أنها أشعلت نيران السخط في العديد من المجتمعات الريفية في سوريا.

الخامس عشر من مارس عام 2011 كان أول أيام الاحتجاجات الكبرى في سوريا. وأطلق عليه المتظاهرون "يوم الغضب" في سوريا، للتعبير عن عدم رضاهم عن الوضع الراهن. واستطاعت إحدى الصفحات الثورية السورية في فيسبوك أن تصل إلى 40 ألف متابع في أوائل شهر مارس، ومعظمهم من الشباب. في الخامس عشر من مارس، احتشد الآلاف من المتظاهرين في الحسكة، وفي درعا، ودير الزور، وحماة. وجابت تجمعات صغيرة من المتظاهرين أحياء دمشق. كانت المظاهرات مشتتة وضعيفة. وكان التوجس والقلق بسبب رد فعل النظام المعلق في الهواء. وهتف المتظاهرون "الله، سوريا، حرية، وبس"، "الشعب السوري ما بيتهان"، "وين أنت يا سوري؟"[(15)]. وفي اليوم التالي، تظاهرت مجموعة صغيرة من المحتجين أمام وزارة الخارجية في دمشق، للمطالبة بالإفراج عن بعض السجناء. ففرَّقت الحكومة الحشود واعتقلت عددًا غير معلوم من المتظاهرين. أما في درعا، فكان رد الحكومة أعنف بكثير. ففي الاشتباكات مع الشرطة، قُتل أربعة من المتظاهرين وأصيب عشرات آخرون واعتقل غيرهم.

---

(13) "Syria: Authorities Arrest Young Men in Dar'a; Human Rights Spokesman Cited," Al- March 6, 2011.

(14) Yazbek, Woman in the Crossfire, 119.

(15) Quotes from "Syrian Authorities Disperse Protesters Chanting for Freedom, Against Corruption," All4Syria, March 15, 2011.

واشتعلت المظاهرات مرة أخرى يوم الجمعة الثامن عشر من مارس. وفي "يوم الكرامة"، علم الكثير من السوريين بقصة القبض على أطفال درعا وتعذيبهم. وخرج نحو 200 ألف متظاهر في درعا، حدادًا على القتلى، وللدعوة إلى إجراء إصلاحات ووضع حد للفساد. وخلال الأيام القليلة التالية، اندلعت الاحتجاجات في دمشق وحمص وبانياس والقامشلي ودير الزور، لكن درعا استمرت مركزًا للأحداث. ففي هذه المدينة الجنوبية المضطربة، ازداد عنف المتظاهرين بصورة كبيرة. وحطم الرجال تمثالًا لحافظ الأسد. وأضرموا النيران في مقر محلي لحزب البعث، وأحد فروع شركة الاتصالات سورياتيل التي يمتلكها رامي مخلوف[16]. وردت الحكومة بأن أرسلت المزيد من قوات الشرطة إلى درعا، ثم أغلقت الحكومة المدينة وحاصرتها في التاسع عشر من مارس.

خلال المرحلة الأولى من الثورة السورية، كان موقف الحكومة من المظاهرات يحكي نمطًا مألوفًا. أطلقت وسائل الإعلام الحكومية حملة كبيرة لتشويه المتظاهرين، ووصفت المظاهرات أنها تدخل من قوى خارجية. ونشرت صحيفة الوطن في افتتاحيتها أن وزارة الدفاع الإسرائيلية حرّضت على الاحتجاجات، بإرسال رسائل نصية إلى الآلاف من السوريين. وألقت مقالات صحفية أخرى باللائمة على الولايات المتحدة. وهوّن الناطق باسم الحكومة السورية من الاحتجاجات باعتبارها ظاهرة فيسبوكية فاشلة، أو أنها محاولات من المحرضين الذين يرغبون في تشويه المطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين. وانتقد ضباط الأمن المتظاهرين على مطالبهم قصيرة النظر، وقالوا: "لا تشمتوا العالم فينا بسبب ظروفنا... أنتم أهلنا... أنتم أهلنا... هل تريدون أن نصبح مثل ليبيا؟"[17]. كما أصدرت الحكومة بيانات عامة تعهدت فيها بالإصلاحات السياسية. وفي التاسع عشر من مارس، أعلن الأسد عن تخفيض الخدمة العسكرية الإلزامية إلى 18 شهرًا بدلًا من 21 شهرًا. كما تعهد بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث درعا، وذلك لتهدئة غضب المحتجين. وكان يبدو أن

(16) رامي مخلوف: ابن عم بشار الأسد، وهو أغنى رجل في سوريا.
(17) Quotes from “Syrian Authorities Disperse Protesters.”

استراتيجية الحكومة تتلخص في الحد من نطاق الاحتجاجات وتأثيرها في مختلف أنحاء البلاد، بينما تتعامل بتركيز واهتمام أكثر مع المظاهرات في درعا.

لقد أثبتت أحداث مارس 2011 خطأ مقولة الأسد السابقة أن الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة لن تصل إلى سوريا. وبحلول الحادي والعشرين من مارس، بدأت جيوب صغيرة من المتظاهرين تنتشر في جميع أنحاء البلاد، بينما كانت درعا تخوض معركة ضارية ضد قوات الشرطة. وكان من الواضح أن استراتيجية الحكومة قد فشلت في إخماد الاضطرابات المتنامية، بتقديم التنازلات أو بالتقليل من أهمية الاحتجاجات ووصفها بالتفاهة أو أنها وليدة القوى الخارجية. ومع زيادة الاحتجاجات وارتفاع عدد الخسائر بين المتظاهرين وقوات الشرطة، بدأت الثورة السورية في الولوج إلى مرحلة جديدة.

المرحلة الثانية: انتشار الاحتجاجات، وتدخل القوات المسلحة
(أواخر مارس إلى أواخر يوليو عام 2011)

باستثناء درعا، كانت المظاهرات في المرحلة الأولى من الثورة السورية تقتصر على الشباب الساخط، وكانت صغيرة وغير عنيفة بشكل عام. لكن رد الحكومة الثقيل في درعا سيكون من شأنه تغيير مسار الثورة عما قريب. ففي المرحلة الثانية، انتقلت الانتفاضة الشعبية من درعا، لتمتد إلى محافظات أخرى في سوريا. أما في حلب ودمشق فقد توقفت المظاهرات في نفس الوقت تقريبًا. فقد رأى اللاعبون الرئيسون في دمشق (الأقليات، وطبقة التجار السنة، والموظفون في الحكومة) في تلك الاحتجاجات تهديدًا لمصالحهم، وكانوا يعتقدون أن الحكومة ينبغي أن تُمنح المزيد من الوقت لحل هذه الأزمة. فقد كانوا "كارهين لرؤية الطبقات الدنيا الريفية تطالب بحقوقها، بما يحتمل في ذلك من تهديدٍ لمصالحهم المتضمَّنة في التسلسل الهرمي الاجتماعي المترسخ"[18]. وردًّا على الانتفاضة المتنامية؛ قدّمت الحكومة المزيد من التنازلات، كما اعتمدت أكثر على القمع العنيف للقضاء على الاضطراب. لكن استراتيجية الأسد

(18) "The Syrian People's Slow Motion Revolution," 11.

في استخدام سياسة العصا والجزرة كان مقدرًا لها أن تفشل. فمن ناحية، رأى المتظاهرون أن التعامل الأمني المستمر نزع عن تنازلات الحكومة شرعيتها. ومن ناحية أخرى، استاءت قوات الأمن من منهج جناح الحمائم في نظام الأسد. وبعد شهور من المواقف المشوشة من الاضطرابات الاجتماعية، قرر الأسد أن يغير استراتيجيته في يوليو: فقرر أن يعتمد على الجيش وحده لإنهاء الثورة.

وفي الحادي والعشرين من مارس، قتل المتظاهرون في درعا سبعة من رجال الشرطة. وبعد نحو أسبوع من المظاهرات، ازداد غضب المواطنين في درعا تجاه الحكومة، واتجهوا نحو العنف كوسيلة لكسر الجمود. ثم في الثاني والعشرين من مارس بدأ المتظاهرون في درعا الدعوة إلى إسقاط الأسد. وأحرق المتظاهرون عددًا من مباني حزب البعث، واعتدوا على تماثيل حافظ الأسد، وهتفوا: "لا لإيران ولا لحزب الله، نريد مسلمًا يخشى الله". كان في هذا السلوك رسالة واضحة إلى النظام العلوي في دمشق: "نحن نريد مسلمًا سنيًا يحكم البلاد"[19]. وردًا على ذلك، أرسلت الحكومة قواتها المسلحة لمساعدة الشرطة في تهدئة الأوضاع في المدينة. وأفادت تقارير بأن الشرطة كانت "منهكة، وعاجزة عن التحليل... وكانت تشعر بخذلان القيادة". وبعد أيام من القتال مع المتظاهرين في الشوارع، طالبت الشرطة المؤسسات الأمنية الأخرى بأن "تتحمل جزءًا من التحدي"[20].

انتشر الجيش بسرعة إلى العمل. ففي الثالث والعشرين من مارس، تسربت تقارير من درعا تفيد أن قوات الحرس الجمهوري، تحت قيادة ماهر الأسد، قد قتلت ما يزيد عن 100 متظاهر. وعطّل الجيش خدمات الهاتف المحمول في درعا، وأقام الكمائن ونقاط التفتيش في جميع أنحاء المدينة. وفي محاولة لإبراز الجانب الإيجابي من جانب النظام العلوي، أقال الأسد محافظ درعا، وأصدر مرسومًا تشريعيًا بزيادة مرتبات الموظفين ومعاشات العسكريين والمدنيين

---

(19) Tony Badran, "Syria's Assad No Longer in Vogue," Foreign Affairs.com, March 25, 2011.

(20) مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع صحفي سوري، دمشق، 22 مارس 2011. وانظر:
"The Syrian People's Slow Motion Revolution," 9.

المتقاعدين بقيمة 1500 ليرة سورية إضافية، ووعد بالنظر في رفع حالة الطوارئ المستمرة في البلاد منذ عام 1963.

وتسببت السياسة المتشددة للحكومة في درعا في نتائج عكسية. فبدلًا من أن تؤدي إلى قمع الحالة الاحتجاجية، كانت بمثابة حافز للاحتجاجات في مناطق أخرى في المحيط السوري كانت مهملة لفترات طويلة. فاندلعت اضطرابات كبيرة في مدن سوريا الساحلية، مثل اللاذقية وبانياس. أما في الخارج، فقد أصدر رجل الدين السني البارز في قطر الشيخ يوسف القرضاوي بيانًا هنّأ فيه "قطار الثورة" على وصوله إلى "المحطة السورية"(21)، وأصدر 20 من قادة المعارضة السورية في المنفى بدورهم بياناتٍ تدعو إلى تنحي الأسد. وكان رد فعل الحكومة فوريًا. فنظمت الحكومة مئات المسيرات المؤيدة للنظام في جميع أنحاء البلاد. كما أقال الرئيس الأسد عددًا من المسؤولين الحكوميين، وعين [محمد] ناجي العطري على رأس حكومة مؤقتة. كما تحركت المزيد من الوحدات العسكرية من قواعدها وانتشرت على طول الطرق السريعة في سوريا، لاستعادة النظام في اللاذقية وبانياس. وأصدر مفتي سوريا، وهو رجل دين سني وأحد المدافعين عن النظام، بيانًا يبرر فيه هجمات الأجهزة الأمنية بأنها دفاع عن النفس، ودعا إلى المصالحة. وأخيرًا في الثلاثين من مارس، تحدث الرئيس الأسد إلى الشعب للمرة الأولى منذ بداية المظاهرات. وألقى باللائمة على الاحتجاجات بسبب التدخل الأجنبي، وأكد للشعب السوري أنه سيعيد النظر في جدوى رفع حالة الطوارئ عن سوريا. وخلال الأيام التالية، استمر النظام العلوي في حملاته على درعا واللاذقية وبانياس ومدن أخرى محيطة بها، وفي الوقت نفسه شرع في هجوم سحري ليتودّد إلى غالبية السوريين الذين ظلوا يشاهدون تلك الانتفاضة التاريخية من على الهامش. فمنح نظام الأسد 60 دقيقة مجانية على الهواتف المحمولة للمواطنين كهدية من الرئيس.

(21) "Sheikh Yousuf AlSupports the Syrian Revolution and Slams President Alfor Crackdown," Islamopedia Online, April 19, 2011.
http://www.islamopediaonline.org/news/sheikh?yousuf?al?qaradhawi?supports?syrian?revolution?and?slams?president?al?assad?crackdown.

وفي حركة تودد للمسلمين السنة (وأغلبهم من عامة المواطنين، لا طبقة التجار الذين كانوا علمانيين بشكل عام)، أعلن الأسد أن المعلمات من حقهن ارتداء النقاب داخل الفصول. كما منح الأسد الأكراد في محافظة الحسكة الجنسية السورية، سعيًا للحصول على دعمهم. وأخيرًا، تعهد الأسد بإطلاق سراح المئات من السجناء السياسيين.

وبلغت هجمة الأسد الساحرة ذروتها في السادس عشر من أبريل، عندما تحدث الأسد للمرة الثانية إلى الشعب على شاشة التلفزيون. كان خطابه الثاني تصالحيًا أكثر بكثير من خطابه الأول. فعبر الأسد عن تعاطفه مع مطالب المحتجين ومظالمهم، ووعد بسلسلة من الإصلاحات، بما في ذلك إنهاء حالة الطوارئ المستمرة منذ عام 1963. وكانت لهجة الخطاب تعبر عن تضامنه مع الشعب السوري في الحاجة إلى الإصلاح. وفي الحادي والعشرين من أبريل، وفى الأسد بوعده للشعب السوري، وأنهى حالة الطوارئ التي ظلت مستمرة منذ 48 عامًا.

كان الأسد يتوقع أن تُكسِبه تلك التنازلات التاريخية بعض الرضى. وإذا كان هناك سلام ممكن في سوريا؛ فمن المؤكد أن هذا هو وقته. كان الأسد مخطئًا. فبعد يوم واحد من إنهاء حالة الطوارئ، خرج المتظاهرون إلى الشوارع في أعنف أيام الثورة وأكثرها دموية ومحورية منذ بداية الثورة. وفيما اعتبر يوم "الجمعة العظيمة" للاحتجاجات؛ اندلعت التظاهرات في مدن شتى في جميع أنحاء سوريا، مطالبةً بإنهاء نظام الأسد. وعند هذه النقطة تحولت الثورة السورية لتصبح أكثر عنفًا. فانتشرت المظاهرات الكبيرة والعنيفة من المدينة الجنوبية درعا والمدن الساحلية السورية، لتصل إلى المحافظات الوسطى حمص وحماة، وكذلك ضواحي دمشق، حيث يقيم السوريون الفقراء والمشردون. وكانت وسائل الإعلام الحكومية قد أعلنت في الثامن من أبريل أن 19 من رجال الشرطة في درعا قد قُتلوا في المظاهرات. وفي اليوم التالي، قُتِل تسعة جنود في الجيش السوري، أثناء تحركهم إلى بانياس للسيطرة على الاضطرابات. ثم اغتال المتظاهرون في الثامن عشر والتاسع عشر من أبريل في حمص اثنين من كبار القادة في الجيش السوري، وهما العميد عبده خضر التلاوي والعقيد محمد عبده خضور.

وبدورها استجابت الأجهزة الأمنية السورية لهذه الزيادة في خسائرها النوعية. ففي يوم الجمعة الثاني والعشرين من أبريل، قتلت قوات الأمن نحو 100 من السوريين. وبدأ الجيش في نشر وحداته في المدن السورية في جميع أنحاء البلاد. وأفادت التقارير بأن وحدات الجيش انتشرت في درعا واللاذقية وبانياس وحمص والرستن، وقتلت مئات آخرين هناك. كما تواردت الأخبار بأن قوات الجيش قد فرضت الحصار على درعا، وقطعت إمدادات المياه والكهرباء والمواد الغذائية. وبسبب زيادة العنف، بدأت أعداد كبيرة من السوريين في الهجرة إلى لبنان في أوائل شهر مايو.

وانتشرت دورات من الاحتجاج ضد الجيش ثم حصار المتظاهرين كبقع الحبر في أواخر أبريل وحتى يوليو. وبدأ الاستياء والعداء بين الحكومة العلوية والأغلبية السنية للمتظاهرين في التصاعد بشكل كبير. وبحلول شهر يونيو، انتقلت المظاهرات الكبيرة شمالًا واجتاحت محافظة إدلب الشمالية. وردّ الجيش بإطلاق عمليات واسعة النطاق في معرة النعمان وجسر الرماد وجسر الشغور، على طول الحدود السورية التركية. ودفعت الاشتباكات العنيفة الآلاف من اللاجئين السوريين إلى تركيا. كانت الاحتجاجات التاريخية تمثل تحديًا مجهدًا لموارد القوات المسلحة. وكان الجيش يكافح للسيطرة على نطاق الاحتجاجات واتجاهها. فقبل أن تتمكن القوات المسلحة من إحكام السيطرة على المظاهرات وقمعها في إحدى المدن، كانت أعمال الشغب تندلع في بلدة أو مدينة أو محافظة أخرى. ومع ذلك فقد ظلت أعمال العنف حتى هذه اللحظة محلية ومنفصلة بين المحافظات السورية.

وبالنظر إلى تفاصيل الوضع على الأرض، وضعت القيادات الإقليمية السبعة للقوات المسلحة خططًا منفصلة لسحق التمرد إذا اندلع في المناطق تحت سيطرتها[22]. فأولًا، كان على كل قائد منطقة عسكرية أن ينسق عمليات القوات

(22) المعلومات المتاحة عن استراتيجية الجيش للقضاء على الانتفاضات الاجتماعية قليلة ونادرة. ومع ذلك، فاستنادًا على الوقت الذي قضيته كمستشار عسكري ملحق بكتيبة مشاة عراقية؛ فإن الروايات المتناقلة بين السوريين والصحفيين والخبراء العسكريين الأمريكيين، ودراسة البنية العسكرية والديموغرافية السورية، والنظر التاريخي على كيفية انتشار الجيش في الظروف التاريخية، كل ذلك يظهر صورة أوضح.

المسلحة مع الشرطة المحلية. وثانيًا، كان على قوات الجيش والشرطة قبل بدء العمليات العسكرية أن تقطع خطوط الاتصال الرئيسية، والمداخل والمخارج التي تقود إلى المدينة أو إلى خارجها. وثالثًا، كان على كل قائد منطقة عسكرية أن يجري تقييمًا لمدى الاحتجاجات وشدتها، وقوات الأمن المتوفرة، والتركيب العرقي للمدينة أو البلدة المعنية، قبل وضع أية خطة للسيطرة على المظاهرات. وربما تلجأ قوات الأمن أو لا تلجأ إلى التواصل مع قيادات المدينة، بناءً على الظروف المحيطة بتلك الاحتجاجات.

وفي بعض الحالات، وفقًا لمسؤول أمريكي متوسط المستوى، كانت وحدات الجيش النظامي تطوق المنطقة خارجيًا، بينما تقوم القوات الخاصة والمخابرات العسكرية بمداهمة المنازل، وتنشر قناصيها، وتختطف زعماء المعارضة. ووفقًا لهذا المصدر، لم تكن النخب العسكرية (الحرس الجمهوري، والمخابرات العسكرية، والقوات الخاصة) تثق في قدرة وحدات الجيش النظامي على القيام بالأعمال الدموية، نظرًا لميلها إلى التعاطف مع المواطنين(23). وفي حالات أخرى، كان قائد المنطقة يرسل وحدات الجيش النظامي إلى المدن للسيطرة على المظاهرات، بينما تراقب الوحدات الخاصة من المباني والأحياء المطهَّرة. وكان الجنود الذين يترددون في تصفية المتظاهرين يواجهون رصاصات القناصة، أو ينفذ فيهم حكم الإعدام بعد انتهاء العملية. وفي معظم المدن، كان الجيش يبدأ بالسيطرة على الأحياء الموالية، قبل أن يدفع بالمعركة إلى الأحياء المتمردة.

خلال هذه المرحلة، بقيت وحدات الحرس الجمهوري على الأرجح في دمشق وما حولها لحماية النظام. أما وحدات النخبة الأخرى، مثل الشعبة الميكانيكية الرابعة، والفرقة المدرعة الخامسة، فكانت بمثابة القوات الاحتياطية المتنقلة، التي تتوجه لإخماد الانتفاضة في المناطق الاستراتيجية، مثل درعا في

(23) كانت وحدات النخبة العسكرية في سوريا تتألف من موالين للنظام، من العلويين والثقات من السنة والمسيحيين والدروز. أما الوحدات العسكرية العادية فكان الكثير منها يتألف من السنة والأقليات الإثنية. وفقًا لمقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون السورية.

الأيام الأولى من الثورة، والمناطق التقليدية لاضطرابات السنة (كحماة وحمص على سبيل المثال)، والمدن الساحلية المهمة مثل بانياس واللاذقية (وهي مراكز التجارة ومصافي النفط، ومجتمعات الطائفة العلوية). وعندما كان النظام يشك في ولاء وحداته العسكرية، فإنه كان يبقي عليها في قواعدها العسكرية. وإذا رفض الجنود طاعة الأوامر الموجهة إليهم أو تنصلوا من واجباتهم أثناء القتال، فكانوا يعدمون على الفور من قبل أنصار النظام والموالين له. وأكد ملحق عسكري أمريكي سابق خدم في دمشق أن هذا التكتيك الذي استخدمه الجيش السوري لم يكن جديدًا: "إن التكتيك الذي استخدمه النظام لقمع الإخوان المسلمين في الثمانينيات هو نفسه ما يجري استخدامه الآن"[24].

ومع انتهاء ربيع عام 2011 وقدوم الصيف، انتقل قادة الحركات الاحتجاجية المختلفة في سوريا إلى توحيد المظاهرات التي لم تكن منسقة، لتصبح مقاومة موحدة. وبدأوا في اختيار أسماء خاصة لتظاهرات كل جمعة: "جمعة التضامن مع درعا"، "جمعة الحرية"، "جمعة الأطفال"، "جمعة العشائر"، وكان التركيز يتجه بشكل خاص إلى السابع عشر من يونيو. فأطلق المتظاهرون على هذه الجمعة: "جمعة صالح العلي"، وهو العلوي السوري المشهور، الذي قاد التمرد السوري ضد الاحتلال الفرنسي في العشرينيات من القرن الماضي. وكان المتظاهرون يأملون في أن يحشدوا الدعم بين صفوف العلويين الفقراء في الريف، أو أن يقنعوا بعض العلويين في الأجهزة الأمنية بالإطاحة بالنظام.

وبحلول منتصف يونيو، كانت الثورة السورية قد أودت بحياة نحو 2000 من السوريين. وتزايدت الدعوات الدولية للأسد أن يوقف حملته العنيفة. كما أدانت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والولايات المتحدة العنف في سوريا. وفي العشرين من يونيو، تحدث الرئيس الأسد للأمة للمرة الثالثة. وكان خطابه هذا بعيدًا كل البعد عن التنازلات واللهجة التصالحية التي اتسم بها خطابه السابق. فبينما أكد أن الحكومة سوف تمضي في وضع دستور جديد يعالج

(24) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول بالحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون السورية.

شكاوى المواطنين، فإنه علق مسؤولية ما يجري على "المخربين" و"المتطرفين والتكفيريين"، وعلى "المؤامرات الخارجية"[25]. كما شبه انتشار المظاهرات بانتشار "الجراثيم"، ما اعتبره كثير من المتظاهرين إهانة لهم، حيث ذكرتهم بوصف معمر القذافي للمتظاهرين في ليبيا بأنهم مجرد "جرذان". وفي اليوم التالي، نظم حزب البعث الحاكم مسيرات متضامنة مع للأسد في عدة مدن سورية.

لم يلق الخطاب الثالث إلا آذانًا صماء بين المتظاهرين، تمامًا مثل خطابه الأول والثاني. فلم يكن المتظاهرون في مزاج يسمح لهم بالاستماع إلى مبادرات الرئيس الأسد. وإلى جانب ذلك فقد كانت الموت شائعًا في هذه المرحلة، وكانت خيارات المتظاهرين محدودة. فلو وضعوا أسلحتهم ورجعوا إلى منازلهم فقد كانوا على يقين من أن الاعتقال مصيرهم. وعلى هذا النحو، استمرت دورة المظاهرات فالهجوم على المظاهرات بلا هوادة. وفي الرابع والعشرين من يونيو، نزل نحو 200 ألف سوري في شوارع حماة، وتحرك نحو 15 ألف متظاهر في مسيرة على طول الطريق الذي يربط بين دمشق وحلب. وبحلول الأول من يوليو، كانت أعداد المتظاهرين في حماة قد بلغت نصف مليون متظاهر. وبدأت الاحتجاجات المنظمة تشق طريقها في المناطق الوسطى من أهم مدينتين في سوريا: حلب ودمشق. وبحلول النصف الثاني من يوليو، كانت قوة النظام تتبخر بسرعة. فعلى الرغم من رد الفعل القاتل للجيش في مختلف المدن السورية، استمرت المظاهرات في الاشتعال. وأصبحت الثورة، التي بدأت في صورة معزولة في درعا؛ مستمرة في المقاومة في المحافظات الجنوبية والساحلية والوسطى والشمالية. وأصبح على الجيش السوري الآن، للمرة الثالثة، أن يتخذ قراره بدعم النظام أو الإطاحة به.

(25) "AlAddresses Nation at Damascus University on Events in Syria," SANA Online, June 20, 2011.

المرحلة الثالثة: اتحاد المعارضة، والعزلة الدولية، وتصدع الجيش
(أواخر يوليو إلى ديسمبر عام 2011)

كانت المرحلة الثالثة من الثورة السورية تمثل لحظة حاسمة للجيش السوري. فهل كان الجيش ليصعد من عملياته الأمنية في جميع أنحاء البلاد؟ هل سينقسم الجيش على أسس إقليمية أو طائفية كما حدث في اليمن وليبيا؟ هل ستقوم مجموعة صغيرة من الضباط بالانقلاب على النظام على أمل إنهاء العنف؟ في ختام عام 2011 كانت الظروف المحيطة تشير إلى واحد من الخيارين الأخيرين. فقد بدأ عدد القتلى وعدد الانشقاقات تزداد زيادة كبيرة. وكان الجيش قد استُنْفِد، وقد عجزت عملياته العسكرية التي استمرت لشهور عن إخضاع التمرد. واهتز التحالف التقليدي بين الطائفة العلوية وطبقة التجار السنة في حلب ودمشق، نتيجة للعنف العسكري في سوريا. كما بدأت المعارضة في التجمع في مجموعات سياسية وعسكرية أيضًا. وبدأت القوى الإقليمية والدولية تدين الأسد وتحيطه بالعزلة، وتدعو إلى الإطاحة به من منصبه. بل حتى الحليف التقليدي لسوريا، إيران، انتقدت استراتيجية سوريا العنيفة.

وبحلول نهاية يوليو عام 2011، سلك الأسد استراتيجية الحل الأمني لقهر الاضطرابات الاجتماعية. وبعد أشهر من التذبذب بين التنازلات السياسية وبين استخدام القوة العسكرية، اعتقد الرئيس الأسد أن الوقت قد حان لأن يقوم الجيش وحده بإخضاع المجتمعات المضطربة في سوريا. فأصبحت الاشتباكات العسكرية دامية بصورة كبيرة، وطائفية، ولا تميز ضحاياها. وكانت كبرى عمليات الجيش في درعا والساحل وحمص وإدلب وريف دمشق. ولم تعد الحكومة معنية بالحفاظ على شرعيتها، وإنما بالحفاظ على بقائها فحسب. كما بدأ الجيش في الاعتماد على الشبيحة، وهم ميليشيات من المرتزقة الذين يرتدون الملابس المدنية، ويقتحمون صفوف المتظاهرين بالهراوات والسكاكين وغيرها من الأسلحة[26]. وبحلول شهر أغسطس، كان نشطاء حقوق الإنسان قد رصدوا

---

(26) نشأ مصطلح "الشبيحة" في منتصف القرن العشرين. وكان يشير إلى العصابات الإجرامية =

مقتل ثلاثة آلاف من السوريين خلال ستة أشهر من القتال. وسجلت حمص أكبر عدد من القتلى، حيث بلغ عدد الوفيات فيها 761 حالة وفاة. وجاءت درعا في المركز التالي فسجلت 594 قتيلًا، ثم حماة 350 قتيلًا، ثم إدلب 319 قتيلًا، ثم دمشق 90 قتيلًا، وحلب 44 قتيلًا. كما جرى استهداف المعارضين السياسيين الرئيسيين. وفي سبتمبر، عذبت قوات الأمن وقتلت الشيخ السني عدنان العرعور[27]، الذي كان صريحًا في انتقاده لنظام الأسد[28]. وفي أكتوبر، اغتالت قوات الأمن الزعيم الكردي مشعل تمو في القامشلي، بعد انضمامه إلى المجلس الوطني السوري المعارض[29].

وأدت استراتيجية النظام "الجيش أولًا"[30] إلى نتائج متباينة. فمن ناحية، نجحت تلك الاستراتيجية في ترسيخ دعم العلويين والأقليات العرقية للنظام. فقد أدت الطبيعة الطائفية المتزايدة للعمليات العسكرية إلى سحب العديد من العلويين (من الأغنياء والفقراء، في المدن والريف) إلى دائرة أكثر تشددًا. وذكر أحد السياسيين العراقيين أنه سمع هذا الهتاف عندما سافر إلى حماة: "العلوي على التابوت، والمسيحي إلى بيروت"[31]. وردًّا على ذلك أخبر إينياس الرابع في الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية أتباعه في دمشق أن البقاء على الوضع الراهن مع العلويين، خير من مستقبل مجهول مع السنة[32]. وبدأ النظام يروِّج بشكل جاد لسردية تضع الأغلبية السنة في مقابل الأقليات المضطهدة تاريخيًا. فأولًا، أقال الرئيس الأسد وزير الدفاع العلوي، وعين وزيرًا مسيحيًا لترسيخ هذه

= التي لها صلة بالأسرة الحاكمة. وكانوا كثيرًا ما يتجولون في سيارات مرسيدس وكان المواطنون يشيرون إليهم بكلمة "شبح". ومن ذلك الحين اعتبر العديد من السوريين أن أنشطة الشبيحة تمثل النيات الحقيقية للنظام، وانظر:

"Syria's Mutating Conflict," 6.

(27) هذا خطأ واضح من المؤلف. وبالرجوع إلى المصدر الذي أحال إليه المؤلف، فإن فؤاد العجمي لم يكن يتحدث عن تعذيب الشيخ عدنان نفسه، ولكن الشهيد لؤي عامر رحمه الله (المترجمان).

(28) Ajami, Syrian Rebellion, 122.

(29) Ibid., 141-142.

(30) See "Syria's Mutating Conflict."

(31) Ajami, Syrian Rebellion, 111.

(32) Ibid., 115.

الرسالة. وثانيًا، ركز النظام عملياته العسكرية على المناطق ذات الأغلبية السنية، بينما مارس ضبط النفس في المناطق الجنوبية التي يسكن فيها الدروز، والمناطق الشرقية التي يسكن فيها الأكراد. ولكن من ناحية أخرى، أدى قرار الأسد بتصعيد العمليات العسكرية إلى نتائج عسكية للغاية. فقد أدى الاستخدام العنيف والعشوائي للقوة إلى توحيد المعارضة، وتسبب في بعض الصدوع داخل الطائفة العلوية، كما عزل سوريا عن المجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى تأجيج الصراع العرقي، استخدم الجيش السوري استراتيجية أخرى لعزل الحركة الاحتجاجية في مدن وبلدات مختلفة. فقد جعلت سيطرة الجيش على خطوط التواصل الكبرى في سوريا؛ التواصل وتنسيق التحركات بين المتظاهرين أمرًا صعبًا[33]. ولم يكن لاستراتيجية (الجيش أولًا) التي استمرت من أواخر يوليو إلى ديسمبر عام 2011 نفس النتائج لتلك الاستراتيجية عندما استخدمت سابقًا في حماة عام 1982. فقد أدت حملة الرئيس حافظ الأسد الوحشية على حماة إلى مقتل ما بين 10 آلاف إلى 30 ألفًا من السوريين، لكنها وضعت نهاية فورية للاضطرابات في حماة. لقد قال زوّار المدينة بعد حملة القمع العنيفة إنها قد تحولت إلى مدينة أشباح ومقبرة جماعية. فلم يسلم في حماة بشر ولا حجر. وبينما حاول الجيش السوري أن يعيد توظيف استراتيجية مشابهة في خريف 2011، فإن العديد من السوريين رفضوا الخضوع للنظام العلوي. بالنسبة إليهم، كانت الكرامة أكثر أهمية من الموت. أوجز ذلك أحد أعضاء الجماعات المعارضة بقوله: "لقد وصل الناس إلى مرحلة يفضلون فيها الموت على المذلة. وإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يفعله النظام هو أن يقتلنا"[34]. ولئن اضطر العشرات من السوريين الذين وقعوا في مرمى نيران النظام إلى مغادرة سوريا واللجوء في الأردن ولبنان وتركيا، فإن الغالبية رابطوا في منازلهم لمواصلة المقاومة أو لحماية ممتلكاتهم. وكان لصمود المحتجين أثر ضار على الجيش السوري. فقد ازداد استياء الجيش من أن استعمال القوة المميتة لا أثر له في إخماد التمرد.

---

(33) "Uncharted Waters: Thinking through Syria's Dynamics," Middle East Briefing N31, ICG, November 24, 2011, 2.

(34) "Syria's Mutating Conflict," 5.

كما وضعت سلسلة من الأحداث التي وقعت في منتصف شهر يوليو ضغوطًا متزايدة على نظام الأسد لإنهاء العنف. فأولًا، بدأت حركات المقاومة المختلفة والمنفصلة في تنظيم مقاومتهم، ولو على بُعد. وظهرت تقارير في يوليو تشير إلى أن عددًا من الجنود السوريين المنشقين قد شكلوا قوة شبه عسكرية، وأطلقوا عليها الجيش السوري الحر. وبالمثل، شكلت جماعات المعارضة السورية منظمة سياسية سُميت بالمجلس الوطني السوري، واتخذت من إسطنبول مقرًا لها، واجتمعت في شهر أغسطس. ووصف المجلس الوطني السوري نفسه بأنه ممثل عن الجماعات السورية المختلفة داخل سوريا وخارجها. وكان من بين أعضاء المجلس خمسة أفراد من جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى أربعة أكراد، ومسيحي واحد، وخمسة مستقلين، وستة من لجان التنسيق المحلية، وواحد من المجتمع الآشوري، وأربعة من الليبراليين، يقودهم أكاديمي في المنفى، يقيم في باريس[35].

وثانيًا، استمرت الضغوط الإقليمية والدولية الداعية إلى وضع حد لأعمال العنف. ففي أوائل شهر أغسطس، طالب مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وجامعة الدول العربية؛ بوضع حد لتكتيكات الجيش الوحشية. وأدان الملك عبد الله عاهل السعودية العنف في خطاب تليفزيوني موجه إلى العالم العربي، كما بدأت دول المنطقة الأخرى السنية، تركيا ومصر، تنأى بأنفسها عن نظام الأسد. وتسربت تقارير من أنقرة تفيد بأن تركيا لا تستبعد خيار التدخل العسكري في سوريا. وفي منتصف شهر أغسطس، بدأت الدول الغربية سلسلة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد نظام الأسد ودائرته الداخلية. ودعا الرئيس أوباما، بالإضافة إلى حكومات كندا وألمانيا وفرنسا وإنكلترا، إلى تنحي الأسد. كما هدد المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإحالة الرئيس الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ثم علقت جامعة الدول العربية في نوفمبر عام 2011 عضوية سوريا. حتى الحليف التقليدي لسوريا، إيران، بدأت تنتقد

(35) Ajami, Syrian Rebellion, 133.

الرئيس الأسد بالإشارة إلى أن مطالب المحتجين مشروعة، ونددت بالحلول العنيفة التي لجأ إليها الأسد لحل المأزق الداخلي.

لكن الأسد لم يتأثر على الإطلاق بالمعارضة الدولية لاستراتيجيته، بل إن تلك المعارضة الغربية أيدت سردية نظام الأسد بأن المظاهرات كانت نتيجة لتدخل غربي. وروّجت وسائل الإعلام الرسمية السورية أن الانتقادات الغربية للرئيس الأسد ما هي إلا ذريعة ليدعي الغرب أنه يدعم الحركات الديمقراطية في العالم العربي حتى يتمكن من إجراء المزيد من الغزو لأراضي المسلمين، على غرار العراق وأفغانستان وليبيا.

ومع انتهاء فصل الصيف وقدوم فصل الخريف، ظهرت تصدعات داخل الأجهزة الأمنية والطائفة العلوية. ففي يوليو [عام 2012]، رفض مناف طلاس، وهو أحد المسؤولين رفيعي المستوى في النظام، وقائد في الحرس الجمهوري، وابن وزير الدفاع السابق؛ أن يشارك في الحملة العسكرية العنيفة للنظام. كان طلاس صديقًا للأسد، وقد عمل على نزع فتيل الثورة عن طريق التفاوض مع القادة المحليين في الأحياء المضطربة في سوريا. وأدى انشقاق طلاس إلى المزيد من الانشقاقات البارزة. ففي منتصف شهر أغسطس، دعا 41 من أعضاء حزب البعث السابقين ومن المسؤولين الحاليين بالحكومة إلى انتقال سياسي لإنهاء الصراع، وعلى رأسهم وزير الإعلام السابق والمقرب من عائلة الأسد محمد سلمان. وفي أول شهر سبتمبر، استقال النائب العام في حماة احتجاجًا على وحشية القوات السورية.

كانت الانشقاقات في صفوف الجيش السوري في المقام الأول بين الضباط السنة أصحاب الرتب المتوسطة، وضباط وجنود الصف السنة. وفي غياب البيانات الموثقة لأعداد المنشقين يصعب تقييم مدى الانشقاق، لكن الجيش السوري الحر، بحلول أكتوبر 2011، كان لديه ما يكفي من المقاتلين لبدء الهجمات المنظمة ضد الموالين للنظام داخل الجيش السوري(36). وقال وسام طريف، مدير إحدى مجموعات حقوق الإنسان في سوريا، في وقت مبكر

(36) Starr, Revolt in Syria, 114.

من يوليو عام 2011 وهو يتحدث عن الجيش السوري الحر: "نحن نتحدث عن حوالي 2000 جندي، وربما أكثر، ممن انشقوا عن الجيش"[37]. ومع قدوم فصل الخريف، قيل إن آلافًا آخرين قد انشقوا. وأفادت تقارير أن 100 من عملاء المخابرات الجوية قد انشقوا وانضموا إلى المعارضة. وأعرب الكثير من الجنود المنشقين عن غضبهم بعد أن أجبروا على إطلاق النار على المتظاهرين العزل. ومع تزايد أعداد المنشقين تزايدت كذلك التقارير التي تشير إلى تشكيل وحدات عسكرية معارضة. وانتمى المنشقون إلى الوحدات العسكرية المعارضة، مثل لواء خالد بن الوليد، ولواء حمزة الخطيب، ولواء القاشوش، والجيش السوري الحر، وحركة الضباط الأحرار[38]. وذكرت بعض المصادر أن عدد الجنود في الجيش الحر قد بلغ 10 آلاف قرب نهاية عام 2011[39].

كما خلقت الاستراتيجية العسكرية لنظام الأسد من أواخر يوليو إلى ديسمبر 2011؛ شقوقًا في المجتمع المدني العلوي. ففي الثاني عشر من ديسمبر، أدان ثلاثة رجال دين علويين في حمص حملة الحكومة العنيفة ضد المتظاهرين، ونفوا ادعاءات النظام بأن السنة يستهدفون العلويين عشوائيًا. كما نأت شخصيات علوية والاتحاد العلوي للجان التنسيقية في المعقل التقليدي للعلويين على طول الجبال الساحلية بنفسها عن التكتيكات العنيفة للنظام ضد المتظاهرين. وأعلنوا أن الشبيحة كانوا "لعبة بأيدي عائلة الأسد"، لا ممثلين عن الطائفة العلوية. ودعت تلك المجموعة إلى الوحدة وإنهاء العنف[40].

ومع اقتراب عام 2011 من نهايته كانت سوريا قد اشتعلت في حرب أهلية. لقد أدت استراتيجية الأسد العسكرية إلى نتائج عكسية تمامًا. فقد استمرت المظاهرات الغاضبة في جميع أنحاء البلاد، كما هددت السيارات المفخخة

---

(37) Ivan Watson, "Syrian Deserter: 'It Was Like a War against Your Own People,'" CNN, July 5, 2011.
http://articles.cnn.com/2011?07?05/world/syria .sniper_1_deserters?sniper?insan.

(38) "An Expanding Armed Confrontation?" Syria Revolts blog.
http://syriarevolts.wordpress.com/2011/09/26/an?expanding?armed?confrontation/

(39) Nada Bakri, "Defectors Claim Attack that Killed Syria Soldiers," New York Times, October 2011. 26.

(40) Wieland, Decades of Lost Chances, 38-39.

والمظاهرات التحالف التجاري العسكري في دمشق وحلب، وارتفعت وتيرة الانشقاقات وأعداد القتلى[41]، كما أصبح النظام السوري يواجه عزلة دولية وإقليمية متصاعدة. وتوقعت الجهات الخارجية أن الأجهزة الأمنية العلوية لن تستطيع الحفاظ على وتيرة عدوانها المستمر لفترة أطول. أما الاقتصاد السوري فقد دُمّر تمامًا، ونضبت خزانة الحكومة، واستنزفت الموارد العسكرية. وفي المقابل، كانت المعارضة تظهر أكثر توحدًا وتنظيمًا وجرأة. ومع دخول الثورة السورية التاريخية عامها الثاني، تساءل الكثيرون إذا كان عام 2012 سيشهد إطاحة الجيش بالنظام السوري أم أنه سيستمر في دعمه القوي للرئيس الأسد؟ وفي خضم المعارضة المتزايدة، هل سيبقى الجيش موحدًا أم سيتفكك؟

المرحلة الرابعة: استراتيجية الأرض المحروقة، وبلوغ الانشقاقات ذروتها، ولعبة الشطرنج الدولية تبدأ (يناير 2012 إلى ديسمبر 2012)

عندما شرعت في كتابة هذا الفصل في صيف عام 2013، كانت الحرب الأهلية السورية قد دخلت عامها الثالث. وحتى تاريخه؛ أشارت مصادر متعددة إلى أن عدد القتلى يتراوح بين 70 ألفًا إلى 100 ألف قتيل سوري. وبلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا أكثر من مليون لاجئ. وتشردت أعداد تفوق ذلك داخل سوريا. كما تأرجح زخم المعارك كثيرًا في عام 2012 وأوائل عام 2013. وتناوب كل من الجيش السوري الحر والجيش الموالي للنظام تحقيق الانتصارات وتكبد الهزائم. ولبّى الكثير من الجهاديين الإسلاميين دعوة الجهاد ضد النظام العلوي الكافر. وردًا على ذلك، أعار حزب الله مقاتليه، بالإضافة إلى المستشارين العسكريين الإيرانيين، لدعم الرئيس الأسد. وانغمست سوريا في حرب أهلية طويلة الأمد، والتي تورطت فيها المعارضة السورية والجهاديون الإسلاميون والدول الخليجية والغرب، ضد النظام السوري

(41) ذكر وايلاند، أن 2000 من الجنود وأفراد الأمن كانوا قد قتلوا في المعارك وذلك بحلول نهاية عام 2011، وانظر:

Decades of Lost Chances, 26.

وحزب الله وإيران وأجزاء من العراق وروسيا والصين. وتدفقت الأموال والمساعدات والمعدات العسكرية من القوى الخارجية وأغرقت ساحة المعركة. وبسبب الدعم الخارجي الكبير لكلا الجانبين، كان من الصعب توقع مسار المعركة للأشهر أو السنوات المقبلة. لكن اللافت للانتباه هو الدعم القوي المتواصل من الجيش السوري للرئيس الأسد. فقبل بداية الثورة السورية في مارس عام 2011 كان عدد الجنود في الجيش يقترب من 200 ألف جندي. أما بنهاية شهر ديسمبر عام 2012، قدر محللون أن عدد الجنود في الجيش تراجع إلى نصف هذا العدد، لكن الذين يُعتمد على ولائهم ربما يكونون50 ألفًا من القوات الخاصة[42].

وفي العاشر من يناير عام 2012، تحدث الرئيس الأسد للأمة للمرة الرابعة. وكان خطابه تحديًا. ففي كلمته التي استمرت لنحو 90 دقيقة، أعلن للسوريين والعالم أنه لا ينوي التنحي عن منصبه. ووفقًا لما قاله، لقد جاء إلى السلطة بإرادة الشعب وسوف يبقى فيها. وشبه الدول غير الديمقراطية التي تطالب سوريا بإجراء إصلاحات ديمقراطية (أي دول مجلس التعاون الخليجي) بالطبيب "الذي يدعو الآخرين للإقلاع عن التدخين، بينما تتدلى السيجارة من شفتيه"[43]. وبحلول نهاية شهر يناير عام 2012، ابتكر النظام العلوي استراتيجية جديدة لإخضاع الانتفاضة. فقد بدأ النظام في تركيز قوته العسكرية على المناطق الرئيسية التي تربط بين دمشق ووسط سوريا والساحل، بدلًا من نشر قواته المسلحة في جميع أنحاء البلاد لقمع مناطق الاضطرابات المتعددة في وقت واحد.

---

(42) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2013 (London: Taylor and Francis, 2013).

ولا شك في أن جزءًا من "الدعم القوي" الذي قدمه الجيش إلى بشار كان يرجع إلى التطرف والراديكالية التي ظهرت في بعض صفوف حركة التمرد. وفي ضوء ذلك، فقد كان الحفاظ على الدعم الثابت للرئيس الأسد بمثابة الحفاظ على الذات.

(43) كان هذا انتقادًا مقنّعًا لدول الخليج التي كانت تمول المعارضة السورية وتدعو بشارًا للتنحي، وانظر:

Ajami, Syrian Rebellion, 77.

وكان قطاع جامح فقير محافظ من حمص، يسمى بابا عمرو؛ هو المرحلة التجريبية لهذه الاستراتيجية. أولًا، طوّق الجيش المدينة، وأنشأ نقاط تفتيش لمراقبة حركة الدخول والخروج من المنطقة. ثم قصف الجيش المدينة لعدة أيام باستخدام الدبابات والمدفعية والطائرات. وفور توقف القصف، اقتحم الجيش المدينة بالدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمشاة الخفيفة، ومسح المنطقة شارعًا تلو الآخر. ثم أقام الجيش نقاط تفتيش في جميع أنحاء المدينة، وأعلن نجاحه في استئصال الإرهابيين. وبعد أن اعتقد الجيش أنه دمر المدينة وهجَّر أهلها بما فيه الكفاية، سمح لجنوده وللشبيحة بنهب المباني[44]. السماح للشبيحة والجنود بنهب ممتلكات الناس يحافظ على ولائهم للنظام، ويفقد السكان رغبتهم في العودة إلى منازلهم. وأخيرًا، وصل أحد أعضاء النظام إلى المدينة، ليعلن عن "تحريرها" أمام حشد جرى تجميعه من مؤيدي النظام، وتعهد بإعادة بناء المدينة العاصية بأموال الدولة.

شبّه الجيش السوري هذه الاستراتيجية بالاستراتيجية التي أعلن عنها الجيش الأمريكي في العراق: "التطهير، ثم السيطرة، ثم إعادة الإعمار". لكن النظام السوري، على عكس الأمريكيين في العراق؛ لم تكن لديه الرغبة ولا النية في إعادة إعمار المدن التي جرى "تطهيرها". ولم تكن لديه الرغبة أيضًا في إعادة المدنيين النازحين إلى ديارهم. وشجع هذا النجاح في بابا عمرو الجيش السوري على الشروع فيما أسماه بعض المحللين بسياسة "الأرض المحروقة" لمكافحة التمرد[45]. واعتمد الجيش اعتمادًا كبيرًا على القصف لتدمير البلدات والمدن. فقد كان من الآمن والأيسر بالنسبة للقوات المسلحة السورية أن تقصف المدن عن بعد باستخدام الدبابات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر، من أن يخوض الجيش المعارك داخل المدن. وكان لهذه الاستراتيجية ميزتان أخريان، إلى جانب قصف المعارضة وإخضاعها؛ فأولًا: كانت هذه الاستراتيجية تضع أقل قدر من الضغط على الجيش المنهك. وثانيًا: كانت تُحِدّ من قدرة المعارضة على الترويج لانتصاراتها بنشر صور تدمير

---

(44) "Syria's Mutating Conflict," 8.

(45) Ibid., 6.

المعدات العسكرية للنظام داخل المدن. وكان النظام العلوي يأمل أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى خفض معنويات المعارضة.

كان لهذه الاستراتيجية عدة نتائج فورية. أولًا، ارتفعت أعداد القتلى والنازحين من المدنيين ارتفاعًا كبيرًا. ففي التاسع والعشرين من ديسمبر عام 2011، أفادت الأمم المتحدة أن عدد القتلى في سوريا بلغ 7500 قتيل، بالإضافة إلى 10 آلاف لاجئ مسجل. ثم بحلول شهر ديسمبر عام 2012، ارتفع عدد القتلى إلى 40 ألف قتيل، مع 470 ألف لاجئ. وبحلول شهر مايو عام 2013، ارتفع عدد القتلى ليصل إلى 80 ألف قتيل، مع مليون و200 ألف لاجئ[46]. ثانيًا: أدت وحشية هذه الاستراتيجية أيضًا إلى ارتفاع في معدل الانشقاقات عن النظام السوري. ففي ديسمبر عام 2011، كان عدد المنشقين من العناصر الرئيسية في النظام ثلاثة فقط. ثم ارتفع هذا الرقم بحلول شهر ديسمبر عام 2012 ليصل إلى 82[47]. وانشق مسؤولان رفيعا المستوى في يوليو عام 2012. فقد انشق القائد في الحرس الجمهوري مناف طلاس (الذي ذكرناه سابقًا)، ونواف الشيخ فارس، السفير السوري لدى العراق. ثم انضم إليهما رئيس الوزراء رياض حجاب في شهر أغسطس، واللواء عبد العزيز جاسم الشلال قائد الشرطة العسكرية في شهر ديسمبر. وأعلن معظم المنشقين خلال هذه الفترة أنهم انشقوا عن الجيش السوري لأحد هذه الأسباب الثلاثة: (1) أنهم كانوا يعتقدون أن النظام كذب عليهم فيما يتعلق بمقاتلة "العصابات المسلحة" بدلًا من المدنيين العزل في البلدات. (2) أنهم رفضوا إطلاق النار على المدنيين غير المسلحين، أو أنهم شعروا بالاشمئزاز من وحشية القوة العسكرية المطلوبة منهم. (3) أنهم كانوا غاضبين من استهداف الجيش لبلدانهم، كما هو الحال مع السفير فارس كما يعتقد الخبراء، فقد انشق بسبب العمليات العسكرية الدائرة في مسقط رأسه دير الزور. وعلى الرغم من الارتفاع في أعداد

(46) The UN Refugee Agency, "Syria Regional Refugee Response". http://data.unhcr.org/syrianrefugees/.

(47) "Interactive: Tracking Syria's Defections," AlMay 11, 2013. http:// www.aljazeera.com/indepth/interactive/syriadefections/.

المنشقين من المسؤولين رفيعي المستوى في عام 2012، فإن أي ادعاءات عن حدوث انقسام واضح في الجيش لا أساس لها، لأن هذه الانشقاقات كانت إلى حد كبير مقتصرة على الأفراد بدافع من الضمير أو الوازع الأخلاقي[48]، أو كانت بين مجموعات من الجنود لا قدرة لهم على المقاومة الجادة، بسبب النقص الشديد في المعدات وغياب التدريبات والقدرة على التعبئة.

وعلى مدى عام 2012، أصبح الجيش السوري الحر أكثر ثقة في قدرته على مواجهة القوات المسلحة لنظام الأسد. كانت تكتيكات المعارضة دليلًا على أن الحرب غير متكافئة. ولمواجهة الأسلحة التقليدية للنظام؛ لجأت المعارضة إلى استخدام العبوات الناسفة والهجمات الصاروخية، وتكتيكات الكر والفر. وكانت في بعض الأحيان تبادر بعمليات أكثر عنفًا، مثل هجومها على قاعدة عسكرية بالقرب من دمشق في شهر نوفمبر عام 2011، لكي تثبت للسوريين وللمجتمع الدولي أنها قوة مقاتلة فاعلة. وفي يوليو عام 2012، حقق الجيش السوري الحر انتصارًا كبيرًا على قوات الأسد، بعد سيطرته على مدينة حلب، وهي ثاني المدن السورية الأكثر أهمية بعد دمشق. وشجع ذلك النجاحُ المعارضةَ على التركيز على دمشق، حيث يقع مقر النظام العلوي. واستهدفت الاغتيالات الدائرة الداخلية للمقربين من الأسد. ففي الثامن عشر من يوليو، أفادت تقارير بأن أربعة من كبار المسؤولين في الحكومة قد قتلوا في دمشق، وهم داوود راجحة وزير الدفاع، وآصف شوكت نائب وزير الدفاع وزوج شقيقة الأسد، وحسن تركماني معاون نائب الرئيس للشؤون العسكرية، وهشام بختيار رئيس مكتب الأمن القومي[49]. واجتاحت المعارك ضواحي العاصمة، كما تسللت ببطء إلى أحياء في وسط المدينة. وفي سبتمبر، نجح الجيش السوري الحر في زرع متفجرات بالقرب من مقر القيادة العسكرية في دمشق. ونتيجة لذلك، بدأ التحالف التاريخي بين الأسد وبين طبقة التجار السنة بالتأرجح على حافة الانهيار. وفي أكتوبر عام 2012، تراجع دعم الدروز للأسد، وهم من أهم

(48) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور إيال زيسر (رئيس قسم العلوم الإنسانية بجامعة تل أبيب)، تل أبيب، إسرائيل، أكتوبر 2012.

(49) "Syria's Mutating Conflict," 1.

حلفاء النظام من الأقليات[50]. كما ظهرت تقارير تفيد بأن سيطرة الرئيس الأسد على أراضي الدولة قد تقلصت إلى 30% فقط[51].

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح في التفاصيل، فإن ليبيا واليمن واجهتا حربًا أهلية مماثلة أو نزاعًا على أسس طائفية أو قبلية أو إقليمية؛ لكن جيوشها تمزقت في خضم هذه الاضطرابات. فما الذي يفسر ذلك الدعم القوي والإخلاص الشديد من الجيش السوري تجاه الرئيس الأسد؟ فعلى الرغم من وصول عدد القتلى إلى ما بين 70 ألف إلى 100 ألف منذ بداية الثورة، وتزايد الانشقاقات والخسائر بين صفوف الأقلية، والتصدعات داخل المجتمع العلوي وطبقة التجار السنة، والعزلة الدولية واسعة النطاق بما في ذلك جامعة الدول العربية؛ فقد ظل النظام والنخب العسكرية الموالية له حازمة في قمعها، وملتزمة بمسار محدود الفرص في النجاة. فقد كانت أفضل فرصة بالنسبة للجيش للحفاظ على نفوذه، وفقًا لحساباته، هو الوقوف إلى جانب النظام. فإن المصالح المنخفضة للجيش من تغيير الوضع الراهن كان من شأنها أن تُلغِي أي غضب قد يشعر الجيش به بسبب القيود المرتفعة التي فرضها عليه الأسد.

القيود المرتفعة على الجيش السوري

قال ستيفن ستار Stephen Starr في كتابه (الثورة في سوريا) إن "النظام السياسي والأمني السوري برمته، ومن ثَمَّ المجتمع السوري، قد بُنِيَ منذ اللحظة الأولى والثورة الداخلية في اعتباره"[52]، وهو مصيب في ذلك تمامًا. فحتى هذه اللحظة، تحدى الرئيس الأسد تلك الانتفاضة الاجتماعية غير المسبوقة، والإدانة الدولية، والعديد من الدعوات لإقالته. ووقف الأسد على حافة سقوط النظام منذ أكثر من عامين، لكن ميله للتشبث بالسلطة لم يضعف ولم يتردد. فعلى الرغم من أن الرئيس الأسد قد استفاد بلا شك من دعم إيران وروسيا وحزب الله، إلا أن حجر الزاوية في بقاء الأسد كان ولا يزال هو الجيش السوري. فإن المستوى

(50) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عسكري إسرائيلي متقاعد، تل أبيب، إسرائيل، أكتوبر 2012.

(51) Suleiman Al“Riad Hijab, Former Syria Prime Minister, Says Assad Controls Only 30 Percent of Country,” Huffington Post, August 14, 2012.

(52) Starr, Revolt in Syria, xii.

المرتفع من القيود، والمستوى المنخفض من المصالح بالنسبة للجيش السوري في قَلْب الوضع الراهن؛ أدى إلى استمرار ولائه للرئيس الأسد، على الرغم من تزايد الضغوط الداخلية والخارجية.

قبل الانتفاضة عام 2011، كانت مهمة الجيش السوري مقتصرة على حماية حدود سوريا، واستعادة السيطرة على مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل، والدفاع عن النظام وهي أهم مهمات الجيش. وقد قسَّم الجيش المناطق السورية إلى سبع مناطق عسكرية (دمشق، والشمال، والشرق، والجنوب، والجنوب الغربي، والمنطقة الساحلية، ومنطقة الوسط)، ولكل منطقة قيادتها الخاصة. كما ينقسم الجيش السوري إلى ثلاثة فيالق رئيسة. الفيلق الأول، ويقع مقر قيادته في دمشق، وينتشر في الجنوب بالقرب من الحدود مع إسرائيل والأردن. ومهمته الدفاع عن سوريا ضد أي توغل إسرائيلي. والفيلق الثاني، ويقع مقر قيادته بالقرب من الحدود اللبنانية في مدينة الزبداني. وأدى تمركز هذا الفيلق بالقرب من لبنان، وعلى الطريق السريع الذي يربط بين دمشق والعاصمة اللبنانية بيروت؛ إلى السيطرة على العمليات في لبنان إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. كما كان الفيلق الثاني أيضًا يحمي ضواحي دمشق ومناطق الاضطراب التاريخية مثل حمص وشمال دمشق. ولعل أهم أدوار الفيلق الثاني هو حماية النظام ضد الوحدات العسكرية المنشقة. فكانت الفرقة المدرعة الثالثة في الفيلق الثاني مسؤولة عن حماية كرسي السلطة السورية السياسية والعسكرية. وأخيرًا يأتي الفيلق الثالث، المتمركز في حلب وهي ثاني أهم المدن السورية، وكان مسؤولًا عن حماية شمال سوريا والمنطقة الساحلية الاستراتيجية، التي تضم المصافي النفطية والموانئ البحرية الرئيسية[53].

وكانت الفيالق الثلاثة للقوات البرية تنقسم من الناحية التنظيمية إلى: ثلاث

---

(53) Joseph Holliday, The Syrian Army: Doctrinal Order of Battle (Washington, DC: Institute for the Study of War, 2013), 8-10.
http://understandingwar.org/sites/default/files/SyrianArmy
مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية على معرفة بالجيش السوري.

فرق آلية، وسبع فرق مدرعة، وفرقة مشاة خاصة، وفرقة حرس جمهوري، وفرقة قوات خاصة (أو ما يعادلها)، ومجموعة متنوعة من الألوية المستقلة؛ مثل فرق صواريخ أرض - أرض، والمشاة، والفرق المضادة للدبابات، وفرق المدفعية، والقوات الخاصة، ووحدات الاحتياط. ويمكن للمرء أن يتأكد من تحديد أولويات الحكومة السورية بالنسبة للفيالق الرئيسة في الجيش عن طريق دراسة أعداد الجنود وأماكن التمركز والقدرات العسكرية في الوحدات العسكرية لكل فيلق منها. فقد كانت الحكومة السورية تضع الجنود الأكثر ولاءً (العلويون في المقام الأول) وأفضل المعدات؛ في الوحدات العسكرية المكلفة بالدفاع عن النظام. وكانت هذه الوحدات تتمركز في دمشق أو بالقرب منها، أو في مناطق الاضطرابات المحتملة مثل حمص وحماة ودرعا، وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وليس على طول الحدود السورية الهشة. فعلى سبيل المثال، نشر الجيش فوجين من القوات الخاصة بالقرب من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث كان يعتقد أنها تضم الإسلاميين المتشددين المعارضين للنظام السوري. كما تمركزت فرق القوات الخاصة الأخرى في دمشق لحراسة النظام السوري[54]. وكانت هذه القوات الخاصة، بالإضافة إلى الوحدات الأخرى التي تحمي الحكومة في دمشق الفرقة المدرعة الثالثة، والحرس الجمهوري (الذي يقوده علويون مقربون من الأسد)هي الأفضل تجهيزًا بالمعدات والأكثر جاهزية للقتال. وغالبًا ما كانت الوحدات الأقل ولاءً للنظام تُرسَل إلى المحيط السوري، أو للمفارقة! إلى الجبهة السورية الإسرائيلية[55]. وكانت ميزانية الدفاع السورية المنخفضة (في المركز الرابع عشر من بين 19 دولة في المنطقة)[56] تضمن حصول وحدات النخبة والوحدات الموالية فقط على التمويل الكافي للتدريب والصيانة ودفع رواتب الأفراد والجنود. وأما الوحدات الأخرى في الجيش

(54) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عسكري إسرائيلي متقاعد، تل أبيب، إسرائيل.

(55) Nikolaos Van Dam, The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Assad and the Ba'ath Party, 4th ed. (London: I.B. Tauris, 2011), 36.

(56) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2011 (London: Taylor and Francis, 2011), 474.

فكانت فقيرة التجهيز، مع غياب الصيانة وضعف التدريبات، وعجز البنية اللوجستية[57].

لقد كانت السمة المميزة لطول عمر حكم عائلة الأسد هي إنشاء نظام مركزي مدروس، يَحُدّ من وقوع الانقلابات العسكرية. كما أنشأ نظام الأسد عدة طبقات متداخلة من الولاء، ليتجنب وقوع انقلاب عسكري آخر بعد سلسلة الانقلابات في أعوام 1954، و1963، و1966، و1970. وكانت الدائرة الداخلية للأسد تشتمل على أفراد عائلته المقربين. فكان أخوه ماهر الأسد يسيطر على الحرس الجمهوري. وكانت أخته بشرى أحد مراكز القوى السياسية، وتولى زوجها آصف شوكت منصب نائب وزير الدفاع. وكان الصف الثاني من الدائرة الداخلية الذي يُطلق عليه "أبناء السلطة"، يضم الأبناء الأثرياء لضباط الجيش السابقين الذين كانوا مقربين إلى حافظ الأسد والد بشار الأسد[58]. وفي حالة وفاة أحد هؤلاء الأعضاء أو تغيّر ولائه فقد كان يمكن استبداله بسهولة. ويبدو أن هذا قد حدث بعد حادثة اغتيال آصف شوكت في يوليو عام 2012، التي تساءل الناس بعدها كم سيستطيع الأسد أن يبقى في السلطة.

ولم يكن الجيش اللاعب الوحيد[59]. فكما أشرنا سابقًا، كان النظام قد قسّم الجيش إلى سبع قيادات إقليمية، وثلاثة فيالق، والعديد من الألوية المستقلة. وكانت اختصاصات العديد من هذه الأقسام المختلفة تتداخل أو تتقاطع. فعلى سبيل المثال، كان الفيلق الثاني، وقيادة منطقة دمشق، والحرس الجمهوري، ولواء القوات الخاصة؛ كانت كلها مكلفة بالدفاع عن النظام في دمشق. وكان هذا التعدّد يضمن استمرار الولاء والأمن إذا دُمّرت إحدى هذه الوحدات أو تغيّر ولاؤها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها للغاية. فعندما مَرِض حافظ الأسد عام 1984، حاول أخوه رفعت الأسد أن يستولي على

---

(57) مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين أمريكيين على معرفة بالجيش السوري.

(58) "Could the Assad Regime Fall Apart?" The Economist, April 28, 2011. http:// www.economist.com/node/18621246.

(59) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

السلطة باستخدام وحدات نخبته العسكرية سرايا الدفاع التابعة له. وللتصدّي لمحاولة الانقلاب، دعا حافظ الأسد وحدات النخبة الأخرى في دمشق لحماية منصبه. وانهزم رفعت الأسد في نهاية المطاف، واضْطُرَّ إلى المنفى لاحقًا.

كما عزّز إنشاء عدة أجهزة أمنية أيضًا من تحصين النظام من حدوث انشقاقات واسعة النطاق، ومن وقوع اغتيالات بين المسؤولين رفيعي المستوى في الجيش. ويراقَبُ الجيشُ عن طريق أربعة أجهزة أمن سورية: المخابرات العسكرية، والمخابرات الجوية، وأمن الدولة، والأمن السياسي. وكل جهاز من هذه مستقل عن الآخر. ويدار الجهازان الأول والثاني عن طريق العلويين، بينما يدير السنة الجهازين الثالث والرابع، ولعل في هذا محاولة لاسترضاء الشعب. ويشرف اللواء هشام بختيار، رئيس مكتب الأمن القومي على هذه الأجهزة الأربعة، ويتواصل مباشرة مع بشار الأسد[60]. وكان الجيش السوري والأجهزة الأمنية تتبادل الكراهية بشكل عام. وكمثال على تلك الكراهية المنتشرة بين الجيش والأجهزة الأمنية، ذكر أحد ضباط الاستخبارات العسكرية، وهو ملحق سابق للجيش الأمريكي في سوريا، أنه التقى قائدًا عسكريًا سوريًا رفيع المستوى، واستخف به هذا القائد العسكري قائلًا إنه لا يتصور أن تكون أقصى مهمة لضابط المخابرات العسكرية مقتصرة على ضمان الولاء للنظام[61]. وربما ترجع هذه الكراهية أيضًا إلى حقيقة أن الضباط في وحدات المخابرات كانوا يتمتعون بامتيازات تفوق ضباط الجيش النظامي[62]. وبالإضافة إلى أجهزة الأمن الأربعة، كان الشبيحة الذين يشبهون الميليشيا من بعض الوجوه يراقبون ولاء الجيش. فقد ذكر عدد من الجنود المنشقين عن النظام كيف كان الشبيحة يراقبون أنشطة الجنود، للحد من الانشقاقات[63]. وفي الحالة السورية، كان هناك

---

(60) Ahed al"The Structure of Syria's Repression: Will the Army Break with the Regime?" ForeignAffairs.com, May 3, 2011.

(61) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

(62) Sami Yusuf Rajab, "Down with the Republic of Security and Intelligence," Dubai All4-Syria, March 9, 2011.

(63) Olga Khazan, "A Defector's Tale: Assad's Reluctant Army," Washington Post, January 9, 2013.

احتمال ضئيل أن يكون للجيش "صوت مستقل، بحيث يملي على النظام ما يجب أن يقوم به"[64].

كما كان الرئيس الأسد، وفقًا لصحفي سوري؛ يتلاعب بالعملية البيروقراطية والقانونية لتقييد النخب العسكرية. وكان الأسد مثل والده قد عزز سلطته من خلال قانون الطوارئ، وممارسة صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة، وتعيين ضباط الجيش وإقالتهم. وعلى الرغم من أن قانون الطوارئ كان يمنح الجيش سلطة مطلقة بالنسبة إلى الشعب، فقد كان يمنح الأسد مزيدًا من القوة والسلطة بالنسبة إلى الجيش. وقد ظهر ذلك بوضوح في تولّي بشار الأسد للرئاسة. ففي عام 1994، أقال حافظ الأسد قائد القوات الخاصة اللواء علي حيدر، الذي ظل في منصبه لفترة طويلة، بعد أن شكك في شرعية التوريث. كما أبعد أيضًا قائد الحرس الجمهوري اللواء عدنان مخلوف، وشقيقه ونائبه الثاني رفعت الأسد، وعددًا من كبار الضباط؛ لأنه شك في ولائهم للأسد. واستبدل حافظ الأسد بهؤلاء ضباطًا أصغر سنًا، ممن تربطهم صلات وعلاقات بالأسد[65]. وبعد توليه للرئاسة عام 2000، أمضى الأسد سنواته القليلة الأولى في تقييم ولاء قادته العسكريين. وبحلول عام 2005، كان قد استبدل رئيس أركان الجيش، وجميع قادة الفيالق العسكرية الثلاثة، وعددًا من الضباط في القيادات المحلية. كما عين صهره آصف شوكت في قيادة المخابرات العسكرية، وشقيقه ماهر في قيادة الحرس الجمهوري[66]. وبينما اشتهر حافظ الأسد بالإبقاء على قادته في مناصبهم لعشرين وثلاثين عامًا؛ كان بشار الأسد يفضّل تدوير قادته وإحالتهم للتقاعد بوتيرة أسرع بكثير[67]، لضمان عدم قدرتهم على التأسيس لأي سلطة خارج دائرته الداخلية.

(64) Quote from Andrew Terrill, a noted expert on Syrian affairs. Quoted in Lachlan Carmichael, "Syria's Army Is Loyal, but Not Fail Safe," Middle East Online, May 27, 2011. http://middle?east?online.com/english/?id=46364.

(65) Flynt Leverett, Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005), 61-63.

(66) Leverett, Inheriting Syria, 78; Owen, Presidents for Life, 87.

(67) Lesch, Lion of Damascus, 219.

وبالنسبة للدستور السوري، فقد أعطى للرئيس من الصلاحيات أكثر مما أخذ منه من الواجبات. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الدستور يدعو الجيش إلى "الدفاع عن أرض الوطن،... وحماية أهداف الثورة، في الوحدة والحرية والاشتراكية"[68]؛ ففي الممارسة العملية قد اقتصرت ممارسات النظام على مهمتين للجيش: هزيمة إسرائيل وحماية النظام[69]. وبالإضافة إلى ذلك، كان الدستور ينص على أن يصبح نائب الرئيس عبد الحليم خدّام رئيسًا مؤقتًا بعد وفاة حافظ الأسد، لكن ذلك لم يكن مقبولًا من النظام العلوي، لأن خدّام كان سنيًا. وبدلًا من ذلك، عدَّل البرلمان ذو الأغلبية العلوية الدستور السوري (الذي كان يشترط أن يكون عمر رئيس الجمهورية 40 عامًا على الأقل) ليتيح لبشار الأسد صاحب الأربعة والثلاثين عامًا أن يتولى الرئاسة[70]. وثالثًا، فرض حافظ الأسد تطبيق قانون الخدمة العسكرية الذي ينص على تقاعد الضباط في سن 67 عامًا، للإطاحة بالعماد حكمت الشهابي، رئيس أركان الجيش، الذي كان سنيًّا وكان من المرشحين المحتملين للرئاسة بعد رحيل الأسد. وبعد إبعاد الشهابي، أجرى حافظ الأسد تعديلًا على القانون ليصبح إلى سن السبعين، بحيث يسمح لعلي أرسلان (العلوي 66 عامًا) بخلافة الشهابي في منصبه[71]. ويبدو أن القيود القانونية والدستورية كانت ذات وزن ضعيف في سوريا، بسبب غياب الرقابة والتوازن في النظام السوري.

وربما كان التركيب الطائفي للجيش السوري هو أقوى القيود على سلوك الجيش في أوقات الأزمات. وبطبيعة الحال كان المكوّن العرقي متغيِّرًا أمنيًا مهمًا في الجيش السوري، منذ فترة الانتداب الفرنسي في سوريا في أوائل القرن العشرين. فقد اعتمدت فرنسا اعتمادًا كبيرًا على الأقليات في سوريا (العلويين والدروز والإسماعيليين والمسيحيين والأكراد) في قواتهم الخاصة في الشام

(68) الدستور السوري: .http://www.servat.unibe.ch/icl/sy00000_.html

(69) Kenneth Pollack (Senior Fellow, Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution), interview by author, Washington, DC, 2011.

(70) Lesch, Lion of Damascus, 77, 81.

(71) Ibid., 75.

(Troupes Spéciales du Levant)، لقمع العرب السنة، الذين كانوا يسيطرون على ممتلكات كبيرة، ويهيمنون على المصالح السياسية والتجارية، والذين أعربوا عن استيائهم من الاحتلال الفرنسي. وكان السنة يبدون استهجانهم من أن الجيش "مكان للكسالى والمتمردين والمتأخرين دراسيًّا والتافهين"[72]. وشهدت سوريا بعد رحيل فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية سلسلة من الانقلابات العسكرية. وقد قام بالانقلابات الثلاثة الأولى جنرالات من السنة، الذين اعتمدوا على مجموعات قليلة من الأقليات للاستيلاء على السلطة. لكن أيًّا من هذه التحالفات الحاكمة استمر لفترة طويلة. ومع سيطرة حزب البعث على السلطة في عام 1963، بدأ العلويون في زيادة سيطرتهم على الجيش. فقبل عام 1963، كان العلويون يمثلون جزءًا كبيرًا من ضباط الصف والجنود، لكنهم كانوا نسبة قليلة بين ضباط الجيش. ثم تغير هذا بعد عام 1963. وعزز العلويون سلطتهم في الجيش عن طريق سلسلة من عمليات التطهير العسكرية، للإطاحة بجزء كبير من السنة والدروز والإسماعيليين من صفوف الضباط[73]. وبعد محاولة رفعت الأسد الانقلابية الفاشلة (وهو شقيق حافظ الأسد) في عام 1984، أصبح حافظ الأسد أكثر اهتمامًا بوضع الأكثر ولاءً بين العلويين في المناصب العسكرية الحساسة. وبهذا بدأ يعتمد اعتمادًا كبيرًا على أسرته وقبيلته وقراه[74].

ومع ذلك، فإنه في الوضع الحالي اليوم، سيكون من سوء التوصيف أن نعتقد أن القيادة العسكرية للجيش مسيطَر عليها من قِبل العلويين وحدهم. فإن الحكومة السورية اليوم ينبغي أن تفهم في سياق أنها "نظام يسيطر عليه بعض العلويين، لا أنها نظام علوي"[75]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الدائرة الداخلية للأسد أغلبها من العلويين؛ فإن التركيبة العرقية بين القيادات

(72) Van Dam, Struggle for Power, 27.

(73) Ibid., 65.

(74) Ibid., 70.

(75) مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع صحفيين سوريين في دمشق، يوليو 2009، وانظر: "The Syrian People's Slow Motion Revolution," 25.

الإقليمية للجيش تظهر التوازن بين السنة والعلويين بنسبة 56,5% و43,5% على الترتيب[76]. كما كان بشار الأسد يتودد إلى السنة أكثر من والده. ولعل هذا يرجع إلى أيديولوجية الأسد الإصلاحية أو الليبرالية، أو لأنه وشقيقه ماهر الأسد متزوجان من امرأتين من السنة. وربما أيضًا كانت نشأة الأسد في دمشق قد جعلته غير مقتنع "بعقدة الأقلية التي أصابت والده"[77]. وقبل الانتفاضة السورية عام 2011، عيّن الأسد عددًا من السنة ذوي النفوذ في دمشق في مناصب بارزة، فكان منهم عبد الله الدردري في منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووليد المعلم في منصب وزير الخارجية، وسامي الخيمي في منصب سفير دمشق لدى لندن، ونجاح العطار (الذي كان أخوه أحد الشخصيات البارزة في جماعة الإخوان المسلمين، والمعارض الشرس للنظام العلوي) في منصب نائب الرئيس.

كانت السيطرة العِر ˜قية على الجيش السوري تتم بثلاثة طرق: فأولًا، يؤكد المسح السريع للضباط في المناصب المؤثرة تفضيل الأسد للعلويين المقربين من النظام. ففي عام 2009، رُقِّي آصف شوكت، الضابط العسكري وزوج شقيقة الأسد بشرى، إلى رتبة عماد، وعين في منصب رئيس أركان القوات المسلحة. وقد جمدت وزارة المالية الأمريكية أرصدته وممتلكاته عام 2006[78]. وكانت الفرقة المدرعة الثالثة تحت قيادة الجنرال شفيق فياض، وهو ابن عم حافظ الأسد[79]. وكانت الفرقة المدرعة الرابعة والحرس الجمهوري تحت قيادة ماهر الأسد. كما تولى حافظ مخلوف، ابن خال الأسد، رئاسة فرع دمشق للمخابرات العامة. وكان إياد مخلوف، ابن خال الأسد أيضًا، ضابطًا في المخابرات العامة.

---

(76) See Van Dam, Struggle for Power, 86.

تعكس هذه الأرقام حال القيادات الإقليمية في الفترة بين نوفمبر 1970 إلى عام 2000.

(77) مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع رجل أعمال من الطائفة العلوية، وانظر:
"The Syrian People's Slow Motion Revolution," 18-19.

(78) US Department of Treasury, "Treasury Designates Director of Syrian Military Intelligence," January 18, 2006.
http://www.treasury.gov/press? center/press?releases/Pages/js3080.asp.

(79) Holliday, "The Syrian Army",-.

وأفادت تقارير بأن فواز الأسد ومنذر الأسد، ابنا عم بشار الأسد، كانا من قيادات ميليشيات الشبيحة[80]. وبدلًا من أن يكون الجيش مؤسسة مهنية ومستقلة، فإن أدق ما يوصف به الجيش أنه كان مؤسسة يتلاعب بها الأسد ومعاونوه المقربون لخدمة مصالحهم الشخصية، بدلًا من مصالح الدولة.

وثانيًا، شكّل العلويون جزءًا كبيرًا من وحدات النخبة في الجيش (الحرس الجمهوري والقوات الخاصة)، وفروع الشرطة السرية (أمن الدولة، والأمن السياسي، والأمن الداخلي، والاستخبارات العسكرية، والاستخبارات الجوية، وما إلى ذلك)[81]. كان هذا متعمدًا من قِبل النظام للحفاظ على نفسه، لكنه يرجع أيضًا إلى محدودية الخيارات أمام العلويين. لقد كانت المنطقة الجبلية ذات الأغلبية العلوية وما زالت واحدة من أكثر المناطق فقرًا وتخلفًا في سوريا. وقد عبر أحد العلويين العاملين في قطاع المخابرات عن أسفه من "اعتماد العلويين على النظام، بدلًا من السماح لهم بالتنمية والتطور"[82]. وكانت الخلفية الفقيرة لعدد من الضباط العلويين في الجيش السوري قاسمًا مشتركًا بينهم وبين المتظاهرين، وأدت إلى الشك في ولاء بعضهم. وأفاد أحد الضباط أن نحو 75% من رفقائه كانوا متعاطفين مع المحتجين في الأيام الأولى للثورة[83].

وثالثًا، كانت الغالبية العظمى من أفراد الجيش السوري هم المجندون الذين يخدمون في الجيش لمدة 21 شهرًا. وبما أن 90% تقريبًا من عدد أفراد الجيش هم من المجندين؛ فقد أدى ذلك إلى تعزيز سلطة الضباط في الخدمة وضباط الصف. وكان المجندون في المقام الأول من غير المتعلمين والفقراء من طائفة السنة. ولم تكن لديهم فرصة للترقية، ولا للتواصل أو تكوين علاقات اجتماعية مع غيرهم من الجنود، نظرًا لقصر فترة الخدمة العسكرية. وكانوا

(80) Al"Syria's Repression."

(81) "The Syrian People's Slow Motion Revolution," 27.

(82) مقابلة لمجموعة الأزمات الدولية في إحدى القرى العلوية، ديسمبر 2007، وانظر:
"The Syrian People's Slow Motion Revolution," 25.

(83) Ibid., 27, 29.

يعاملون معاملة الخدم، لا معاملة الجنود المحترفين[84]. وكان ضباط الصف من خريجي المدرسة الثانوية. وكانوا يجندون كضباط صف، لا كجنود عاديين ثم يصبحون بعد الترقية ضباط صف. بل كانوا يتلقون تدريبًا في أكاديمية عسكرية بعد المدرسة الثانوية، ثم يرسلون إلى الوحدات العسكرية. وكانت فترة خدمتهم قد تصل إلى عشرين عامًا أو أكثر قبل تقاعدهم من الخدمة العسكرية. أما الضباط فكانوا من خريجي الثانوية العامة أو ممن تلقوا تعليمًا جامعيًا. وبعد أن يتلقوا تدريبًا عسكريًا لمدة عامين في الأكاديمية العسكرية، كانوا يلتحقون مباشرة بوحداتهم العسكرية. وكانوا أيضًا يتقاعدون بعد 25 عامًا أو أكثر من الخدمة العسكرية[85].

وأخيرًا، كان نظام الأسد العلوي يعيّن السنة وغيرهم من الأقليات في مناصب مهمة، لكنه كان يقيّد سلطتهم عن طريق إرسالهم إلى مناطق بعيدة عن مدنهم، أو عن طريق تعيين مراقبين علويين في مناصب ثانوية أو مناصب مناظرة لهم. وكان لتلك الاستراتيجية آثار متعددة. فقد ساعدت أولًا على استمالة ولاء السنة وضباط الأقليات (وعائلاتهم، وقبائلهم) إلى نظام الأسد. وكان الأسد ومعاونوه يوظفون ذلك في تعزيز شرعية نظامهم الذي تحكمه الأقلية. وثانيًا، أدت هذه التعيينات الاستراتيجية إلى زيادة تضامن الجنود ولحمتهم مع الجيش كمؤسسة واحدة. فقد كان الجنود العرب السنة أكثر ميلًا للثقة في قادتهم العلويين، إذا رأوا ضباطًا من غير العلويين يعينون في مناصب مهمة[86]. وثالثًا، كان يمكن للنظام أن يحد من نفوذ السنة أو غيرهم من الأقليات عن طريق وضع العلويين تحت إمرتهم، أو في مناصب مكافئة. وهكذا استطاع حافظ الأسد أن يعين وزير دفاع سني (مثل مصطفى طلاس)، لكنه أضعف سلطته بتعيين علوي رئيسًا للأركان. وعين بشار الأسد أيضًا مناف طلاس، نجل مصطفى طلاس (سبقت الإشارة إليه) قائدًا لأحد ألوية الحرس الجمهوري، وقيد سلطته من خلال لواء علوي وقادة كتائب علويين في نفس القسم. وكانت هذه ممارسة

(84) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عسكري إسرائيلي متقاعد، تل أبيب، إسرائيل.

(85) Ibid.

(86) Van Dam, Struggle for Power, 37.

شائعة. فكان الأسد يعين سنيًّا في منصب مهم، كرئيس أركان القوات الجوية، ثم يقيد سلطته عن طريق تعيين العلويين كقادة للقواعد، أو كمراقبين جويين[87]. وقد لخص ذلك اللواء محمد عمران العلوي بقوله: "لا يستطيع محمود الحمراء [الضابط السني من حماة] أن يقود كتيبته؛ لأن 70% من ضباط الصف في كتيبته تحت قيادة علي مصطفى [قائد علوي لكتيبة في نفس اللواء ومن مؤيدي عمران]"[88]. وأخيرًا، كان الجيش العلوي يعين ضباطًا من السنة أو الأقليات في مناطق بعيدة عن مدنهم[89]. وكان من الممارسات الشائعة أيضًا منع السنة من السيطرة على الأجهزة الأمنية في دمشق[90]. وخلاصة القول، أن تولّي منصب مهم كان لا يعني التمتع بقدر مكافئ لذلك من السلطة. وكانت القيود على الغالبية العظمى من الجيش وعلى سلطة أفراده مرتفعة جدًا، بينما تمتعت وحدات النخبة ذات الأغلبية العلوية بمزيد من حرية المناورة.

لقد اتضح أن المستوى المرتفع من القيود المفروضة على استقلال الجيش كان من الأسباب المحورية للدعم "المتوهج" الذي قدمه الجيش لنظام الأسد، على الرغم من الصراع الدائر. وكانت سيطرة النظام على الترقيات والتعيينات، وتداخل الأجهزة الأمنية وطبقاتها، ورقابة الفروع الأمنية، والسيطرة العلوية على المناصب العسكرية المهمة؛ كل ذلك جعل من الجيش قوة مقاتلة مرنة، على الرغم من الضغوط والقيود المتزايدة. وظل الجيش مواليًا للنظام، على الرغم من ارتفاع عدد الانشقاقات والخسائر، وعلى الرغم من الرأي العام السلبي.

المصالح القليلة للجيش السوري

من أوجه متعددة، كان يبدو أن من مصلحة الجيش السوري أن يطيح بالأسد من منصبه، في العام الأول من الصراع. فقد كان الجيش يعاني من نظرة

---

(87) مقابلة أجراها المؤلف مع آرام نيرغويزيان Aram Nerguizian (الزميل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)، واشنطن دي سي، 2011.

(88) Van Dam, Struggle for Power, 27.

(89) See “Could the Assad Regime Fall Apart?”.

(90) مقابلة أجراها المؤلف مع آرام نيرغويزيان.

المجتمع السيئة، ومن عدة نكسات عسكرية قبل الثورة، وكان مستاءً من تدني الأجور، كما كان يشعر بالتهميش من قبل الرئيس، الذي فضل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على القدرات العسكرية. ألم يكن الانحياز إلى جانب "الشارع" سيحسن من مكانة الجيش ونفوذه في المجتمع، فضلًا عن سيطرته على مصالحه المؤسسية؟ إن الإجابة، من منظور الجيش ذي الأغلبية العلوية، هي: كلا. لقد كان الجيش بكل تأكيد يرغب في تحسين مصالحه المؤسسية، لكنه اعتقد أن فرصته أعلى في القيام بذلك عن طريق دعم الرئيس الأسد، بدلًا من "الشارع" الزئبقي والمتعدد. ربما كان قرار إسقاط الرئيس الأسد سيكسبه شهرة ونفوذًا في الأوساط السورية، لكن حسابات الجيش كانت تقول إن هذه الإشادة سوف تكون قصيرة المدى وغير واضحة المعالم، ولا تستحق بالتالي كل هذا العناء، كما أن إنهاء حكم العلويين سيأتي بمستقبل غامض على أفضل تقدير. وفي المقابل، إذا ألقى الجيش ثقله ودعمه خلف الرئيس الأسد، فسيستعيد الجيش مصداقيته إقليميًا، وسيؤمن نفوذه بين العلويين وغيرهم من الأقليات، الذين لا يريدون حكومة من السنة (كالمسيحيين والدروز وما إلى ذلك)، كما أنه سيغرس الخوف من القوة العسكرية في نفوس السنة والدروز والمسيحيين والإسماعيلية والفصائل الكردية، وسيستعيد الجيش صدارة المؤسسية داخل نظام الأسد.

لقد كان تقدير الشعب السوري للجيش منخفضًا للغاية قبل ثورة 2011. وانخفضت مكانته، مقارنة بقطاع الأعمال، منذ أن بلغ أوجه في السبعينيات من القرن الماضي عندما كان الجيش يتمتع بدعم سوفيتي اقتصادي وعسكري كبير. وعلى مدى العقود التالية، جف الدعم السوفيتي للجيش، وساءت حالة معداته العسكرية، وتراجعت سمعته. وذكر ملحق عسكري أمريكي في سوريا أنه رأى أكثر من قافلة عسكرية في شوارع سوريا، وكانت نسبة المركبات المعطلة فيها تقترب من 20%[91]. وكان الضباط والمسؤولون الأمنيون يشكون من ضعف الرواتب. وكان أفراد الحرس الرئاسي يشكون من اضطرارهم إلى العمل في

(91) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

وظائف إضافية مثل قيادة سيارات الأجرة ليلًا أو العمل في المتاجر المحلية، لتعويض مرتباتهم الضئيلة (200 دولار في الشهر)[92]. وكان من الشائع بين الجنود أن يتسولوا المال أو الطعام في الشوارع. وكان كثير من العرب الذين يزورون سوريا يستأجرون الجنود السوريين، لخدمتهم في أمور مثل شراء أغراضهم من المتاجر[93]. كما كان كثير من الضباط يعيشون في الأحياء الفقيرة[94].

كما أدى تركيز الأسد على الفساد في الجيش بدلًا من المؤسسات الأخرى، فضلًا عن الانسحاب المهين من لبنان عام 2005؛ إلى شيوع الاستياء في الجيش[95]. فكان الجيش يشعر بالتمييز السلبي ضده بين بقية المؤسسات الحكومية. كما أدى اغتيال إسرائيل للقيادي الحمساوي عز الدين الشيخ خليل في سوريا عام 2004، وتدميرها للمفاعل النووي السوري عام 2007، والغارة الأمريكية على البوكمال في عام 2008؛ إلى تراجع هيبة الجيش السوري[96]. وادعى مصدر مقرّب من النظام أن "ضباط الجيش، بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية ككل، في تراجع حاد مستمر. لقد اعتادوا أن يرفعوا سماعة الهاتف ليحصلوا على ما يريدون. لكن اليوم، لا يبالي أي وزير أن يتجاهل اتصالًا هاتفيًا من أحد لواءات الجيش"[97].

كان الجيش قبل ثورة 2011 مشهورًا بالقمع الداخلي، لا بالانتصارات في ساحات المعارك. فقد وظّفه النظام في القمع الوحشي للاضطرابات الداخلية،

---

(92) مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية في دمشق، 9 مارس 2011، وانظر:
"The Syrian People's Slow Motion Revolution," 27;
ويذكر ملحق عسكري أمريكي سابق في سوريا أنه التقى بأحد الضباط السوريين وهو يتقاضى 8 دولارات نظير صنع إطار للصور في أحد المتاجر المحلية.

(93) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

(94) مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤول أمني رفيع المستوى، دمشق، 8 فبراير 2011، وانظر:
"The Syrian People's Slow Motion Revolution," 27.

(95) Ibid., 29.

(96) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

(97) "The Syrian People's Slow Motion Revolution," 29.

وكان أبرز الأمثلة على ذلك تورطه في قتل ما بين 10 آلاف إلى 30 ألف شخص في حماة عام 1982، وقتل 30 آخرين في الانتفاضة الكردية عام 2004[98]. وكان مستوى العنف الموجّه ضد الجيش منذ بداية الثورة السورية (على خلاف ما حدث في مصر وتونس، حيث لم يكن الجيش هدفًا للمتظاهرين) من الأدلة على شيوع كراهية الجيش بين الشعب السوري[99].

كانت هناك مؤشرات أخرى على تراجع نفوذ الجيش المجتمعي. فكانت الطبقات العليا في سوريا تنظر بازدراء إلى الخدمة العسكرية. كانوا يعتبرون أن الانخراط في القوات المسلحة وظيفة المعدمين وغير المتعلمين والفلاحين، الذين ليس لديهم فرص عمل أخرى. كما كان الكثير من السوريين يبغض التجنيد الإلزامي. وكان التهرب من التجنيد مستشريًا. وعندما كان يصل مندوب الجيش إلى منازلهم؛ كان كثير منهم، ممن وجب عليهم التقدم للخدمة الإجبارية؛ يرشي المندوب العسكري ليبلغ الضابط المسؤول بأنه لم يعثر عليهم[100].

وكان الرئيس الأسد يدرك انخفاض احترام الشعب للجيش. ونتيجة لذلك، كان من أولى تنازلاته للشعب السوري بعد اندلاع الثورة أنه خفض من فترة التجنيد الإلزامي لتصبح 18 شهرًا بدلا من 21 شهرًا. كما ألغى الأسد مؤخرًا تدريس الموضوعات العسكرية لطلاب المدارس وإلباسهم الزي العسكري[101]. وأخيرًا، تدهورت هيبة الجيش السوري، وغيره من الجيوش العربية الأخرى في السنوات الأخيرة، بعد نجاح المجموعات شبه العسكرية (مثل حزب الله) في التصدي لإسرائيل عام 2006. فقد أدى نجاح حزب الله إلى تقويض أسطورة أن الجيش السوري يقف وحيدًا بين الجيوش العربية ضد الصهيونية. فقد كان شعار النظام الذي يلقنه لجنوده أنهم "القوات الوحيدة التي تحمي العالم العربي من الصهيونية"[102]. ولكن المقارنة بين حزب الله وبين سوريا في معاركهما ضد

---

(98) See "Could the Assad Regime Fall Apart?".

(99) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

(100) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عسكري إسرائيلي متقاعد، تل أبيب، إسرائيل.

(101) Weiland, Decades of Lost Chances, 95; Lesch, Lion of Damascus, 207.

(102) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي على معرفة بالشؤون السورية.

إسرائيل تبيّن بجلاء تفوق حزب الله. فبينما كان الجيش السوري يحتفي بانتصاره المحدود، لمدة ثلاثين دقيقة، في حرب 1973 وسيطرته على مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967؛ كان لحزب الله أن يفتخر بهجماته الصاروخية على إسرائيل، وخطفه للجنود الإسرائيليين، وإجلاء إسرائيل من جنوب لبنان، والصمود أمام إسرائيل في حرب 2006. ولعل الأسد كان يدرك عجز جيشه عن مجابهة إسرائيل، عندما أعطى صواريخ كورنيت المضادة للدبابات إلى حزب الله، أثناء حربه ضد إسرائيل عام 2006[103].

ومع كل ذلك، فليس هناك أدلة تشير إلى أن النخب العسكرية كانت ترغب في أن تغيِّر جذريًا من الوضع الراهن، لمجرد تحقيق مزيد من الحراك الاجتماعي[104]. وعلى الرغم من أن قرب النخب العسكرية من الأسد كان ورقة رابحة بغض النظر عن أي نفوذ آخر، فقد كانت تلك النخب العسكرية (لا الوحدات العادية) تتمتع بمكانة اجتماعية عالية نسبيًا في المجتمع السوري. وكان الضباط وضباط الصف يرون في الجيش ضمانًا اجتماعيًا، وكانوا عادة لا يتقاعدون إلا بعد الخمسين أو الستين. وعلى الرغم من أن كثيرًا من ضباط الجيش وضباط الصف كانوا من الطبقات الدنيا والمتوسطة؛ فقد كانت أجورهم تقترب من أجور الموظفين الحكوميين الآخرين في نفس رتبتهم ومسؤولياتهم. وكان الكثيرون من الطائفة العلوية يتجهون بشكل طبيعي إلى الخدمة في الجيش، نظرًا لندرة فرص العمل المتاحة أمامهم. وكان الدعم على المواد الغذائية والإسكان، والنوادي الاجتماعية، بالإضافة إلى الرشاوي وغيرها من المصادر الجانبية؛ قد ساهمت في توفير حياة كريمة لهم[105]. وقد ذكر ملحق عسكري أمريكي سابق حضر حفل تخريج الضباط من الأكاديمية العسكرية السورية أنه رصد فخر الأسر بأبنائها. فكانت تلك الأسر ترى في مناصب أبنائها وسيلة

---

(103) مقابلة أجراها المؤلف مع ويليام بارسونز William Parsons ومارا كارلين Mara Karlin (كلية الدراسات الدولية العليا في جامعة جونز هوبكنز)، عام 2011.

(104) المقصود بالحراك الاجتماعي في علم الاجتماع هو تحقيق انتقال طبقي لأعلى أو لأسفل في الدور الاجتماعي والتقدير الاجتماعي (المترجمان).

(105) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون السورية.

للوصول إلى "شبكات اجتماعية واسعة"، وللهروب من الفقر، وكانت كل أسرة ترى أن ابنها "يمكنه أن يحقق إنجازات كبيرة"[106]. ولم يكن الحال كذلك مع الجنود، الذين كان المجتمع يعتبرهم "تافهين" و"تعساء"، نظرًا لضعف أجورهم واضطرارهم أحيانًا إلى التسول من أجل الحصول على الصدقات[107]. لم تكن النخب العسكرية ترى أسبابًا كافية لتقنعهم بأن دعم المتظاهرين سيؤدي إلى أي تحسن في وضعهم في المجتمع.

ولم يكن للجيش السوري مؤسسات اقتصادية كبيرة مثل الجيش المصري. ومع ذلك، كان لديه مصالح اقتصادية كبيرة في لبنان، على طول الطرق التجارية التي تؤدي إلى سوريا وإلى خارجها، بالإضافة إلى حيازته لكثير من الأراضي في الريف، وعدد من المؤسسات المالية[108]. وذكرت تقارير أن حافظ الأسد حصل على قرض من مؤسسة مالية عسكرية عام 1964 لشراء منزل لعائلته[109]. وكان الكثير من الضباط ذوي الرتب العالية يتصارعون على الوظائف على طول الحدود السورية، في نهاية حياتهم العسكرية، بحيث يمكنهم أن يحققوا مبالغ طائلة من خلال التحكم في التجارة عبر الحدود. ويعتقد البعض أن الضباط كوّنوا "ثروات طائلة" بعد احتلالهم للبنان على مدى سنوات طويلة[110]. كانت الكثير من المشاريع الاقتصادية العسكرية مملوكة للأفراد، لا للمؤسسة العسكرية. وكان العديد من الضباط قد أسسوا أعمالًا تجارية جانبية لزيادة دخلهم. فقد كان الدوام ينتهي عادة في الساعة الثانية ظهرًا، مما سمح بأن يلتفت الضباط إلى أعمالهم الأخرى. وكانت تلك الأعمال تتضمن الزراعة وتربية المواشي، والتجارة في المخدرات (الحشيش). وكان الضباط يستخدمون الجنود في وحداتهم العسكرية كأجراء لتشغيل أعمالهم. فعمل هؤلاء الجنود كمزارعين، وفي بناء المنازل، وقيادة السيارات. وكان هذا يقلل من تكاليف تشغيل تلك

---

(106) Ibid.

(107) Ibid.

(108) Starr, Revolt in Syria, 85.

(109) Lesch, Lion of Damascus, 9.

(110) Bassam Haddad, Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), 199.

الشركات، حيث كانت الحكومة تدفع رواتب الجنود. وكان الضباط يسافرون إلى الساحل السوري في العطلة الأسبوعية، لقضاء بعض الوقت في فيلاتهم أو منتجعاتهم على الشواطئ، مع العائلة والأصدقاء أو الزملاء[111]. لم يكن هؤلاء الضباط يعيشون في ترف، لكنهم تمتعوا بحياة كريمة.

هناك قدر من الغموض المحيط بمدى النفوذ السياسي للجيش في وقت اندلاع الانتفاضة الشعبية السورية. ففي عهد حافظ الأسد، كان الجيش يلعب دورًا أساسيًا في المؤسسات السياسية، ويشغل جزءًا كبيرًا من المناصب داخل حزب البعث[112]. كما خطط حافظ الأسد بعناية لتوريث السلطة لابنه، عن طريق تعيينه في مناصب عسكرية قبل توليه للرئاسة في عام 2000: فقد كان قائدًا لكتيبة مدرعات عام 1994، ثم ترقى لرتبة رائد عام 1995، ثم تخرج من كلية القيادة والأركان عام 1997، وترقى إلى رتبة عقيد عام 1999. فمن الواضح أن حافظ الأسد كان يعتقد أن الخبرة العسكرية ستعزّز من النفوذ السياسي لنجله عند توليه للرئاسة. ويشير بعض الباحثين إلى أن بشار الأسد عزز من نفوذ المؤسسات غير الدفاعية على حساب الجيش. لكنه مع ذلك واصل ممارسات والده في الإبقاء على رجال الجيش في دائرته الداخلية. ومن غير المؤكد لدى الباحثين السوريين مدى تأثير الجيش في القرارات السياسية، لكن يبدو من المعقول أن نفترض أن السياسيين لم يتدخلوا في المصالح الجوهرية للجيش.

حتى إذا كان الجيش يتمتع بقدر محدود من الاستقلالية في ظل نظام الأسد المستبد، فإنه لم يُظْهِر الرغبة في كسب المزيد من الحرية والاستقلالية في ظل نظام جديد. ولم أتمكن من العثور على أي دليل يشير إلى أن الجيش كان يرغب في مزيد من السيطرة على الاقتصاد، أو حسابات صنع القرار، أو مزيد من التحكم في الترقيات. ومن المرجح أن تكون النخب العسكرية قد أرادت زيادة ميزانية الجيش، لتحسين حالة مجنديها الفقراء، ومعداتها المتدهورة. وكان

---

(111) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عسكري إسرائيلي متقاعد، تل أبيب، إسرائيل.

(112) Van Dam, Struggle for Power, 123-129.

الجيش أيضًا يرغب في مزيد من السلطة مقارنة بأجهزة الاستخبارات. ولكن لم يكن هناك أي ضمان بأن الانحياز إلى الشارع سيؤدي إلى زيادة استقلال الجيش أو نفوذه السياسي. وخلاصة القول أن النخب العسكرية دعمت نظام الأسد بشدة حتى الآن "لأنها شعرت بالهلع مما قد يحدث إذا سقط حكم العلويين في سوريا"[113].

الخاتمة

على الرغم من معاناة النخب العسكرية من تراجع أوضاعها في المجتمع السوري؛ إلا أنه لم تكن مصلحتها كبيرة في الانحياز إلى جانب المتظاهرين خلال الانتفاضات العربية. ومع وجود القليل لتجنيه والكثير لتخسره؛ دعم الجيش السوري نظام الأسد "دعمًا متوهّجًا"، بسبب المصالح المنخفضة في قلب الوضع الراهن، بالإضافة إلى القيود الصارمة التي فرضها عليه نظام الأسد. وأصبحت النخبة العسكرية ترى في استجابتها للانتفاضات العربية صراعًا صفريًا، ليس فقط من جهة النتائج غير المؤكدة للصراع، ولكن لارتباطها الوثيق بالنظام، والقمع الوحشي الذي مارسته ضد المعارضة؛ فلم يعد لديها أي بديل آخر سوى الدعم المطلق للأسد. لقد أدّت القيود المرتفعة التي وظّفها الأسد ودائرته الداخلية بالإضافة إلى قلة مصالح النخبة العسكرية من قلب الوضع الراهن؛ إلى قرار النخب العسكرية أن تدعم النظام بقوة. وكما أضاع الأسد على نفسه حريته في المناورة بتنازلاته المحدودة وخرقه لثقة مواطنيه؛ فإن النخب العسكرية أيضًا لم يعد لديها أية خيارات أخرى، فهم الآن في موقف يجعل بقاءهم على قيد الحياة مرتبطًا بالتشبث بالسلطة مهما كان الثمن.

(113) Carmichael, "Syria's Army Is Loyal."


https://t.me/montlq

الفصل السادس

«الدعم المتردد» من الجيش المصري للصحوة العربية

في تعجبٍ كيف أسقطت قوةُ الجماهير المصرية الزعيمَ العربي الذي يقال عنه إنه أقوى زعماء الشرق الأوسط وأكثرهم مرونة؛ شاهد العالم كله، غير مصدِّقٍ؛ قيامَ الشعب المصري بالإطاحة بحسني مبارك عن رأس السلطة في الحادي عشر من فبراير عام 2011. صرخت الحشود وتعانقت، وغنت في ميدان التحرير مع خبر التنحي، وغلبتها العاطفة، بعد أن تحقق النصر الصعب (وفي بعض الأحيان: المشكوك فيه)، وهتف الآلاف: "الشعب أسقط النظام!". وعانقت الجماهير الجنود واحتفلوا بهم كالأبطال. وعلى الرغم من الاحتفاء الزائد بالجيش منذ تدخله لفرض النظام؛ إلا أنَّ المؤسسة العسكرية أظهرت تردّدًا واضحًا في الانحياز إلى "الشارع". فقط بعد أن استنفد جميع الخيارات، ونتيجة جهود أخيرة لضمان مكانته المتميزة في المجتمع المصري؛ اقتاد الجيش مبارك إلى خارج القاهرة.

كيف لنا أن نفهم موقف الجيش خلال الثمانية عشر يومًا الأولى من بداية عام 2011؟ إن هذا السؤال، كما هي العديد من الأسئلة في الحياة؛ يعتمد على مَنْ الذي يسأله. وفقًا للكثيرين من قادة الجيش الأمريكي، لا سيما في القيادة المركزية التي تشرف على العلاقات العسكرية الأمريكية مع الجيش المصري؛ دعم الجيش المصري المتظاهرين بسبب صلاته الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتفترض هذه السردية أن التدريب المكثف الذي تلقاه الضباط المصريون في الكليات العسكرية الأمريكية، وأن المساعدات العسكرية والمالية الأمريكية والأجنبية الكبيرة، وأن العدد الكبير من الشراكات التنفيذية واللوجستية بين الجيشين؛ كل ذلك فَعَلَ أحدَ أمريْن: إما أنه أقنع الجيش المصري بدعم

الديمقراطية وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميًا، أو أنه شعر أنه مهدد بفقدان السخاء الأمريكي إذا لم يمتثل للإملاءات الأمريكية. وهناك سردية أخرى يشير إليها الكثير من المتظاهرين المصريين، وهي أن انحياز الجيش إلى المواطنين يرجع لأنَّ الجيش المصري أحد رموز التاريخ المصري الغني. فإذا قمع الجيش هذه الحركة التاريخية فإنه سيفقد وضعه في نسيج الأسطورة العسكرية أنه هو المدافع عن الشعب المصري. ولا يزال هناك آخرون يرون أن ذلك الموقف كان خطوة محسوبة، لتعظيم مصالح المؤسسة العسكرية، على حساب وزارة الداخلية ورئاسة الجمهورية. فبعد سنوات من الإهمال والتجاهل؛ كان الجيش يترقّب سرًا تلك اللحظة التي تنفجر فيها الاضطرابات الوطنية، ليتمكن من استعادة مكانته على قمة مثلث السلطة، فوق أجهزة الأمن الداخلية ومؤسسة الرئاسة[1].

وفي حين ترسم كل سردية من هذه السرديات صورة واضحة لموقف الجيش خلال تلك الأيام المصيرية، إلا أنّها جميعًا سرديات مضللة أو قاصرة، لأنها لا تجيب إلا على جزء واحد من اللغز. وينبغي على أية سردية تسعى إلى رسم صورة أكثر دقة لحسابات صنع القرار لدى الجيش المصري أن تراعي ساعات الفوضى والتشتت في الثورة المصرية. ففي نواحٍ كثيرة، كان سلوك الجيش المصري فوضويًا وسائلًا (وغير متسق في بعض الأحيان) تمامًا كما كان سلوك المتظاهرين في الشوارع، وقوات الأمن، والرئيس مبارك، والولايات المتحدة. لكنّ أفضل وصف لصناعة القرار خلال تلك الأزمة، هو أنه تقاطع بين مصالح المؤسسة العسكرية والقيود المفروضة عليها. باختصار، كان غياب القيود الكبيرة من جانب نظام الرئيس مبارك، إلى جانب المصالح المنخفضة للجيش من تغيير الوضع الراهن؛ هو الذي أعطى للجيش المصري الحرية الكافية للاستجابة تجاه الثورة الاجتماعية، وهو ما جعل الجيش مترددًا للغاية في الإطاحة بحاميه. وعندما أصبح واضحًا أمام القيادة العسكرية أن حكم الرئيس

(1) عرض هذا الرأي الأخير حازم قنديل في كتابه:
Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt, Hazem Kandil (London: Verso, 2012).

مبارك لن يستمر؛ تدخل الجيش لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية، فضلًا عن دعمه الشعبي.

خلفية الانتفاضة المصرية وإطارها الزمني(2)

إن الظروف التي قادت إلى الانتفاضة المصرية قد غُطيَت بتوسع في أعمال العديد من الباحثين، ولا نحتاج إلى الحديث عنها في ملخص واسع هنا. فقد رصد الكثيرون أن المصريين عانوا من ضعف الاقتصاد، وتداعي المجتمع المدني، وقمع الأجهزة الأمنية الداخلية، ومن المؤسسات السياسية التي لا تمثلهم. وكان نحو نصف الشعب المصري يعيش تحت خط الفقر. وكانت نسبة البطالة بين خريجي الجامعات تصل إلى 40%. وترافقت معدلات البطالة المرتفعة مع انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة، مما أجبر العديد من الشباب على تأخير الزواج. كما هاجر كثير من الشباب المصري من الصعيد إلى القاهرة في السنوات الأخيرة، بحثًا عن أجور أعلى. وعمَّق هذا النزوح من مشاكل البطالة والاكتظاظ في القاهرة، كما أدى إلى تراجع في تنمية المدن الصغيرة في مصر(3). كما أخذ التفاوت في الدخل بين الطبقات العليا والسفلى في الازدياد أيضًا. وأدّت الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، التي نفذها جمال مبارك، نجل الرئيس حسني مبارك؛ إلى زيادة ثروات القريبين من النظام، وهدّدت أرزاق المعوزين والفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتمدون على الدعم

(2) اعتمدت في تجميع هذا الإطار الزمني على المصادر التالية:
Amnesty International, "Egypt Rises: Killings, Detentions and Torture in the '25 January Revolution," 19 May 2011, http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/027/2011;
"Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?" Middle East/North Africa Report N107, International Crisis Group (ICG), February 24, 2011;
Robin Wright, Rock the Casbah: Rage and Rebellion across the Islamic World (New York: Simon & Schuster, 2012);
Ashraf Khalil, Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation (New York: St. Martin's Press, 2011);
Wael Ghonim, Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater than the People in Power (Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt, 2012);
بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية والعربية، والمقابلات التي أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(3) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

الحكومي أكثر من غيره. وكما هو المتوقع في ظل حالة احتكار القلّة؛ كان الفساد مستشريًا. فقد احتلت مصر، وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية؛ المركز 98 من أصل 178 دولة، في مؤشر الفساد الذي تصدره المنظمة. لقد صرخ الشعب المصري لأجل العدالة؛ لكن العدالة كانت تبدو في خدمة الأغنياء وأصحاب المناصب فقط.

كان الاستياء ينمو بين الطبقات الوسطى؛ من أن وزارة الداخلية المصرية لا تخدم إلا مصالح الأثرياء. وكان الوجود الرئيس لقوى الأمن الداخلية في مصر حول المناطق الراقية والغربية. وكانت مهمة هذه الأجهزة احتواء أي عنف محتمل في المناطق الفقيرة، ومنعها من الانتشار إلى الأحياء الثرية. ولم تكن وزارة الداخلية تحاول أن تحارب الجريمة أو توفر الأمن للسكان الذين يعانون الفقر(4). واعتبر عشرات المصريين أن وزارة الداخلية تتصرف بحصانة دون عقاب. ويعتقد الكثيرون أن "المواطن المصري العادي قد يُجرُّ إلى مركز الشرطة ويعذب تعذيبًا بالغًا، لمجرد أن وجهه لم يعجب الضابط"(5). وأصبح من المستحيل، على نحو متزايد؛ التزام القول المأثور: "امشِ إلى جانب الحائط"(6). تضخّم هذا التصوّر مع الضرب الوحشي والنهاية المأساوية التي تعرض إليها خالد سعيد. فقد اعتُقل من أحد مقاهي الإنترنت في الإسكندرية، وضرب وركل لمدة 20 دقيقة حتى لفظ أنفاسه، ثم لفقت له الشرطة أنه كان تاجر مخدرات. التقطت الحادثة الوحشية في فيديو وانتشرت في مصر كالفيروس.

وأخيرًا، شعر الشعب المصري أن صوته غير مسموع لدى الحكومة. فمنذ عهد جمال عبد الناصر، فاز أصحاب النفوذ في مصر بالانتخابات بنسبٍ لم تقل قط عن 90% من أصوات الناخبين. ومع ذلك كان معظم المصريين يدركون

---

(4) المصدر السابق.

(5) Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 196.

(6) "امشِ جانب الحائط" مَثَلٌ مصري، والمقصود به أن يهتم الإنسان بشأنه، وأن يركز على لقمة عيشه وأسرته، ولا ينخرط في شؤون السياسة أو الشرطة. ويشير هذا المَثَل إلى الاهتمام بالحفاظ على النفس في ظل الممارسات الغادرة لقوات الأمن الداخلي. انظر:
Khalil, Liberation Square, 123.

سخافة هذه العملية. وكانت المعارضة السياسية مدارة من قبل النظام أو تحظَر تمامًا. كانت هذه المهزلة أوضح ما يكون في انتخابات نوفمبر / ديسمبر عام 2010. وانتشرت النكات عن الخيار الوحيد المتاح للمصريين في الانتخابات حسني مبارك. وتمكن نظام مبارك والمقربون منه من التحكم في المعارضة، واعتقال المئات، وقمع وسائل الإعلام. وانتُخِب مبارك لفترة أخرى، كما سيطر الحزب الوطني الديمقراطي على البرلمان سيطرة كاملة، وبدا جمال مبارك يستعد جيدًا لتمديد سلالة مبارك الحاكمة إلى القرن الحادي والعشرين.

لقد كان الشعب المصري يتسامح مع احتكار الحزب الحاكم للسلطة، عندما كان الحزب يبذل بعض الجهد لمعالجة المشكلات الأساسية في البلاد. لكنّ الكثيرين من المصريين عبروا عن إحباطهم من سعي الحزب الوطني إلى السيطرة على الانتخابات أكثر من سعيه إلى تلبية احتياجات المواطنين. وفي إحدى اللحظات الصريحة، قال أحد النواب عن الحزب الوطني إنه لن يعمل على حاجات ناخبيه "إلا إذا انضموا إلى الحزب الوطني". وعندما كان أعضاء الحزب الوطني يتفاعلون مع المواطنين، كان من الواضح أمام المواطنين أن الحزب الوطني لا يسعى إلا لحشد الدعم لأعضائه، عادةً في الفترة التي تسبق الانتخابات. وقد أفاد القاطنون في المدن الصغيرة في الصعيد أنهم لم يروا نائب الحزب الوطني لأكثر من خمس سنوات[7].

إن التحليل الدقيق لأحداث الاحتجاجات الضخمة التي وقعت في مصر؛ يكشف عن أن الجيش كان حذرًا، أو مترددًا في الواقع، في دعم الانتفاضة الشعبية. وكانت مواقف المتظاهرين، والحكومة، والجيش المصري خلال ثورة عام 2011 بمثابة رقصة ثلاثية خرقاء: فقد كان كل من المتظاهرين ومبارك؛ يريد أن ينفرد بالرقص مع الجيش ويحل محل الآخر. واستمرت تلك الرقصة لمدة 18 يومًا، مع انخراط الجيش في الأحداث أكثر فأكثر. تحاشى الجيش في البداية أن يتدخل تمامًا، معتبرًا أن الصراع شأن داخلي لابد أن تعمل على حله الحكومة وأجهزة الأمن الداخلية. وبالإضافة لذلك، كان الجيش يدرك بناءً على

(7) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

تجارب سابقة أنه سيخسر الكثير ولن يجني شيئًا إذا تدخل في الشؤون السياسية علنًا. لكن مع عجز الحكومة عن نزع فتيل الاضطرابات الاجتماعية، دخل الجيش إلى المشهد كحكم بين الجانبين، ونظر بعناية بالغة ليقرر أي الطرفين سيحقق له أكبر قدر من المصالح. وأخيرًا، عندما أصبح من الواضح أن اليد العليا للمتظاهرين، وأن تقاعس الجيش سيؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة العسكرية (وسمعتها واقتصادها وما إلى ذلك)، قرر الجيش أن يطيح بمبارك خارج قاعة الرقص السياسية.

المشهد الأول: الجيش يبقى على الهامش

بدأت أمواج الاحتجاجات التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل إلى الشواطئ المصرية، بعد رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من يناير عام 2011. وعلى مدى الأيام الخمسة التالية حاول العديد من المصريين أن يكرروا ما فعله محمد البوعزيزي. وكان أحد هؤلاء الضحايا عبده عبد الحميد، صاحب المطعم الذي أشعل النار في نفسه أمام مبنى البرلمان المصري، بالقرب من ميدان التحرير. وانتشرت الأقاويل عن نزاعه مع الحكومة المحلية حول مخصصاته من الخبز المدعوم[8]. وبدأت موجة من دعم الحركات الاحتجاجية تجتاح وسائل التواصل الاجتماعي والأحاديث بين المواطنين في الشوارع. ثم انتشر فيديو مؤثر في الثامن عشر من يناير بين مجتمع المصريين على الانترنت. فقد ظهرت أسماء محفوظ في فيديو وطالبت أقرانها الذكور أن "يثبتوا رجولتهم" بالانضمام إليها في اليوم الأول من المظاهرات المزمع تنظيمها في الخامس والعشرين من يناير[9].

لقد اختار المنظمون يوم الخامس والعشرين من يناير لأسباب رمزية. كان هذا اليوم عطلة وطنية، وللمفارقة فهو عيد الشرطة. ففي ذلك اليوم ناضلت

(8) Khalil, Liberation Square, 125.

(9) Ibid., 131-132.

الشرطة المصرية في مدينة الإسماعيلية ضد قوات الاحتلال البريطاني عام 1952. وأطلق المتظاهرون على اليوم الأول من المظاهرات "يوم الغضب". وسار الآلاف إلى ميدان التحرير في القاهرة، مع احتجاجات أصغر عددًا في الإسكندرية والسويس والمنصورة وسيناء. وكانت مطالب المحتجين هي: (1) حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. (2) تحديد الرئاسة بفترتين. (3) إنهاء قوانين الطوارئ المستمرة في البلاد. (4) إقالة وزير الداخلية سيئ السمعة حبيب العادلي. (5) رفع الحد الأدنى للأجور وتحسين إعانات البطالة. (6) وأخيرًا، تنحية الرئيس مبارك.

واستعدت قوات الأمن بوزارة الداخلية لمنع المتظاهرين من الخروج إلى الشوارع. ففي يوم الخامس والعشرين من يناير، أقامت الشرطة المصرية وقوات الأمن المركزي المتاريس والحواجز، وتمركزت حول الأحياء الراقية والجسور النيلية، ونقاط التجمع التقليدية للمحتجين. فاضطر المتظاهرون أن يلغوا مظاهراتهم المنظمة في جامعة القاهرة، وأن يأجلوا تحركهم إلى ميدان التحرير. وتحركوا بدلًا من ذلك إلى مواقع تجمع بديلة، مثل ميدان رمسيس وأمام مقر المحكمة العليا ونقابة الصحفيين.

ورغم أن الشرطة المصرية وقوات الأمن المركزي استعدت مبكرًا للمظاهرات، لكن يبدو أن استعداداتها كانت ضعيفة لليوم الأول من المظاهرات. وابتهج العديد من المتظاهرين بأن أعدادهم فاقت أعداد الأمن المركزي، وبغياب الشرطة تمامًا عن بعض المواقع. وفوجئت الشرطة المصرية والأمن المركزي بذهاب المتظاهرين إلى المواقع البديلة. كما كان رد فعل الأجهزة الأمنية غير مناسب عندما التف المتظاهرون حول الحواجز التي أقامتها الشرطة. ومارس المتظاهرون والشرطة لعبة القط والفأر معظم نهار الخامس والعشرين من يناير: فكان المتظاهرون يتحركون إلى مسارات بديلة بعيدة عن الشرطة، فتضع الشرطة حواجز جديدة وتتمركز حولها قوات الأمن المركزي. ومع استمرار الاحتجاجات شعرت قوات الأمن المركزي بالغضب من تكتيكات المظاهرات. ثم حظرت الحكومة خدمة تويتر في جميع أنحاء مصر، كما عطلت خدمات الهواتف المحمولة في ميدان التحرير وما حوله. ومع غروب شمس ذلك

اليوم، قررت قوات الأمن المركزي تصعيد استخدامها للقوة، في محاولة لتفريق الحشود. فاستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والهراوات والرصاص المطاطي لتخويف الناس. وبحلول صباح اليوم التالي، كانت قوات الشرطة قد قتلت ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص في السويس، واعتقلت أكثر من 500 متظاهر في جميع أنحاء البلاد.

تحركت الحكومة بسرعة في السادس والعشرين من يناير لمنع انتشار المظاهرات. فأمر الرئيس مبارك حكومته بحظر فيسبوك وتويتر إلى أجل غير مسمى. وطوقت قوات الأمن المركزي نقابة الصحفيين واعتقلت نقيبها[10]. كما أغلقت قوات الأمن محطة مترو السادات، للحد من حركة المتظاهرين إلى وسط العاصمة. وأخيرًا، طوقت قوات الأمن المركزي ميدان التحرير، لمنع المتظاهرين من احتلال هذا الموقع الرمزي. كانت قوات الأمن المركزي مصممة على استعادة زمام المبادرة.

وعلى المستوى الوطني، بادر الرئيس مبارك بحملة واسعة لتشويه سمعة المتظاهرين. وتحدث الأمين العام للحزب الوطني، ورئيس مجلس الشورى، في مؤتمر صحفي عن الإنجازات التي حققها نظام مبارك: الرعاية الصحية، والتعليم، ودعم المواد الغذائية والوقود. كما قلل من حجم الاحتجاجات ووصفها بأنها أقلية صغيرة لا تمثل مصالح سائر الشعب المصري. لم يُبْدِ المتظاهرون في شوارع القاهرة أي اهتمام يُذكر بمبادرات الحزب الحاكم. فقد كان تركيزهم منصبًا على هزيمة قوات الأمن المركزي، للسيطرة على قلب القاهرة ميدان التحرير. فعلى مدار اليوم، سعى المتظاهرون إلى إيجاد طريق بديل لاختراق الكردون الأمني للأمن المركزي حول ميدان التحرير. وخلال اليوم الثاني من الثورة المصرية، أصبح النزاع بين الشرطة والمتظاهرين أكثر عنفًا واتساعًا. ومع استمرار المظاهرات لليوم الثالث، السابع والعشرين من يناير؛ ارتفع عدد القتلى والجرحى والمعتقلين.

---

(10) يقول المؤلف إن قوات الأمن اعتقلت نقيب الصحافيين، والصحيح أنها اعتقلت وكيل النقابة السابق: محمد عبد القدوس (المترجمان).

أما أحداث الثامن والعشرين من يناير، فقد عززت من موقف الثورة وأضعفت من قبضة مبارك على السلطة. سمي ذلك اليوم "جمعة الغضب"، وتجمع المتظاهرون في المساجد في جميع أنحاء البلاد، قبل تدفقهم إلى الشوارع لليوم الرابع من المظاهرات. حاولت الحكومة أن تعوق التنسيق بين تحركات المتظاهرين. فقبل صلاة الجمعة، وجه الرئيس مبارك حكومته بتعطيل شبكة الإنترنت والهاتف المحمول في جميع أنحاء البلاد. إلا أنه لم يكن لاستراتيجية الحكومة تأثير يُذكَر على مسار الثورة. بل إن البعض يؤكدون أن ذلك التكتيك كان تأثيره ضد الحكومة. فعندما عجز الآباء عن الاتصال بأبنائهم، نزلوا إلى الشوارع بحثًا عنهم[11]. ظل هدف المتظاهرين الرمزي هو ميدان التحرير، وهو قلب المشهد السياسي والثقافي والسلطة التاريخية في مصر. بالنسبة لكثير من المصريين؛ كان ميدان التحرير يجسد قرونًا من الاحتلال والقهر، وثورة الشعب المصري[12]. فقد تعرضت مصر للاحتلال من القوى الأجنبية لأزمنة طويلة، كالاحتلال الفارسي واليوناني والروماني والبيزنطي، ثم الإمبراطورية العثمانية، والاحتلال الفرنسي والبريطاني، ثم الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وبعد انسحاب القوات البريطانية عام 1949، أطلق الملك فاروق اسم "التحرير" على ذلك الميدان، احتفالًا باستقلال مصر. ومثل الكثير من الرموز العظيمة، كان التحرير يعني أشياء متعددة لأناس مختلفين. منذ ذلك الحين، استُخدم ميدان التحرير من قبل القادة المصريين أو المتظاهرين، للإعلان عن عظمة مصر، أو عن حاجتها للإصلاح، أو تعبيرًا عن الاحتجاج ضد الولايات المتحدة وإسرائيل[13].

نصبت قوات الأمن المركزي سلسلة من الحواجز لتعرقل حركة الحشود المتجهة إلى ميدان التحرير. وتلا ذلك معارك محورية على جسر الجلاء، وجسر قصر النيل، وشارع البطل أحمد عبد العزيز، أحد الشوارع الرئيسة في القاهرة.

(11) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتورة نيلي لحود (الأستاذ المساعد في مركز مكافحة الإرهاب، بأكاديمية الولايات المتحدة العسكرية)، نيويورك، سبتمبر 2012.

(12) Mona El"Equal Rights Takes to the Barricades," New York Times, February 1, 2011.

(13) "Egypt Victorious?" 3.

كان الصراع عنيفًا. قتل فيه المئات، وجرح الآلاف، واعتقل عدد لا يُحصى. وتفوقت الأعداد الهائلة على قوات الأمن المركزي. فبعد أربعة أيام من المعارك مع المتظاهرين، بدت الشرطة المصرية منهكة. وكانوا عاجزين عن احتواء المظاهرات التي فاقت أعدادها أعداد قوات الأمن. ولم تعد قوات الأمن المركزي قادرة على تدوير أفرادها. وفي وقت متأخر بعد الظهر، بدأت قوات الأمن المركزي تتراجع، وتحطم عزمهم أخيرًا بعد أيام من المعارك ضد مواطنيهم. وبدأت الحشود الهائلة في القاهرة والإسكندرية والسويس، تملأ الفراغ الذي خلفته قوات الشرطة. وأحرق بعض المتظاهرين مراكز الشرطة وبعض المباني العامة. فأضرمت الحشود النيران في مقر الحزب الوطني الديمقراطي في القاهرة.

ومن الواضح أن الرئيس مبارك اهتز بسبب أحداث ذلك اليوم، فقرر أن يتحدث إلى الأمة في وقت مبكر من صباح التاسع والعشرين من يناير. وأعلن في كلمته أنه سيقيل حكومته بالكامل، بما في ذلك أمين التنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، ووزير الداخلية الملعون حبيب العادلي. كما عيّن مدير المخابرات العامة عمر سليمان في منصب نائب رئيس الجمهورية. ويعتقد الكثيرون أن تعيين عمر سليمان كان إشارة من مبارك أن نجله جمال لن يسعى إلى منصب الرئاسة بعد الآن. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الصحيفة الحكومية الأهرام نيابة عن مبارك أن الحكومة الجديدة لن تضمّ رجال الأعمال الذين لم يحظوا بشعبية واسعة بسبب تنفيذهم للإصلاحات الليبرالية. كان مبارك يحاول فيما يبدو أن يلبي بعض مطالب المحتجين. ومع اعتراف مبارك بشرعية بعض مطالب المحتجين، فإنه حذر الناس أنه، بصفته رئيسًا للبلاد، فمن واجبه أن يحافظ على الأمن والاستقرار في مصر. وأخيرًا، أمر الرئيس مبارك قواته المسلحة أن تشغل ذلك الفراغ الحادث بعد انكسار قوات الأمن المركزي.

المشهد الثاني: الجيش كحكم

لم يكن تدخل الجيش المصري في الشأن السياسي المحلي أمرًا مستغربًا. فإن معظم تاريخ مصر الحديث؛ كانت فيه القوات المسلحة دعامة أساسية في السياسة المصرية. فالجميع يذكر الانقلاب العسكري الشهير لعام 1952، الذي

أتى بجمال عبد الناصر إلى رأس السلطة. وانتشرت دعوته إلى إحياء العروبة، التي تعرضت للتمجيد وللعن على حد سواء في مختلف أنحاء المنطقة والعالم. وسيطر الجيش تحت حكمه على الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد. لكن الجيش بعد نكسة 1967 وهزيمته أمام إسرائيل، فَقَدَ كثيرًا من هيمنته على المؤسسات السياسية في مصر. وعلى الرغم من استعادته لبعض مكانته السابقة نظرًا لدوره في حرب 1973 أمام إسرائيل، لكنه أزيح بشكل ممنهج من العديد من المجالات السياسية.

إن تهميش الجيش في عهد الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك لا يعني أن الجيش فَقَدَ أهميته. فقد ظلّ الجيش، باعتبارات عدة، هو الحصن الذي يحمي الوطن، وهو الملاذ الأخير لحماية النظام. فعلى سبيل المثال، عندما قرر الرئيس السادات عام 1977 أن يخفِّضَ دعم المواد الغذائية، لإعادة التوازن إلى الاقتصاد المصري، أدى ذلك إلى مظاهرات واسعة النطاق "انتفاضة الخبز"، التي عجزت الشرطة عن التعامل معها. ولاستعادة النظام، أمر السادات الجيش بالتدخل. وافق وزير الدفاع الجمسي حينئذ وكبار قادة الجيش على التدخل بحذر، لكنهم اشترطوا أن يعيد السادات دعم الخبز. وفي عام 1986، كان على الجيش أن يتدخل في الشؤون الداخلية مرة أخرى. لكن قوات الأمن المركزي هي التي بدأت في الاحتجاج، عندما علموا أن فترة تجنيدهم الإجباري زادت من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات. فأمر الرئيس مبارك الجيش بالتدخل لاستعادة النظام. وقد أدى الجيش مهمته بنجاح، لكنه تردد أيضًا في ذلك. وأخيرًا، دعا الرئيس مبارك الجيش بعد الهجمات الإرهابية في الأقصر في نوفمبر عام 1997 لمساعدة قوات الأمن المركزي، للقضاء على المتطرفين الإسلاميين في جميع أنحاء البلاد[14].

فكما حدث في تلك الفترات التاريخية لتدخل القوات المسلحة، مارس الجيش حذرًا شديدًا في عام 2011. فقد كانت قيادة الجيش تعلم أن نتائج تدخلها في عام 2011 غير محسومة. وكان انعدام اليقين هو سيد الموقف. فلم

(14) لعرض مفصل حول التدخل العسكري في السياسة الداخلية خلال هذه الفترة، انظر:
Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, Chapter 5.

تشهد القوات المسلحة مظاهرات شعبية بهذا الحجم قط. وكانت أي خطوة غير محسوبة قد تصبح كارثية بالنسبة لمصالح المؤسسة العسكرية. ولأن الجيش لم يكن على علم بأي الجانبين مبارك أم الشارع سينتصر؛ فقد كان انحيازه لأحدهما في وقت مبكر قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح القوات المسلحة على المدى الطويل، ضررًا لا رجعة فيه. وهكذا، خاض الجيش هذا القَدر من عدم اليقين بمزيج من الجرأة والدهاء. فلعبت القوات المسلحة على كلا الجانبين، حتى تتبين نتيجة مؤكدة.

ولم تكن تنازلات مبارك في التاسع والعشرين من يناير كافية لإرواء غليل الثوار والمحتجين. وكان الشعب ينظر إلى نائب الرئيس عمر سليمان (الجنرال العسكري السابق ورئيس المخابرات) على أنه أحد المساعدين المهمين لمبارك، فضلًا عن تبعيته للولايات المتحدة وإسرائيل. فاستمرت المظاهرات بلا هوادة في جميع أنحاء مصر يومي التاسع والعشرين والثلاثين من يناير. ومع غياب الشرطة في كثير من أنحاء البلاد، ارتفعت ممارسات النهب وتخريب الممتلكات العامة. وأحرق المتظاهرون العديد من مراكز الشرطة والمباني العامة في جميع أنحاء البلاد. وتحول انتباه المتظاهرين في القاهرة إلى المبنى الذي يضم وزارة الداخلية، الهدف الذي يحظى بالكثير من ازدراء المواطنين.

عند هذه النقطة، كان الرأي العام منقسمًا نوعًا ما تجاه تدخل الجيش في شوارع مصر. فقد رحب الكثيرون بالقوات المسلحة باعتبارهم "حماة الشعب". بينما رأى آخرون أن على المتظاهرين أن يهاجموا قوات الجيش. وأدى الشك في دوافع القوات المسلحة إلى منع مئات من المتظاهرين دبابات تابعة للجيش من دخول ميدان التحرير. فقد كان معظم المصريين يشعرون بالحيرة، إن لم نقل إنهم شعروا بالاستياء، من تردد الجيش في الدفاع عن الشعب المصري. وشهد الكثير من المتظاهرين قوات الجيش وهي "تقف متفرجة على مقتل المتظاهرين المدنيين برصاص الشرطة". وذكر آخرون أنهم رأوا جنود الجيش تساعد الشرطة في اعتقال المتظاهرين(15). وذكرت تقارير أن دبابات الجيش في منطقة المعادي

(15) ICG observations, January 28-29, 2011, see "Egypt Victorious?" 5; Khalil, Liberation Square, 195, 208-209.

في القاهرة، قد استخدمت المدافع الرشاشة في صد موجات متتالية من المتظاهرين، الذين حاولوا أن يحتلوا أحد أقسام الشرطة[16]. وأخيرًا في الساعة الرابعة مساء الثلاثين من يناير، شعر المتظاهرون بالقلق من رؤية طائرات ومروحيات عسكرية تحلق على ارتفاعات منخفضة عبر أسطح المنازل. وبدا لحشود المصريين أن القوات المسلحة كانت تستخدم تكتيكًا عسكريًا ضد شعبها، يماثل التكتيكات التي تستخدمها إسرائيل لإخافة المحتجين في قطاع غزة. وبنهاية اليوم، لم يكن المتظاهرون على علم بأين يكمن ولاء الجيش.

وفي الحادي والثلاثين من يناير، قدمت الحكومة مزيدًا من التنازلات للمتظاهرين. وأعلن نائب الرئيس عمر سليمان أنه سيجتمع مع أعضاء من المعارضة، لنزع فتيل الأزمة. كما أعلن الرئيس مبارك عن تعيين رئيس وزراء جديد، وهو الوزير أحمد شفيق (الرئيس السابق لسلاح الجو المصري ووزير الطيران المدني)، وكلفه بتلبية مطالب المحتجين. وأصدر الجيش بيانًا منفصلًا، سعيًا لتوضيح موقفه ودوره؛ أكد فيه على وعيه وإدراكه "بالمطالب المشروعة للشعب"، وتعهد بعدم استخدام القوة ضد الشعب، كما أكد أيضًا على حقه في منع النهب والتخريب والممارسات الإجرامية. ومن المثير للاهتمام أن خلفية ذلك البيان الذي أصدره الجيش كانت مشاهد للمتظاهرين وهم يرحبون بجنود القوات المسلحة[17]. وكانت الرسالة الضمنية في هذا البيان أن الجيش لم يعلن التزامه تجاه أحد الطرفين. وبينما أراد الجيش فرض النظام في الشوارع، لكنه أراد أيضًا أن يعتقد الناس أنه يبقى بطلَ قضيتِهم.

ولم تفلح تنازلات الحكومة في تهدئة الحشود. بل دعا المتظاهرون لأول مسيرة مليونية إلى ميدان التحرير في أول أيام شهر فبراير، احتفالًا بالأسبوع الأول من المظاهرات المستمرة. وعندما طلعت شمس ذلك اليوم، ابتهج المتظاهرون بنتائج دعوتهم. فقد شهد الأول من فبراير توجه نحو مليونيْ مواطن إلى ميدان التحرير وحده والمناطق المحيطة به، بالإضافة إلى تجمعات مماثلة

(16) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(17) "Egypt Victorious?" 7.

في الإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والمنصورة. وانضم كبار السياسيين المصريين، مثل كبار القضاة، وعمر الشريف، والبرادعي، إلى تأييد الدعوة إلى تنحي مبارك. وتحدث الرئيس مبارك مرة ثانية بعد أن استشعر أن موجة ثانية من السخط تجتاح البلاد. وفي خطابه الثاني الذي بثه التلفزيون، أعلن مبارك أنه لن يترشح لولاية سادسة، بعد انتهاء فترة ولايته الخامسة بعد ثمانية أشهر. ودافع عن تاريخه، وأعلن عزمه على "الانتهاء من عمله من أجل هذه الأمة".

ومثَّل الثاني من فبراير لعبة شد الحبل بين مبارك وبين المتظاهرين لكسب ولاء الجيش. فتحرك مؤيدو مبارك في مسيرات في شوارع القاهرة، واتجهوا إلى ميدان التحرير، لمواجهة حركة المعارضة. لقد كان بعض هؤلاء من المؤيدين حقًا للرئيس المحاصر، لكنّ آخرين منهم كانوا عصابات مستأجرة المعروفين عند المصريين باسم البلطجية، من الذين يستعين بهم النظام لتخويف المعارضين. وخلال اليوم اشتبك المتظاهرون والمجموعات المؤيدة لمبارك من أجل السيطرة على ميدان التحرير. وفي قلب هذا الصراع حدثت المعركة الشهيرة التي سميت "معركة الجمل"، التي حاول فيها أنصار مبارك أن يقتحموا ميدان التحرير على ظهور الجمال والخيول. ولقي ما بين ثمانية أشخاص إلى عشرين شخصًا حتفهم خلال الأحداث.

وحتى هذه اللحظة، كان الجيش يلعب دور الحكم: فقد كان يسمح للطرفين بتسوية النزاع في الشارع، ولم يتدخل بين الفصائل المتنازعة إلا إذا تصاعدت الأحداث بعيدًا عن نطاق السيطرة. وارتاع المتظاهرون لدى رؤيتهم لقوات الجيش وهي تتراجع وتفسح الطريق أمام أنصار مبارك. كما يتذكر بعضهم مشهد الجنود فوق أسطح المنازل وهو يصورون الاشتباكات، أو مشهدهم فوق دباباتهم يشاهدون الصراع بسلبية. وقال أحد الضباط برتبة عقيد لأحد المتظاهرين الذي دعاه للتدخل: "ألم تعبر عن رأيك؟ إنهم يعبرون عن رأيهم أيضًا"(18).

وبحلول الصباح الباكر ليوم الثالث من فبراير، نجح المتظاهرون في

(18) Khalil, Liberation Square, 226.

التصدي للتكتيك الأخير للرئيس مبارك لتفريق الحشود. فعلى الرغم من غياب الأسلحة والذخيرة، نجح المتظاهرون في الحفاظ على موقعهم، واحتفظوا بالسيطرة على ميدان التحرير الاستراتيجي. وكان الجيش يراقب ويرصد.

المشهد الثالث: الجيش يختار أحد الجانبين

أدت أحداث الثالث إلى التاسع من فبراير إلى اقتناع القوات المسلحة ببطء أن أيام مبارك أصبحت معدودة. فقد فشلت كل الحيل والاستراتيجيات التي لجأ إليها مبارك للخروج من الأزمة. العنف، التنازلات السياسية، الحملات الإعلامية الواسعة لتشويه المتظاهرين، الخطابات الوطنية؛ فشل كل ذلك في تهدئة الحشود وتفريقها. وأصبح من الواضح أمام الجيش المصري أن شيئًا واحدًا فقط سيفي بمطالب الحركة الشعبية الإطاحة بالرئيس مبارك.

وبعد المواجهات الدامية بين مؤيدي مبارك ومعارضيه، تشكلت لجنة الحكماء وضمت 24 شخصية مشهورة (من رؤساء تحرير الصحف، والمثقفين، والدبلوماسيين السابقين، ورجال الأعمال، وآخرين)، في الثالث من فبراير، لمناقشة السبل المتاحة أمام الشعب المصري. وأعلنوا قائمة مفصلة للأمراض التي تعاني منها مصر، مع برامج عمل توضح كيف سيعملون على مداواة جراح البلاد. لكن المتظاهرين رفضوا قبول هذا التحرك الأخير من النظام. ولم يكونوا ليقبلوا بأقل من رحيل مبارك عن منصبه. وبعد الاجتماع تسارعت الأحداث. ففي يوم الجمعة الرابع من فبراير، صلى المتظاهرون صلاة الجمعة في ميدان التحرير، وأطلقوا على ذلك اليوم "جمعة الرحيل" للرئيس مبارك. وفي الخامس من فبراير، استقال المزيد من أعضاء الحزب الوطني، بما في ذلك جمال مبارك. ودعت الحكومة في السادس من فبراير أعضاء بعض الأحزاب المعارضة، وجماعة الإخوان المسلمين، وممثلين عن الشباب المتظاهر نفسه للمشاركة في حوار وطني. وأخيرًا أعلنت الحكومة في السابع من فبراير عن زيادة 15% في الأجور والمعاشات. ربما كانت الحكومة تسعى أن تستميل المصالح الاقتصادية للشعب. لكن هذا الإعلان صادف آذانًا صماء أيضًا.

فكلما ارتخت قبضة الحكومة ازداد زخم الحركة الاجتماعية. وفي السابع من فبراير، ظهر وائل غنيم، المدير التنفيذي المصري لشركة غوغل للتسويق في الشرق الأوسط ومقرها دبي، على قناة دريم المصرية، وكانت كلمته مؤثرة، وقال إن مطالب المحتجين كانت نقية، وإن تضحية الشهداء الذين لقوا حتفهم لم تكن عبثًا. وأذاعت القناة في نفس اللحظة صور الذين قُتلوا خلال الأحداث. أدت هذه اللحظة الممتلئة بالمشاعر إلى انتفاضة المعارضة مرة أخرى. ففي الثامن والتاسع من شهر فبراير، نظَّم العمال إضرابًا عن العمل في جميع أنحاء البلاد. وبدأ أساتذة الجامعات وبعض الأعضاء في وسائل الإعلام الحكومية في الإعلان عن دعمهم للمتظاهرين أيضًا. فأعلنت واحدة من مراسلي قناة النيل، شهيرة أمين، عن استقالتها من منصبها[19]. كانت الكفة تتأرجح لصالح المتظاهرين بوضوح.

وفي العاشر من فبراير، تحدّث الرئيس مبارك مرة ثالثة وأخيرة في خطاب تليفزيوني. ووصف معظم الذين شاهدوا الخطاب أنه جمع بين "الاعتذار والتحدي". فقد ذكر مبارك أنه يشعر بالفخر بالمتظاهرين "كرمز للجيل الجديد في مصر الذي يدعو إلى التغيير للأفضل"، وتعهد بنقل صلاحياته إلى نائب الرئيس، وتعديل ما لا يقل عن 6 مواد من الدستور. وأعلن أنه لم يكن يومًا طامحًا إلى السلطة، كما تعهد مجددًا بالبقاء في منصبه حتى نهاية فترة رئاسته بعد ثمانية أشهر.

وكان رد فعل المتظاهرين في هذه المرحلة متوقعًا. فمع انتهاء كلمته، ارتفعت أصواتهم بالرفض، ولوحوا بأحذيتهم في الهواء، ودعوا الجيش للانضمام إلى صفوفهم. وقد كان الجيش مستعدًا للانضمام إلى صفوفهم بالفعل بعد أن شهد أحداث الثالث إلى التاسع من فبراير. لقد انتظر الجيش على الحياد فترة طويلة بما فيه الكفاية. وأصبح الجانب المنتصر واضحًا، وكان على الجيش أن ينحاز لأحد الجانبين. وفي العاشر من فبراير، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعًا مغلقًا، وأصدر البيان رقم 1. أيد البيان "مطالب

(19) Wright, Rock the Casbah, 34-35.

الشعب المشروعة"[20]، واستبعد فرعون مصر الحديث من منصبه[21]. "انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزامًا بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيدًا وتأييدًا لمطالب الشعب المشروعة؛ انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه، وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم". وفي الساعة السادسة يوم الحادي عشر من فبراير، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان للشعب المصري أن مبارك تخلى من منصب رئيس الجمهورية، وكلَّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. وسواء أكان ذلك للأفضل أم الأسوأ، فقد أصبح الجيش الآن يسيطر على الدولة تمامًا، وكان المشير طنطاوي على رأس المجلس الأعلى. وكانت الهتافات المدوية في الشارع مسموعة بوضوح: "الشعب، خلاص، أسقط النظام". لكن هل أسقطوه حقًّا؟

حسابات صنع القرار لدى الجيش المصري

إن نماذج صنع القرار العسكري المعتمدة على أساس العلاقات السياسية الخارجية لا يمكن أن تفسر موقف الجيش المصري. فلم يكن لقادة الولايات المتحدة، ولا لبرامج تدريب الضباط الأجانب، ولا المساعدات العسكرية أو الاقتصادية؛ إلا تأثيرٌ ضئيل على حسابات صنع القرار لدى الجيش المصري. فبدلًا من ذلك، كانت استجابة الجيش بطيئة تجاه الأحداث، بل لم تكن حاسمةً في بعض الأحيان، وكان قبل أي شيء آخر يسعى لحماية مصالح المؤسسة العسكرية. فمنذ اللحظة الأولى كان الجيش الأمريكي والقنوات الدبلوماسية

---

(20) Alfred Stepan, "The Recurrent Temptation to Abdicate to the Military in Egypt," Freedom House website, http://www.freedomhouse.org/blog/two

(21) ربما يقصد المؤلف أن اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد انعقد دون مبارك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، بما لذلك من دلالة. فأما رسميًّا فلم يغادر مبارك السلطة إلا في اليوم التالي عقب بيان من نائبه عمر سليمان، وليس الجيش (المترجمان).

منحازة للثورة المصرية، ولكن دون جدوى. ووفقًا للسفير الأمريكي السابق لدى مصر وإسرائيل دانيل كورتزر Daniel Kurtzer؛ أجرت الولايات المتحدة عدة مكالمات هاتفية كل يوم، من خلال وزارتي الخارجية والدفاع بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي. لكن المكالمات الوحيدة التي كان يبدو أن لها تأثيرًا هي التي جرت بين الأدميرال مولن Mullen إلى رئيس أركان الجيش المصري، الفريق سامي عنان، والمشير طنطاوي. فوفقًا للسفير كورتزر: "لم تكن المكالمات الأخرى سوى ضوضاء"[22]. ولم يكن ذلك مفاجئًا بالنظر إلى تباين الآراء الصادرة عن واشنطن. فقد كانت تعليقات وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون، ونائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، والرئيس باراك أوباما؛ متباينة وتحتمل أن تفسر على أنها تؤيد الرئيس مبارك أو المتظاهرين. وربما كان الأكثر إرباكًا من ذلك هو دور المبعوث الأمريكي الخاص إلى مصر فرانك وايزنر .Frank Wisner فبعد لقائه بالرئيس مبارك، ألقى كلمة في أوروبا، دافع خلالها عن استمرار حكم مبارك. وسرعان ما نُفيت تصريحاته من قبل مكتب الرئيس أوباما. وبينما كان القادة المصريون يتجاهلون رسائل القادة السياسيين الأمريكيين، إلا أنهم استمعوا في صبر لرئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الأدميرال مولن، بسبب الحسابات الأمنية وحفاظًا على قوة مصر العسكرية خلال تلك الفترة من الضغوط الداخلية[23]. ونصح الجنرال المتقاعد توني زيني Tony Zinni القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية، الأدميرال مولن بأن "ابق ملتصقًا بالجنرال طنطاوي" حتى يتمكن من الإشارة عليه بكيفية التصرف[24]. ومع ذلك، فيبدو أن الدعوات الأمريكية للجيش المصري كان لها تأثير ضعيف على صناعة القرار لدى الجيش المصري. أو كما قال نبيل فهمي: "ينبغي أن يكون هذا قرارًا مصريًا"[25].

(22) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير دانيل كورتزر Daniel Kurtzer (السفير الأمريكي السابق لدى مصر وإسرائيل)، برنستون نيوجيرسي، 2011.

(23) المصدر السابق.

(24) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال المتقاعد توني زيني Tony Zinni (القائد السابق بالقيادة المركزية الأمريكية)، واشنطن دي سي، 2011.

(25) Nabil Fahmy, "A More Assertive Arab Foreign Policy". http://www.auce gypt.edu/gapp/cairoreview/Pages/articleDetails.aspx?aid = 26

وبدلًا من أن يتأثر الجيش بالنفوذ الغربي، بدا أن رد فعل الجيش كان يعطي الأولوية للاستقرار، والحفاظ على مصالح المؤسسة العسكرية الضيقة، وعلى مكانته في المجتمع[26]. ومع انهيار جهاز الأمن الداخلي في الثامن والعشرين من يناير، وأمام الحشود الضخمة من الجماهير المصرية؛ اضطر الجيش للتدخل وفرض بعض مظاهر النظام. وبما أن الجيش هو أكثر المؤسسات الوطنية احترامًا في البلاد (وهو المؤسسة الوحيدة التي ظلت متماسكة في تلك المرحلة)، ونظرًا لأنه نأى بنفسه عن تعامل الأجهزة الأمنية المبالغ في عنفه تجاه المتظاهرين، استطاع الجيش أن يفرض نفسه وصيًا وحاميًا للشعب المصري. وسعى الجيش في الحفاظ على موقف محايد "يعلو فوق الخلافات السياسية"[27]، لتقليل استخدام العنف وفرض الانضباط الصارم بين جنوده[28]. وكانت قيادة القوات المسلحة تأمل أنها بذلك الموقف سوف تحافظ على مكانتها كأقوى مؤسسة في المجتمع المصري، بالإضافة إلى مكانتها لدى النخبة الحاكمة في البلاد، بغض النظر عن أي الجانبين سوف ينتصر على الآخر مبارك أم المتظاهرين[29]. وبدلًا من أن ينحاز الجيش إلى النظام أو إلى الشارع، فبعبارة جون أبي زيد John Abizaid الجنرال المتقاعد والقائد الأسبق للقيادة المركزية الأمريكية: "لقد انحاز الجيش إلى جانب الجيش. ووضع الجيش مصالحه فوق مصلحة البلاد. فإن الجيش يرى نفسه كدولة"[30].

وفوق ذلك، من المهم أن نلاحظ أن تحركات الجيش كانت عبارة عن استجابات، كما أنها كانت غير حاسمة. ويبدو أن هذا يدحض الرواية التي تقول

---

(26) "Egypt Victorious?", 17.

(27) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

(28) بعبارة أشرف خليل:

"Even on Friday evening, when army tanks first deployed in the streets of Cairo, there were already scattered signs of friction... I witnessed protesters openly berating and shoving soldiers- who once again showed impressive patience. A few protesters behaved so aggressively toward the soldiers, without achieving a reaction, that I could only conclude the soldiers were under direct orders not to retaliate".

(29) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال المتقاعد جون أبي زيد John Abizaid (القائد الأسبق للقيادة المركزية الأمريكية)، واشنطن دي سي، صيف 2011.

(30) المصدر السابق.

إن الجيش كان يتحين الفرصة المناسبة لتأكيد سلطته فوق مبارك ومعاونيه في وزارة الداخلية[31]. فوفقًا لما قاله كورتزر، كانت تصرفات الجيش خلال فترة الاحتجاجات تكشف عن أنها استجابات للضغط الاجتماعي، لا أنها كانت للسيطرة على الأحداث على الأرض. فقد كان الجيش يستطيع بدباباته وأجهزة إعلامه وأسلحته وجنوده، وباستقلاله عن أي هيئة مدنية تؤثر على قراراته بغض النظر عن مبارك نفسه؛ كان يستطيع أن يأخذ زمام المبادرة في تشكيل تلك الأزمة المتصاعدة. لكن قيادات القوات المسلحة كانت دائمًا "متأخرة بنصف خطوة وراء الأحداث الاحتجاجية"، وكانت دائمًا متأخرة ليوم أو يومين مع كل قرار رئيسي يُتخذ[32].

فعلى سبيل المثال، لم يعيّن مبارك نائبه عمر سليمان إلا بعد مظاهرات يوم الجمعة، عندما كان ينبغي أن يتخذ ذلك القرار مساء الخميس أو صباح الجمعة، في محاولة لتهدئة الغضب الشعبي. وثانيًا، التقى وايزنر مع مبارك ونجله في أول أيام شهر فبراير، على أمل إقناع مبارك بعدم الترشح لفترة أخرى، وانتزاع تعهد من مبارك بعدم ترشح ابنه في الانتخابات، لكن مبارك رفض أن يتعهد باستبعاد جمال من السعي للرئاسة. ولم يعلن مبارك عن قراره بعدم الترشح إلا بعد المسيرة المليونية في القاهرة في أول أيام شهر فبراير. وأخيرًا، في يوم الخميس العاشر من فبراير؛ أعلن مبارك أنه لن يتنحى، وهو ما أدى كما هو المتوقع إلى رد الفعل الغاضب يوم الجمعة المقدس لدى المسلمين. فبدلًا من أن تسعى القيادة العسكرية إلى تشكيل الأحداث الاجتماعية، مع خطة كلية لإزاحة مبارك عن السلطة، وربما للسيطرة على الحكم بنفسها؛ فإنها وجدت نفسها تتفاعل مع تطور الأحداث[33]. وكانت الورقة الأخيرة لتلعبها هي الإطاحة بمبارك في الحادي عشر من فبراير، وربما تكون قد تجنبت الوصول إلى هذا الموقف إذا كانت قد أجبرت الرئيس مبارك على تقديم تنازلات أعمق وأسرع قبل أن تخرج المظاهرات عن نطاق السيطرة.

---

(31) هذا ما ذهب إليه قنديل في كتابه: Soldiers, Spies, and Statesmen.

(32) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

(33) المصدر السابق.

وفي مقابلة مع عضوين من المجلس العسكري بالإضافة إلى واحد من كبار الضباط، أكد أحدهم أن: "دور الجيش هو أن يدعم الشعب والرئاسة إذا كانوا على وفاق. ولقد تغير هذا بمجرد أن شعرنا بوجود شرخ بين هاتين القوتين. فإذا استطاعت مؤسسة الرئاسة أن تنجح فلم يكن من الممكن لأي شيء أن يحدث. كنا سنسحب قواتنا إلى الثكنات"[34]. فهذه التصريحات تعكس تردد الجيش في الأخذ بزمام المبادرة وتشكيل النتائج حتى عندما كان لديه القدرة على ذلك.

وزاد من تردد المجلس العسكري الانقسام الداخلي بين أعضائه. فوفقًا لحوار جرى بين كورتزر وبين اثنين من أعضاء المجلس العسكري؛ حدث خلاف بين أعضاء المجلس حول دعم النظام أو دعم الشارع. وخلافًا للشائع، كان الجيل الأكبر سنًا من أعضاء المجلس العسكري، يقودهم المشير طنطاوي، "خائفًا" من نتائج الثورة، وكانوا أكثر استعدادًا لدعم مطالب المتظاهرين. بينما كان الجيل الأصغر سنًا في الناحية الأخرى، وعلى رأسهم قائد الجيش الثاني ورئيس المخابرات العسكرية، يريدون موقفًا عسكريًا صارمًا لاستعادة السيطرة. وعلى الرغم من العلاقة الشخصية التي تجمع بين ذلك الجيل الأكبر سنًا وبين مبارك، فإنهم كانوا يتذكرون الصعوبات الجمة التي واجهت الجيش عندما تدخل في السياسة في السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة لعدم الاستقرار في سنوات حكم السادات. بينما كان جيل الشباب يرى أن من السهل أن يسيطر على الجماهير، بالنظر إلى الاستقرار النسبي الذي تمتعت به مصر لعدة عقود ماضية. كما كان جيل الشباب ينظر إلى الجيل الأكبر سنًا على أنه ضعيف. وشعروا بالفزع من ضم كبار السن في المجلس العسكري لأحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في لجنة تعديل الدستور، وبالسماح للقيادة الدينية الكبيرة المثيرة للجدل، الشيخ القرضاوي، بالعودة إلى مصر، وبالتعهد بالالتزام بالجدول الزمني السياسي السريع، على الرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي قد يولده. وعلى الرغم مما يبدو من أن رأي الجيل القديم هو الذي ساد في النهاية، لكن

(34) Lally Weymouth, "When the Legitimacy of the Regime Is Lost, You Have to Take Sides with the Egyptian People," Slate, May 18, 2011.

هذا الخلاف الداخلي أدى إلى تردد القوات المسلحة وإلى مواقفها غير الحاسمة خلال الثورة[35].

وباختصار، فلا التأثير الغربي ولا رغبة الجيش المصري في انتزاع السلطة الرئاسية يكفيان في شرح حسابات صنع القرار لدى الجيش المصري خلال الانتفاضة. وبدلًا من ذلك فإن أفضل تفسير لسلوكه طول فترة الأزمة؛ هو عن طريق تقاطع القيود والمصالح الضيقة. فقد أدّى غياب القيود الكبيرة من جانب نظام مبارك، بالإضافة إلى المصالح المنخفضة من تغيير الوضع الراهن؛ إلى تمتُّع الجيش بحرية كبيرة في اتخاذ أية الاستجابة؛ لكن ذلك أدّى أيضًا إلى تردد الجيش في الإطاحة بحاميه.

القيود القليلة على الجيش المصري

لم يواجه الجيش المصري كمؤسسة إلا القليل من القيود، بل إنه احتفظ، في الواقع؛ بمكانة مميزة في علاقته بمبارك، وبالمؤسسات السياسية الأخرى، وبالنخب الاجتماعية. وبالنظر إلى الحرية النسبية التي تمتع بها الجيش في ظل نظام مبارك، كان هناك بعض الاستياء بين قادة الجيش في وقت الانتفاضة المصرية. ومن هنا نفهم تصرفات الجيش البطيئة والمترددة، فلم يكن الجيش غير راضٍ عن وضعه البيروقراطي أو الاجتماعي، بل كان الوضع الراهن يُنظر إليه على أنه وضع جدير بالحفاظ عليه، لا وضع يلزم إلغاؤه.

فعلى خلاف سوريا أو ليبيا أو الأردن؛ لم تكن هناك ضوابط عرقية على التحاق الضباط بالقوات المسلحة أو ترقيتهم، ولم يعرقل ذلك القيادة العسكرية. فإن مصر متجانسة عرقيًا، بحيث يعتبر أكثر من 99% من سكانها أن هويتهم مصرية. وتنقسم البلاد إلى 90% من المسلمين السنة و9% من الأقباط المسيحيين، لكن هذه الاختلافات الدينية لم تكن مصدرًا للنزاع داخل القوات المسلحة. ويتكون الجيش المصري من 60% إلى 70% من المجندين، وهم يمثلون بشكل عام التركيبة الدينية والطبقية للدولة. وبالتالي فإن العديد من الجنود

(35) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

من المناطق الريفية[36]. ولذلك قال أحد الضباط المصريين البارزين إن القوات المسلحة لديها علاقة حميمة مع المصريين: "لأننا من الشعب المصري"[37]. وعلى الرغم من وجود سقف زجاجي للأقباط عند رتبة العقيد، فإن هذا القيد على الترقية ينبع من داخل الجيش، لا من خارجه.

وبالمثل، فليس هناك قيود جغرافية أو تنظيمية على الجيش أو على تدوير قيادات وحداته العسكرية. فوفقًا للواء الكشكي، الجنود لا يمكنهم أن يؤدوا الخدمة العسكرية في أماكن إقامتهم، وإنما عليهم أن ينتقلوا إلى إحدى القيادات الإقليمية الخمسة في البلاد[38]. وعلى عكس الجيوش العربية الأخرى (كالجيش الليبي أو التونسي)، يتمتع الجيش المصري باستقلالية واسعة في التحكم في وحداته وتنظيمها. فقد كان مبارك يقدِّر سمعة قواته المسلحة داخل المنطقة وخارجها، وكان أكثر اهتمامًا بقدراتها القتالية، ولم يكن قلقًا تجاه قدرتها على الإطاحة بنظامه[39]. وعلى هذا النحو، كانت بنية الجيش القتالية القوية متمركزة في المناطق الاستراتيجية، في القاهرة والإسكندرية والسويس، على الرغم من أن هذه المناطق كانت أيضًا مركز قوة مصر الاقتصادية والسياسية. وكان القرار العسكري أيضًا مركزيًا جدًا تحت قيادة القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، وكانت كل تلك الأفرع تحت سيطرة المجلس العسكري. وكان هناك تقسيم كبير في المعلومات بين هذه الأفرع، لكن ذلك كان لأسباب تنافسية ضيقة ولمصالح بيروقراطية، ولم يكن بسبب آلية للمراقبة من قبل الرئيس مبارك.

وانعكس استقلال الجيش عن السيطرة السياسية أيضًا على حجم قواته. فعلى الرغم من أن الجيش خفّض حجم قواته على مدى العقدين الماضيين،

---

(36) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون المصرية.

(37) مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء محمد الكشكي (الملحق العسكري بالسفارة المصرية في الولايات المتحدة)، واشنطن دي سي، 2011.

(38) المصدر السابق.

(39) وفقًا للجنرال أنتوني زيني، القائد الأسبق للقيادة المركزية الأمريكية، فإن مصر هي "المفتاح الرئيسي للمنطقة". فالعديد من القرارات السياسية والأمنية التي تتخذها القوى الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في اعتبارها رد الفعل المصري. في مقابلة أجراها معه المؤلف.

لكنه مازال يتمتع بقدرات قتالية كاملة، ويمتلك مؤسسة عسكرية قوية، مع وجود أكبر وحداته في الخدمة، أي الجيش الثاني والثالث الميداني. وتتألّف القوات البرية في مصر من أربع فرق مدرعة، وثمانية أقسام ميكانيكية، وأربعين لواءً منفصلًا (من المشاة والدروع والمدفعية والألوية مضادة الدبابات، والكوماندوز). ووفقًا لما قاله زيني؛ لم يكن مبارك منزعجًا من حجم قواته المسلحة وقدراتها، لأنه لم يكن قلقًا من حدوث انقلاب عسكري[40]. وخلافًا للدول العربية الأخرى، لم يكن النظام يستخدم أسلوب التناوب المتفرق وغير المعلن في القيادة العسكرية للحدّ من التهديدات بانتزاع السلطة من قِبل الجيش.

تمتعت القوات المسلحة أيضًا باستقلال نسبي فيما يتعلق بالتحكم في ميزانيتها السنوية. فقد بلغت النفقات العسكرية السنوية في مصر نحو 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، ونحو 2,9% في عام 2008، ونحو 2,2% عام 2009 وهي مستويات معتدلة وفقًا للمعايير الدولية[41]. ربما كانت النخب العسكرية غير راضية مع ذلك الاتجاه في تقليل النفقات العسكرية، لكن الجيش لم يشهد إلا تدخلًا سياسيًا هامشيًا فيما يتعلق بأوجه الإنفاق. فكانت قرارات الميزانية العسكرية تُتَّخذ بين كبار ضباط المجلس العسكري، دون الكشف عنها حتى أمام البرلمان[42]. كما احتفظ الجيش بمصادر تمويل منفصلة، مما جعله غير مدين بالفضل للنخب السياسية. فأولًا: تُقدِّم الولايات المتحدة مساعداتٍ عسكرية تبلغ نحو 1، 3 مليار دولار سنويًا منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978. وثانيًا، سمح مبارك للقوات المسلحة بتطوير هويتها الاقتصادية الخاصة من خلال الانخراط في العمل التجاري خلال فترة الركود الاقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي، على أمل كسب ولاء الجيش، واستعادة هيبته الاجتماعية، وتخفيف ضغوط الميزانية عن الحكومة. وفقد مبارك بالتالي "سلطته المالية" على الجيش[43].

(40) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال المتقاعد توني زيني.

(41) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2011 (London: Taylor and Francis, 2011), 474.

(42) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(43) مقابلة أجراها المؤلف مع كينيث بولاك Kenneth Pollack (الزميل في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، بمعهد بروكنغس)، واشنطن دي سي، 2011.

وكان من المتعارف عليه على نحو واسع أن الجيش هو المؤسسة الأكثر استقلالًا وقوة في البلاد. وبهذا لم يكن ينظر إلى الأجهزة الأمنية الأخرى كمنافسين شرعيين على النفوذ الوطني، ولا كمصادر للقيود عليه. وعلى الرغم من أن الجيش عمل أكثر من مرة جنبًا إلى جنب مع وزارة الداخلية، ومع أمن الدولة، ومع جهاز المخابرات[44]، لكن تقسيم المسؤوليات كان واضحًا: فالجيش مخوَّل في المقام الأول بالدفاع الخارجي والبرامج الاجتماعية، بينما تركز الأجهزة الأمنية الأخرى على التهديدات الداخلية. وبصفة عامة كان الجيش راضيًا عن هذا الترتيب السياسي. كانت أجهزة الشرطة تحظى بكراهية شديدة في مصر. وكان العمل في هذه الأجهزة مصدرًا للسخرية الاجتماعية، لا الفخر. واستخدم مبارك الشرطة لتعذيب المسلحين الإسلاميين، وقمع المظاهرات، وخطف أعضاء المعارضة. وكان أفراد هذه الأجهزة الأمنية مستهلكين وسريعي الانفعال[45]. وباختصار، كان أفراد الشرطة يُجَسِّدون كل ما يبغضه المصريون ويحتقرونه في بلدهم. وفي ضوء ذلك، كانت الشرطة بمثابة الآلية المفيدة لتلميع سمعة الجيش[46]. فبينما كان المواطنون ينظرون إلى الشرطة وفسادها وأنانيتها وقمعها، فقد نظروا إلى الجيش باعتباره جيشًا محترفًا، وخادمًا للأمة، ومحررًا لها. كانت الشرطة تلوح بالهراوات، في حين يوزع الجيش الخبز.

وفي حين استخدم مبارك قوى الأمن الداخلية في مراقبة الجيش، اعتبر الجيش أن هذه الرقابة المؤسسية مصدر إزعاج يمكن إدراته، لا أنه عبء لا فرار منه. فعلى سبيل المثال، كلَّف السادات عام 1976 أشرف مروان، وهو أحد أعضاء مجتمع المخابرات، بالإشراف على مشاريع التصنيع العسكرية[47]. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة لم تهتم بهذا الإشراف؛ فلا يوجد أي دليل

(44) Tefwick Aclimandos, "Reforming the Egyptian Security Services: A Review of the Press, Conventional Wisdom, and Rumors," Arab Reform Initiative website, June 2011, 3. http://www.arab?reform.net/IMG/pdf/Security_Sector _Reform_Tewfick_Aclimandos.pdf.

(45) Ibid., 7.

(46) Eric Trager, "Letter from Cairo: The People's Military in Egypt?" ForeignAffairs.com, January 30, 2011.

(47) Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 184.

على أن مجتمع المخابرات كان يسيطر على المشاريع العسكرية. وفوق ذلك، أثبتت الأحداث التاريخية في مصر بشكل واضح أن الشرطة اعتمدت على الجيش اعتمادًا كبيرًا، لا العكس. ففي عام 1986، طلب الأمن المركزي من الجيش أن يساعده في قمع أعمال الشغب بين مجنديه، بسبب تمديد فترات خدمتهم الإجبارية. وفي عام 1997، طلب الأمن المركزي من الجيش أن يساعده في عمليات النقل والاتصالات، وأن يزوده بجنود إضافيين حتى يتمكن من تأمين البلاد من الإرهابيين الإسلاميين(48). وبينما رصدت قوات الأمن الداخلية بعض الجوانب في سلوك الجيش، فإن الظروف التاريخية فرضت عليهم الإيمان بأهمية عدم الإخلال أو المساس بالمصالح الجوهرية للجيش.

وأراد مبارك، كالعديدين من نظرائه من حكام العرب؛ أن يقسّم السلطة بين أجهزته الأمنية، لكن هيمنة القوات المسلحة ونفوذها في المجتمع المصري منعه من أن يتلاعب بأحد الأجهزة الأمنية على حساب الأجهزة الأخرى. ومن الثابت أن مبارك نأى بقواته المسلحة عن العديد من القرارات السياسية العلنية، فعلى سبيل المثال، كان المراقبون الخارجيون يفاجأون بغياب المجلس العسكري عن اجتماعات السياسة الخارجية(49). كما زرع مبارك بعض التنافس بين سليمان والمشير طنطاوي، لكن هذا التنافس ظل في إطار شخصي ولم يبدُ أنه أثّر على مصالح الجيش. وكان يبدو أنه هناك تفاهم غير رسمي بين مبارك وبين قواته المسلحة. فطالما لم يتدخلوا في شؤون مبارك السياسية، فإنه سوف يمنحهم استقلالًا ذاتيًا فيما يتعلق بالاقتصاد والمساعدات الأمريكية، بالإضافة إلى المناصب السياسية (بعد تقاعدهم)(50). كان هذا الترتيب مفيدًا للجيش بما أن مصلحة الجيش الرئيسة، كما أشار الكثيرون، هي أن يسيطر، لا أن يمارس شؤون الحكم بنفسه(51). وكان الجيش يعتقد أن دوره العلني السابق في الشؤون

---

(48) Ibid., 178-179.

(49) مقابلة أجراها المؤلف مع إسحاق لفنون Itzhak Levanon (السفير الإسرائيلي السابق في مصر)، تل أبيب، إسرائيل، 2012.

(50) المصدر السابق.

(51) Steven Cook, Ruling but Not Governing (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007).

السياسية هو أحد أسباب النكسة في حرب 1967. وبالإضافة لذلك، لاحظ الكثيرون داخل الجيش أن القادة الذين انخرطوا بقوة في الممارسة السياسية، مثل المشير عبد الحليم أبو غزالة، في ثمانينيات القرن العشرين؛ قد أطاح بهم مبارك[52]. فأصبح الجيش يحيا في عالمه هو، بقانونه الخاص ومحاكمه العسكرية، وبتسلسل هرمي لا يخضع فيه الجيش إلا لمبارك. ويتضح استقلال الجيش جيدًا في حضوره البارز في كل مكان في المجتمع المصري، فهو يدير المستشفيات ومراكز الترفيه، والفنادق والنوادي، والمكتبات ودور السينما، ومراكز التسوق، وشركات الإنشاءات، ومحطات تعبئة المياه، ومحطات الوقود؛ كل ذلك باستخدام المجندين كجزء من قواه العاملة[53]. ومن ناحية أخرى، كان عمر سليمان يحمي الوضع المميز للجيش، فوفقًا لبعض المراقبين المطلعين على دائرة مبارك المقربة، كان يُنظر إلى عمر سليمان على أنه صوت الجيش، على الرغم من أنه كان يرأس المخابرات العامة. وكان سليمان بمثابة أذن الرئيس وعينه ومحل ثقته[54].

وبينما منح مبارك للجيش استقلالًا واسعًا في بعض المجالات، فقد استعمل سلطته القانونية والدستورية للحد من حرية الجيش في التصرف. فقد منح الدستور للرئيس سلطة تعيين الضباط العسكريين وإقالتهم (المادة 143)، وإعلان حالة الطوارئ (المادة 148)، واعتبر الرئيس بمثابة القائد العام للقوات المسلحة (المادة 150)؛ لكن لم تكن أي واحدة من هذه الصلاحيات محل خلاف مع كبار القادة العسكريين. وتحكم مبارك في اختيار اللواءات بطريقة مبهمة للغاية. فقد كانت الترقية من خلال رتبة العقيد تبدو إلى حدّ كبير معتمدةً على الجدارة، وتقاس بواسطة تقارير التقويم والأداء في مجموعة من الكليات العسكرية. أما

(52) Muhammad Abdul Aziz and Youssef Hussein, "The President, the Son and Military Succession in Egypt," Arab Studies Journal 9, 10 (Fall 2001/Spring 2002): 82.

(53) بعض هذه الشركات مذكور في الموقع الرسمي لوزارة الدفاع المصرية:
http://www.mod.gov.eg
والبعض الآخر ورد في ملاحظات لمسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية، في مقابلات أجراها المؤلف معهم.

(54) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

بالنسبة للواءات؛ فقد كان إثبات الولاء الشخصي، وصلات القرابة إلى مبارك؛ هما المعايير الرئيسية لتعيين القادة. ووفقًا لما قاله أبي زيد: "كان قائد المنطقة العسكرية بالقاهرة يُختار بناءً على استعداده لتنفيذ كل ما يأمر به مبارك"(55). وأيضًا، كان طنطاوي وسليمان مخلصيْنِ في ولائهما لمبارك غاية الإخلاص، ووفقًا لما قاله الكاتب المعارض عبد الله السناوي، لم يكن مبارك يفكر في استبدالهما، "لأنه لم يكن يضمن ولاء الجنرالات في الصف الثاني من الجيش"(56). وعلى الرغم من أن طنطاوي "لم يكن ذكيًا بشكل خاص، لكنه كان مخلصًا للغاية"(57). وبما أن مبارك كان يختار النخب العسكرية بناءً على ولائهم الشخصي؛ فقد كان يبدو بديهيًا أنه لن يسعى هؤلاء الضباط أنفسهم إلى التغيير السياسي.

وخلاصة القول، عانى الجيش المصري من قيود قليلة، مَالَتْ به عن دعم أي تغيّر كبير في الوضع الراهن. وحرية الحركة التي تمتع بها الجيش المصري جعلت نخبته العسكرية راضيةً، وجعلها تتجنب، لا أن تحتضن؛ أي انقلاب في السياسة المصرية.

مصالح الجيش المصري القليلة

على الرغم من انخفاض مكانة القوات المسلحة على نحوٍ طفيفٍ في العقد الماضي، إلا أنها كانت تحتل موقعًا مهمًا في المجتمع المصري قبل الانتفاضة. ففي التصور العام لكثير من المصريين، دافع الجيش ببسالة عن الشعب المصري على مدى ثمانية آلاف عام ماضية. ووفقًا لذلك نظر الكثير من المصريين إلى المؤسسة العسكرية كمؤسسة مخلصة يمكن الاعتماد عليها. وأظهرت استطلاعات الرأي باستمرار أن الشعب يرى المؤسسة العسكرية "الأكثر كفاءةً، والأكثر تحديثًا، والأقل فسادًا بين مؤسسات البلاد، والوحيدة التي تضم أكبر عدد من

(55) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال المتقاعد جون أبي زيد.

(56) Ahmed Zaki Osman, "Powerhouse and Powerbrokers: A Profile of Egypt's Military," Al Masry Al Youm, June 29, 2011.

(57) مقابلة أجراها المؤلف مع كينيث بولاك.

المثقفين والشرفاء والمخلصين... وهي معقل الهوية المصرية"[58].

وربما كان الجيش المصري هو المؤسسة الوحيدة التي حظيت بفخر المصريين أثناء الانتفاضة العربية. كان العديد من المصريين يشعرون باليأس بسبب ما اعتبروا أنه تراجع في حضارة بلغ عمرها قرونًا طويلة، فإن أفضل سنوات تلك البلاد كانت منذ قرون مضت، وليس في المستقبل. ولقد شهد الشعب المصري، الذي كان قويًا وفخورًا ببلده؛ قرونًا من الإذلال على أيدي القوى الخارجية. فإن المملكة المصرية التي كانت تحتل البلدان الأخرى، أصبحت منذ ذلك الحين تعاني من الاحتلال الفارسي، واليوناني، والروماني، والبيزنطي، والعثماني، والفرنسي، والبريطاني. وعلى الرغم من أن مصر اليوم ليست محتلة من قِبل أية قوة أجنبية؛ إلا أنها مازالت دون وزنها الديموغرافي المفترض بكثير. فعلى الرغم من أنها تمثل 25% من السكان العرب، فإنها مُعَرْقَلَة بسبب اقتصادها الضعيف. كما أن مجتمعها ينهار تحت وطأة المصالح المتعارضة، ويئنّ من الصراع الداخلي. ولا يعلم الشعب المصري هل عليه أن ينظر إلى الأمام أم إلى الخلف ليجد الإجابة على تساؤلاته، وكان يبدو أن الجيش هو المصدر الوحيد للاستقرار أو الفقر.

كان المعلمون يدرِّسون تلاميذهم في مناهج المدارس الابتدائية أن الجيش المصري حققَّ انتصاراتٍ مجيدة. فالقوات المسلحة المصرية لديها هوية مؤسسية قوية وتاريخ طويل من المعارك يعود إلى معركة قادش التي جرت عام 1274 قبل الميلاد. ومثل العديد من الدول، كان لمصر سردية محددة وواضحة عن مآثر قواتها المسلحة في ساحات المعارك. وترى الأساطير الوطنية المصرية أن الجيش كان مدافعًا شرسًا عن الشعب المصري[59]. فعلى سبيل المثال، يحتفل المصريون بأن الجيش المصري عام 1952 أطاح "بالسلالة الغريبة والفاسدة"

(58) Aclimandos, "Egyptian Security Services," 6.

(59) وفقًا للملحق العسكري اللواء محمد الكشكي، تؤدي القوات المسلحة ثلاثة مهمات رئيسية: (1) حماية الدستور، (2) والدفاع عن الحدود، (3) ومساعدة المواطنين. ووفقًا لقوله فإن الجيش المصري، على خلاف غيره من الجيوش العربية، لا يحمي فردًا، وإنما يدين بالولاء للدولة فحسب، في مقابلة أجراها معه المؤلف.

(التي زرعتها بريطانيا)، وفي عام 1956 صمد الجيش المصري ببسالة ضد فرنسا وإنكلترا وإسرائيل ومنعها من احتلال شبه جزيرة سيناء. وبالمثل، يؤكد معظم المصريين أن الهزيمة المأساوية لجيشهم في حرب 1967 أمام إسرائيل لم تكن بسبب قدراته القتالية الهزيلة، وإنما بسبب تدخل الولايات المتحدة، وتركيز الجيش المصري في اليمن. وأخيرًا، يؤمن معظم المصريين أن حرب أكتوبر 1973 كانت نصرًا ساحقًا وبطوليًا "استعادت به مصر شرفها الوطني"[60]. وهكذا، ترسم الأساطيرُ الوطنية المصرية صورةً للقوات المسلحة "كمؤسسة منتجة، وطنية، تنحاز دائمًا إلى جانب الشعب"[61].

وخلال الانتفاضة الشعبية عام 2011، سعى كلٌّ من مبارك والمتظاهرين إلى الاستفادة من أساطير الجيش الوطنية لتعزيز مصالحهم. فدعا المتظاهرون القواتِ المسلحةَ إلى الوفاء بدورها التاريخي كمدافع عن الشعب المصري. وردَّد المتظاهرون هتافاتٍ مؤيدةً للجيش، والتقطوا الصور التذكارية مع الجنود في ميدان التحرير[62]. وفي المقابل، حاول الرئيس مبارك أن يستميل المصريين وحسن نيتهم تجاه الجيش. ففي خطابه التليفزيوني الثاني، قال مبارك إن إساءةَ الناسِ ظنونَهم فيه؛ لم تكن في محلها؛ لأنه كان "رجلًا من القوات السلحة" ولم يكن من طبيعته "أن يخون الثقة ولا أن يتخلى عن مسؤولياته وواجباته تجاه الشعب المصري"[63].

وعلى خلاف رغبة القوات المسلحة الأولى وتمنّعها عن رعاية أحداث الانتفاضة الشعبية؛ رأت النخبة العسكرية فرصة فريدة لإعادة صياغة تلك الأسطورة الوطنية، إذا قررت أن تجبر مبارك على التنحي. ومع خفوت مجد الجيش في حرب 1973 بسبب تبدل الأجيال، رأت القوات المسلحة أن دورها

---

(60) Cook, Ruling but Not Governing, 28.

(61) Trager, "Letter from Cairo".

يروج المتحف الوطني العسكري في القاهرة وبورسعيد لهذه السردية. وقد تعلم المصريون الاعتماد على الجيش في حمايتهم، وتوفير الخبز، والتوظيف.

(62) Khalil, Liberation Square.

(63) Ibid., 215.

"كحارس للثورة" سيؤمِّن وضعَها في المجتمع ويجدِّده لجيل آخر. كان الجيش يستشعر أن أمجاده التاريخية قد تشوهت بشكل متزايد بسبب ما وقع من أحداث في العصر الحديث. لقد انتقد العديد من المصريين مشاركة مصر في حرب الخليج التي قادتها الولايات المتحدة عام 1991. وبالمثل، فيبدو أنه قد غضب الشعب المصري من رضوخ مصر الظاهر للتدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001 وفي العراق عام 2003. وبدأت السردية التاريخية للجيش المستقل الشرس تخفُت بصورة واضحة. كانت الأحداث الأخيرة تؤكد فيما يبدو أن الجيش المصري تابع للولايات المتحدة، وليس زعيمًا للعالم العربي. ولم تكن الحرب مع إسرائيل خيار ممكنًا، بما أن اتفاق السلام معها عام 1979 قد أزال ذلك الاحتمال تمامًا. كما أن جيرانها الآخرين، السودان وليبيا، لم يشكِّلا أيَّ تهديد عليها. ثم أخيرًا، طَعَنَت الحركات المسلحة مثل حزب الله وحماس والقاعدة في مصداقية الجيوش العربية (التي يفترض أن مصر في مقدمتها). ففي حين حقَّقت تلك الجيوشُ بعضَ النجاحات ضد إسرائيل والغرب، فقد بقِيَت قوات الدفاع التقليدية عن الشعوب المسلمة جيوش الدول ؛ على الهامش.

واتضحت هذه النقطة في بيانات المجلس العسكري خلال الثورة: ففي الحادي والثلاثين من يناير وفي العاشر من فبراير؛ أكّد الجيش على اعترافه "بالمطالب المشروعة للشعب"[64]، في تناقض صارخ مع ازدراء مبارك للمتظاهرين، وفي الثالث عشر من فبراير، حدد المجلس العسكرية "مسؤوليته التاريخية والدستورية لحماية البلاد والحفاظ على سلامة أرضه وأمنه"[65]. عكست هذه المفردات رغبة المجلس العسكرية في إعادة صياغة صورته كمتضامن مع الشعب المصري.

وبالإضافة إلى تأمين ثقة الشعب في المؤسسة العسكرية، سعت النخب

(64) "Statement of the Supreme Council of the Armed Forces (1)," February 10, 2011, State Information Services Egypt website. http://www.sis.gov.eg/En/Story.aspx?sid = 53690.

(65) "The Supreme Council of the Armed Forces: Constitutional Proclamation", February, 2011, 13, State Information Services Egypt website. http://www. sis.gov.eg/En/Story.aspx?sid = 53709.

العسكرية أيضًا إلى تأمين حراكها الاجتماعي في مصر (عدم إسقاطه). فعلى الرغم من أن الجيش لم يتمتع بنفس تلك المزايا التي كان يتمتع بها في السنوات التي تلت حرب 1973 (التي يسميها المصريون "نصر أكتوبر")، فقد كان ضباط الجيش على قمة النخب الاجتماعية. وتمتع ضباط الجيش بالحياة داخل مجتمع عسكري فرعي يشبه "عالم ديزني" صغير، بما في ذلك المسارح والملاعب وأندية الضباط[66]. وكان من الممكن للضابط برتبة اللواء أن يحصل على سيارة وقطعة أرض ومنزل، بالإضافة إلى راتبه[67]. وكانت الإيرادات التي تجنيها الشركات الهادفة للربح التي يديرها الجيش، وتلك العملية "الممنهجة" لتوزيع الأموال على كبار الضباط؛ بمثابة التكملة لرواتبهم الأساسية بالإضافة إلى الإعانات الأخرى[68]. بطريقة أو بأخرى، لقد حافظ نظام مبارك على رضا ضباط الجيش، عن طريق السخاء المالي والترقيات. ولقد ذكر ضابط أمريكي سابق خدم في مصر حديثًا له مع ضباط كبار في الجيش المصري، أسروا له فيه أن الرئيس مبارك كان يجود بالأموال على قيادات القوات البرية والبحرية والجوية وقوات الدفاع الجوي[69]. وكان وجود كبار الجنرالات في كل مكان في الجيش علامة أخرى على المكانة الاجتماعية والعسكرية للقوات المسلحة. فعلى الرغم من وجود أكثر من 300 من الضباط الذين يحملون رتبة لواء، فلم هناك سوى خمسة ضباط فقط يحملون رتبة فريق (وهي الرتبة الأعلى مباشرة من رتبة لواء). لم يكن الضباط في رتبة اللواء يتمتعون بمستوى كبير من النفوذ السياسي، لكن هذه الرتبة كانت تجلب معها النفوذ المجتمعي اللازم لطلب الكسب غير المشروع (كالرشاوي، والعمولات، واختلاس الأموال، وتوجيه موارد الدفاع إلى الأصدقاء أو الأقارب، أو محاباة أقاربهم)[70].

---

(66) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال المتقاعد توني زيني.

(67) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(68) Aram Roston and David Rohde, "Egyptian Army's Business Side Blurs Lines of U.S. Military Aid," New York Times, March 5, 2011.

(69) Ibid.

(70) Kenneth Pollack, The Sphinx and the Eagle: The Egyptian Armed Forces and Egyptian-Military Ties (Washington, DC: Institute for National Strategic Studies and National Defense University, 1998).

ولم يكتف النظام بحماية الوضع المالي والاجتماعي للنخب العسكرية، لكنه قدّم لهم أيضًا فرصًا عديدة للانتقال إلى مواقع المسؤولية في مناصب أخرى حكومية. ففي مكتب الرئاسة على سبيل المثال، كان الجيش ممثلًا من قبل اثنين من الضباط في الخدمة (قائد الحرس الجمهوري، وكبير ضباط المراسم). كما يشغل ضباط متقاعدون، أو في الخدمة أيضًا؛ أعلى المناصب في المخابرات العامة، وأربع وزارات من أصل تسعة وعشرين وزارة في مجلس الوزراء، كما أن أربعة عشر محافظًا من أصل سبعة وعشرين محافظًا من الضباط، وأحد عشر من أصل ثلاثة عشر من القادة الرئيسين في وزارة الطيران المدني، وخمسة عشر من أصل تسعة عشر في وزارة الإنتاج الحربي، وتسعة من عشرة من رؤساء المنظمة العربية للتصنيع، والرئيس التنفيذي لهيئة قناة السويس، وجميع المناصب الثلاثة عشر الرئيسة في هيئة الميناء البحري في وزارة النقل[71]. وتشير بعض التقديرات أن القوات المسلحة تشكل 25% من مجلس الوزراء المصري، وكذلك 20% من الجهاز البيروقراطي الوطني[72]. ويتقاعد ضباط آخرون من الجيش ليصبحوا أعضاءً في المجالس المحلية أو المدنية أو قادة للاتحادات الرياضية[73]. وباختصار، لم يكن لدى الجيش سوى حوافز قليلة يمكن أن تقوده لتطلُّب مكانة أكبر من خلال دعم الإطاحة بالنظام.

إن العديد من الضباط الأمريكيين الذين هم على علم بالقوات المسلحة المصرية يوافقون على هذا الرأي. فطنطاوي، وفقًا لملحق عسكري أمريكي سابق، لم يكن يبدو "متحمسًا للتغيير". لم يكن "إنسانًا مبتكرًا" يرغب في صياغة اتجاه جديد لمصر، لكنه كان "لاعبًا داخليًّا" يستمتع باستقرار نظام مبارك[74]. ويصف زيني؛ طنطاوي أنه "ليس له طموح سياسي... ليس سياسيًا بوضوح... ليست لديه حاسة سياسية كبيرة"[75]. ربما يفتخر الجيش المصري بأنه

(71) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(72) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

(73) Aclimandos, “Egyptian Security Services,” 2011, 6.

(74) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(75) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال المتقاعد توني زيني.

حامي الشعب المصري، لكن موقعه في نظام مبارك كان مريحًا أيضًا.

لقد تمتع الجيش المصري بمنافع وامتيازات هائلة، على خلاف غيره من الجيوش العربية، اقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا، بسبب دوره الكبير في اقتصاد الدولة. إن مخالب الجيش الاقتصادية، التي نالت حتى الآن مساحات واسعة من قطاعات السلع والخدمات؛ جعلته مترددًا في الانحياز إلى المتظاهرين، خلال المرحلتين الأوليين من الانتفاضة الاجتماعية. لقد تمتع الجيش بعقدين من الأرباح من مؤسساته وأعماله المتزايدة، وكان ينظر إلى أي اضطراب على أنه تهديد لمصدر سلطته ولجودة الحياة التي يحياها. ووفقًا لبعض التقارير، تصل نسبة إنتاج الجيش من 30% إلى 40% من إجمالي الإنتاج في مصر(76). وتشير تقارير أخرى إلى أن نسبة 40% إلى 60% من مصانع الجيش تنتج سلعًا مدنية، بدلًا من الأسلحة والذخائر. فعلى سبيل المثال، تضم المؤسسة الوطنية للإنتاج الحربي أربعة عشر مصنعًا للمعدات الطبية والتشخيصية، والأجهزة المنزلية والكمبيوتر، والسيارات، وغير ذلك(77). وكان العديد من الملحقين العسكريين الأمريكيين في مصر يُعرِبون عن دهشتهم من اتساع رقعة الاقتصاد التي يتحكم فيها الجيش. وبالإضافة لما هو مذكور أعلاه، يغوص الجيش أيضًا في الإلكترونيات الاستهلاكية ومواد البناء والأثاث، ومستحضرات التجميل، ومحطات الطاقة والوقود، والفنادق والمنتجعات، والرحلات السياحية، والمزارع والمواد الغذائية(78). ولقد أعرب البنتاغون عن تحذيره من أن الجيش المصري يستخدم المساعدات العسكرية الأمريكية لأغراض تجارية. ففي نهاية التسعينيات، قدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية ملايين الدولارات إلى مصر لبناء 650 سريرًا في المركز الطبي الدولي العسكري. ثم اكتشف البنتاغون لاحقًا أن الجيش كان يتربّح من ذلك بفتح خدماته للمدنيين المصريين والزوار الأجانب الأثرياء(79).

---

(76) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

(77) "Ministry of Military Production," Foundation of American Scientists. http://www.fas.org/nuke/guide/egypt/agency/mmp.htm.

(78) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(79) Roston and Rohde, "Egyptian Army's Business Side".

فمن السهل إذن أن نفهم لماذا يؤدي الجيش المصري على ما يرام في هذه القطاعات غير العسكرية. كما أن اعتماد الجيش المكثف على المجندين كعمالة رخيصة، بالإضافة إلى تمتعهم بالإعفاء الضريبي؛ جعل لهم ميزة تنافسية كبيرة على شركات القطاع الخاص، التي تتنافس مع الجيش في قطاعات اقتصادية مماثلة[80]. ولقد استفاد العديد من الضباط المصريين استفادة شخصية من المشروعات الاقتصادية والعسكرية. فعلى سبيل المثال، تحدث الطبيب العسكري العام المصري السابق إلى مجموعة من الزوار من ضباط الجيش الأمريكي: "اسمحوا لي أن أقدم لكم بطاقتي. إذا احتجتم أي شيء شرفوني بالزيارة إلى عيادتي الخاصة". إن استخدام المنصب العسكري لتحقيق مكاسب شخصية ممارسة تحظى بالقبول والانتشار على نطاق واسع[81].

وكان الجيش المصري يضطر في بعض الأحيان إلى الدفاع عن مبررات دخوله إلى الاقتصاد المدني. فقد قدم الجيش ثلاثة مبررات لمشروعاته الاقتصادية، ردًا على سلسلة من مقالات الرأي نشرتها المعارضة عام 1984: أولًا، يحتاج الجيش أن يوجِدَ عملًا لمجنديه وأفراده في أزمنة السلم. وينظر الجيش إلى نفسه كبرنامج اجتماعي يؤدي إلى علاج المشكلات الاجتماعية الناشئة عن الاقتصاد المحلي المتداعي والمتقلب. ثانيًا، من "واجب" الجيش أن يقدّم لأفراده مستوى معيشيًا مقبولًا. فلن يتسامح الجيش تجاه فكرة الرواتب الهزيلة لمن يخدمون الأمة ويدافعون عنها. لقد لخّص ذلك عقيد مصري متقاعد على هذا النحو:

"لقد دخلت القوات المسلحة في ساحة الاقتصاد المحلي بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل... فلن يتخلى الجيش عن ضباطه وأفراده، وتنتهي القصة. بل لابد أن يوفر لهم وظائف محترمة مرتفعة الأجور. ولن يستطيع القطاع الخاص أن يستوعب الأعداد الكبيرة من الضباط المتقاعدين. فبدلًا من ذلك، أعدَّهم الجيش ووفر لهم التدريب والوسائل اللازمة لإدارة مختلف الأعمال

(80) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون المصرية.

(81) المصدر السابق.

التجارية، التي تعود بالنفع على الجيش كمؤسسة وعلى البلد ككل. وإنني كرائد عسكري في أواخر الثلاثين من عمري، لم أكن أستطيع أن أشتري شقة سكنية، إلا في مدن الصفيح والمناطق الشعبية المتخلفة"[82].

وثالثًا، مقارنة مع نظراء الجيش اجتماعيًا واقتصاديًا في الطبقة الوسطى المصرية، كانت تعتبر الخدمات المدعومة التي يتلقاها الجيش "متواضعة بوضوح"[83]. ولقد دافع الرئيس مبارك أيضًا عن القوات المسلحة. فقد أعلن للشعب أن حيازات الجيش الاقتصادية لم تُثْرِ أعضاءه، لكن الجيش قد قسّم ذلك الدخل بالتساوي بين الأجور والملابس والإسكان وصيانة المعدات. ويبدو أن التقرير الصادر عام 2008 عن الجهاز المركزي للمحاسبات يدعم هذه الدعوى[84]. ففي وجهة نظر الجيش والحكومة أيضًا، كانت مملكة الجيش الاقتصادية مبررة تمامًا ولم تتجاوز الحدود.

وكما هو متوقع في أي بيروقراطية، كان هناك تنافس مضمر بين الجيش وبين وزارة الداخلية، ولكن كما ذكر سابقًا، من وجهة نظر القوات المسلحة، تؤدي وزارة الداخلية خدمة نافعة بتنفيرها للناس، ما يؤدي إلى تحسين صورة الجيش. فيرى الجيش بشكل عام أن وزارة الداخلية تقوم "بالأعمال القذرة من التعذيب والاستجواب والتجسس الداخلي على المصريين"[85]. في حين يركز الجيش على صقل صورته كبطل مدافع عن الشعب المصري. وسيقارن المواطنون في كثير من الأحيان بين بغضهم وكراهيتهم للشرطة وبين حبهم وإعجابهم بالجيش. ربما يبرز إلى السطح أحيانًا بعض الاحتكاك بين الجيش ووزارة الداخلية للحصول على التمويل من الحكومة، لكن لا يوجد أي دليل أن يؤدي ذلك إلى صراع صفري بين المؤسستين، لا من حيث السلطة السياسية ولا

---

(82) ICG interview with a retired Egyptian colonel, Cairo, March 2012, see "Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF," Middle East/North Africa Report N121, ICG, April 24, 2012, 21. http://www.crisisgroup.org.

(83) Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 182..

(84) Ibid.

(85) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتز.

الحجم ولا الأدوار[86]. وكانت خلفية مبارك وسليمان العسكرية قد ساعدت على تهدئة مخاوف الجيش. وأيضًا، إن أي رغبة في الحصول على مكتسبات بيروقراطية للجيش على حساب وزارة الداخلية؛ لن تفوق رغبة الجيش في الترفع بنفسه عن أن يتلوث بالتدخل في شؤون الأمن الداخلي في الدولة. فكما علق أحد السفراء الأمريكيين السابقين في مصر ساخرًا: "إن الجيش يكره المسائل الأمنية الداخلية"[87]. وإن النقطة المركزية في جاذبية الجيش أي سمعتهستتأثر حتمًا إذا باشر مسؤوليات الأمن الداخلي. ويبدو أن الأحداث التي أعقبت الإطاحة بمبارك أثبتت ذلك.

فمن المسائل التي كانت تثير قلق الجيش، هي مسألة مَنْ سيخلُف مبارك، وفقًا لمقابلات مع ثلاثة جنرالات مصريين[88]. فقبل أن يسعى مبارك في تجهيز نجله لخلافته، كانت النخبة العسكرية تعتقد أن الرئيس القادم بعد مبارك، سيكون من بين صفوف المؤسسة العسكرية مثل الرؤساء السابقين. فمنذ عام 2005، كانت هناك "ضجة صامتة في الجيش بشأن صعود جمال مبارك وغيره من رجال الأعمال، وهيمنتهم على البنوك والصناعات وحتى وسائل الإعلام" كما يدعي عبد الله السناوي[89]. وكانت النخب العسكرية تنظر إلى التعديلات الدستورية التي أجراها مبارك عام 2007 على أنها "حركة متعمدة" من مبارك لإبعاد الجيش عن القرارات المتعلقة بخلافته[90]. وكانت قيادة الجيش تنظر بازدراء إلى جمال مبارك لعدد من الأسباب. أولًا، لأنه لا يحظى بأي مؤهلات عسكرية. فلم يخدم في القوات المسلحة، وليس له علم كافٍ بالمسائل المتعلقة

(86) Osman, "Profile of Egypt's Military".

(87) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتز.

(88) Weymouth, "Legitimacy of Regime".

(89) Osman, "Profile of Egypt's Military".

وعبر سلسلة من الخطوات، حاول مبارك أن يوفق بين الجيش وبين ابنه جمال. فقد أجلس جمالًا بين جنرالات الجيش خلال خطابه إلى الجيش عام 2005. كما تملق لعمر سليمان حيث جعله شاهدًا في عقد قران جمال عام 2007. وانظر:

Roger Owen, The Rise and Fall of Arab Presidents for Life (Cambridge: Harvard University Press, 2012), 71.

(90) Aclimandos, "Egyptian Security Services," 2.

بالأمن القومي. ثانيًا، كانت خلافته لوالده صادمة للجيش لأنها إعادة تجسيد لحكم أسرة الأسد في سوريا. فلم ترغب القوات المسلحة المصرية أن تسير مصر على خطى غيرها من الدول العربية. وثالثًا، رأى القادة العسكريون أن الإصلاحات الاقتصادية لجمال مبارك ربما تهدد حصة الجيش الكبيرة في الاقتصاد[91].

ولقد أكّد السفيران الأمريكيّان لدى إسرائيل ومصر، كورتزر، وليفانون Levanon، على الترتيب، وجود مقاومة في الجيش تجاه طموحات جمال مبارك السياسية[92]. وفي الواقع لقد كان من المعروف على نطاق واسع أن كلًّا من سليمان وطنطاوي يعارضان فكرة التوريث. ولقد أبلغ طنطاوي الرئيس مبارك عام 2006 أنه "ليس من الحكمة أن يُدفع بالجيش في مواجهة الشعب لإجباره على قبول شخصية غير شعبية كرئيس للبلاد"[93]. وفي ضوء ذلك، ربما يكون الجيش قد رأى في المرحلة الثالثة من الثورة المصرية فرصة سانحة لتهميش جمال مبارك، وتنصيب حكومة أكثر استعدادًا لتلبية مصالح الجيش المؤسسية[94].

الخاتمة

لم تُظهِر قيادة الجيش المصري رغبةً تُذكَر في زيادة استقلال المؤسسة العسكرية في نظام مبارك. ولا توجد أدلة من الضباط المتقاعدين أو في الخدمة تشير إلى أن القوات المسلحة سعت إلى مزيد من حرية الحركة، على الرغم من أنها كانت تعمل تحت "مراقبة مستمرة" من أجهزة المخابرات[95]، وعلى الرغم من قيود مبارك الصارمة في التحكم في الترقيات بعد رتبة العقيد. وبناءً على قدرة المؤسسة العسكرية على تنفيذ مهماتها دون تدخل من مؤسسات الدولة الأخرى،

(91) مقابلة أجراها المؤلف مع دانيل كورتزر.

(92) المصدر السابق.

(93) Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 188.

(94) كما أشير سابقًا، ظلت القوات المسلحة المصرية على الحياد خلال المرحلتين الأولى والثانية من الثورة. كما أن تعيين الرئيس مبارك للواء عمر سليمان في منصب نائب الرئيس في التاسع والعشرين من يناير قد أرضى تطلعات الجيش لتأمين نفوذه مع الرئيس القادم.

(95) Aclimandos, "Egyptian Security Services," 5.

وتحكم الجيش في القرارات المتعلقة بميزانيته وغيرها من مصادر الدخل المستقلة، حتى تلك المساعدات التي يحصل عليها الجيش من الولايات المتحدة، وحريته في التصرف في ذلك؛ ربما جعلت الجيش ينظر إلى أي ثورة من أي نوع على أنها تمثل القليل من المكاسب والكثير من الخسائر.

خلال المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الانتفاضة الشعبية؛ تجلّت رغبة الجيش في حماية لا زيادة استقلاله ونفوذه في نظام مبارك. كان الجيش راضيًا عن "الدور الغامض" الذي لَعِبَه، في الوقوف إلى جانب المواطنين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المؤسسة العسكرية كعنصر لا يتجزأ من عناصر النظام. وهكذا "وجد الجيش نفسه حرفيًا على كلا الجانبين من المتاريس"(96) عندما بدأت الثورة. وعندما لعِب الجيش دورَ الأرضية المشتركة؛ اكتسبت قيادته مرونة كبيرة لحماية مصالحها الضيقة، بدلًا من أن تكون عازمة على التصرف في مسار عمل معين. وأكد الجنرال المتقاعد حسام سويلم: "يجب علينا طاعة الرئيس لأن الشعب وافق عليه... لكننا لن نسمح بأي تدخل من الأحزاب السياسية في شؤون عملنا العسكرية"(97).

وخلاصة القول، لا توجد أدلة تشير إلى أن النخب العسكرية قد انحازت للثورة في شهري يناير وفبراير عام 2011 بسبب التأثير الأمريكي، أو بسبب مصلحة للجيش في صياغة دور آخر له في هيكل السلطة في مصر. كانت استجابة الجيش بطيئةً، وغير حاسمة، ومترددةً. ولم يتدخل لإجبار مبارك على التنحي إلا حينما استشعر أن تردده في التدخل سيضر بمصالح المؤسسة العسكرية. إن تقاطع القيود القليلة والمصالح القليل؛ هو أفضل ما يفسر صناعة القرار في المؤسسة العسكرية المصرية خلال الانتفاضة الشعبية عام 2011.

---

(96) "Egypt Victorious?" 16.

(97) Thanassis Cambanis, "Succession Gives Army a Stiff Test in Egypt," New York Times, September 11, 2011.

تشريح العلاقات المدنية العسكرية في مصر ما بعد مبارك

أكّدت إطاحة القوات المسلحة المصرية بالرئيس محمد مرسي في يوليو عام 2013 ذلك الدورَ الجديد الذي يلعبه الجيش المصري كحاكم في الاضطرابات المدنية. وبطبيعة الحال، قد يتساءل المرء عن السبب وراء تردد الجيش المصري في الإطاحة بالرئيس مبارك في فبراير عام 2011، بينما أظهر طموحًا كبيرًا في الإطاحة بالرئيس مرسي في يوليو عام 2013. وقد يتساءل أيضًا لماذا تردد الجيش المصري في إطلاق النار على المتظاهرين في عام 2011، بينما قتل عشرات من المدنيين في الجزء الأخير من عام 2013؟

إن نظرة سريعة على الأحداث التي أدت إلى الانقلاب العسكري في يوليو عام 2013 سوف تسمح لنا باختبار النموذج الذي يعرضه هذا الكتاب، عن صنع القرار العسكري العربي، خارج المخاض الأوّلي للثورات الشعبية التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2011. وبطريقة مشابهة لفهم الأسباب التي أدت إلى إطاحة الجيش المصري بالرئيس مبارك في عام 2011، فإنَّ فحْصَ التغيُّر في القيود على، ومصالح؛ الجيش، وليس المساعدات الغربية، ولا التدريب العسكري، ولا التملق؛ هو الذي سوف يساعدنا على فخم أفضل للعلاقات المدنية العسكرية في مصر حاليًا. فبينما كان الجيش يجد قيودًا منخفضة ومصالح منخفضة من تغيير الوضع الراهن في فبراير 2011؛ فإنه قد تمتع بمصالح مرتفعة وقيود منخفضة لتغيير المشهد السياسي في يوليو 2013. فقد أدت المستويات المتباينة من مصالح المؤسسة العسكرية إلى التردد في خلع مبارك في 2011، وإلى المسارعة الطموحة إلى عزل مرسي في 2013.

كانت الأشهر التي تلت سقوط الرئيس مبارك في فبراير 2011 كارثية على الجيش المصري. فبدلًا من تسليم الحكم فورًا إلى سلطة مدنية في أعقاب الانتفاضة الشعبية، احتفظ المجلس العسكري بالسلطة السياسية لمدة عام بينما كان يضع خريطة الانتقال السياسي التي تحافظ على أمن مصر وتحمي في الوقت نفسه مصالح المؤسسة العسكرية. ومع ذلك، وكما أصبح واضحًا الآن، أدت استراتيجية المجلس العسكري السياسية إلى نتائج عكسية. فبينما تمتع الجيش

بموجة متدفقة من الثناء الشعبي على دوره في خلع الرئيس مبارك من منصبه، فإن الجيش بحلول صيف 2011 أصبح يعاني من ازدراء المواطنين لرفضه تسليم الحكم إلى سلطة مدنية. وبعد إجراء عدد من التعديلات على الجدول الزمني للانتهاء من الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ سلَّم المجلس العسكري السلطة أخيرًا إلى مرسي، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في يونيو عام 2012. وبعد ذلك تراجع الجيش إلى منطقة الظلال المألوفة، في محاولة لمواصلة السيطرة على حكم مصر من خلف الواجهة السياسية، لكن الرئيس مرسي دون علم المؤسسة العسكريةلم يكن راغبًا في السماح بذلك.

ففي أغسطس عام 2012، تجّرأ الرئيس مرسي واتخذ عددًا من الخطوات للحد من سلطة القوات المسلحة السياسية. ففي أحد الأحداث التي حظيت بشعبية كبيرة؛ أقال مرسي وزير دفاعه المشير طنطاوي، بالإضافة إلى العديد من الأعضاء الرئيسيين في المجلس العسكري، بعد سلسلة من الحوادث المحرجة في شبه جزيرة سيناء، أدّت إلى مقتل العديد من الجنود المصريين. وفي الوقت نفسه، ألغى الرئيس مرسي الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري قبل انتخابه، الذي كان الغرض منه تجريد الرئيس المنتخب من سلطاته التشريعية والرئاسية. وانصاع الجيش تمامًا لهذه القرارات رغم ما أثاره ذلك من استغراب، وكان ذلك على الأرجح لافتقاد الجيش للشعبية اللازمة لتلك المواجهة. ثم بدأ الرئيس مرسي من أواخر عام 2012 إلى أوائل عام 2013 في اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز سلطته السياسية بأكثر من ذلك. فعيَّن عددًا من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مناصب وزارية مهمة، بالإضافة إلى تعيينهم كمحافظين في المحافظات المهمة (وهي المناصب التي كان يحظى بها عادة ضباط القوات المسلحة). كما تبنّى الرئيس مرسي سياسة خارجية تختلف معها المؤسسة العسكرية، مما زاد من تأجج غضب الجيش واستيائه. فعلى خلاف مشورة المجلس العسكري؛ جدَّد الرئيس المصري علاقاته مع إيران، وأدان النظام السوري لبشار الأسد، وهدّد بخوض حرب مع أثيوبيا؛ بسبب السد الأثيوبي التي تبنيه على النيل الأزرق.

وبينما اتخذ الرئيس مرسي خطوات كبيرة لتجريد الجيش من احتكاره

التقليدي للسياسة الداخلية والخارجية؛ فإنه عجز عن بناء الجدار اللازم من القيود على عملية صنع القرار العسكري. لقد اعتقد الرئيس مرسي أن إقالته للمشير طنطاوي وآخرين من قيادات المجلس العسكري ستكبح الطموحات السياسية للجيش، لكن الأمر ببساطة أنه لم يجد من المتبقين من قيادات الجيش من يؤيد الأجندة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. وبالمثل، فلم يكن لدى الرئيس مرسي العلاقات السياسية ولا الوقاحة الميكافيللية اللازمة لأن يتلاعب بالأجهزة الأمنية في مواجهة بعضها البعض. ولم تكن وزارة الداخلية ولا أجهزة المخابرات موالية للرئيس المنتخب حديثًا. وهكذا، احتفظ الجيش باستقلاله الواسع في التحرك ضد الرئيس مرسي، في الوقت الذي يختاره الجيش.

لقد كانت المؤسسة العسكرية تستطيع أن تطيح بالرئيس مرسي في أي وقت بعد انتخابه في عام 2012. لكن الجيش مارس صبرًا تكتيكيًا، ورأى أنه في حاجة إلى دعم شعبي، قبل أن يكون قادرًا على تسويغ تلك الخطوة. ولم يكن على الجيش أن ينتظر طويلًا. فمنذ خريف عام 2012 وحتى يوليو 2013، كان الاستياء الشعبي من حكم مرسي يتصاعد تصاعدًا تدريجيًا. فقد استاء العلمانيون من إدماج القانون الإسلامي المحافظ في الدستور المصري والقوانين الإدارية. ونددت أحزاب المعارضة بما اعتقدت أنه دورة انتخابية برلمانية عاجلة ومجلس وزراء محتكَر. وأدان عدد من القضاة المصريون جماعة الإخوان المسلمين، حيث طعنوا في شرعيتها في تفسير دستورية بعض القرارات السياسية. وازداد الغضب الشعبي من الاستمرار في ارتفاع تكاليف الوقود والمواد الغذائية.

وبحلول يونيو 2013، استشعر الجيش أن الرأي العام قد تحول ضد الرئيس مرسي تحولًا حاسمًا. وبعد أن رفض الرئيس عددًا من مبادرات أحزاب المعارضة للدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة؛ بدأ المصريون في دعوة الجيش إلى حل الأزمة. وتدثر الجيش بعباءة الغضب الشعبي، ليجد نفسه أمام فرصة سانحة لاستعادة صلاحياته المؤسسية. وفي السادس والعشرين من يونيو، أصدر المجلس العسكري بيانًا طالب فيه جميع الأحزاب السياسية بحل خلافاتهم بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وتشكيل لجنة لمعالجة القضايا الخلافية في الدستور. ثم بدأ المجلس العسكري، دون الرجوع إلى الرئيس؛ في نشر

قواته في جميع أنحاء البلاد، لفرض إرادته على الرئيس مرسي، مشيرين إلى أن قرارهم يستند على "إرادة الشعب". وردًّا على ذلك نظّمت جماعة الإخوان المسلمين والموالون للرئيس مرسي مظاهراتٍ حاشدةً في جميع أنحاء البلاد. وأعقب ذلك نزاع مدني. فقد دعت جماعاتُ المعارضة القواتِ المسلحةَ إلى الإطاحة بالرئيس مرسي، بينما طالب المؤيدون لمرسي أن يبقى الجيش في ثكناته. وفي الأول من يوليو عام 2013، أصدر وزير الدفاع الفريق أول السيسي مهلة نهائية لمدة 48 ساعة للرئيس مرسي، ليعالج فيها مطالب المعارضة السياسية. فتحدث الرئيس مرسي إلى الأمة المصرية في خطاب بثه التليفزيون، وأكد فيه شرعيته في التمسك بمنصبه.

وكما حدث في عام 2011، حاولت الولايات المتحدة عبثًا أن تؤثر على عملية صنع القرار العسكري، ولكن بلا جدوى. وحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الجيش المصري على عدم الإطاحة بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطيًا. كما أصدرت الولايات المتحدة تهديدات مبطنة أنها ستتوقف عن إرسال مساعداتها العسكرية السنوية التي تبلغ قيمتها 1،3 مليار دولار إلى مصر، إذا أطاح الجيش بالرئيس مرسي من منصبه. ولكن، وعلى غرار خلع الجيش للرئيس مبارك من منصبه عام 2011؛ كان للولايات المتحدة تأثير ضئيل على تحركات الجيش المصري في الشؤون الداخلية في عام 2013.

وفي مساء الثالث من يوليو عام 2013؛ تحدث الفريق أول السيسي إلى الشعب المصري، بعد عزل الرئيس مرسي من منصبه. وتعهّد بالاستئناف السريع للسلطة المدنية، وأعلن عن خارطة طريق لكتابة دستور جديد وتشكيل حكومة جديدة. وفي الأيام التالية، وضع الجيش الرئيس مرسي قيد الإقامة الجبرية، واشتبك مع أنصاره في جميع أنحاء مصر. وبينما أظهر الجيش ممانعة لاستخدام القوة في تفريق المتظاهرين في يناير وفبراير من عام 2011، لم يظهر مثل هذه الممانعة في صيف عام 2013 وخريفه. وإلى هذه اللحظة، قتلت أجهزة الأمن المصرية الكثير من المتظاهرين من أنصار الرئيس مرسي، كما اعتقلت معظم قيادات الإخوان المسلمين في مصر. كما أعادت المؤسسة العسكرية الكثير من ضباط الجيش المتقاعدين إلى مناصبهم الوزارية وفي المحافظات المصرية.

وبينما ترفض القيادة السياسية الأمريكية أن تصف ما حدث من الجيش المصري بأنه "انقلاب سياسي"، فإن من الواضح تمامًا أن هذا هو الوصف الدقيق لما حدث. وهكذا تدثرت القوات المسلحة بالدعوات الشعبية للإطاحة بالرئيس مرسي، سعيًا منها لاستعادة مصالحها المؤسسية، وهكذا تصرف الجيش المصري مرة ثانية كحاكم على الاضطرابات المدنية المصرية.

الفصل السابع

«الدعم المنكسر» من الجيش الليبي لمعمر القذافي

لا شك أن معمر القذافي كان واحدًا من أكثر القادة تقلبًا، وغرابةَ أطوار، في العالم العربي. فمنذ بداية الانتفاضة الليبية في منتصف شهر فبراير وحتى الإطاحة به من السلطة في الثالث والعشرين من أغسطس عام 2011؛ ظل القذافي مصرًّا على أن أقلية من "مثيري الشغب" أو "الإرهابيين" هم الذين يحركون الانتفاضة، لا المواطنون المخلصون لبلده العظيم. لم يكن القذافي قادرًا على تقبل أن معظم شعبه يسعى إلى إسقاطه. كان القذافي صاحب ثورة الفاتح العظيمة التي أعطت السلطة للجماهير عام 1969، وهو "الأخ القائد" و"الفيلسوف الملهم" الذي جاء من جذور بدوية متواضعة. كيف يمكن أن تسعى الجماهير إلى إسقاط شخصية محبوبة ليس لها منصب ولا مكتب رسمي؟ كيف يمكن للمواطنين الليبيين أن يطيحوا بالرجل الذي أعطى السلطة للشعب وسكن بين "الجماهير"؟ وفقا لما كان القذافي يراه؛ فإن هذا الاحتمال لم يكن له معنى على الإطلاق.

ومع ذلك، وعلى غرار الكثير من الحكام الديكتاتوريين مدى الحياة؛ فلم يكن شعب القذافي يشاركه إحساسه بأهميته الشخصية وعدالته الاجتماعية. لقد ادعى القذافي أن الشعب الليبي يحكم البلاد من خلال اللجان الشعبية، لكنّ الكثير من الليبيين اعتقدوا أن القذافي تحكم في الآلية السياسية للبلاد بالأمر المباشر. انتقد القذافي انعدام المساواة في الرأسمالية، ومع ذلك كان من بين أغنى زعماء العالم العربي، مع معاناة الكثيرين من أبناء شعبه من الفقر والبطالة. ودعا القذافي إلى الوحدة والمساواة بين المناطق المختلفة في ليبيا، لكنه كرس لانعدام المساواة الإقليمية، من خلال رفضه لتطوير الكثير من البنية التحتية

للبلدان خارج طرابلس. وبحلول عام 2011، كان الكثير من الليبيين يعتقدون أن الوقت قد حان لانتهاء حكم القذافي الذي استمر لمدة 40 عامًا.

كان التسارع في وتيرة المظاهرات في البداية ملحوظًا للغاية. ففي الخامس عشر من فبراير، اندلعت المظاهرات في ثاني أكبر المدن الليبية، بنغازي. وبحلول الثامن عشر من فبراير، انتشرت المظاهرات في جميع أنحاء المنطقة الشرقية في ليبيا، وفي المدن غرب طرابلس، وفي طرابلس نفسها. وبنهاية شهر فبراير، كان يبدو أن سقوط القذافي لن يستغرق إلا أيامًا قليلة. وفي العديد من المدن، تغلب المتظاهرون على وحدات الشرطة والجيش، وغنموا المستودعات العسكرية، وأحبطوا هجمات الجيش المرتدة. كما سيطرت المعارضة على معظم حقول النفط في البلاد، وعلى المدن الكبرى خارج طرابلس. وبحلول الثامن والعشرين من فبراير، أسس المعارضون منظمة سياسية فضفاضة، سميت المجلس الوطني الانتقالي، وسعوا إلى التحرك نحو طرابلس للإطاحة برئيسهم.

لكن المظاهرات فقدت زخمها الأول مع حلول اليوم الأول من شهر مارس. فعلى الرغم من وطأة الانشقاقات العسكرية والسياسية، نظَّم القذافي هجومًا مضادًا في شرق البلاد وغربها، واستعاد العديد من المدن المهمة على طول الشاطئ الشمالي. وبحلول السابع عشر من مارس، تقهقر المتمردون تمامًا في الغرب، وتعرضوا لحصار سيئ في بنغازي في شرق البلاد. ولولا الحظر الجوي الذي فرضته الأمم المتحدة في السابع عشر من مارس، ثم الهجمات اللاحقة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي بدأت في العشرين من مارس؛ لربما استطاع القذافي أن ينجو من هذه الانتفاضة التاريخية. وسرعان ما أدى قصف الناتو الجوي الساحق إلى تراجع قوات القذافي إلى معاقلها في سرت وطرابلس. وبعد أربعة أشهر من المعارك غير الحاسمة، سقطت طرابلس في أيدي المتمردين في الحادي والعشرين من أغسطس. وكان النصر أخيرًا في متناول أيديهم. وفي العشرين من أكتوبر، استولى الثوار على المعقل الأخير للقذافي في سرت، وقُتل الديكتاتور الليبي بعد العثور عليه مختبئًا في إحدى مواسير الصرف الصحي. كانت هذه نهاية مخزية لأحد أكثر القادة قسوة في العالم.

وعلى خلاف دراسات الحالة الأخرى، كان موقف الجيش الليبي منقسمًا منذ الأيام الأولى من الثورة الليبية. فبينما حافظت قوات النخبة العسكرية على تماسكها ودعمها لنظام القذافي، كالكتيبة الميكانيكية التاسعة والكتيبة الميكانيكية الثانية والثلاثين؛ فقد انقسمت الوحدات العسكرية العادية بين المعسكرين المتصارعين، أو انشقت بالجملة وانضمت إلى حركة الثوار، عندما أعلن قادة هذه الوحدات عن انشقاقهم. وكانت الوحدات العسكرية التي انشقت بشكل جماعي موجودةً بشكل أساسي في مناطق الاضطرابات الشعبية على طول الحدود الليبية الشمالية الشرقية، والشمالية الغربية. أما في الأماكن الأخرى، فقد انقسمت الوحدات العسكرية النظامية: فانضمّ بعضها إلى حركة الثوار، وانضم بعضها إلى القذافي، بينما بقيت بعض هذه الوحدات في مواقعها. وعندما سئل أحد الضباط عن مصير جنوده، قال إن 10% منهم انضم إلى القذافي، و30% منهم انضم للثوار، بينما بقي 60% في مواقعهم، ورفضوا أن ينحازوا إلى أحد الجانبين[1].

خلفية الانتفاضة الليبية وإطارها الزمني

وجد القذافي، الزعيم الذي راهن على الاشتراكية باعتبارها واحدة من مبادئه التوجيهية؛ نفسَه في موقف لا يُحسد عليه في أواخر التسعينيات. بعد تدميره للقطاع الخاص في عام 1978، عندما حظر مراكمة الثروات الخاصة وأمَّم جميع الأنشطة الاقتصادية؛ قرر القذافي أن يغير وجهته في عام 1992 وأن يسمح للمواطنين بافتتاح المشاريع الصغيرة، لتحسين الدخل السنوي[2]. كما قرر الزعيم المناهض للغرب أن يتصالح مع الغرب، لإنهاء العقوبات المفروضة عليه ولجذب الاستثمارات الأجنبية، التي اشتدت الحاجة إليها، إلى الاقتصاد الليبي مرة أخرى. وبحلول عام 2004، حدث ما لم يكن متصورًا. فقد سلّم القذافي اثنين من المشتبه بهم في تفجير لوكربي للمحاكمة في هولندا، وقدم التعويضات

(1) وفقًا لسؤال وجَّهه مسؤول في الحكومة الأمريكية لأحد ضباط الأمن في إحدى السفارات، في مقابلة أجراها المؤلف في فبراير 2011.

(2) Mansour O. ElLibya's Qadhafi (Gainesville: University Press of Florida, 1997), 99.

لضحايا التفجيرات، وأنهى جميع برامج أسلحة الدمار الشامل في البلاد. وفي المقابل تراجع الغرب عن عقوباته، وازدادت مستويات الاستثمار الأجنبي. وعندما سُئل القذافي لماذا اتخذ هذه القرارات التي لم يسبق لها مثيل، قال القذافي: "إن العالم قد تغير تغيرًا جذريًا وكبيرًا، ولأنني رجل تقدمي ثوري تابعت هذه الحركة". ثم احتفى وأشاد "بعصر الاقتصاد والاستهلاك والسوق والاستثمار"[3].

وبحلول عام 2011، اتضح أن وعود القذافي بشأن "ليبيا المستقبل" كانت ذات رنين أجوف. وأصبح اعتماد النظام على ثروته النفطية في السبعينيات لإنشاء دولة رفاهية قوية، توفر الإسكان والمنافع الاجتماعية وحتى السيارات لمواطنيها؛ مجرد ذكرى بعيدة. لقد راهن القذافي سابقًا على الاشتراكية في السبعينيات والثمانينيات، ثم راهن مجددًا على الليبرالية في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن النتائج كانت كما هي بالنسبة لمعظم الليبيين بنية تحتية متداعية، وخدمات اجتماعية ضعيفة، وركود في الأجور ومستويات المعيشة. وازداد شعور الكثير من الليبيين بالاستياء، من أن الثروة النفطية الهائلة في بلادهم؛ لم تحسّن شعورهم بالرفاهية. فبينما وظفت دول الخليج عائداتها النفطية لإحداث نقلة في مجتمعاتها، كانت ليبيا تبدو أسوأ حالًا من جيرانها من الدول غير المنتجة للنفط، مثل تونس ومصر[4]. كانت هناك فجوة كبيرة في قطاع الإسكان في جميع أنحاء البلاد. وكان المراقبون الخارجيون يصفون مستشفيات ليبيا بأنها "فخاخ قاتلة قذرة"[5]. ونتيجة لذلك؛ كان الليبيون يسافرون إلى تونس أو الأردن أو مصر، للحصول على رعاية طبية جيدة بأسعار معقولة[6]. واندهش الكثيرون من أن ليبيا لم تستثمر شواطئها التي

(3) Karina Rollins, "Has Gaddafi Been Born Again?" American Enterprise 15, 6 (September 2004): 38-39.

(4) "Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya," Middle East/North Africa Report Nº107, International Crisis Group (ICG), June 6, 2011, 1. http://www.crisisgroup.org.

(5) ElLibya's Qadhafi, 93.

(6) Mabroka alPolitical Alienation in Libya: Assessing Citizens' Political Attitude and Behavior (Reading, UK: Ithaca Press, 2011), 79.

تمتد لأكثر من 2000 كيلومترًا حتى الآن في محطات تحلية المياه، مثل الدول الأخرى في الشرق الأوسط. وبدلًا من ذلك، أنفق القذافي المليارات على "النهر الصناعي العظيم"، وهو المحاولة الفاشلة لجلب المياه الجوفية العذبة في الصحراء إلى المدن الساحلية[7]. وعلى غرار دراسات الحالة الأخرى التي بحثناها في هذا الكتاب، كان ليبيا تعاني من اقتصاد متداعٍ، ومن مؤسسات سياسية غير منتخبة، ومن تباين حادٍ في الدخول.

المرحلة الأولى: الاستعداد للمعركة؛ تمزّق القوات المسلحة، والسقوط الوشيك للنظام[8]

استشعر القذافي رياح الثورة التي تهبّ من الغرب ومن الشرق. فبحلول شهر فبراير، حدث ما لم يكن متصورًا، وأطاح الشعب التونسي ثم الشعب المصري برؤسائهم. كما انتشرت الاحتجاجات أيضًا في معظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتساءل الكثيرون هل سيكون القذافي هو الديكتاتور القادم الذي سيسقط؟ لم يكن القذافي يرغب في المخاطرة، وسرعان ما وضع استراتيجية لنزع فتيل الحركة الاحتجاجية، قبل أن تصل إلى بلده.

وبذل الزعيم الليبي قصارى جهده لإقناع مواطنيه أنه ينظر بعناية في احتياجاتهم. وبطريقة أو بأخرى، قدم الربيع العربي فرصة للقذافي أن يجدد حماسته الثورية، باعتباره رجل الشعب. فاستضاف القذافي 100 من القادة

---

(7) ElLibya's Qadhafi, 93.

(8) اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على المصادر التالية في تجميع هذا المخطط الزمني:

"Rebellion in LibyaLos Angeles Times.
http://www.timelines.latimes.com/libya/;
"Battle for Libya: Key Moments", al-Jazeera
http://www.aljazeera.com/indepth/spotlight/libya/2011/10/20111020;
NOW Lebanon, https//:now.mmedia.me/lb/en;
Asharq al?Awsat, http://www.aawsat.net;
The Washington Post, http://www.washingtonpost.com;
Tthe ICG (Libya reports dated June 6 and December 14, 2011), http://www.crisisgrou-p.org.

الليبيين للاستماع إلى مطالبهم. كما سافر شرقًا إلى مدينة درنة، ليستمع إلى شكاوى الناس بشأن السكن والبطالة، وضعف البنية التحتية، وتدني الرواتب، وتفشي الفساد. كما أرسل نجله الساعدي إلى بنغازي، بوعود لإنشاء مشروعات التنمية في المدينة. كما تودد القذافي إلى زعماء القبائل في البلاد. ثم في أبهة كاملة، قلّد القذافي أسر ضحايا الاحتجاجات التي قامت في طرابلس في السابع عشر من فبراير عام 2006، بالميداليات. لقد أراد القذافي أن يقتنع شعبه أنه صادق في اهتمامه بمعيشتهم، وأنه يتخذ خطوات جادة لتلبية احتياجاتهم(9). وأيضًا، اتخذ الأخ الزعيم عددًا من الخطوات لتفريغ سخط مواطنيه، من خلال الاحتجاجات المناهضة للصهيونية والغرب؛ وهي الحيلة المشتركة بين جميع القادة العرب. ففي الثالث عشر من فبراير، دعا اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم للاجتماع على الحدود الإسرائيلية "حاملين أغصان الزيتون، كعلامة على السلام"(10). وفي الخامس عشر من فبراير، في ذكرى مولد النبي صلى الله عليه وسلم، توافد الليبيون إلى الشوارع احتفالًا باقتراح القذافي. كما دعا المسلمين إلى مهاجمة القواعد الأمريكية المقامة في بلادهم. وأخيرًا، أمر القذافي وسائل الإعلام الرسمية بإنشاء صفحات على موقع فيسبوك مؤيدة له، وأعلن أنه سوف ينضم إلى مظاهرات المواطنين في الشوارع، للمطالبة بإسقاط الحكومة. كانت رسالة القذافي واضحة: لقد أراد أن يقتنع شعبه أنه زعيم سمح رحب الصدر، وأنه لم يكن مستبدًا أو معاندًا.

أما من وراء الكواليس، فقد كان القذافي يعدّ العُدة لسحق المظاهرات في حالة ازديادها. فقد التقى مع مجموعة من المدونين في السابع من فبراير، وهدد أنه سوف يحمل عشائرهم المسؤولية عن أي فتنة سيزرعونها على شبكة الإنترنت. وأمر وسائل الإعلام بالتوقف عن نقل الأخبار عن الثورة التونسية أو المصرية. كما حظر استخدام الكاميرات، وفرض قيودًا على تحركات الصحفيين الأجانب.

(9) Alison Pargeter, Libya: The Rise and Fall of Gaddafi (New Haven, CT: Yale University Press, 2013).

(10) "Libya's Gaddafi Urges Refugee 'March on Palestine,'" NOW Lebanon, February 14, 2011.

كما استدعى نجله خميس (قائد اللواء الثاني والثلاثين)، فقطع رحلته القصيرة إلى الولايات المتحدة وعاد إلى ليبيا. كما أرسل كبار ضباط الأمن لديه، مثل عبد الله السنوسي (رئيس المخابرات)، إلى بنغازي، للتعامل مع المظاهرات[11]. وأعلن حالة التأهب القصوى بين قوات الشرطة والقوات المسلحة، وأرسل في طلب المرتزقة من البلدان الأفريقية المجاورة، باعتبارهم ضمانًا إضافيًا لحماية النظام. لم يكن القذافي مستعدًا لأن يؤخذ على حين غِرّة مثل الرئيسين بن علي ومبارك.

لكن استراتيجية القذافي لنزع فتيل الاحتجاجات قبل بدايتها كان مصيرها الفشل. فلم تكن أي وعود بالإصلاح أو تهديدات بالانتقام؛ قادرةً على محو عقود من الظلم، أو إثناء الآلاف من الخروج إلى الشوارع مطالبين بالتغيير. وعلى طول الشاطئ الساحلي في ليبيا، استعد المواطنون "ليوم الغضب" في السابع عشر من فبراير. لقد كان لهذا اليوم أهمية كبيرة بالنسبة لكثير من الليبيين. ففي مثل هذا اليوم من عام 1987، نفذ نظام القذافي حكم الإعدام علنًا في تسعة من الشباب الليبي، بتهمة التآمر على اغتيال مسؤولين ليبيين وأجانب. ثم في اليوم نفسه عام 2006، قتلت قوات الأمن عشرة ليبيين آخرين في بنغازي، بعد أعمال شغب قاموا بها تنديدًا بقميص ارتداه وزير إيطالي، يسخر فيه من النبي صلى الله عليه وسلم. وشنّت جماعات المعارضة الليبية في المنفى حملة إعلامية تطالب القذافي بالتنحي، بينما انتشر شباب بنغازي سرًا يدعو إلى الاستعداد للمظاهرات التاريخية.

ولم يكن المتظاهرون بحاجة للانتظار إلى السابع عشر من فبراير ليعلنوا عن غضبهم. ففي الخامس عشر من فبراير، اعتقلت الأجهزة الأمنية للقذافي المحامي والناشط الحقوقي فتحي تربل، من منزله في بنغازي. اشتهر تربل لتوليه تمثيل أهالي الضحايا في مجزرة سجن أبو سليم عام 1996، التي ارتكبتها قوات الأمن في طرابلس، وراح ضحيتها 1200 سجين. فَقَدَ فتحي تربل أخاه، وابن عمه، وزوج شقيقته في تلك المجزرة الشنيعة، وأصبح أكثر صراحة وحزمًا

(11) Pargeter, Libya.

في تنظيم المظاهرات الأسبوعية التي جمعت أفراد أسر الضحايا في بنغازي. كان تربل بالنسبة لكثير من الليبيين يمثّل وجه المعارضة. واعتقد المسؤولون الأمنيون أنه كان واحدًا من منظمي المظاهرات المقررة في السابع عشر من فبراير، وأملوا أن يخيف اعتقالُه الآخرين من الخروج إلى الشوارع.

فشلت هذه الاستراتيجية. وأدى اعتقال تربل إلى التعجيل بالمظاهرات يومين كاملين. فسرعان ما احتشد 2000 متظاهر بعد اعتقاله في شوارع بنغازي، للمطالبة بإطلاق سراحه وللتعبير عن غضبهم من النظام. وردّت وحدات الأمن بعنف، وسرعان ما خرج الاشتباك بين الطرفين عن نطاق السيطرة. فقد هاجم المتظاهرون مقر اللجنة الثورية في المدينة، ورشقوا قوات الشرطة بالحجارة. فردت الأجهزة الأمنية بخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، واستخدمت الرصاص المطاطي. وبنهاية ذلك اليوم، أصيب أكثر من 38 من المتظاهرين. وبدأ الغضب ينتشر في جميع أرجاء البلديات الشرقية.

وفي السادس عشر من فبراير، اتسعت المظاهرات في بنغازي لتصل إلى أكثر من 10 آلاف متظاهر، وأصبحت عنيفة على نحو متزايد. كما انتشرت المظاهرات في مدينة البيضاء القريبة. فقد غضب المتظاهرون في هذه المدينة الشرقية من أن الحكومة أمرت الشركات والمحلات بإغلاق أبوابها حتى تتمكن من التصدي ليوم الغضب السابع عشر من فبراير، واشتبك العديدون مع رجال الشرطة في شوارع المدينة. وأحرق المتظاهرون العديد من سيارات الشرطة، فردّت الشرطة وقتلت خمسة متظاهرين. أما خارج البلاد، فقد دعا الأمير المنفي إدريس السنوسي، حفيد الحاكم الأول الليبي الملك إدريس؛ دعا القذافي إلى تنفيذ الإصلاحات وتجنب إراقة الدماء. وفي ليبيا، بدأت الآلة السياسية للقذافي في التحرك. فنظمت الحكومة مسيرات مؤيدة للقذافي، في معاقله الرئيسية في مدينة سرت وسبها. وأعلنت وسائل الإعلام الحكومية عن تفضّل الحكومة بالإفراج عن تربل بالإضافة إلى عشرة من الإسلاميين المعتقلين، وادعت أن شخصيات من المعارضة الليبية بالإضافة إلى بعض "الجنسيات الغربية" كانوا وراء المظاهرات. كما أغرقت الحكومة الهواتف المحمولة بآلاف الرسائل النصية، تحمل توقيع "شباب ليبيا"، ويحمل نصها تحذيرًا للمتظاهرين من

التعدي على "الخطوط الحمراء الأربعة" : استقرار ليبيا، وأمن ليبيا، والإسلام الذي هو الدين الرسمي في الدولة، والزعيم الليبي القذافي[12]. ثم عطلت الحكومة خدمات الانترنت في مدينة البيضاء، وأرسلت وحدات أمنية إضافية لإعادة الهدوء إلى المنطقة الشرقية من البلاد.

وانتشرت المظاهرات إلى معظم المدن الساحلية في ليبيا في الفترة من السابع عشر وحتى العشرين من فبراير. وتحركت الأحداث بسرعة كبيرة. ففي السابع عشر من فبراير، اندلعت المظاهرات في بنغازي والبيضاء في الشرق، وفي مدينة الزنتان في الغرب. وانضم القضاة والمحامون إلى الشباب في بنغازي، وطالبوا بدستور جديد. كما دعا المواطنون في البيضاء إلى إسقاط النظام. وفي المدن الثلاثة، بدأ المتظاهرون بإحراق المباني الحكومية ومراكز الشرطة. وردت وحدات الأمن وقتلت ستة مواطنين في بنغازي. فهاجم شباب بنغازي وحدة الأمن الرئيسية، اللواء الفاضل. ثم أقالت الحكومة رئيس الأمن في البيضاء العقيد حسن خرداوي، أملًا في إرضاء الجماهير الغاضبة. وعلى المستوى الوطني، استمرت وسائل الإعلام الحكومية في نقل مشاهد المظاهرات الموالية للقذافي، وامتنعت عن الإشارة إلى أي احتجاجات أخرى. كان القذافي يعتقد حتى هذه اللحظة أن سياسة الإنكار كانت كافية. كما أصدرت الدولة رسالة من حركة الوحدويين الحرة، التي دعمت انقلاب القذافي عام 1969، أعلنت فيها عن استمرار ولائها للقذافي، وتعهدت بتدمير أي شخص يسعى لإلحاق الأذى "بالثورة أو زعيمها، أو الوطن أو الشعب، أو سلطة الشعب". وبدأت المعركة لكسب الرأي العام.

وبحلول الثامن عشر من فبراير، ازدادت المظاهرات انتشارًا وعنفًا. ففي الشرق، هزت المظاهرات العنيفة مدينة بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق. وفي الغرب، اجتاحت المظاهرات الزنتان وجادو. وظهرت تقارير تفيد أن أجهزة الأمن قتلت ما لا يقل عن خمسين شخصًا منذ بدء الانتفاضة. كانت الأيام

(12) "Libyans Receive Text Messages Warning Them Not to Take to Streets," Libya alOnline, February 16, 2011.

الأولى من الثورة الليبية أعنف بكثير من الثورة التونسية أو المصرية أو السورية. طالب المتظاهرون القذافي أن يتخلى عن سلطته. وفي طبرق، لطخ المواطنون تمثالًا للكتاب الأخضر للقذافي. وفي جادو، أحرق المواطنون صورة عملاقة للقذافي. وجاب الشباب في الشوارع ليحرقوا أي بقايا للنظام، بما في ذلك مباني اللجان الثورية ومراكز الشرطة. وفي بنغازي، انتشرت تقارير تفيد أن المتظاهرين قد حاصروا الساعدي والكتيبة الأمنية التابعة له، بعد أن فتحوا النار على إحدى الجنازات. وردًا على ذلك، أرسل القذافي كتيبة إضافية إلى بنغازي لاختراق الحصار. كما تعهد بمضاعفة رواتب موظفي الحكومة (تقريبًا سدس سكان ليبيا)، ووعد ببرنامج تنمية "غير مسبوق" في بنغازي.

ثم جاءت أحداث التاسع عشر والعشرين من فبراير لتقلب الموازين لصالح الشارع. ففي بنغازي، بدأت كتيبة اللواء الفاضل في الانقسام. فقد تسببت محاولات الكتيبة في سحق المظاهرات إلى تأجيج غضب الشباب في المدينة. وتضاءل عدد أفراد الكتيبة أمام العدد الهائل للمتظاهرين (50 ألفًا بحسب بعض التقديرات). وتراجعت المعنويات. ورفض أصحاب المتاجر المحلية أن يبيعوا المواد الغذائية إلى الموقع المحاصر. كما غنم المتظاهرون أيضًا مستودعًا محليًا للأسلحة من لواء حسين الجويفي، ووجهوا الرشاشات إلى قاعدة الفاضل. فانشق بعض ضباط الكتيبة وانضموا إلى الشوارع. كما انتشرت شائعات تفيد أن وحدات أخرى مثل كتيبة الجارح (وهي كتيبة سرية مسؤولة عن الأمن الداخلي) قد انضمت بكاملها إلى المعارضة. وفي العشرين من فبراير انتهى أمر الكتيبة. فقد استطاع بعض أعضاء الوحدة أن يهرب (وأفادت تقارير أن السنوسي وصل إلى بنغازي وأنقذ الساعدي وغيره)[13]، كما انضم آخرون للمعارضة. كما حاول آخرون أن يعودوا إلى بلادهم انتظارًا للثورة.

ومهما كان ما حدث، فقد كان واضحًا أنّ انتصار المعارضة في بنغازي كان له تأثير عميق على مسار الثورة. حدثت عشرات الانشقاقات السياسية

---

(13) "Libyan RCC Reportedly Asks AltoStep Down, Hand Power to Army," AlalFebruary 20, 2011.

والعسكرية في أعقاب هذه المعركة الحاسمة. ففي طرابلس، أدان الأعضاء المؤسسون لمجلس القذافي لقيادة الثورة حملته الدموية، وطالبوه بتسليم السلطة إلى الجيش الليبي، الذي يقوده اللواء أبو بكر يونس جبر. وفي الشرق، هددت قبيلة الزوية بقطع إمدادات البلاد من النفط في مناطقهم، إذا استمر القذافي في مهاجمة المتظاهرين. وفي الجنوب، أعلنت مختلف القبائل عن ولائها للشباب الليبي. كما أعلن مندوب ليبيا الدائم لدى الجامعة العربية، بالإضافة إلى دبلوماسي ليبي في الصين، عن استقالتهم. واستقال كل من وزير العدل ووزير الداخلية وانضموا إلى المتظاهرين. وأعلن وزير الداخلية (وهو الرئيس السابق للقوات الخاصة في ليبيا) الجنرال عبد الفتاح يونس عن ولائه للمعارضة، مع ثمانية ضباط آخرين في شرق البلاد.

كان الزخم واضحًا في صالح المعارضة. وبدأ المتظاهرون في جميع أنحاء الشرق بمحاصرة المنشآت والمستودعات العسكرية. واهتز الضباط والجنود بشكل واضح من حجم الثورة في مواقعهم. بقي بعض هؤلاء في مواقعهم، وإن رفضوا الانحياز إلى أحد الطرفين. وعاد آخرون إلى منازلهم حتى تمر رياح الثورة. بينما أعلن آخرون عن ولائهم للقذافي أو للمتظاهرين[14]. واتبعت بعض الوحدات أوامر قائدها فانشقت بالكامل وانضمت إلى المعارضة. لكن معظم الأفراد اتخذوا قرارات فردية، على أساس الحفاظ على أنفسهم، وضغط الأقران، وآرائهم بشأن عدالة الثورة.

وبحلول العشرين من فبراير، امتدت الاحتجاجات إلى أهم المدن الليبية: مصراتة وطرابلس (العاصمة). ففي مصراتة، أعلن المتظاهرون عن تضامنهم مع بنغازي، وهتفوا: "والله والله والله.. لن نتخلى عن بنغازي!"[15]. واشتبك المحتجون مع الكتائب الأمنية وأحرقوا مقرات اللجان الثورية ومراكز الشرطة.

---

(14) وفقًا لسؤال وجَّهه مسؤول في الحكومة الأمريكية لأحد ضباط الأمن في إحدى السفارات، في مقابلة أجراها المؤلف في فبراير 2011. وتأكدت هذه التقديرات عن طريق العديد من التقارير المباشرة لمراسلين صحفيين في ليبيا.

(15) "Report on Libya Demonstrations, Protests, Eyewitness Accounts," AlalOnline, February 20, 2011.

وفي طرابلس، تدفق ما يقرب من 50 ألفًا إلى ضواحي المدينة (وهي أحياء فقيرة بشكل أساسي)، وتحركت في عدة مسارات في اتجاه وسط المدينة. وهتف المتظاهرون هتافات غاضبة ضد القذافي: "أين أنت؟ أين أنت؟ اخرج إذا كنت رجلًا!"[16]. وعلى طول الطريق، أشعل الشباب النيران في مكاتب اللجان الشعبية، ونهبوا مقر القنوات التليفزيونية الجماهيرية ومقر محطة الشبابية الإذاعية. وكانت نشوة الثورة واضحة. وانتظرت قوات أمن القذافي وصول صفوف المتظاهرين إلى وسط المدينة، قبل أن تطلق وابلًا من النيران الكثيفة[17].

ومع شروق شمس يوم الاثنين الحادي والعشرين من فبراير، استعد كل من المتظاهرين والموالين للقذافي لليوم السادس من المواجهات. ففي صباح هذا اليوم، تحدث سيف الإسلام نجل القذافي وولي العهد إلى الأمة. وألقى باللوم على العرب والأفارقة غير الليبيين وكذلك وسائل الإعلام الأجنبية التي تثير التمرد، وتحدث إلى الشعب بأن المزيد من الاضطرابات قد يؤدي إلى حكم إسلامي أو إلى حرب أهلية وأحلاهما مر. وبكَّتَ المحرّضين وتحداهم أن تؤدي مظاهراتهم إلى نتائج شبيهة بما حدث في مصر أو تونس. كما وعد بإطلاق "مبادرة تاريخية وطنية"[18] من شأنها أن تقود لتنفيذ الإصلاحات وزيادة الأجور وتعديل الدستور. وأخيرًا، سعى إلى التقليل من موجة الانشقاقات العسكرية، قائلًا إن الجيش مازال قائمًا بدوره، ولن يتبع الجيش مسار الجيشين التونسي أو المصري (بعبارة أخرى، لن يدعم الجيش الليبي المظاهرات).

واستغرقت الدائرة القريبة من القذافي الأيام القليلة المقبلة في دراسة نطاق هزائمها، ودراسة ولاء الأجهزة الأمنية والقبائل، وفي تأمين قاعدة سلطتها في طرابلس وما حولها. وعلى الرغم من أن القذافي كان مستعدًا للثورة، فقد تكبد خسائر فادحة حتى تلك اللحظة. فقد احتل المتظاهرون العديد من المدن، بما

(16) "Libya Clashes Spread to Tripoli," AlFebruary 21, 2011.

(17) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(18) "Libyan Leader's Son SayfalPromises Reforms," AlFebruary 20, 2011.

في ذلك بنغازي وطبرق، ومصراتة، وترهونة، والزنتان، والزاوية، وزوارة. كما هزموا العديد من الكتائب الأمنية، وغنموا مستودعات الأسلحة في الشرق والغرب. كان المتظاهرون غاضبين ومسلحين. ووصل المتظاهرون الآن إلى العاصمة، مطالبين بتنحي القذافي عن السلطة.

حاول القذافي أن يستأنف القتال. ونظّم اجتماعًا مع زعماء القبائل للحصول على دعمهم. كما ظهر على شاشات التليفزيون لمدة 22 ثانية، لسحق "الإشاعات المغرضة" أنه فرّ من البلاد. وأفاد مصدر مطلع في الجيش الليبي لصحيفة الشرق الأوسط أن القذافي وضع عددًا من ضباطه تحت الإقامة الجبرية، لأنهم رفضوا أن يقاتلوا المتظاهرين. وكان يُعتقد أن رئيس أركان الجيش اللواء يونس جبر كان واحدًا من هؤلاء[19]. كما أرسل القذافي في جلب المزيد من المرتزقة، لدعم جيشه المتداعي، وأمر بشن هجوم شامل لاستعادة السيطرة على شوارع طرابلس. كانت استراتيجية القذافي ثلاثية الجوانب كما يبدو: تأمين طرابس، توظيف المرتزقة وقواته الجوية لمهاجمة المدن التي سيطر عليها المتظاهرون، واحتواء التداعيات. وفي الحادي والعشرين من فبراير، اشتبكت قوات النخبة للقذافي مع المتظاهرين في طرابلس في مواجهات مميتة. فقد وزع الجيش الليبي قناصيه على أسطح المباني، وأطلق الرشاشات من العربات المدرعة، وقصفت القوات الجوية ضواحي طرابلس قصفًا مكثفًا.

وفي الثاني والعشرين من فبراير، ألقى الزعيم المحاصر كلمته الأولى للأمة. نادى القذافي بوقف الثورة. وكان يبدو غاضبًا ومستعدًا للقتال. وألقى باللوم على "مجموعات صغيرة من الشباب، تتعاطى الحبوب، ويهجمون على مراكز الشرطة هنا وهناك مثل الجرذان". وسخر من فكرة تنحيه عن السلطة، لأنه لا يشغل أي منصب رسمي في الحكومة. وأعلن القذافي أن هناك الملايين حول العالم مستعدون للدفاع عنه، لأنه زعيم دولي. وأعلن أنه سوف يطهر ليبيا "شبرًا شبرًا،... زنقة زنقة.. من الأوساخ والحثالة"، وصاح "هذا بلدي"، وأمر أتباعه أن "اقبضوا على الجرذان" الذين يتحركون في الشوارع.

---

(19) "Top Libyan Officer Placed under House Arrest, Another Joined Protesters," AlalFebruary 21, 2011.

كانت دفاعات القذافي عن طرابلس، وحملته الجوية، مدمرة. فوفقًا للمعارضة، قتلت قوات القذافي بحلول الثالث والعشرين من فبراير 500 من المواطنين وجرحت الكثير. وأمّنت الحملة العسكرية الشديدة التي شنها القذافي قاعدة سلطته في طرابلس، لكنها أدت إلى موجة أخرى من الانشقاقات في حكومته وبين مسؤوليه العسكريين، الذين شعروا بالفزع إزاء العدد المتزايد من الضحايا. ففي الحادي والعشرين من فبراير، سعى أربعة من ضباط سلاح الجو في مقاتلتين عسكريتين إلى طلب اللجوء في مالطا، بعد أن رفضوا أوامر وجهت إليهم بقصف المدنيين. وأعلن سفراء ليبيا في إنكلترا وإندونيسيا والهند عن انشقاقهم عن النظام. وخلال الأيام القليلة التالية، استقال المزيد من المسؤولين. واستقال السفراء الليبيون في كل من استراليا وماليزيا وبولندا وبنغلاديش وفرنسا، وأعلنوا أن القذافي غير صالح للاستمرار في الحكم، وأعلنوا عن تضامنهم مع المعارضة. وتبع هؤلاء نائب المبعوث الليبي لدى الأمم المتحدة، وابن عمه والمقرب إليه ومبعوثه الخاص إلى مصر أحمد قذاف الدم. والأهم من ذلك، بدأ ضباط الجيش ووحدات القوات المسلحة في الانشقاقات الجماعية في الشرق وفي الغرب. ففي الشرق، انشق قادة عسكريون بارزون مثل اللواء سليمان محمود (قائد القوات العسكرية في طبرق)، واللواء خليفة المسماري (نائب قائد القوات الخاصة)، وقرر العقيد أحمد عاشور عبيش (أحد كبار ضباط المخابرات) أن ينضم إلى وزير الداخلية (والقائد السابق للقوات الخاصة) في صفوف المعارضة. وانضمت إليهم وحدات كاملة من منطقة الجبل الأخضر والمرج وطبرق. وفي الغرب، انضمت إلى الثورة وحدات كاملة في مصراتة والزاوية. كما انقسم عدد كبير من الوحدات في هذه المنطقة (بما في ذلك مصراتة).

وبحلول السادس والعشرين من فبراير، اعتقد المتظاهرون أن كلمتهم هي العليا، وأنهم قريبون من الإطاحة بالقذافي من السلطة. فقد سيطروا على معظم المدن الكبرى في ليبيا خارج طرابلس، واستولوا على معظم حقول النفط، كما دعمت العديد من القبائل والدبلوماسيين الثورة، وكانوا مسلحين إلى حد كبير. كان الشيء الوحيد الذي يفتقدونه حقًا في هذه المرحلة هو التنظيم. ولتصحيح

هذا الوضع، أعلن وزير العدل الليبي الذي كان قد انشق مؤخرًا عن تشكيل حكومة مؤقتة في بنغازي في الثامن والعشرين من فبراير. وتعهد بتشكيل مجلس من الزعماء الذين يمثلون الطوائف الليبية المختلفة، وإنشاء جيش يضم المنشقين عن الجيش النظامي والشباب الليبي، وإجراء الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر. كانت معركة طرابلس مستمرة، واستعد الكثيرون من المعارضة في الشرق والغرب للتحرك نحو العاصمة لمساعدة إخوانهم. وفي الخارج، أدان المجتمع الدولي استخدام القذافي للقوة المميتة. ففي السادس والعشرين من فبراير، صوتت الأمم المتحدة على فرض عقوبات واسعة النطاق على نظام القذافي. وعلّقت إيطاليا "علاقاتها الخاصة" مع ليبيا، ودعا العديدون من قادة الدول الأوروبية إلى تنحي القذافي. كما بدأت الولايات المتحدة وأوروبا مناقشات حول فرض منطقة حظر جوي.

لكن القذافي كان مناضلًا. ففي حين سخر الكثيرون في الداخل والخارج من تصريحاته الغريبة، وقراراته العشوائية، ونمط حياته غريب الأطوار؛ فلم ينكر أحدهم ميله إلى التشبث بالسلطة. فلم يكن الزعيم الليبي مستعدًا للتنحي بعد 40 عامًا قضاها في حكم ليبيا دون قتال. ورفض أن يطلب اللجوء إلى دول أخرى (كما فعل الرئيس التونسي بن علي)، أو أن يخضع لأجهزته الأمنية (كما فعل الرئيس مبارك). فقد كان القذافي يعتبر أن هذا البلد ملكه، وكان مستعدًا للقتال حتى النهاية للحفاظ على حكمه. وكان القتال قراره.

المرحلة الثانية: هجمات القذافي المضادة، ودفع المتظاهرين إلى حافة الهاوية

بحلول الثامن والعشرين من فبراير، كانت قوات القذافي قد أخمدت المظاهرات في طرابلس لعدة أيام. ووجه القذافي قوات النخبة (أي حرسه الإمبراطوري) إلى تأمين المرافق الرئيسية كالمستودعات العسكرية، ووسائل الإعلام الحكومية، والبنوك، ومجمع باب العزيزية الذي يقيم فيه. كما نشر العربات المدرعة في جميع أنحاء المدينة وعلى طول خطوط الاتصالات المهمة. ودعا القذافي الميليشيات التابعة له لإقامة نقاط التفتيش في كل مكان. فعملت

هذه المجموعات على شاحنات تويوتا تحمل مدافع رشاشة، وارتدوا سراويل مموهة مع قمصان مدنية وأشرطة خضراء، لإظهار انتمائهم إلى الأخ القائد. وجابت العربات المدرعة وتلك الشاحنات شوارع المدينة. لكن في هذه المرحلة كان معظم المتظاهرين قد اختفى أو فر من المدينة. ونجا القذافي من هجوم المعارضة الأول، وحان الآن وقت الرد.

ومع تأمين طرابلس أخيرًا، أمر القذافي جيشه أن يستعد لهجوم مضاد كبير غربًا وشرقًا. ولدعم تلك العملية العسكرية، شن الزعيم حملة إعلامية شرسة لترسيخ الدعم الشعبي. وأمر البنك المركزي أن يصرف 400 دولار لكل أسرة ليبية. ثم شرع هو ونجله سيف، في تنظيم حملة إعلامية لمواجهة الجماهير محليًا ودوليًا. كانت رسالته للمجتمع الدولي أن استخدامه للقوة كان مبررً تمامًا للقضاء على التمرد. وادعى أن تنظيم القاعدة والعصابات المنفلتة عازمة على إقامة إمارة إسلامية في ليبيا. أراد القذافي أن يقتنع الغرب أن أمنه متوقف على استمرار حكمه. أما على المستوى المحلي، فقد ظهر الثنائي القذافي عدة مرات، وحاولا تأطير الصراع الدائر بعدة طرق. أولًا، لقد كان الصراع نتيجة "لخلايا نائمة منتسبة إلى تنظيم القاعدة"[20]، تريد أن تقيم إمارة إسلامية في ليبيا، بالإضافة إلى الشباب المدمن الذي لا يريد سوى التدمير الوحشي. وثانيًا، إن الغالبية العظمى في ليبيا لم تتأثر بالمظاهرات، وهي تدعم الحكومة بقوة. وثالثًا، إن الأطراف الخارجية تريد أن تستغل المظاهرات لأسباب مشينة. إن الغرب يريد أن يعيد استعمار ليبيا، من أجل السيطرة على الثروة النفطية الهائلة، كما أن القنوات الفضائية كالجزيرة تريد أن تربح الأموال عن طريق إثارة الاضطرابات في ليبيا. ورابعًا، لقد حكم القذافي ليبيا لمدة 40 عامًا، وجلب إلى البلاد الثروات والحرية والمكانة الدولية. فقبل وصول القذافي إلى السلطة، لم يكن العالم ليميز بين "ليبيا، أو ليبيريا، أو لبنان". أما الآن فإنه لا يذكر ليبيا إلا بالثناء "أوه، القذافي، المجد، التحرر، الحرية، الجماهير، القوة"[21]. وخامسًا، رفض القذافي أن يتنحى عن السلطة.

(20) "Qaddafi Says AlBehind Uprising," NOW Lebanon, March 2, 2011.

(21) من خطاب تلفزيوني لمعمر القذافي، 2 مارس 2011.

استشعرت المعارضة أن هجوم القذافي المرتد كان وشيكًا، فاستعدت للدفاع عن مدنها ضد الهجوم القادم. ففي الثاني من مارس، أنشأ المجلس الوطني الانتقالي مجلسًا عسكريًا في الشرق. ضمّ هذا المجلس 14 من كبار الضباط، الذين مثّلوا جميع أفرع القوات المسلحة[22]. وعلى الرغم من أن المجلس الوطني الانتقالي أراد أن تكون القرارات العسكرية مركزية وأن يتخذها مجلس موحد، لكن العمليات العسكرية للمعارضة كانت لا مركزية إلى حد كبير وتفتقر إلى التنسيق. وتناوب ضباط الجيش المنشقون على المناصب القيادية. فقد اعتقد كثيرون أن الجنرال يونس (الرئيس السابق للقوات الخاصة ووزير الداخلية) كان يسيطر على قوات المعارضة، لكنّ آخرين، مثل اللواء سليمان محمود (قائد قطاع طبرق)؛ كانوا ينافسونه تلك القيادة. وبغض النظر عن ذلك، نظمت المقاومة نفسها في ميليشيات محلية من مدن ومناطق مختلفة.

وسرعان ما قُسِّم العمل بين المجلس العسكري وبين المقاومة المحلية الموجودة في كل مدينة أو بلدية. وتألّف المجلس العسكري من الضباط الذين انشقوا عن القوات المسلحة العادية (وليس وحدات النخبة الخاصة بالقذافي). وسعى هؤلاء إلى الحصول على الدعم الأجنبي، وحاولوا أن يوحدوا وينسقوا بين جهود المقاومة في الغرب والشرق، وعملوا في القضايا اللوجيستية ومسائل الإمدادات، وأنشأوا أكاديمية تدريبية في جنوب بنغازي لإعداد المجندين في فترة أسبوع واحد للمعركة. وأما على المستوى المحلي، فقد تألفت الجماعات المتمردة من ضباط وجنود منشقين، ومن ضباط متقاعدين، ومن الجنود الذين كانوا يعارضون القذافي، ومن الشباب الساعي إلى تحقيق المجد في ساحات المعارك. وخلقت هذه المجموعات تسلسلًا هرميًا غير رسمي، وتسلسلًا قياديًا فضفاضًا. وكانوا هم المشرفين على الاستعدادات الدفاعية عن مدنهم. ففي معظم المدن، زرعت المقاومة بعض العقبات على طول الطرق الرئيسية الواصلة إليهم، ونظموا دوريات لمراقبتها باستخدام المدرعات التي حصلوا عليها من المستودعات العسكرية المحلية. كما أنشأ المتمردون عددًا من الكمائن على طول

(22) "Report Names Members of Benghazi's Military Council," AlalAwsat Online, March 2, 2011.

الشوارع الرئيسية، واختبأوا في المباني الاستراتيجية، في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه هجوم مدرعات القذافي.

وفي يومي الثاني والثالث من مارس، كان هجوم القذافي المضاد، ذو الشقين، يجري على قدم وساق. فقد هجمت قوات القذافي المكوّنة من خليط من قوات النخبة، ووحدات الجيش العادية، والمرتزقة، والميليشيات الموالية له؛ على مدن الزاوية وصبراتة والزنتان ومصراتة في الغرب، وهاجمت البريقة ومرسى البريقة وراس لانوف في الشرق. ولا شك في أن كل معركة كانت تختلف عن الأخرى، لكن برز نمط عام يجمع بينها. فقد اعتمد القذافي اعتمادًا كبيرًا على الهجوم الجوي، وعلى الأسلحة الثقيلة، وعلى تفوقه الإعلامي. فقبل مهاجمة أي مدينة، كانت وسائل الإعلام الرسمية تبث تقارير تصور المواطنين في تلك المدينة يرحبون بالقذافي، ويسلمون أسلحتهم، أو ينضمون إلى قواته. كان القذافي يأمل في إنهاك المعارضة عقليًا قبل دخول قواته إلى كل مدينة. ثم كان القذافي يستخدم سلاح الجو لتدمير مستودعات السلاح غير المؤمنة التي سيطرت عليها المعارضة. فقد أراد القذافي يحرم المعارضة من الوصول إلى المزيد من المعدات والإمدادات العسكرية. إضافة إلى ذلك فقد استخدم سلاح الجو لتدمير معاقل المتمردين في المدينة. ثم كانت صفوف العربات المدرعة تنشئ مواقع قتالية خارج المدينة، وتبدأ قصفًا مدفعيًا عنيفًا على معاقل المعارضة لإنهاكها. وإذا كان هناك مطار أو أحد آبار النفط بالقرب من المدينة، فقد كانت قواته تسعى إلى تأمين تلك المواقع أولًا. وبعد انتهاء القصف المدفعي الهائل، كانت القوات المدرعة تتوغل في المدينة، وتطلق النار على كل شيء وعلى أي شخص يقف في طريقها. وبحلول الليل، تنسحب قوات القذافي من المدينة لتنشئ خطوط قتال جديدة، استعدادًا لهجوم آخر على المدينة في اليوم التالي. كانت وحدات القذافي ترى أن أفضل طريقة لسحق المتمردين عن طريق حملة من القصف المدفعي الهائل والضربات الجراحية؛ ولم يرغبوا أن يتورطوا في حرب شوارع.

واستمرت المعركة المتأرجحة على مدى الأيام القليلة المقبلة. فقد تكرر أن تعلن قوات القذافي عن "تحرير" مدينة معينة، ثم تعلن المعارضة بعد ساعات

قليلة أنها استعادت تلك المدينة. لم يكن نجاح القذافي في هجومه مؤكدًا. لقد حولت قوات القذافي العديد من المدن إلى ركام، لكن المعارضة مازالت مستمرة في صمودها. وادعى المتمردون أنهم أسقطوا طائرة بالقرب من راس لانوف، وكذلك مروحيتين بالقرب من راس لانوف وبن جواد. وأعلن المزيد من الضباط عن انشقاقهم وانضمامهم إلى المعارضة. كما تسربت تقارير تفيد أن القذافي فشل في محاولته لفتح جبهة ثالثة على طول الحدود الشمالية الشرقية مع مصر. كان القذافي يأمل أن يستطيع أحمد قذاف الدم المقرب إليه، أن يحصل على دعم القبائل الليبية في مصر، لنقل مقاتليها إلى المدينة الليبية الصغيرة القريبة من الحدود واحة الكفرة. فإن هذه الاستراتيجية لو كانت قد حظيت بالدعم المصري، لأضعفت جبهة المعارضة الشرقية بشكل كبير[23]. لكن قذاف الدم لم يفلح في مهمته في نهاية المطاف. وتشير بعض الروايات أن قذاف الدم استغل ذلك ليطلب اللجوء إلى مصر. بينما تؤكد روايات أخرى أن قذاف الدم أعلن انشقاقه بعد أن رفض المجلس العسكري المصري أن يدعم استراتيجية القذافي، ربما لأنه استشعر أن ذلك يعني نهاية حكم القذافي. وبغض النظر عن سبب انشقاقه، أدى رفض المجلس العسكري أن يدعم جبهة القذافي الثالثة إلى انتهاء هذا الخيار فعليًا.

وفي الخامس من مارس، توافد المتمردون من بن جواد في خطوة مفاجئة، من أجل الاستعداد لتنفيذ هجوم غربي في اتجاه طرابلس. وادعوا أن أكثر من 7000 مقاتل على مدى الأيام الثلاثة الماضية تحركوا من بنغازي وتجمعوا في المدينة، للقيام بهجوم مضاد. وسادت النشوة صفوف المعارضة. فقد كانوا يأملون في أن يدفعوا بقوات القذافي إلى معقله في سرت، ثم يستعدون للضربة الثانية للسيطرة على طرابلس. وفشلت تلك الاستراتيجية. ففي السادس من مارس، هزمت الوحدات الموالية للقذافي قوات الثوار من بن جواد، في المعركة الحاسمة الثانية في الانتفاضة. وتراجعت معنويات المتمردين. فقد تسرعوا في هجومهم إلى حد كبير، كما أنهم أساءوا في تقديرهم للقدرات

(23) "Firing in AlHeadquarters; Plan to Send Fighters to East Fails," AlalMarch 5, 2011.

العسكرية للنظام. وخرجت قوات المتمردين من بن جواد، ووعدوا باتخاذ خطوط دفاعية في المدينة القريبة راس لانوف. وتدفق العشرات من مؤيدي القذافي تلك الليلة إلى شوارع طرابلس احتفالًا بانتصارهم.

وأتبع القذافي انتصاره في بن جواد بسلسلة من الاجتماعات والدعاية الإعلامية. فأعلنت لجنة الشعب التابعة له عن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الضرائب على الاستهلاك والإنتاج بمناسبة انتصار الجيش على "عصابات المخربين"[24]. وبثّت وسائل الإعلام الرسمية لقطات للأسرى في بن جواد، وهم يعترفون بخطئهم في الانضمام إلى المعارضة. وادعى القذافي أن قوات المتمردين ضمّت مقاتلين من أفغانستان ومصر والجزائر، وأنهم غسلوا عقول الشباب الليبي للانضمام إلى حركتهم. ثم راهن القذافي على اجتماعه بشباب مدينة الزنتان، ليبرهن على أنه مازال يحظى بدعم شباب الأمة. لم يكن القذافي قد انتهى في هذه المرحلة. ووبّخ القذافي فرنسا وطالبها بالكف عن التدخل في شؤون ليبيا. ودعا الغرب إلى مساعدته في القضاء على "عصابات القاعدة". وأخيرًا، أعلن المكتب العام للتحقيقات الجنائية عن مكافأة قدرها 160 ألف دولار لمن يعتقل زعيم المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل[25].

وفي التاسع من مارس، أتبعت قوات القذافي نصرها في بن جواد بنصر آخر في الزاوية، غرب طرابلس. ثم سيطرت قواته في العاشر من مارس على مدينة ثانية في الشرق، راس لانوف. وتراجع الثوار إلى البريقة، وعللوا هزيمتهم بوابل لا هوادة فيه من القصف المدفعي ونيران الصواريخ. وخرج سيف الإسلام بعد هذه الانتصارات الأخيرة ليتحدث إلى المنظمات الشبابية في طرابلس. وقال لمستمعيه إن النصر يلوح في الأفق، وحذّر "إخواننا في الشرق: نحن قادمون".

كانت المعارضة تبدو في حالة سقوط حر. ففي الثاني عشر من مارس، بدأ ينفد ما لدى الثوار من إمدادات وذخائر وأسلحة. وبنهاية اليوم حققت قوات

(24) "Libyan Official, Opposition Media Battle to Paint Picture of Country," BBC Monitoring, March 6, 2011.

(25) ذكر المؤلف الاسم: عبد الجليل فاضل، وهو خطا (المترجمان).

القذافي انتصارًا آخر في الشرق، فقد سيطروا على مدينة البريقة. وبث التليفزيون الرسمي تسجيلًا لجنود القذافي وهم يهتفون: "الله، معمر، ليبيا وبس". وعقد المتحدث باسم الجيش الليبي العقيد ميلاد حسين الفقي مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه عن تحرير الزاوية وراس لانوف والبريقة، وقال إن الجيش سوف يواصل حركته شرقًا حتى يحرر جميع المناطق.

وتزايد قلق المجلس العسكري للثوار بسبب هزائمه في الشرق. وأكد الجنرال يونس على أهمية خط الدفاع التالي للثوار وهو مدينة أجدابيا، لتأمين بؤرة الثورة في بنغازي. ودعا المجلس الوطني الانتقالي بشكل محموم جامعةَ الدول العربية والأمم المتحدة لتقديم الدعم العسكري، وفرض حظر جوي على المنطقة. ونادى الجنرال يونس القوات المسلحة الليبية لتدافع عن الثورة بأن تنشق وتنضم للمعارضة. كانت آمال الثوار تتلاشى بسرعة. ففي الخامس عشر من مارس، هاجمت قوات القذافي مدينة أجدابيا بالمدفعية الثقيلة والصواريخ والقصف الجوي، مما اضطر الثوار المحاصرين إلى الانسحاب من جديد. وبحلول السابع عشر من مارس، كان القذافي يستعد للهجوم النهائي على بنغازي، لسحق المعارضة نهائيًا.

المرحلة الثالثة: تدخُّل الناتو، وانهيار الجيش، وسقوط القذافي

في السابع عشر من مارس، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أخيرًا على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا. ورحّبت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بهذا القرار وأعلنوا دعمهم له. وبذلك دخلت المعركة في ليبيا مرحلتها الثالثة والأخيرة. وبطبيعة الحال غضب القذافي من ذلك القرار. ووصفه بأنه "حملة صليبية ثانية". وقال إن الغرب وجامعة الدول العربية لا "شرعية" لهم لكي يتدخلوا في الشؤون الداخلية الليبية. وصرخ وهو يصف الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا بأنها "المعتدون.. البغاة.. الوحوش.. المجرمون!"[26]. وهدّد سلامة الملاحة البحرية والجوية في البحر المتوسط، وتوعَّد بإطلاق العنان

(26) من خطاب تلفزيوني لمعمر القذافي، 20 مارس 2011.

لموجة من المهاجرين لزعزعة استقرار جنوب أوروبا[27]. وأخيرًا، في محاولة لنزع الشرعية عن الحظر الجوي، أعلن القذافي عن وقف لإطلاق النار في العشرين من مارس وهو الوعد الذي لم يكن ينوي أن يلتزم به.

وسرعان ما أمر القذافي قواته بالتوجه إلى بنغازي ومصراتة، على أمل في سحق المعارضة بشكل حاسم قبل أن يكثف حلف شمال الأطلسي من حملاته الجوية. فإن وجود الجيش في المناطق السكنية سيجعل من الصعب على طائرات الناتو أن تتحاشى الخسائر الجانبية. لكن القذافي لم يعد له أمل في هزيمة الثوار مع تدخل الغرب. ففي العشرين من مارس، بدأ الناتو في قصف ليبيا بصواريخ توماهوك ونفذ غارات جوية. ثم قصف التحالف الغربي في الحادي والعشرين من مارس المجمع الأمني للقذافي في طرابلس. وكانت الرسالة واضحة. لم يكن الغرب يريد فقط أن يدمر سلاح القذافي الجوي، لكنه أراد أن يذهب القذافي أيضًا.

ونتيجة لتدخل الناتو، سرعان ما تقهقرت قوات القذافي وفقدت الأراضي التي احتلتها في مارس. فاستعاد الثوار مدينة أجدابيا في السادس والعشرين من مارس. ثم تحركوا إلى بريقة وراس لانوف في الثامن والعشرين من مارس. وتحولت المعنويات المنخفضة إلى نشوة عارمة. فإنهم يشعرون بالنصر الآن بين أيديهم. ووقف أحد الثوار على ظهر إحدى السيارات المتحركة غربًا وهو يهتف: "نحن ذاهبون إلى سرت. إلى كل مَنْ لا يحب القذافي، اركب معنا!"[28].

ومع انسحاب قوات القذافي، بدأت دائرته الداخلية وقواته المسلحة في الانهيار. ففي الثلاثين من مارس، فرّ وزير الخارجية الليبي والرئيس السابق للمخابرات، موسى كوسا، إلى المملكة المتحدة. ثم تلا ذلك في الأسابيع اللاحقة انشقاق ممثل ليبيا لدى الأمم المتحدة، وهو وزير الطاقة السابق،

---

(27) كانت الحكومة الإيطالية تتكفل بنفقات حرس السواحل وقوات البحرية للإبقاء على المهاجرين واللاجئين في ليبيا. وفقًا لمقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية على معرفة بالشؤون الليبية، واشنطن دي سي، يونيو 2011.

(28) Tara Bahrampour and Greg Jaffe, "Libyan Rebels Push Toward Gaddafi's Home Town," Washington Post, March 28, 2011.

والمدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية. وبنهاية شهر مايو، بدأت موجة أخرى من الانشقاقات بين صفوف الضباط والجنود في القوات المسلحة. وفي الثلاثين من مايو، أعلن ثمانية من كبار الضباط (أربعة منهم كانوا من الجنرالات) انشقاقهم. وأكدوا على أنهم كانوا وحدة صغيرة مكونة من 120 ضابطًا وجنديًا ممن انشقوا عن جيش القذافي. وأصر أحد هؤلاء الجنرالات، ميلود مسعود هلسة، على أن قوات القذافي أصبحت لا تمثل إلا 20% فقط من حجم القوات قبل الثورة. ثم انشقت مجموعة أخرى من 19 من كبار الضباط في الرابع والعشرين من يونيو في تونس.

وبنهاية شهر يوليو، باتت نهاية القذافي في متناول اليد. فلم يعد يسيطر إلا على معاقله التقليدية في طرابلس، وسرت، وسبها، وبني وليد. وقد دمر الناتو قواته الجوية، والكثير من أسلحته الثقيلة في أربعة أشهر من القصف المتواصل. ولم يبق معه إلا القليل من كتائبه الأمنية الموالية له. أما خارج ليبيا، فقد تزايد عدد الدول التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، باعتباره الحكومة الشرعية في ليبيا. وتدفقت الأموال الخارجية إلى خزائن المعارضة. وأصبح الثوار مسلحين تسليحًا جيدًا، وكانت معنوياتهم مرتفعة. وبدأ المقاتلون في الدفع باتجاه طرابلس على كل من الساحل الشرقي والجبال الغربية. وبحلول السادس عشر من أغسطس، قطع الثوار جميع نقاط الوصول إلى العاصمة، واستعدوا للهجوم الأخير على طرابلس للإطاحة بزعيمها المعاند. وتحرك الثوار في العشرين من أغسطس إلى طرابلس من عدة اتجاهات. فأصدر القذافي تسجيلًا صوتيًا طالب فيه أنصاره في طرابلس بطرد "الحشرات" بعيدًا، لكن لم يستجب لندائه إلا القليل. فلم يبق هناك إلى جواره من ينفذ أوامره، إلا أبناؤه وأقاربه وقبيلته[29].

اقتحم الثوار مجمع باب العزيزية سيء السمعة في الثالث والعشرين من

(29) تقلصت الدائرة الضيقة من المقربين من القذافي بأكثر من ذلك بعد الانشقاقات الأخيرة لعبد السلام جلود وهو أحد المقربين، وكذلك عمران أبو كراع (وزير النفط)، ونصر مبروك عبد الله (وزير الداخلية الأسبق).

أغسطس ونهبوا محتوياته. فتراجع القذافي إلى سرت، وبات ينتظر المواجهة النهائية مع المعارضة. وفي الحادي والعشرين من سبتمبر، أعلنت حكومة ليبيا المؤقتة عن سيطرتها على معظم سبها. واعتقل مقاتلو الحكومة نجل القذافي المعتصم في الثاني عشر من أكتوبر. ثم سقط معقل القذافي في بني وليد في السابع عشر من أكتوبر، بعد حصارٍ استمر لمدة ستة أسابيع. وأخيرًا، بعد أسابيع من القتال، أخضع المتمردون سرت في العشرين من أكتوبر، وقتلوا القذافي بعد أن عثروا عليه مختبئًا في إحدى مواسير الصرف الصحي. وبذلك انتهت الثورة الليبية الثانية أخيرًا.

القيود المرتفعة على الجيش الليبي

إن لغز انقسام الجيش الليبي إلى مجموعات متناحرة لجدير بالاستكشاف. فلم يقتصر الأمر على الانقسام بناءً على المجموعات العرقية أو الإقليمية، على الرغم من أن ذلك لا شك فيه. لقد انقسم الجيش الليبي إلى مجموعات متناحرة بسبب مستوى القيود التي قيده بها نظام القذافي، ولأن وحدات النخبة والوحدات العادية كانت مصالح كل منها من تغيير الوضع الراهن؛ تختلف عن الأخرى. فبينما كانت قيود القذافي الكبيرة تقيد الوحدات العادية ووحدات النخبة؛ فإن الوحدات العادية فقط كانت مصلحتها في الانقلاب على القذافي. وهكذا ظلت وحدات النخبة محتفظة بولائها للقذافي حتى نهايته المريرة، بينما انشقت العديد من الوحدات العادية بأكملها وانضمت إلى المعارضة، أو انحلت إلى معسكرات متنافسة.

إن خوف القذافي من الجيش يرجع إلى ما قبل انقلابه العسكري عام 1969، في عهد الملك إدريس. لقد حكم الملك إدريس كونفدرالية فضفاضة جمعت بين مناطق ليبيا الثلاثة الكبرى لدى توليه للسلطة عام 1951. وكان قدره أن يكون حاكمًا ضعيفًا. كانت مناطق ليبيا الرئيسة هي: (برقة في الشرق، وطرابلس في الغرب، وفزان في الجنوب)، بالإضافة إلى الهيكل القبلي الواسع في ليبيا؛ لفَّق كلُّ ذلك الهُوية الوطنية لليبيا. حكم الملك إدريس في خوف من أن يتعرض للاغتيال، أو أن يُطيح به أحد الفصائل المتنافسة الإقليمية أو القبلية.

ثم وقع انقلاب جمال عبد الناصر العسكري في مصر عام 1952 (بعد عام واحد فقط من حصول ليبيا على استقلالها عام 1951)، وحلّ ناصر محل الملك فاروق في مصر، لتتحقق مخاوف الملك إدريس. فلجأ الملك إدريس عمدًا إلى إضعاف الجيش، خوفًا من حدوث انقلاب عسكري على حكمه. كان عدد أفراد الجيش الليبي محدودًا بنحو 6500 جندي فقط، واقتصر تسليحهم على الأسلحة الخفيفة. كما وضع أهل ثقته من البرقيين في المناصب المهمة في الجيش، وأنشأ نوعين من القوات شبه العسكرية (قوات الأمن الوطني، وقوة دفاع برقة) لكبح قوة الجيش[30]. كان هذه هي الوصفة النموذجية من القيود المرتفعة والمصالح المنخفضة التي اتبعها العديد من القادة العرب.

لكن طريقته تلك فشلت في النهاية. ففي عام 1969، أطاحت حركة الضباط الأحرار بقيادة الرائد القذافي بالملك إدريس في انقلاب عسكري. وأكّد القذافي وأتباعه أن الملك إدريس قد فقد شرعيته للحكم. كان هناك ضعف في المشاركة السياسية، واقتصاد هزيل على الرغم من اكتشاف البترول، كما ازداد انعدام المساواة؛ وهو الموقف الذي يتنبأ إلى حد مخيف بعام 2011. كما اعتقد القذافي وأتباعه أن الملك إدريس كان منحازًا للغاية إلى الغرب، وشعروا بالغضب من أنه لم يرسل جيشه للقتال مع إخوانه العرب في حرب 1967 بين العرب وإسرائيل. كان انقلاب القذافي غير دموي نسبيًا. فلم تقاتل قوات الملك إدريس شبه العسكرية دفاعًا عن ملكها. وبعد إسقاط الملك، أنشأ القذافي مجلسًا لقيادة الثورة يتألف من اثنى عشر عضوًا من الضباط ذوي الرتب المتوسطة (رائد وكابتن)، من كل مناطق ليبيا[31].

لقد وصل القذافي إلى السلطة بانقلاب عسكري، لكن سرعان ما اشتدت حاجته إلى حماية حكمه من الآخرين داخل الجيش. وفي عام 1975، نجا

---

(30) Kenneth Pollack, Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991 (Lincoln: University of Nebraska Press, 2002), 359.

(31) كان مجلس قيادة الثورة يتألف من هؤلاء الأعضاء: الرائد عبد السلام جلود، والرائد بشير هوادي، والنقيب مختار عبد الله القروي، والنقيب عبد المنعم طاهر الهوني، والنقيب مصطفى الخروبي، والنقيب الخويلدي الحميدي، والنقيب محمد نجم، والنقيب عوض علي حمزة، والنقيب أبو بكر يونس جبر، والنقيب عمر المحيشي.

القذافي من ثلاثة انقلابات عسكرية. ففي مارس، حاول 39 ضابطًا بالإضافة إلى وزير التخطيط أن يطيحوا بالقذافي. ثم أعقب ذلك محاولة انقلاب فاشلة من رئيس النقل العسكري في شهر يوليو، وقائد الحرس الجماهيري في أغسطس[32]. ثم في عام 1983، صمد القذافي أمام انقلاب آخر من خمسة ضباط كبار، كان من بينهم نائب قائد الميليشيا الشعبية. كما أمر القذافي أجهزته الأمنية أن تصفي ابن عمه حسن إشكال، أحد المقربين منه والقائد السابق للقوات الليبية في تشاد، وذلك في عام 1985، عندما تحدى إشكال سلطته[33]. ثم أعدم القذافي عام 1993 بعض الجنرالات من قبيلة الورفلة، وهي من القبائل الموالية له بشكل عام، بعد أن حاولوا الانقلاب عليه[34]. وهناك أيضًا بعض التقارير التي تشير إلى محاولات اغتيال تعرض لها القذافي في سرت عام 1995، وفي درنة عام 1998. هذه الموجات من الانقلابات العسكرية في عهد القذافي جعلته "يشعر بالشك العميق تجاه الجيش"، وكان يشكو أن الجيش "يسعى دائمًا إلى الاستبداد وحتى التآمر"[35].

وبناء على ذلك، تحول تركيز نظام القذافي ببطء من نظام ثوري محكوم بتوافق الآراء في بداية السبعينيات، إلى نظام أفضل ما يوصف به أنه نظام يسعى للبقاء ويركز السلطة في أيدي دائرة ضيقة من الموالين. لقد أساء القذافي إدارة بلده سياسيًا واقتصاديًا، لكنه برع في حماية قبضته على السلطة. وكان حجر الزاوية في استراتيجيته لحماية نظامه هو وضع الكثير من القيود على جيشه بؤرة محاولات الانقلاب التي تعرض لها. ونفذ القذافي هذا عن طريق التحكم العرقي، والسيطرة على الميزانية، والتنظيم العسكري، وتدوير القيادات العسكرية تدويرًا عشوائيًا ومستمرًا، وإشراف المؤسسات الأمنية بعضها على بعض.

(32) Pollack, Arabs at War, 364.

(33) ElLibya's Qadhafi, 90.

(34) Akram Al"Libya: From Revolt to Statein The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, eds. Kenneth Pollack et al. (Washington, DC: Brookings Institution, 2011), 119.

(35) Pargeter, Libya, 224.

لقد وصف بعض الباحثين البارزين ليبيا بأنها خليط من مختلف القبائل واللغات والعشائر والمناطق والمدن[36]. وتتكون ليبيا من قرابة 140 قبيلة وعائلة ذات نفوذ، ويعتقد الخبراء أن نحو 20 إلى 30 قبيلة تتمتع بذلك النفوذ المؤثر[37]. ومن العناصر المهمة في استراتيجية القذافي للسيطرة على جيشه؛ هو أنه وضع نفسه في المركز، وجعل القبائل وعلاقات الدم والشبكات غير الرسمية الأخرى على الهامش[38]. وتنافست هذه المجموعات ضد بعضها البعض على السلطة السياسية، وتلاعب بها القذافي ليضمن أنها ستبقى موالية له، بدلًا من أن يوالي بعضها بعضًا. فإذا حاولت بعض تلك المجموعات أن تتحدى القذافي، فمن السهل أن يستبدل بها مجموعة أخرى مشابهة أو من دائرة أخرى. كان هذا تحديدًا هو ما فعله القذافي عندما أمر بتصفية الكولونيل إشكال عام 1985 (وهو ابن عمه)، وكذلك مع ابنه المعتصم، الذي فقد حظوته مع القذافي لفترة وجيزة عام 2010.

كان أقرب المقربين إلى القذافي أولاده: سيف الإسلام، والمعتصم، وخميس، والساعدي. وكان سيف الإسلام أكبر أولاد القذافي من زوجته الثانية. وعلى الرغم من أن سيف الإسلام لم يشغل منصبًا عسكريًا رسميًا، فقد كان القذافي يُعدّه لخلافته، وأبقاه على اطلاع على العديد من القرارات السياسية والعسكرية. وكان سيف الإسلام أكثر المدافعين صخبًا عن والده وسياساته خلال الثورة الليبية عام 2011. أما المعتصم فقد تولى عددًا من المناصب القيادية المختلفة في مكافحة الإرهاب ومجلس الأمن القومي. وكان قائد أحد الألوية العسكرية الحديثة والمنضبطة للغاية. وأما خميس، فكان قائد اللواء الثاني والثلاثين الميكانيكي، الذي كان مسؤولًا عن تأمين القذافي شخصيًا[39].

---

(36) Kenneth Pollack (Senior Fellow, Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institute), interview by author, Washington, DC, June 2011.

(37) "Making Sense of Libya," 11.

(38) Hanspeter Mattes, "Challenges to Security Sector Governance in the Middle East: The Libyan Case," Working Paper No. 144 (Geneva, Switzerland: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2004), 6-13; ElLibya's Qadhafi, 90-91; "Making Sense of Libya," 10-13.

(39) "Making Sense of Libya," 13.

وأخيرًا، تولى الساعدي السيطرة على القوات الخاصة، أو اللواء التاسع[40].

كما اعتمد القذافي على علاقات الدم الأخرى خارج نطاق أسرته القريبة. فتولى العقيد أحمد قذاف الدم، ابن عم القذافي؛ عددًا من المناصب المهمة كقائد للمنطقة العسكرية في طبرق، وقائد منطقة برقة؛ وهي مناطق الاضطراب التقليدية ضد حكم القذافي في طرابلس. وفي وقت الانتفاضة الليبية عام 2011، كان قذاف الدم يشغل منصب المبعوث الخاص للقذافي إلى مصر، وهو المنصب المهم والحساس للأمن القومي الليبي. كما تولى العقيد حسن حنيش، عددًا من المناصب كقائد الحرس الرئاسي ورئيس المشتريات العسكرية. وتولى ابن عم القذافي، العقيد إشكال، عدة مناصب كقيادة منطقة سرت العسكرية، وقيادة القوات الليبية في تشاد[41]. وعيّن القذافي علي القلبو قائدًا أمنيًا في مجمع باب العزيزية. وعين أيضًا العقيد سيد قذاف الدم قائدًا لوحدات المشاة والدعاية الإعلامية[42]. وأخيرًا، كان عبد الحفيظ مسعود صهرًا للقذافي، وتولى قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية في فزان. كما تولى سابقًا قيادة القوات الليبية المسلحة في تشاد[43].

ومن المجموعات المهمة الأخرى للمقربين من القذافي "رجال الخيمة". ضمّت هذه الشبكة غير الرسمية من المساعدين والمقربين العقيد قذاف الدم (المذكور سابقًا)، والجنرال الخويلدي الخميدي (المفتش العام للقوات المسلحة، وحمو الساعدي نجل القذافي)، ومصطفى الخروبي (الزعيم السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية)، وخليفة حنيش (مدير أمن مقر إقامة القذافي)، واللواء يونس جبر (القائد العام للقوات المسلحة)، والسنوسي (رئيس المخابرات، وهو زوج شقيقة زوجة القذافي)[44].

---

(40) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(41) Mattes, "Security Sector Governance," 8-9.

(42) ElLibya's Qadhafi, 90.

(43) E. G. H. Joffe, "Libya and Chad," Review of African Political Economy 21 (May-September 1981): 94.

(44) "Making Sense of Libya," 10.

واعتمد القذافي أيضًا اعتمادًا كبيرًا على قبيلته، القذاذفة، فشغلوا المناصب القيادية المهمة في الأجهزة الأمنية. وقدم كتاب الكيخيا الصادر عام 1997 وصفًا مفصلًا لكيفية توظيف القذافي لستة من عائلات القذاذفة في المناصب العسكرية الحساسة. فنقل القذافي عددًا من رجال قبيلته من قوات الشرطة إلى القوات المسلحة، بعد فشل محاولة انقلابية أخرى عام 1995. وسيطر رجال من قبيلة القذاذفة على المنطقة المركزية العسكرية في سرت، والمنطقة العسكرية الجنوبية في سبها، والمنطقة العسكرية في بنغازي، والمنطقة العسكرية في طبرق. كما تجاوز القذاذفة وزنهم القبلي وملأوا المناصب والرتب الصغيرة والكبيرة[45].

ولكن نظرًا للعدد الصغير لقبيلة القذاذفة (125 ألفًا من بين ستة ملايين ليبي)، اعتمد القذافي أيضًا على عدد من القبائل الأخرى لتأمين حكمه ولتأمين ولاء قواته المسلحة. فقد اختار قبيلة الورفلة، بسبب علاقات الدم التي تربط بينها وبين القذاذفة، وبسبب حجمها (مليون ليبي تقريبًا)، وبسبب انتشارها في جميع أنحاء البلاد. واختار أيضًا قبيلة المغارة، نظرًا لهيمنتها على منطقة فزان الجنوبية[46]. وشغل أفراد هذه القبائل عددًا من المناصب الدنيا في هيكل سلطة القذافي، لكنهم كانوا عنصرًا حاسمًا في سيطرته العرقية على الجيش. عيّن القذافي أحمد عون رئيسًا للعمليات العسكرية، والهادي إمبيرش زعيمًا للدفاع الشعبي، وأحمد المقصبي أمينًا للقيادة العامة، وعبد الرحمن السعيد رئيسًا للإدارة العسكرية، والمهدي العربي قائدًا لحرس الحدود، وعلي الريفي الشريف قائدًا لسلاح الجو[47]. وأخيرًا، عقد القذافي صفقات مع بعض القبائل المنبوذة في ليبيا، مثل قبيلة التبو، وهي من القبائل التي تعيش في سلسلة جبال تيبستي على طول الحدود الجنوبية مع تشاد. وكان القذافي يدعم هذه القبائل ضد الدول الأخرى، ويساعدها في الدخول في حروب بالوكالة مع الدول المجاورة، في

(45) ElLibya's Qadhafi, 90, Appendix.

(46) Mattes, "Security Sector Governance," 10.

(47) ElLibya's Qadhafi, 91.

مقابل ولائهم له(48). كما كسب القذافي ولاء التبو والطوارق (وهم من جماعات البدو الرحل في الصحراء) في مقابل الأموال والخدمات الاجتماعية، أو في مقابل وعود بالمواطنة(49). وعلى الرغم من أن القذافي قلّل من دور القبائل في مجتمعه العربي الاشتراكي، فمن الواضح تمامًا أنه اعتمد على أسرته وقرابته وعلى الانتماءات القبلية، كعنصر أساسي في سيطرته على القوات المسلحة.

كما تميز الجيش الليبي بأنه واحد من أكثر الجيوش تسييسًا في العالم العربي(50). وبعد العدد الكبير من المحاولات الانقلابية؛ قرّر القذافي أن تكون الترقيات على حسب الولاء، لا الكفاءة. وكان من الشائع أن يقوم بالقذافي بعمليات تطهير لعشرات من الضباط الذين يشتبه في ولائهم(51). وكان أيضًا يغيِّر القيادات العسكرية لمنعهم من بناء علاقة قوية مع رجالهم، كما دس المخبرين و"المفوضين الشعبيين" بين صفوف الجيش، تخويفًا للجيش من التقصير في ولائه للنظام(52). ولم يترك الزعيم الليبي للجيش حرية تُذكر في قرارات ميزانية الدفاع أو التدريب أو شراء المعدات العسكرية. وفي أعقاب انقلابه العسكري عام 1969، استاء العديد من زملاء القذافي العسكريين في مجلس قيادة الثورة، لأنه عيّن من المدنيين 15 وزيرًا من بين 17 وزارة في الحكومة. كما همَّش صناعة القرار في الجيش عندما حل الوزارات (بما في ذلك وزارة الدفاع)(53)، وترك السلطة للجان الشعبية للنظام(54). وسيطرت دائرة القذافي الداخلية على ميزانية الدفاع حتى عام 2011، مع مشورة ضئيلة من أفرع القوات المسلحة

---

(48) Susanne Tempelhof and Manal Omar, "Stakeholders of Libya's February 17 Revolution," Special Report 300 (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2012), 10.

(49) Ibid., 10.

(50) Pollack, Arabs at War, 424.

(51) Christopher M. Blanchard, "Libya: Background and U.S. Relations," Congressional Research Service, August 3, 2009, 12.

(52) Pollack, Arabs at War, 364-365.

(53) هذا خطأ من المؤلف أو المصدر؛ فالقذافي لم يلغ الوزارات السيادية كالخارجية والدفاع والعدل والداخلية (المترجمان).

(54) David Sorenson, "CivilRelations in North Africa," Middle East Policy 14, 4 (Winter 2007): 109, 110.

الثلاثة (القوات البرية والجوية والبحرية). وأدى ذلك، جزئيًا، إلى مراكمة القذافي غير المسؤولة للمعدات العسكرية خلال السبعينيات والثمانينيات، حتى في ظل عجز قواته المسلحة عن صيانة تلك المعدات أو تشغيلها، بسبب النقص في أعداد الأفراد، وضعف التدريبات، وضعف النظام اللوجستي[55]. وكان مراقبون خارجيون ينتقدون القذافي لأنه يمتلك "أكبر موقف للسيارات العسكرية في العالم"[56].

وانخفضت ميزانية الدفاع من 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر التسعينيات، إلى 1,2% تقريبًا في الفترة بين 2006 و2008. وكان القذافي يبرر ذلك أن مصالحته مع الغرب تستلزم تخفيض ميزانيته الدفاعية[57]. وكانت الغالبية العظمى من ميزانية الدفاع المتناقصة تُنفق في شراء الأسلحة والمعدات، وليس في التدريبات العسكرية[58]. وكان أبناء القذافي يشرفون شخصيًا على صفقات التسليح العسكرية الكبيرة أو الحساسة، لتسليح وحدات النخبة الخاصة بهم. أما صفقات المعدات العسكرية قليلة الأهمية فكانت من خلال موظفي المشتريات العسكرية، وحتى هذه الصفقات كانت تُعقد تحت إشراف المقربين من القذافي، للحد من استقلال المؤسسة العسكرية[59]. وبينما كانت قوات النخبة في طرابلس وما حولها تتلقى الأسلحة والمعدات الحديثة، فقد هُمِّشت الوحدات العسكرية العادية في الغرب والشرق والجنوب إلى حد واسع[60]. وكانت الوحدات العسكرية خارج طرابلس ترتدي زيًا عسكريًا واحدًا، ونادرًا ما أطلقت أسلحتها، وكان تركيزها على حراسة القواعد وإنفاذ القانون، لا المناورات التكتيكية[61].

---

(55) Pollack, Arabs at War, 358-424.

(56) Anthony Cordesman, The Military Balance in the Middle East (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004), 79-85.

(57) Vivian Salama, "Libya's Military Spending below Sweden's Leaves Qaddafi Authority Deficit," Bloomberg, March 2, 2011.

(58) Blanchard, "Libya: Background.".

(59) كان هناك دائمًا من يحضر تلك الاجتماعات من رجال القذافي، لضمان حصول القبيلة على جزء من أموال الصفقة. وكانت الحكومة الأمريكية تسمي هذا بـ "تضخم العقود". وفقًا لمقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(60) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(61) المصدر السابق.

وجدير بالذكر أن خفض القذافي للنفقات العسكرية لم يكن لندرة الموارد لديه. فإن ثورة ليبيا النفطية الهائلة جعلت بعض المسؤولين الأمريكيين يقدر ثروة القذافي المتراكمة بنحو 130 مليار دولار. لكن القذافي رأى أن بإمكانه أن يعتمد على وحدات النخبة والمرتزقة، وزمرته من القوات شبه العسكرية، لحماية نظامه؛ بما أن التهديد الغربي قد تضاءل. ولن يؤدي الإنفاق الواسع على الجيش النظامي إلا إلى تقويض سيطرته عليه، بما أنه ظل كيانًا لا يثق فيه القذافي. وفي لحظة نادرة من الاطلاع على حسابات صنع القرار لدى القذافي، أكّد سيف الإسلام هذه الاستراتيجية في حديثه لمراسلة التلفزيون الروسي، عندما أعرب عن أسفه وأنه كان يتمنى لو أنهم أنفقوا المزيد من الأموال على الجيش[62]، في ضوء الانقسام الذي أصابه في فترة الانتفاضة عام 2011.

كما استوثق القذافي من أن يبقى الجيش لامركزيًا إلى حد كبير، ويفتقد الهوية المؤسسية، لئلا تقوم مجموعة مارقة من الضباط بمحاولة الإطاحة به مرة أخرى. وهكذا قرر القذافي أن يعيد تشكيل الجيش في كتائب بعد المحاولات الانقلابية الثلاثة التي وقعت عام 1975[63]. وتعدّ الكتيبة هي أقل مستوى تنظيمي، بقدرة قتالية محدودة، مقارنة بالجيوش الأخرى في شمال أفريقيا، التي كانت تتشكل من ألوية أو من التشكيلات العسكرية الأعلى من ذلك. إن اقتصار تشكيلات الجيش على الكتائب يؤدي إلى تقليص العلاقات القوية بين أفراد الجيش، ويقلل الحاجة إلى كبار الضباط، ويحد من قدرة الكتيبة على تنفيذ عمليات متواصلة دون مساعدة خارجية (كالمساعدات اللوجستية، والتزويد بالذخيرة، والصيانة، وإعادة تشكيل القوات، وما إلى ذلك). وعلى الرغم من أن بعض قوات النخبة كانت تشكيلاتها على مستوى الألوية، كاللواء الثاني والثلاثين واللواء التاسع، فلم يكن هناك تسلسل هرمي عسكري شامل، يجمع القوات المسلحة تحت راية واحدة[64]. لم يكن القذافي يريد للجيش (لا قوات

(62) "U.S. Looks on Libya as McDonald's - Gaddafi's Son," a Russian TV interview with Sayf alJuly 1, 2011.

(63) Pollack, Arabs at War, 364-365.

(64) كان أبو بكر يونس جبر هو القائد العام للقوات المسلحة، لكن القذافي مارس سيطرة غير رسمية واسعة، على أنشطة الوحدات العسكرية وانتشارها.

النخبة ولا القوات العادية) أن "تتطور لديه عقيدة عسكرية محترفة تؤدي إلى هوية مؤسسية أو مصالح متمايزة"(65) عن مصالح النظام. وأيضًا، إذا حاولت إحدى الكتائب أن تُسقط القذافي، فإنه يستطيع أن يستخدم التشكيلات الأخرى لإنهاء الهجوم. وقد حدث مثال على ذلك خلال الانتفاضة الليبية. فأثناء الانتفاضة، شهدت مصادر الانتشار التدريجي للواء الثاني والثلاثين، الذي كان يقاتل إلى جانب الوحدات الأمنية الأخرى والمليشيات والمرتزقة. وتمثل هذا في المشهد غير العادي لترافق الدبابات من طراز (T72) إلى جانب الشاحنات الصغيرة على الطرق السريعة(66). فكان القذافي ينشر وحدات قواته المسلحة في صورة جزئية تدريجية (كاللواء الثاني والثلاثين واللواء التاسع)، لأنه كان لا يثق فيها. وكان يزرع الخوف وانعدام الثقة بين القادة العسكريين، أن القادة الآخرين يقدمون تقارير بشأنه(67).

وأخيرًا، أنشأ القذافي عددًا لا يحصى من الأجهزة الأمنية الداخلية التي يراقب كل منها الجيش (ويراقب بعضها بعضًا)، وأيضًا لموازنة قوة الجيش. وكانت هذه الأجهزة تتواصل مباشرة مع مكتب قيادة الثورة، أو مع مكتب مخابرات القائد، وليس مع بعضها البعض(68). ومن الأجهزة الرقابية المهمة حركة اللجان الثورية التي أنشأها القذافي عام 1977 لحماية ثورته العربية. وكانت تلك اللجان الثورية تجسّد فلسفة القذافي الاشتراكية العربية. ولكن بعد وقت قصير على إنشائها، في عام 1979 و1980، تحولت وظيفة هذه اللجان لتصبح الحفاظ على النظام. وقسَّم القذافي لجانه الثورية إلى ثماني قيادات إقليمية، كانت مسؤولة عن الإشراف على بعض المهمات الشرطية (مثل اعتقال أعداء الثورة والتحقيق معهم)، و"ضمان الاستقرار الداخلي"، وتشكيل المحاكم الثورية(69). بعبارة أخرى، جاءت تلك اللجان لتكون بمثابة قوات أمنية شبه

(65) Dirk Vandewalle, A History of Modern Libya (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 147.

(66) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(67) المصدر السابق.

(68) Mattes, “Security Sector Governance,” 19.

(69) Ibid., 16-17.

عسكرية في كل منطقة، لتتيح للقذافي أن يراقب ولاء اللجان الشعبية والقبائل والمنظمات المهنية(70). ومع بداية الثمانينيات، زرع القذافي لجانه الثورية داخل الجيش. وعملت هذه اللجان الثورية كمفوضين سياسيين يقومون بمهمة التلقين الأيديولوجي، ويراقبون ولاء الجنود، ويتولون بعض المهمات الأمنية كالتحكم في الوصول إلى مستودعات الأسلحة(71). وقدّر الدكتور محمد خلف الله عام 2002 أعداد هذه اللجان الثورية بستين ألف عضو. ثم شكّل القذافي في وقت لاحق الحرس الشعبي (عام 1990 لمراقبة الإسلاميين)، ثم لجان التنقية (أنشئت عام 1996 لمكافحة الفساد وتجارة المخدرات غير المشروعة والغش المالي)(72).

كما شكّل نظام القذافي منظمة أمن الجماهيرية، التي كانت بمثابة المخابرات المركزية في ليبيا منذ عام 1992(73). وتولّت هذه المنظمةُ مهمةَ الاستخبارات الداخلية والخارجية على حد سواء (بما يشبه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي FBI والمخابرات المركزية الأمريكية CIA). كان كوسا يدير جهاز الأمن الخارجي، الذي أصبح سيء السمعة في الثمانينيات نظرًا لسعي القذافي إلى اغتيال معارضيه السياسيين خارج البلاد(74). وكان جهاز الأمن الداخلي مسؤولًا عن عدد من المهمات، إحداها هي تشغيل مجموعة من المخبرين، أو "أصحاب القمصان البنية"، لجمع المعلومات من جميع أنحاء البلاد(75).

ومن الأجهزة الأخرى المزعجة للجيش الليبية هي الاستخبارات العسكرية المحلية، أو المخابرات السرية العسكرية، التي كانت مهمتها الأولى منع الانقلابات. فعلى سبيل المثال، أقالت هذه المخابرات السرية العقيد العبيدي

---

(70) "Mansour Al Obeidi Interview with Asharq AlLibya Alhurra Updates, June 24, 2011.

(71) Mattes, "Security Sector Governance," 18.

(72) Ibid., 18-19.

(73) Ibid., 13-15.

(74) Nick Pelham, "Libyan Linked to Lockerbie Welcome in UK," Guardian, October 7, 2001.

(75) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(الذي كان من أول المنشقين عن النظام إلى المعارضة) من منصبه العسكري الكبير في الشرق، وأرسلته إلى موقع عسكري بعيد في الغرب، لاكتشافه أن القذافي زرع ألغامًا على طول الحدود الليبية المصرية، ونسبها إلى الإيطاليين. كما رافق مسؤولو المخابرات العسكرية الوفود العسكرية الليبية في رحلاتها الخارجية، من أجل مراقبة ولائهم للقذافي. وكثيرًا ما كان ضباط الجيش يستهزؤون بضباط الاستخبارات هؤلاء ويقولون عنهم إنهم "مُخبرون"[76].

ولمواجهة القدرة القتالية للجيش، وبالتالي لكي يكون قادرًا على مواجهة احتمال الانقلابات؛ أسس القذافي شبكة من قوات الأمن المربكة والزائدة عن الحاجة. وكان في مقدمة هذه القوات الأمنية "الحلقة الفولاذية" حول مجمع باب العزيزية للقذافي في طرابلس. وشكّلت هذه الوحدات لواء الحرس الجمهوري، واللواء التاسع، واللواء الثاني والثلاثين (وكان أبناء القذافي يقودونها)، وقوة الردع. وحظيت هذه الوحدات بأكثر الأسلحة تطورًا في ترسانة الجيش، وكانت متوفرة بشكل كافٍ[77]. وكان هناك أيضًا قوات الحرس الثوري، التي ضمّت 3000 جندي، ودبابات رئيسة، وناقلات جنود مدرعة، وطائرات مروحية. ولقد أنشأ القذافي هذه القوات لحماية نفسه وأسرته بعد محاولة انقلابية فاشلة أخرى عام 1985[78]. وأخيرًا، أحاط القذافي نفسه بحرس شخصي، فشكل "الراهبات الخضر" من مجندات تلقين تدريبًا عاليًا في فنون الدفاع عن النفس واستخدام الأسلحة النارية[79].

كما أسس القذافي الميليشيات الشعبية عام 1977، وهي قوة شبه عسكرية قوامها 40 ألف مقاتل، تقوم بدوريات في المناطق الريفية وتحمي منشآت البنية التحتية الرئيسة. واستخدم القذافي هذه القوة لدمج القبائل في نظامه، وكذلك

---

(76) المصدر السابق.

(77) مقابلة مع وزير الداخلية المنشق والقائد السابق للقوات الخاصة عبد الفتاح يونس. انظر:
"Gaddafi's Friend Turns Foe," Al Jazeera English, March 1, 2011.

(78) "Gaddafi's Elite Forces Key to Libya Conflict: Experts," alMarch 14, 2011;
بالإضافة إلى مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(79) Nadeem Muaddi, "Eccentricities of an Enigmatic Gaddafi," alNovember 7, 2011.

لمعادلة قوة المؤسسة العسكرية[80]. واعتمد القذافي أيضًا على مرتزقة أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، كان يُطلق عليهم الفيلق الإسلامي الأفريقي. وتألفت هذه القوات من الهاربين من السودان ومصر وتونس ومالي وتشاد، وبلغ عددهم نحو 7000 عام 1987. وتعاقد القذافي مع سوريين وفلسطينيين لتدريب هذه الوحدات، وشاركت في العمليات القتالية في حرب ليبيا مع تشاد في الثمانينيات[81]. وكانت المرة الأولى التي استخدم فيها هذه القوة داخل ليبيا لإخماد الانتفاضة الشعبية عام 2011[82]. وخلاصة القول أن القذافي استخدم عددًا كبيرًا من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والقوات شبه العسكرية، لضبط قوة الجيش وسلطته وكبحها.

كانت القيود على كلٍّ من قوات النخبة والقوات العادية مرتفعة، قبل ثورة 2011. فسيطر القذافي على ميزانية الجيش، وكان يعيّن الضباط ويتحكم في ترقياتهم على أساس ولائهم، وقصر تشكيل الجيش على الكتائب، وصنع متاهة من الأجهزة الأمنية والمخابراتية وشبه العسكرية لمراقبة سلوك الجيش وكبح قوته. ولم يكن للجيش هوية مؤسسية، ولم يتمتع إلا بالقليل من الاستقلالية.

مصالح قوات النخبة المنخفضة، ومصالح القوات العادية المرتفعة

قدّمت الثورة الليبية فرصة سانحة للقوات العادية لتحسين وضعها في المجتمع. فقد كانت المؤسسات الليبية، خارج دائرة القذافي الداخلية من المستشارين السياسيين والعسكريين؛ تعاني من فقر واضح. وكان ولاء أفراد هذه الوحدات العسكرية العادية لمناطقهم وقبائلهم، لا للقذافي كفرد، ولا لفلسفته الاشتراكية العربية، ولا للمؤسسة العسكرية. ولا يثير الاستغراب أن قوات النخبة

---

(80) See "Gaddafi's Elite Forces"; "Gaddafi Counts on Planes, Militias to Survive," Khaleej Times, March 3, 2011; بالإضافة إلى مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(81) Jean R. Tartter, "National Security," in Libya: A Country Study (Washington, DC: Library of Congress, 1989), 268.

(82) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

لم يكن لديها إلا مصالح منخفضة، لا تُذكر؛ في الإطاحة بالقذافي، فإن سقوطه يعني انتهاء مصدر السخاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمتعون به. ومن ناحية أخرى، كانت المصالح مرتفعة لأولئك الذين خدموا في الوحدات العادية في الإطاحة بالقذافي، لأن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي لم يكن ليصل إلى أسوأ مما كان عليه.

لم تكن لقوات النخبة أي رغبة في تغيير الوضع الراهن. وكانت تلك القوات حجرَ الزاوية في نظام القذافي. إن سقوطه يتضمن سقوطها. وكانت هويتهم المؤسسية قوية. كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم طلائع ثورة القذافي، وجزء من نخبة المجتمع وطبقاته العليا. وأغدق عليهم القذافي من المال والثناء والامتيازات الاقتصادية. فكانت مرتباتهم أعلى من مرتبات العاملين في الجيش العادي. بل إن لجان القذافي الثورية، التي كان يحتقرها معظم الليبيين؛ كانت تتلقى أجورًا أعلى من ضباط الوحدات العادية، على الرغم من أن أفرادها كانوا يتلقون تدريبًا لمدة 6 أشهر فقط بعد المدرسة الثانوية[83]. ولم يكن من المستغرب أن تتلقى وحدات النخبة مكافآت من ثروة ليبيا النفطية. كما أغدق عليهم القذافي من الدعم على المواد الغذائية والوقود، والمساكن. وأيضًا، كان من الشائع أن يوفر القذافي لضباطه وجنوده في "الحلقة الفولاذية" سيارات فاخرة. وكان الجنود يتباهون بهذه السيارات باعتبارها رمزًا للمكانة المجتمعية، وقد يبيعونها ويجنون أرباحًا كبيرة[84]. وتمتع الضباط بامتيازات خاصة، مثل تصاريح البناء السخية، ومثل المجاملات في أحكام القضاء إذا تورطوا في نزاع ما. وكانت قوات النخبة تحصل على معدات متفوقة. فعلى سبيل المثال، كان اللواء التاسع والثاني والثلاثين مجهزين بدبابات من طراز T72، بينما كانت قوات الجيش العادية تتعامل مع الطراز العتيق T55[85]. وأيضًا كان زيها العسكري أفضل بكثير، وكانت فرصتها أعلى للحصول على التدريبات العسكرية من الوحدات العادية. وكان من الشائع أن يحصل الضباط على جزء

(83) See "Mansour Al Obeidi Interview with Asharq Al

(84) "Making Sense of Libya," 14.

(85) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية..

من الأموال من صفقات التسليح المربحة[86]. فربما كان ضباط النخبة في بعض الأحيان يلغون عقود التسليح، إذا لم تكن هناك فرصة لتحقيق بعض المكاسب المالية من تلك الصفقة[87].

من ناحية أخرى، لم يكن لضباط الوحدات العادية وجنودها أي حافز يُذكر لدعم القذافي خلال الانتفاضة الليبية عام 2011. ولم يكن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ليسوء أكثر مما كان عليه. وكان كثيرون منهم يشعرون بالاستياء من القذافي لسوء معاملته لمؤسستهم العسكرية. فخلال عهد الملك إدريس والسنوات الأولى من حكم القذافي، كان الجيش مؤسسة وطنية مهمة. وكان الجيش سبيلًا لتحقيق المكانة الاجتماعية، ومثَّل "جانِبَي الحياة الوطنية الحديثة والتقليدية على حد سواء"[88]. وفي الواقع، لقد تألّف مجلس القذافي لقيادة الثورة من ضباط من الطبقات الدنيا والمتوسطة، كما كان يمثّل كلَّ مناطق ليبيا، ورفع هذا من مكانة الجيش، على خلاف الملك إدريس الذي كان يفضل إقليم برقة. وشكَّلت الأسلحة التي راكمها القذافي في الفترة بين عام 1973 إلى عام 1983 مصدر فخر للقوات المسلحة الليبية. وكذلك تلك الزيادة في أعداد الجنود، من 6500 فقط في عهد الملك إدريس عام 1969، إلى 86 ألفًا عام 1988[89]. وكان العديد من قادة دول العالم الثالث والشرق الأوسط وأفريقيا يحترمون (ولو على مضض) القدرات العسكرية الليبية.

ومع ذلك، فقد انحطت سمعة الجيش العادي بسرعة كما ارتفعت بسرعة. ويرجع هذا في جزء كبير منه إلى ضعف الأداء العسكري في أرض المعركة، وإلى سياسة ليبيا الخارجية، وإلى استراتيجية القذافي في خنق الجيش بعد محاولات الانقلاب المتكررة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. فبعد تلك السلسلة من محاولات الانقلاب عام 1975، اتخذ القذافي عددًا من الإجراءات للحد من هوية الجيش المؤسسية. وكما ذكرنا سابقًا، كان

---

(86) Sorenson, "CivilRelations in North Africa," 111.

(87) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(88) Tartter, "National Security," 245-246.

(89) Mattes, "Security Sector Governance," 3.

القذافي يعيّن الضباط ويحكم ترقياتهم بناءً على الولاء لا الكفاءة، وشكّل الحرس الامبراطوري لحماية حكمه، وصنع متاهة من الأجهزة الأمنية الإضافية لكبح القوة العسكرية. وبمرور الوقت، قلّص القذافي من دور المؤسسة العسكرية، حيث كان يدعو المواطنين، لا الجيش، إلى الدفاع عن الأمة.

شرح القذافي أفكاره هذه في الكتاب الأخضر. فوفقًا للقذافي، إن أفضل وسيلة لحماية البلاد هي بناء ميليشيا شعبية، تلك التي ستقوم بالمقاومة الشعبية وبالدفاع الجماعي عن النفس والأمة. واستند في فكرته تلك على أيديولوجيته الاشتراكية العربية، وعبّر كذلك عن إعجابه بالمقاومة الشعبية الليبية للحكم الإيطالي في الفترة بين عام 1911 و1944. وفي عام 1977، مررت ليبيا المادة التاسعة من إعلان سلطة الشعب، التي نصت على أن "الدفاع عن البلاد مسؤولية كل مواطن"[90]. واستخدم القذافي قواته المسلحة لتدريب المواطنين بعد ذلك. وكانت المرحلة الأولى من خطة القذافي هو تدريب طلبة المدارس تدريبًا عسكريًا بعد دخولهم إلى المدارس المتوسطة [الإعدادية]. وكانت وحدات الجيش العادية تدرب الطلاب على إلقاء القنابل اليدوية، وعلى تشغيل الأسلحة وصيانتها، وتحاضرهم حول الإشارات والرموز العسكرية[91]. ثم في المرحلة الثانية، جنَّد القذافي الشباب بين 18 عامًا إلى 35 عامًا في خدمة عسكرية (لمدة ثلاث سنوات في القوات البرية، أو أربع سنوات في القوات الجوية أو البحرية)، مع فترة من الخدمة كجنود احتياط. ثم تأتي المرحلة الثالثة للمواطنين بين 35 عامًا إلى 45 عامًا، الذين كانوا يتلقون تدريبًا عسكريًا مرة على الأقل كل عامين. والمرحلة الرابعة للأعمار بين 45 إلى 55 عامًا. فقد كلّفهم القذافي بحماية المنشآت المهمة في أوقات الأزمات الداخلية. وأخيرًا تأتي المرحلة الخامسة لمن تجاوزوا الخامسة والخمسين، وكلفهم بحماية مدنهم وقراهم إذا تعرضت للهجوم[92]. وكان من الواضح أمام الجيش أن عسكرة القذافي للشعب الليبي ستمنع احتكار الجيش لاستخدام القوة. ثم وجّه القذافي ضربة أخرى إلى

(90) Vandewalle, Modern Libya, 149.

(91) Tartter, "National Security," 263-266.

(92) Mattes, "Security Sector Governance," 5-6.

الهوية العسكرية عام 1989، عندما أطلق على القوات المسلحة "الشعب المسلح".

وزاد الأداء العسكري السيئ للقوات المسلحة العادية من تدهور سمعتها. فقد قدَّم القذافي 30 من طائرات الميراج المقاتلة إلى مصر خلال حرب أكتوبر عام 1973؛ ولكن لأنَّ القوات الجوية الليبية لم يكن لديها إلا 25 طيارًا فقط، تعين على مصر أن تعتمد على طيارين مصريين لتشغيل المقاتلات المتبقية. وفي عام 1977 خاض الجيش الليبي معركة ضد مصر على الحدود الليبية الشرقية، وتعرضت ليبيا لهزيمة كبيرة، ويقول مراقبون إن الذي منع مصر من عملية غزو كاملة هو التهديد الجزائري بدعم ليبيا[93]. وفي عام 1979، أرسل القذافي إحدى وحدات جيشه للدفاع عن الزعيم الأوغندي الراديكالي عيدي أمين دادا Idi Amin Dada، ضد القوات التنزانية الغازية. وكان الأداء العسكري ضعيفًا مجددًا، وانسحبت القوات إلى كينيا وأثيوبيا، قبل ترحيلها إلى ليبيا. وكانت غالبية الجنود الليبيين يعارضون قرار القذافي بالدفاع عن عيدي أمين. وكان تدريبهم سيئًا وكانت معنوياتهم في الحضيض. وقتل قرابة 600 من الليبيين كما أصيب 2000 منهم خلال هذه المغامرة[94]. ثم عانى الجيش الليبي من خسائر عسكرية كبيرة أمام تشاد بين يناير ومارس من عام 1987. ففي معركة فادا، استطاع المسلحون التشاديون بتسليحهم الخفيف على شاحنات التويوتا أن يقتلوا 784 جنديًا ليبيًا، وأن يدمروا 100 دبابة. وفي المقابل لم تخسر تشاد سوى 50 جنديًا فقط. ثم فقدت ليبيا في مارس قاعدتها العسكرية شديدة التحصين في وادي دوم. كانت تلك المعركة كارثية بالنسبة إلى ليبيا. فقد قتل التشاديون 1269 من الليبيين، وأسروا 438 منهم، ودمروا 300 دبابة وناقلة جنود مدرعة، و24 طائرة أيضًا[95]. وبنهاية عام 1987، تكبدت ليبيا المزيد من الخسائر العسكرية في تشاد، حتى اضطرت إلى الانسحاب إلى ليبيا. وقتل خلال عام 1987 نحو

(93) George Joffe, "Libya's Saharan Destiny," The Journal of North African Studies 10, 3-4 (September-December 2005), 609.

(94) Pollack, Arabs at War, 368-375.

(95) Ibid., 391-397.

7500 من الجنود الليبيين، وأسر 1000 منهم، ودمرت 28 طائرة، و800 دبابة وناقلة جنود مدرعة. وتشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر في المعدات العسكرية بلغت 5,1 مليار دولار. وفي المقابل، لم تفقد تشاد سوى 1000 جندي فقط[96]. كان الأداء العسكري في تشاد، كغيره، فاشلًا وضعيفًا.

ومن المفارقات، أن ترسانة الأسلحة المدهشة التي ظل القذافي يراكمها خلال السبعينيات والثمانينيات؛ لم تحسِّن موقفه بالنسبة للجيش العادي. فمن الثابت أن شراء تلك المعدات قد جعلت من القذافي "أعلى نسبة من المعدات العسكرية بالنسبة إلى عدد الجنود في العالم الثالث"[97]، لكن وحدات جيشه العادية لم تكن قادرة على استخدام هذه المعدات بسبب النقص في أعدادها، وعدم كفاية التدريبات، وعدم وجود قطع الغيار وضعف الصيانة. وتشير بعض التقديرات إلى أن الجيش الليبي لم يمتلك سوى 25% إلى 33% من القوى العاملة اللازمة لتشغيل معداته[98]. وهذا ما دفع بعض الخبراء الخارجيين أن يصفوا الجيش الليبي بأنه "موقف سيارات" و"مهزلة الجيوش"[99]. وقال ملك المغرب الملك الحسن في تقييم صريح لقدرات الجيش الليبي: "إذا كانت الوحدة بين ليبيا وسوريا تعني أن يكون الضباط من سوريا والعتاد من ليبيا، فسيكون هذا جيشًا قويًا"[100]. وهذا الكلام واضح: فربما تمتلك ليبيا كمية كبيرة من المعدات العسكرية الحديثة، لكن ذلك يبقى نمرًا من ورق نظرًا لسوء تشغيل الجيش الليبي لتلك المعدات. واتفق مع ذلك كينيث بولاك Kenneth Pollack، حيث ذهب إلى أن افتقار الجيش إلى التدريب وعجزه عن الحفاظ على معداته وصيانتها ساهم في هزيمة ليبيا في أوغندا وتشاد[101]. ولاسيما في

(96) Ibid., 397.

(97) Robert Bailey, "Arab Armed Forces Expansion Bring Manpower Headaches," Middle East Economic Digest 25, 40 (October 2-8, 1981), 26.

(98) Anthony Cordesman and Aram Nerguizian, The North African Military Balance (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009), 61.

(99) Ibid., 60.

(100) Maja Naur, "The Military and the Labour Force in Libya: A Research Note from a Spectator," Current Research on Peace and Violence 4, 1 (1981): 91.

(101) Pollack, Arabs at War, 358-424.

عام 1987، حيث فقدت ليبيا الكثير من المعدات الثقيلة (الدبابات، وناقلات الجنود المدرعة، والمدفعية) التي كانت قد راكمتها خلال العقد السابق.

وبنهاية الثمانينيات والتسعينيات، خفّض القذافي كما يبدو من اعتماده على وحدات الجيش العادية أكثر من ذلك. فقد أظهر الأداء العسكري الضعيف في أوغندا وتشاد ضعف الاعتماد على الجيش العادي كعنصر رئيس في سياسته الخارجية. كما تبخرت أيضًا رؤية القذافي في استخدام ترسانته العسكرية لقيادة الحركة القومية العربية ضد إسرائيل. وبدأ في التسعينيات في تحويل تركيزه تجاه القارة الأفريقية. وكان مهتمًا بالداخل بوقف نفوذ الإسلاميين، والتعامل مع العقوبات الخانقة التي فرضها عليه المجتمع الدولي لدعمه للإرهاب الدولي. وأما خارجيًا، لم تكن هناك تهديدات كبيرة للأمن الليبي، مما قلل من الحاجة إلى ميزانية دفاع قوية. ولهذا انخفضت ميزانية الجيش انخفاضًا كبيرًا. ففي عام 1984، أنفق القذافي 5,14% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع. أما في عام 2008، فقد انخفضت تلك النسبة إلى 2,1%. وفي كلمة صريحة عبّرت عن موقف النظام الليبي من قواته المسلحة، قال سيف الإسلام القذافي: "لماذا يجب أن يكون لدينا جيش؟ إذا غزت مصر ليبيا، سيتدخل الأمريكيون لوقف ذلك"[102].

كان لهذا التراجع الحاد في ميزانية الدفاع أثر هدّام على القدرات القتالية للجيش العادي. فكان جنوده البالغ عددهم 25 ألفًا يتلقون تدريبات ضعيفة. وعانى سلاح الجو من صيانة باهتة وتدريب ضعيف، وانخفاض الوعي التكتيكي. وعلّق مراقبون خارجيون أن الطيارين الليبيين كانوا يعانون من الوزن الزائد، وكانوا يفتقرون إلى الكفاءة، وكانوا يخافون من الطيران الليلي. ولذلك كان سلاح الجوي الليبي يعتمد على التعاقد مع ضباط من مصر وكوريا الشمالية وباكستان وروسيا وسوريا، لتشغيل عدد من بعثاته المهمة. كما كان عدد كبير من السفن العسكرية متعطلًا عن العمل. فقد نُهبت بعض تلك السفن لبيعها كقطع غيار، وصدئت سفن أخرى في الموانئ. واحتاجت البحرية أيضًا إلى الاعتماد

(102) Andrew Solomon, "Circle of Fire: Letter from Libya," The New Yorker, May 8, 2006.

على الدول الأجنبية لجلب قطع الغيار وللتصليح. واضطرت البحرية أن تتخلى عن إحدى سفنها في ليتوانا، بعد أن منعت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة من تجديد تلك السفينة[103]. ولاشك أن تلك الحالة السيئة للقوات المسلحة زادت من الانشقاقات والانضمام إلى المعارضة، لغياب ثقة الضباط والجنود في قدراتهم القتالية.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في وحدات الجيش العادية باهتًا في أحسن الأحوال. فقد استخدم القذافي وحدات النخبة العسكرية في الدفاع الداخلي وحماية نظامه. وعندما كان يحتاج إلى نشر قوة عسكرية ليدعم ديكتاتورًا آخر في أفريقيا؛ كان القذافي يعتمد على المرتزقة، لا على جيشه النظامي. وكان يبدو أن القذافي يستخدم قواته المسلحة كبرنامج دعم لتوظيف الليبيين[104]. وكان غالب الليبيين ينظرون إلى الخدمة في القوات المسلحة كملاذ أخير. ووصف أحد الدبلوماسيين نظرة المجتمع إلى الجيش بأنها "لا شيء كبير"[105]. لقد كان الجيش يمتلك معدات وأسلحة، لكنه لم يكن يحظى بالاحترام ولا الحب ولا المهابة. وكان التهرب من التجنيد الإلزامي شائعًا في كل مكان[106]. وكانت وحدات الجيش خارج الحلقة الفولاذية ضعيفة العتاد والتمويل. فكان للضباط الليبيين زيٌّ عسكري واحد، يرتدونه في المناسبات الخاصة، وكان من الشائع أن يلتقي الضباط الأمريكيون بالضباط الليبيين فيجدونهم يرتدون ملابس مدنية. ولم تكن هناك تدريبات عسكرية. وكان المجندون يمضون أسبوعًا واحدًا في سنة كاملة من الخدمة العسكرية؛ في حراسة قاعدة أو منشأة عسكرية، دون إطلاق للنيران ودون مناورات عسكرية. وكانت مرتبات ضباط الجيش ضعيفة للغاية. فكان راتب

---

(103) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية. وانظر:
"Libya: The Navy," Country Data, February 1, 2001.
http://www.country?data.com/cgi?bin/query/r?8254.html;
Anthony Cordesmañ The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb (Washingtoñ DC¤ Center for Strategic and International Studies, 2005).

(104) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة الأمريكية، على معرفة بالشؤون الليبية.

(105) المصدر السابق.

(106) المصدر السابق.

العقيد في الجيش الليبي يتراوح بين 500 إلى 600 دولار في الشهر، وهو أقل بكثير من رواتب العاملين في القطاع الخاص. وكانت الوظائف العسكرية تعتبر من وظائف الطبقة المتوسطة الدنيا، واضطر الضباط والجنود إلى العمل في وظيفتين أخريين لتكملة رواتبهم من الجيش[107].

وفي بعض الأحيان كان القذافي يسعى إلى رفع المكانة الاجتماعية للقوات المسلحة، لكن الليبيين كانوا يتجاهلون تلك المحاولات. ففي الأول من سبتمبر عام 2009، احتفل القذافي بالذكرى الأربعين لانقلابه العسكري، بعرض عسكري كبير في طرابلس. ومع ذلك، كان عدد الحضور في المدرجات أقل بكثير من عدد الجنود المشاركين في العرض. وحاول القذافي أيضًا أن يوظف كلمة مشهورة لعمر المختار[108]، المناضل الليبي الذي جاهد ضد الاستعمار الإيطالي في العشرينيات من القرن الماضي. فكان المختار يحشد الناس لمقاومة الاستعمار بقوله: "إما النصر أو الشهادة". فاستخدم القذافي تلك العبارة كرمز إلى انتماء الجيش إلى الشعب الليبي. لكن الليبيين كانوا يعتبرون أن هذه الكلمة بمثابة صورة زائفة[109].

الخاتمة

إن أفضل ما يوصف به موقف الجيش الليبي من الثورة الشعبية أنه "دعم منكسر". فقد كانت القيود المرتفعة على وحدات النخبة العسكرية ومصالحها المنخفضة من تغيير الوضع الراهن؛ كافية لتجعلها تنحاز إلى القذافي، خلال معظم فترة الثورة الليبية عام 2011. فقد حافظت وحدات النخبة تلك على ولائها للقذافي؛ لأن نتيجة الثورة كانت غير مؤكدة في البداية، وكان البقاء على دعم القذافي يبدو الفرصة الأكبر لاستمرار مصالحها طويلة الأجل. ومن ناحية أخرى، كان المستوى المرتفع من القيود على وحدات الجيش العادية، بالإضافة إلى مصالحها المرتفعة من تغيير الوضع الراهن؛ السبب في الموقف المشوَّش

(107) المصدر السابق.

(108) ورد في الأصل: Oman Muktar، وهو خطأ واضح (المترجمان).

(109) المصدر السابق.

لتلك الوحدات ولأفرادها. فقد انشق بعض هؤلاء فورًا وانضم إلى المعارضة بسبب مصلحته الكبيرة في تحسين وضعه الراهن آنذاك. ويبدو أن هذه هي السمة التي غلبت على كثير من الانشقاقات التي حدثت في الشرق، والقليل منها في الغرب. ومع ذلك، فقد بقيت معظم الوحدات الليبية على الحياد، بسبب مستويات القيود العالية، وبسبب نتيجة الثورة التي لم تكن مؤكدة، قبل تدخل حلف الناتو. وأظهرت هذه الوحدات وهؤلاء الأفراد؛ بُطئًا في اتخاذ القرار بالانحياز إلى أحد الجانبين، حتى اتضح أخيرًا أي الجانبين سوف يؤدي إلى تعظيم مصالحهم.


https://t.me/montlq

الفصل الثامن

تأثير الولايات المتحدة على صناعة القرار العربي في أوقات الاضطراب الاجتماعي

على مدى عقود طويلة؛ سعت الولايات المتحدة للتأثير على الجيوش العربية. وشملت أساليب ممارسة ذلك التأثير: المنح الدراسية لضباط الجيوش العربية للالتحاق بالكليات العسكرية الأمريكية، وتنظيم التبادلات والمناورات العسكرية، ورحلات التعريض الثقافي مع الجيوش العربية، وتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة للدول العربية. وفي ضوء الانتفاضات الشعبية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حان الوقت لدراسة أثر تلك الجهود على حسابات صنع القرار في الجيوش العربية، أثناء الانتفاضات وبعدها. هل هناك علاقة تربط بين درجة التعليم العسكري التي تلقاها الضباط الأجانب أو حجم المبيعات العسكرية الأمريكية؛ وبين قرارات هذه الجيوش بالانحياز إلى الشارع أو دعم النظام الحاكم؟

التفاوت الكبير بين استجابات الجيوش العربية للانتفاضات في بلدانهم؛ لافت للنظر للغاية. فبعد وقت قصير من بداية الانتفاضات العربية؛ سارعت العديد من وسائل الإعلام الغربية إلى استخدام سردية تقول إن الجيوش العربية التي تلقى أفرادها تعليمًا عسكريًا في الولايات المتحدة كانوا أقرب انحيازًا إلى الشعوب على حساب النظام الحاكم المدني. وللتأكّد من حقيقة الأمر، أخذت على عاتقي أن أرصد مواقف الضباط العرب وتصوراتهم، الذين التحقوا بالكليات العسكرية الأمريكية. تشير النتائج التي توصلت إليها أن التدريب العسكري للضباط العرب في الكليات الأمريكية، والمساعدات العسكرية والاقتصادية للدول العربية: لم يكن لهما دور حاسم في صنع القرار العسكري

خلال الانتفاضات الشعبية. وليس هناك علاقة إحصائية بين المدة التي قضاها الضباط الأجانب في الولايات المتحدة وبين آرائهم بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية، واعتماد بلدانهم على الجيش الأمريكي سواء في جانب التسليح أم إدارة النظام الدفاعي. واللافت للنظر، أنه قد أظهر الضباط الأجانب نفورًا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومن بعض جوانب الحياة الاجتماعية الأمريكية، بما يتناسب طردًا مع فترة إقامتهم في الولايات المتحدة. إن تلك النتائج تفرض التساؤل حول تأكيدات الباحثين السابقين على أن التدريب العسكري الأمريكي للضباط الأجانب في الكليات العسكرية يجعلهم أكثر تقبلًا للولايات المتحدة، وينقل إليهم القيم الغربية، ويقلل من اعتمادهم على الجيش الأمريكي في إدارة مؤسساتهم الدفاعية.

وقد اختلف الباحثون حول ما إذا كانت تلك البرامج التدريبية تحسِّن من آراء الضباط الأجانب بشأن الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان، وتبعية القوات المسلحة للدولة المدنية. يبدأ هذا الفصل بمناقشة الأساس النظري لبرامج تدريب الضباط الأجانب في الكليات الأمريكية. ثم سأناقش نقاط القوة والضعف في محاولات الباحثين السابقين لقياس تأثير تلك البرامج التدريبية. وإنني أجد باختصار أن الأبحاث السابقة عانت من عدد من أوجه القصور، بما في ذلك الاعتماد الزائد على الحكايات والأقاويل، والخلط بين الأهداف المتعددة لبرامج التدريب العسكري للضباط الأجانب، والاقتصار على تحليل اتجاهات الليبرالية على مستويات وطنية بدلًا من رصد آراء الضباط أنفسهم. ثم بعد هذا الجزء النظري، سوف أنظر في تأثير وسيلتين من وسائل التأثير (تدريب القيادات العربية في الكليات العسكرية الغربية، والمساعدات المالية والعسكرية إلى الدول العربية) على عملية صنع القرار لدى القيادات العسكرية والحكومية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال الانتفاضات الشعبية عام 2011. وأخيرًا سوف أطرح تصميمي البحثي، الذي يختبر صحة القول بأن التحاق الضباط الأجانب في الكليات الأمريكية يؤثر في آرائهم بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية، والعلاقات المدنية العسكرية، وإدارة مؤسساتهم الدفاعية.

الخلفية والنظرية

لقد اتسع كلٌّ من نطاق برامج التدريب العسكري للضباط الأجانب وأهدافها على مدى السنوات الثمانين الماضية، من أجل تلبية الحاجات الأمنية للولايات المتحدة التي تتغير باستمرار. بدأت برامج التدريب العسكري بصورة جادة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان الكونغرس والجيش الأمريكي يتطلعان إلى تحسين علاقات الولايات المتحدة العسكرية والأمنية مع الدول في أمريكا اللاتينية؛ ومن ثَمَّ أنشأ الكونغرس "كلية الأمريكتين العسكرية" للضباط اللاتينيين School of the Americas for Latin American. جاء هذا القرار ليدعم (مبدأ مونرو) Monroe Doctrine الذي ينص على إبعاد القوى الأجنبية عن نصف الكرة الأرضية الغربي، وذلك باستغلال كلية الأمريكتين العسكرية، حيث سعى المسؤولون الأمنيون الأمريكيون في نشر الكفاءة والاحتراف العسكري بين جيوش الأمريكتين، وتحسين اطلاع الجيوش الأمريكية اللاتينية على عادات الولايات المتحدة وتقاليدها[1]. وبعد ذلك، في خضم الحرب الباردة، وسّع الكونغرس من نطاق هذا البرنامج وأهدافه لتعزيز المصالح الوطنية، في وجه الاتحاد السوفيتي. وبموجب قانون المساعدات الخارجية لعام 1961، حدّد الكونغرس أهداف برامج التدريب العسكري للضباط الأجانب كما يلي: (1) تعزيز التفاهم ودعم العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية، من أجل الدفع بأهداف الولايات المتحدة في السلام والأمن الدوليين. و(2) رفع قدرة الجيوش الأجنبية على الاستفادة من المعدات العسكرية الأمريكية (وبالتالي زيادة مبيعات المعدات العسكرية الأمريكية، وتقوية العلاقات الأمريكية مع حلفائها ضد الاتحاد السوفيتي، عدو البلاد في فترة الحرب الباردة). وفي عام 1978، عدّل الكونغرس قانون المساعدات الأجنبية ليشمل بندًا ثالثًا، وهو (3) زيادة الوعي بين الجيوش الأجنبية بحقوق الإنسان المعترف بها عالميًا[2].

---

(1) Richard Grimmett, "U.S. Army School of the Americas: Background and Congressional Concerns," Congressional Research Service, August 2, 2000, 3-4.

(2) John Cope, International Military Education and Training: An Assessment. McNair Paper 44 (Washington, DC: Institute for National Strategic Studies and National Defense University, 1996), 5-6.

ومع نهاية الحرب الباردة، وسّع الكونغرس تركيز برامج التدريب لتشمل كلًّا من قابلية التشغيل البيني العسكرية، والتشديد على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسيطرة المدنية على القوات المسلحة[3]. وتعنون اعتقاد الولايات المتحدة المتزايد بأن انتشار الديمقراطية بين دول العالم سوف يعزز المصالح الأمنية للأمة. وكان ذلك أيضًا بمثابة التعويض عن التخفيض العسكري الأمريكي وانسحابه، وزيادة الاعتماد على الجيوش الأجنبية في حفظ السلام وإنفاذه، وفي العمليات الإنسانية. وفي البيئة الأمنية التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ تحوّل برنامج تدريب الضباط الأجانب مرة ثانية إلى الأهداف التالية. (1) مساعدة البلدان الأجنبية في إدارة برامجها الدفاعية وتشغيلها. (2) رعاية التحسينات في التدريب المهني والتقني للدول الأجنبية. (3) تعزيز العلاقات العسكرية بين الجيش الأمريكي والجيوش الأجنبية وقابلية التشغيل البيني، لإدارة البعثات الدولية (حفظ السلام وإنفاذه، والمساعدات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، وعمليات التحالف). (4) تحسين فهم البلدان الأجنبية للشعب الأمريكي، وللنظام السياسي والمؤسسات الأمريكية، وقيم الديمقراطية، ونمط الحياة الغربية. (5) زيادة الوعي بحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. (6) تنمية المهارات اللازمة لتشغيل المعدات الأمريكية العسكرية المشتراة وصيانتها[4].

واندرج الجدل حول تأثير برامج التدريب على السلوك العسكري داخل الجدل البحثي الأوسع حول محركات سلوك الدول والبلدان[5]. وانقسم

(3) Jennifer Taw, International Military Student Training: Beyond Tactics (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1993), 14; Cope, International Military Education and Training, 5-6.

(4) Joint Security Cooperation Education and Training, Army Regulation 12-15/ SECNAVINST 4950.4B AFI 16-105 (Washington, DC: HQ Departments of the Army, the Navy, and the Air Force, 2011), 2.

هناك عدد من برامج التدريب الأمريكية (IMET وFMS على سبيل المثال)، التي يتلقى من خلالها الضباط والجنود الأجانب تدريبًا عسكريًا في نحو 150 كلية مهنية وفنية. وسأستخدم في هذه الدراسة مصطلح IMET للتمثيل بالبرنامج الأمريكي الأوسع لتدريب الجيوش الأجنبية، ومن المهم الانتباه إلى أنه واحد من بين عدة برامج أخرى توظفها الولايات المتحدة.

(5) = For a more detailed accounting of this theoretical debate as it pertains to states' mili-

الباحثون في العلاقات الدولية بشكل عام حول ما إذا كانت المحركات المادية أو البنى الاجتماعية هي التي تحدد مصالح الدول. فجادل الماديّون أن المحركات المادية (كالقنابل، والجنود، والموارد الطبيعية، وما إلى ذلك) هي التي تؤثر في سلوك الدولة، بصرف النظر عن الأفكار التي يرتبط بها الناس[6]. ومن خلال هذه العدسة المادية، فلابد من فهم "توزيعة القدرات المادية بين الدول"[7] من أجل تفسير السلوك التاريخي لها. ووفقًا لكثيرين في هذا المعسكر، فإن الدول التي تعيش في نظام دولي فوضوي، ستسعى دائمًا إلى مصالحها الذاتية (الأمن)، وستكون ضمن الفاعلين الرئيسيين في التاريخ[8]. وتهتم الجيوش بصورة أساسية بحجم القوات المسلحة في الدول الأخرى وقدراتها، وليس ثقافتها، باعتبارها الضامن الرئيس للمصالح المادية للدولة.

وفي المقابل، اختلفت البنيوية مع افتراضات النظرة المادية اختلافًا ابستمولوجيا وأنطولوجيًّا. فوفقًا للبنيويين؛ ليست الدول شرطًا لا غنى عنه للعلاقات الدولية. وبدلًا من ذلك، لابد أن يفهم سلوك الدولة في ضوء الأفكار الاجتماعية المؤسسة لها. وإلى جانب الدولة نفسها سيكون للجهات الفاعلة الأخرى تأثيرها على سلوك الدولة، مثل الفئات المجتمعية، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المعرفية، وما إلى ذلك. فيؤكد كثيرون في هذا المعسكر أن البنية الاجتماعية والعلائقية في الواقع، لا الماديات، هي أفضل ما يفسر سلوك الدول. فإن معنى الماديات وسلوك الدول لن يكون أبدًا ثابتًا في النظام الدولي. وعلى هذا النحو، ستكون أفضل طريقة لفهم القنابل والجنود والموارد الطبيعية في أي دولة معينة هي دراسة المعنى الاجتماعي الذي ينسبه المواطنون إلى هذه الأشياء، لا السمات المادية لها[9]. فعلى سبيل المثال، تعتبر حيازة

= taries, see: Carol Atkinson, "Constructivist Implications of Material Power: Military Engagement and the Socialization of States, 1972-2000," International Studies Quarterly 50, 3 (September 2006): 509-537.

(6) Ian Hurd, "Constructivism," in Oxford Handbook of International Relations, eds. Christian Reusand Duncan Snidal (New York: Oxford University Press, 2008).

(7) John Mearsheimer, "A Realist Reply," International Security 20, 1 (Summer 1995): 91.

(8) Kenneth Waltz, Man, the State, and War: A Theoretical Analysis (New York: Columbia University Press, 1959).

(9) Hurd, "Constructivism."

الأسلحة النووية والألغام الأرضية بمثابة وسام للشرف والعلو في المجتمع الدولي، ومع ذلك فإن معظم الفاعلين في المجتمع الدولي الآن يعتبرون ذلك من المحرمات(10). إن المعتقدات والأفكار والتكوين الثقافي للقوات المسلحة في الدول هي أكثر حسمًا في تحديد سلوكها، من حجم تلك الجيوش وعددها وعتادها(11).

وكما يمكن للمرء أن يتصور، فإن الصراع الفكري بين الماديين والبنيويين صراع لاذع. فيرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن البنيوية ببساطة "مجرد أسلوب أكثر من أي شيء آخر"(12). وقد برهن البنيويون على أن الأفكار والمعتقدات مهمة وفارقة. والآن يجب عليهم أن "يتناولوا متى وكيف ولماذا يحدث ذلك؟ وأن يحددوا بوضوح الجهات المؤثرة والآليات التي تؤدي إلى التغيير، والظروف المحيطة بذلك، وكيف يمكن أن يتباين ذلك مع اختلاف الدول"(13). في ضوء ذلك النقد، اقترح أنصار البرامج التدريبية للضباط الأجانب عددًا من الآليات التي قد تؤدي إلى تغيير سلوك الدول التي يتلقى ضباطها التدريب العسكري. فعلى سبيل المثال، ذهب بعضهم إلى أن تعليم الضباط الأجانب في المدارس الأمريكية؛ ينقل القيم الغربية (كاحترام حقوق الإنسان، والنظام الديمقراطي، وخضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية) إلى الضباط الأجانب. ويقيمون دعواهم تلك على أحد ثلاثة افتراضات: أولًا، على "فرضية الاتصال" في علم الاجتماع، التي تنص على أن زيادة التواصل الشخصي بين الجماعات المتباينة يؤدي إلى مواقف أكثر إيجابية (أو أكثر تقاربًا) بين أفراد تلك المجموعات. فكلما أتيحت الفرصة للمجموعات المختلفة أن

---

(10) Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," International Organization 52, 4 (September 1998): 887-917; Richard Price, "Reversing the Gun Sights: Transnational Civil Society Targets Land Mines," International Organization 52, 3 (1998): 613-644.

(11) For an example of this, see Kenneth Pollack, "The Influence of Arab Culture on Arab Military Effectiveness," Dissertation, Massachusetts Institute of Technology, February 1996.

(12) Jeffrey Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," World Politics 50 (January 1998): 324-348.

(13) Ibid.

يتعرفوا على بعضهم البعض؛ تخلَّوْا عن الأحكام المسبقة والصورة النمطية وفقدان الثقة تجاه بعضهم البعض[14]. ثانيًا، راهن بعض الباحثين مثل جوزيف ناي Joseph Nye (2004) على تفوق قيم بعض الأمم على بعضها الآخر، وأكّد على أن الضباط الأجانب الذين التحقوا بالكليات الأمريكية أصبحوا متآلفين اجتماعيًا مع القيم والمُثل والمعايير الأمريكية الجذابة[15]. أما أنصار المعسكر الثالث [من الافتراضات] فيؤكدون على أن التقارب في القيم يأتي تبعًا للقوة المادية[16]. وبذلك تخضع الدول الضعيفة للقيم الأمريكية مع مرور الوقت؛ ليس لأن تلك القيم الأمريكية متفوقة في حد ذاتها، ولكن لأن أمريكا تستفيد من رجحان قوتها المادية (الاقتصادية والعسكرية)، من خلال مبدأ المكافآت والعقوبات. فالدول التي ستخضع للقيم والمعايير الأمريكية سوف تستفيد من السخاء الأمريكي عسكريًا واقتصاديًا، أما الدول التي ستقاوم تلك المعايير والقيم فلن تحصل على هذه المكافآت، بل قد تتعرض للعقوبات. وبذلك، لن يكون التوافق مع القيم الأمريكية أمرًا فكريًا، وإنما هو خطوة عقلانية تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة الذاتية.

وحتى الآن، في خضم هذا الجدال الأكاديمي، لا يوجد دليل قاطع حول ما إذا كان التحاق الضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية يؤدي إلى غرس القيم الغربية. فعلى المستوى الوطني، يرى العديد من الباحثين أن تدريب الضباط الأجانب في الكليات الغربية مرتبط بتحرك بلادهم تجاه القيم الليبرالية، ويرتبط ارتباطًا عكسيًا مع احتمال حدوث انقلاب عسكري[17]. لكنّ باحثين

(14) John Fitch, "Human Rights and the U.S. Military Training Program: Alternatives for Latin America," Human Rights Quarterly 3, 4 (November 1981): 71.

(15) Joseph Nye, Soft Power (New York: Public Affairs, 2004), cited in Atkinson, "Constructivist Implications of Material Power," 510.

(16) Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); John Ikenberry and Charles Kupchan, "Socialization and Hegemonic Power," International Organization 44 (1990): 289-292. Cited in Atkinson, "Constructivist Implications of Material Power," 514.

(17) See Atkinson, "Constructivist Implications of Material Power"; Carol Atkinson, "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980-2006," Foreign Policy Analysis 6 (2010): 1-22; Douglas Gibler and Tomislav Ruby, "U.S. Pro- =

آخرين قدموا أدلة تشير إلى أن برامج التدريب العسكري الأمريكي قد تصبح لعنة على القيم الليبرالية. فأكدوا أن تلك البرامج، على الأقل في بعض البلدان؛ قد أدت إلى إضعاف الحكومات المدنية، بل ربما أدت إلى حدوث انقلاب عسكري(18).

إن ذلك التباين بين الباحثين في تقويمهم لتأثير برامج التدريب الأجنبي على الدول الأجنبية أو ضباطها؛ يبدو أن السبب وراءه هو الطريقة التي يختارها الباحث لقياس ذلك التأثير. فقد أجرى كلٌّ من كارول أتكينسون Carol Atkinson (2006، 2010)، ودوغلاس غبلر Douglas Gibler وتوميسلاف روبي Tomislav Ruby (2010)؛ اختبارًا إحصائيًا كميًّا على برامج التدريب العسكري للضباط الأجانب على المستوى الوطني للتحليل، في فترة تمتد لتغطي معظم النصف الأخير من القرن العشرين. فصنّفوا الدول بناءً على إرسالها لأفرادها إلى الكليات العسكرية الأمريكية (فتحصل على نقطة واحدة) أو عدم إرسالها (فتحصل على لا شيء)، ثم قارنوا ذلك بقاعدة بيانات "بوليتي 4" Polity IV، التي تُرتِّب حكومات الدول طبقًا لنظامها هل هو ديمقراطي أو أوتوقراطي [استبدادي]. وشِملت إحصائية غبلر وروبي متغيِّرًا ثنائي القيمة يشير إلى وجود انقلاب أو لا، كما ضمَّن أتكينسون (2010) قاعدة البيانات "سينغرانيلي ريتشاردز Cingranelli-Richards" التي تقيس مستوى انتهاكات حقوق الإنسان في كل بلد. وافترض هؤلاء الباحثون أن الضباط الأجانب الذين التحقوا بالبرنامج التدريبي قد تشرَّبوا المعايير الغربية خلال فترة تدريبهم في الولايات المتحدة، وإن اختلفوا في تفسير الآلية التي سوف يؤثر بها ذلك في سلوك الدول وسياساتها. ومن ناحية أخرى، ضيَّق جون فيتش John Fitch نطاقَ دراسته لتشمل بلدان أمريكا اللاتينية خلال عام واحد، عام 1976. وصنّف البلدان إلى: مدنية، وعسكرية، وعسكرية الهيمنة، وقارن ذلك بمستويات حقوق الإنسان في

= fessional Military Education and Democratization Abroad," European Journal of International Relations 16, 3 (2010): 359.

(18) Jennifer Taw, Thailand and the Philippines: Case Studies in U.S. IMET Training and Its Role in Internal Defense and Development, (Sánta Monica, CA: RAND Corporation, 1994); Lesley Gill, The School of the Americas: Military Training and Political Violence in the Americas (Duke: Duke University Press, 2004).

تلك البلدان وأعداد السجناء السياسيين. وأظهرت النتائج التي توصل إليها وجود علاقة بين تدريب ضباط أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة وبين: (1) إضعاف الحكومات المدنية في أمريكا اللاتينية. (2) مستوى انتهاك حقوق الإنسان.

ووظَّف باحثون آخرون بعض الطرق النوعية لقياس تأثير البرامج التدريبية الدولية على حقوق الإنسان والديمقراطية والعلاقات المدنية العسكرية. فعلى سبيل المثال، أجرت جينيفر تاو Jennifer Taw (1994) تحليلًا مقارنًا بين دراسة الحالة لكل من تايلاند والفلبين. ففي الفترة بين 1950 حتى 1990، درَّبت الولايات المتحدة ما يقارب 21 ألف ضابط من الجيشين التايلاندي والفلبيني. ورغم الاطلاع الواسع لهؤلاء الضباط على القيم الأمريكية، كما تقول تاو؛ فإن هؤلاء الضباط ذوي التدريب الأمريكي استمروا في الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، واغتصبوا السلطة والحكم المدني[19]. وفي المقابل، أشارت نتائج دراسة الحالة المقارنة لكل من بوليفيا وكولومبيا وفنزويلا، التي أجراها جيه إم لورينتي J. M. Laurienti (2007) إلى أن تدريب ضباط هذه الدول في الكليات الأمريكية أدى إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وخضوع الجيش للحكم المدني[20]. واعتمد باحثون آخرون في دراساتهم اعتمادًا واسعًا على مقابلات مع مسؤولين وضباط أمريكيين، وضباط أجانب من الذين تدربوا في الولايات المتحدة. وتوصَّل جون كوب John Cope إلى أن هناك استجابةً إيجابية للغاية من هذه المجموعات، وأن البرنامج التدريبي الدولي لعب دورًا إيجابيًا في نشر القيم الأمريكية بين الضباط الأجانب. يعتقد معظم المسؤولين الأمريكيين أن انتشار القيم الأمريكية بين هؤلاء الضباط عن طريق البرامج التدريبية، سيؤدي إلى دعمهم للمصالح الأمريكية في المقابل[21]. ومن ناحية أخرى، جمعت ليزلي غيل Lesley Gill عددًا من الأدلة من مقابلات أجريت مع ضباط أمريكيين في (كلية الأمريكتين)؛ تبدو مناقضة لنتائج كوب. فقد ذهبت غيل إلى أن ضباط

(19) Taw, Thailand and the Philippines.

(20) J. M. Laurienti, The U.S. Military and Human Rights Promotion (Santa Barbara, CA: Praeger Security International, 2007).

(21) Cope, International Military Education and Training, 4.

الجيش اللاتينيين سعوا إلى الالتحاق بالتدريب العسكري في الولايات المتحدة لكي يحققوا مكاسب مالية ويرفعوا من مستواهم المهني بين أقرانهم العسكريين والمدنيين في بلادهم. ولم يولوا اهتمامًا كبيرًا بالتعليمات حول حقوق الإنسان والديمقراطية، وأشرفوا في وقت لاحق على "عمليات القتل والتعذيب والاختفاء القسري لآلاف من مواطنيهم خلال القرن العشرين"[22]. وكما يستطيع المرء أن يرى بلا جهد، يستمر الجدل حول تأثير برامج التدريب العسكرية للضباط الأجانب دون حسم.

أوجه القصور في الأبحاث السابقة

عانت الأبحاث السابقة التي تناولت البرامج التدريبية للضباط الأجانب في الكليات الأمريكية من عدد من أوجه القصور. أولًا، احتوت هذه الأبحاث على نزعة انحياز غربي. فقد وضع هؤلاء الباحثون أهمية كبرى للتدريب الذي تلقاه هؤلاء الضباط الأجانب في الولايات المتحدة، في حين تجاهلوا بصورة واسعة التدريبات العسكرية التي يتلقاها أولئك في دول أخرى. فإذا كان الكثيرون من ضباط الجيوش العربية قد تلقوا تدريبًا عسكريًا في الولايات المتحدة، فإن نسبة كبيرة منهم أيضًا قد التحقوا بكليات عسكرية أوروبية وعربية وروسية. ثانيًا، افترض العديد من هؤلاء الباحثون أن غرس "القيم الغربية" كان بسبب التدريب العسكري الغربي بشكل أساسي. وبهذه الطريقة فإنهم يتجاهلون التأثير البارز للقنوات الفضائية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتحسن الحاصل في التعليم العام، في زيادة تعرض هؤلاء الضباط للقيم الغربية، بالإضافة إلى توقعات الدول الأجنبية فيما يتعلق بالديمقراطية والحريات المدنية. ثالثًا، اعتمدت الأبحاث السابقة اعتمادًا كبيرًا للغاية على الحكايات والأقاويل. فكثير من القادة الحكوميين والعسكريين الأمريكيين، سمحوا لمقابلة واحدة أو مقابلتين مع ضابط أجنبي ممن التحقوا بالبرامج التدريبية بتكوين تصوّر شامل لتأثير تلك البرامج. فإنهم يستشهدون عادةً بالجنرال ضياء (رئيس باكستان)، الذي فضّل الولايات المتحدة على روسيا عام 1993، وبالضباط الماليين الذين تلقوا تدريبًا

(22) Gill, School of the Americas, 2004, 237.

أمريكيًا ودعموا القوى المؤيدة للديمقراطية عام 1991، أو نظرائهم في فنزويلا الذين منعوا انقلابين عسكريين عام 1992؛ على نجاح تلك البرامج التدريبية[23]. وعلى الرغم من أهميتها التي لا نشكك فيها؛ فإنه ينبغي أن ندرك أن تدريب الضباط الأجانب في الكليات الأمريكية ربما يكون له "تأثير صغير نسبيًا مقارنة بالعوامل الكبرى المؤثرة على اتجاه التطور الذي ستتخذه الدول، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والتاريخية والدينية والاقتصادية والدولية"[24].

كما احتوت الأبحاث السابقة على أوجه أخرى من القصور. فقد خلط الكثير منها بين الأهداف المتعددة لبرامج التدريب العسكرية. فإن برامج التدريب العسكرية قد تؤدي إلى تحسين التواصل بين الجيوش، عن طريق تحسين الاتصالات، وإطلاع الضباط الأجانب على العقيدة العسكرية الأمريكية، وإنشاء شبكات اجتماعية غير رسمية. فلا جدال أن البرامج التدريبية قد لعبت دورًا مهمًا في تحسين فهم الجيوش الأجنبية للجيش وللمؤسسات الأمريكية، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية، وتيسير بناء التحالفات[25]. لكن من الخطأ أن يُدَّعى أن هذه البرامج قد حققت الأهداف الأخرى (مثل نشر القيم الغربية)، لمجرد أنها حققت الأهداف المذكورة سابقًا. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الخطأ أن نفترض أنّ تعرُّف الضباط الأجانب على القيم الأمريكية خلال فترة إقامتهم في الولايات المتحدة؛ يتخذ صورة إيجابية تلقائيًا، أو أنه يؤدي إلى زيادة اندماجهم في قيم بلادهم لدى عودتهم.

كما أن سبل قياس تأثير البرامج التدريبية على نشر القيم الغربية ضعيفة أيضًا. فنظرًا لصعوبة الوصول إلى الضباط الأجانب لإجراء استطلاعات الرأي، لجأ الباحثون إلى دراسة تأثير البرامج التدريبية وتحليلها على المستوى الوطني. فصنف هؤلاء الباحثون الدول إلى "دول تتلقى تدريبًا عسكريًا" و"دول لا تتلقى تدريبًا عسكريًا"، وقارنوا ذلك بآراء تلك الدول وتصوراتها بشأن الديمقراطية

---

(23) Cope, International Military Education and Training, 26, 34, 36.

(24) Charles Wolf Jr., Unites States Policy in the Third World (Boston: Little, Brown, 1967), 109. Cited in Taw, 1994, 10.

(25) See Cope, International Military Education and Training, for qualitative evidence.

وحقوق الإنسان المعترف عليها دوليًا[26]. ونتيجة لذلك، أغفلت هذه الدراسات أن تنظر في تأثير البرامج التدريبية على الآراء الفردية لضباط الجيش، أو على الهوية المؤسسية للقوات المسلحة في كل بلد منها. فلربما يجادل البعض ضد التأكيد على أن الجيش الأجنبي الذي يتلقى 50% من أفراده تدريبًا عسكريًا أمريكيًا قد يتصرف بطريقة مختلفة عن جيش أجنبي آخر يتلقى 1% من أفراده ذلك التدريب. وأخيرًا، لقد تناولت الأبحاث السابقة دور الجيوش في التطور الديمقراطي والليبرالي في الدول القومية. ولم تتناول الدور الذي لعبته برامج التدريب في صناعة قرار الجيوش في أوقات الاضطراب الاجتماعي، عندما كان بقاء تلك الجيوش مؤسسيًّا على المحك. وفي الواقع؛ إن المرء ليتساءل عن مدى فاعلية تلك القيم الغربية؛ إذا حدثت هذه الاضطرابات الاجتماعية في الغرب[27].

التأثير الغربي على صناعة القرار العربي خلال الانتفاضات العربية

من الحكايات المفضلة لدى الضباط الأمريكيين، فيما يتعلق بأهمية برامج التدريب للضباط الأجانب خلال الانتفاضات العربية؛ تلك المكالمات بين رئيس أركان الجيش المصري، وعدد من الجنرالات الأمريكيين، خلال المرحلة الأولى من الاحتجاجات الشعبية في فبراير عام 2011. حيث ترسل مصر عددًا كبيرًا من ضباطها إلى الكليات الأمريكية. ووفقًا لتلك الرواية، تعهّد رئيس أركان الجيش المصري، قبل أن يستقل طائرته رجوعًا إلى مصر بعد زيارته للولايات المتحدة؛ للجنرالات الأمريكيين بأن الجيش المصري لن يطلق النار على المتظاهرين، لأن ذلك يتعارض مع النسيج الأخلاقي للجيش المصري. كما يعتقد القادة الأمريكيون أن التدريب المكثف الذي تلقاه الضباط التونسيون في الكليات العسكرية الأمريكية كان السبب الرئيس في رفض الجيش التونسي أوامر الرئيس بن علي بتفريق المتظاهرين باستخدام القوة المميتة.

---

(26) See Atkinson, "Constructivist Implications of Material Power," and "Does Soft Power Matter?"; Tomislav Ruby and Douglas Gibler, "US Professional Military Education and Democratization Abroad," European Journal of International Relations 16 (March 2010): 339-364.

(27) أود أن أشكر د. نيلي لحود على إشارتها إلى تلك النقطة خلال حوارنا.

إن فحصًا دقيقًا لصناعة القرار العربي خلال الانتفاضات الشعبية عام 2011؛ توضح أن الدور الذي لعبه تدريب القادة العرب في الكليات الغربية لم يكن دورًا حاسمًا، في أحسن الأحوال. فقد أظهر الجدول 1-1 (الفصل الأول) أنه لا توجد علاقة تربط بين عدد الضباط الذين تدربوا في الكليات الأمريكية (لا عددهم الكلي ولا نسبتهم إلى بقية الجيش)، وبين القرار الذي اتخذه الجيش بالانحياز إلى النظام أو إلى الشارع. فقد سحق الجيش السوري والبحريني الحركات المعارضة، رغم التباين الشديد في نسب التدريب العسكري الذي يتلقاه أفراد الجيشين (سوريا صفر %، والبحرين 14%). وبالإضافة إلى ذلك، لقد تمزق الجيشان الليبي واليمني خلال الثورات الشعبية، مع أن الجيش الليبي أرسل ضابطًا واحدًا إلى الكليات العسكرية الأمريكية في السنوات العشرة التي سبقت عام 2011، في حين أرسل الجيش اليمني أكثر من 2,5% من أفراده ليتلقوا تدريبًا عسكريًا على أيدي ضباط أمريكيين. وأخيرًا، انحاز الجيشان المصري والتونسي إلى المتظاهرين، ولكن ذلك يرجع فقط لمصالحهما المؤسسية، لا لأن نحو 3% من ضباط الجيشين قد تلقوا تدريبًا أمريكيًا. والأهم من ذلك، أن الجيشين المصري والتونسي قد استخدما القوة المميتة لتفريق المتظاهرين سابقًا (مصر في عام 1986، وتونس في الأعوام 1978، و1984، و2008)، بغض النظر عن أن العديد من ضباطهما كانوا يتدربون في الكليات الأمريكية.

وما زال من غير الواضح أيُّ القيم الغربية التي يتلقاها الأفراد الأجانب في تدريبات الكليات الغربية؛ أصبحت الجيوش الأجنبية تتبناها. هل يتبنّى هؤلاء بعض تلك القيم (الخضوع للحكم المدني، احترام حقوق الإنسان، والإيمان بالديمقراطية الليبرالية) دون بعضها الآخر؟ فربما يكون الجيش المصري قد رفض أن يطلق النار على المتظاهرين (أي رفض أن ينتهك حقوق الإنسان)، لكنه قاوم بعنف جهود جمال مبارك في تحرير الاقتصاد المصري (أي لم يخضع للحكم المدني)[28]. وربما يكون الجيش التونسي أيضًا قد رفض أن يطلق النار

(28) أضف إلى هذا أن الجيش المصري أطاح بالرئيس مرسي المنتخب ديمقراطيًا في يوليو 2013.

على المتظاهرين المدنيين، لكنه أيضًا أطاح بالرئيس التونسي المنتخب ديمقراطيًا بن علي[29]. وأخيرًا، يخضع الجيش البحريني للحكم المدني بالفعل، لكنه سمح للسعودية أن تسحق المحتجين المدنيين. إن انتقائية الجيوش العربية تجاه المعايير الغربية تبدو أكثر دلالة على رغبتها في تعزيز مصالحها المؤسسية، أكثر من دلالتها على التزام تلك الجيوش بالمُثُل الأمريكية عن الديمقراطية الصحيحة أو العلاقات المدنية العسكرية.

إن الأهمية المزعومة لاستيراد القيم الغربية في صناعة القرار لدى القادة العرب تضمحل أكثر فأكثر عندما ينظر المرء إلى أن العديد من أشرس القادة وأعنفهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ قد تلقَّوا تدريباتٍ عسكريةً في الكليات الغربية. فقد التحق اللواء عبد الفتاح السيسي بكلية الحرب الأمريكية، ثم أطاح بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطيًا محمد مرسي، في انقلاب عسكري في يوليو عام 2013. وتلقى الرئيس التونسي بن علي كثيرًا من تدريبه الرسمي في فرنسا وأمريكا، ثم أظهر تجاهلًا وقحًا لكثير من القيم الغربية. فلم تكن الانتخابات التونسية نزيهة ولا حرة على سبيل المثال، ولم يتردد بن علي في أن يأمر أجهزته الأمنية باستخدام القوة المميتة لسحق الاضطرابات الداخلية. كما أن الدائرة المقربة من صديق بن علي وجاره، معمر القذافي، شملت العديد من الأفراد الذين تلقوا تعليمًا عاليًا في الغرب. فقد حصل رئيس المخابرات الليبي سيء السمعة، موسى كوسا، على درجة الماجستير في جامعة ولاية ميتشغان، ثم أشرف على تصدير ليبيا للإرهاب الدولي، ودعم وحشية القذافي تجاه المتظاهرين عام 2011. والتحق عدد من أبناء القذافي بكليات أوروبية، ثم دعموا القمع الوحشي الذي مارسه القذافي ضد معارضيه السياسيين، قبل الانتفاضة الليبية عام 2011 وبعدها على حد سواء. وربما يكون أبشع الأمثلة على ذلك هو الرئيس السوري بشار الأسد. لقد تلقى الأسد تعليمه في المملكة المتحدة، ثم أشرف على قتل أكثر من 100 ألف

(29) لا يبدو المؤلف موفقًا في بيان المفارقة في هذا المثال، فلا يمكن ادعاء أن بن علي كان رئيسا منتخبًا على نحو ديمقراطي، وفق أي تحليل موضوعي. المؤلف نفسه ذكر سردية وصول بن علي للسلطة عبر انقلاب أبيض، وكيف استمر في موقعه بعدها (المترجمان).

من أبناء شعبه. كما تلقى العديد من أفراد الجيش السوري تدريبات عسكرية في الكليات الفرنسية، لكنهم دعموا سياسات الأسد الأمنية الوحشية. وأخيرًا، لقد تلقى عدد كبير من ضباط الشرطة في كل من تونس ومصر تدريبات في فرنسا والولايات المتحدة (على الترتيب)، ثم نفذوا أوامر رؤسائهم في استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين. إن تلقي التدريبات العسكرية في الكليات الغربية ربما يؤدي بالفعل إلى نشر المعايير الغربية، لكن فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالثورات العربية؛ فإن تأثير تلك التدريبات العسكرية لم يظهر بشكل حاسم على أحسن تقدير.

كما أن أحداث الربيع العربي تستدعي أيضًا السؤال حول العلاقة السببية بين تقديم المساعدات العسكرية إلى الدول العربية، وتعزيز مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فقد أظهر الجدول 1-2 (الفصل الأول) عدم العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين مستوى المساعدات العسكرية الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبين صناعة القرار فيها خلال الصحوة العربية. وكما ذكرنا في الفصل الأول، كانت نسبة المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى تونس ومصر 2,4% و41,6% على الترتيب، لكنّ كِلا الجيشين انحاز إلى المتظاهرين، بغض النظر عن التمويل الأمريكي. وبلغت نسبة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لليمن والأردن 7,6% و47,3% على الترتيب. ومع ذلك، تمزق الجيش اليمني وقد انحاز للنظام السياسي، بينما ظل الجيش الأردني متماسكًا واحتفظ بولائه للملك عبد الله.

فرضيات البحث

في ظل عدم وجود توافق بين الباحثين وصانعي السياسات فيما يتعلق بتأثير البرامج التدريبية للضباط الأجانب في الكليات الأمريكية، فقد اختبرتُ عددًا من الفرضيات المتعلقة بتلك البرامج ونقل القيم الغربية (الديمقراطية، والليبرالية، وخضوع المؤسسة العسكرية للحكم المدني) وأفضليتها تجاه السياسة الخارجية الأمريكية، والاعتماد على الجيش الأمريكي. وأسْرِدُ تلك الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: ستتغير تصورات الضباط الأجانب بشأن السياسة

الخارجية الأمريكية، كلما قضوا وقتًا أطول في الولايات المتحدة.

الفرضية الثانية: ستتغير اعتمادية الضباط الأجانب على الجيش الأمريكي كلما قضوا وقتًا أطول في الولايات المتحدة.

الفرضية الثالثة: ستكون وجهات نظر الضباط الأجانب أكثر تفضيلًا للنظام الديمقراطي الليبرالي الأمريكي، كلما قضوا وقتًا أطول في الولايات المتحدة.

الفرضية الرابعة: ستكون وجهات نظر الضباط الأجانب أكثر إيجابية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، كلما قضوا وقتًا أطول في الولايات المتحدة.

الفرضية الخامسة: ستكون وجهات نظر الضباط الأجانب أكثر إيجابية في خضوع المؤسسة العسكرية للحكم المدني، كلما قضوا وقتًا أطول في الولايات المتحدة.

الفرض العدمي: مقدار الوقت الذي يقضيه الضباط الأجانب في الولايات المتحدة؛ لا تأثير له على تصوراتهم فيما يتعلق بالديمقراطية ولا حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، ولا خضوع الجيش للحكم المدني، ولا السياسة الخارجية الأمريكية، ولا المساعدات العسكرية الأمريكية.

المقاربة المنهجية

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضيات، أجريتُ استطلاعًا للرأي لعدد من الضباط الأجانب الذين التحقوا بكليات عسكرية أمريكية. وشملت الدراسة 120 ضابطًا أجنبيًا من كل أنحاء العالم. كما شملت الدراسة مجندين حاليين وصغار الضباط وكبار الضباط. وكان أكثر من 90% من الضباط الأجانب الذين شملتهم الدراسة قد تلقوا سابقًا أو كانوا يتلقون حينئذ تدريبًا عسكريًا محترفًا في الولايات المتحدة. في حين التحقت النسبة الباقية الأقل من 10% بدورات اللغة الإنكليزية. ونظرًا لحساسية النتائج فإنني لن أشير إلى الكليات بعينها ولا إلى وقت إجراء الدراسة. وبالإضافة لذلك فقد أشرت إلى هؤلاء الضباط بدلالة مواقعهم الجغرافية، بدلًا من بلادهم، حرصًا على الحفاظ على سريتهم. واستخدمت في تحليلي معامل سبيرمان Spearman للارتباط. فإن ذلك من شأنه

أن يحسب المتغير المستقل غير الخطي (كعدد الأيام التي قضاها خارج البلاد)، التي كانت تميل بشدة إلى اليمين.

متغير مستقل: عدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة

يشير هذا المتغير إلى عدد الأيام التي قضاها الضباط الأجانب في الولايات المتحدة، سواءً في فترة الدراسة أو في أوقات الفراغ. وقد أمضى جميعُ الضباط الأجانب الذين شملتهم الدراسة بعضَ الوقت في الولايات المتحدة أثناء التحاقهم بالكليات العسكرية. وكان بعضهم قد التحق بكلية واحدة خلال فترة خدمتهم، بينما تكررت زيارات البعض الآخر إلى الولايات المتحدة للمشاركة في مستويات مختلفة وأنواع متعددة من الدورات (كفصول اللغة الإنكليزية، وسلسلة من التعليم العسكري المهني، للحصول على ترقية في مسارهم المهني). وقد استمرت بعض هذه الدورات لأسابيع قليلة، بينما استغرق البعض الآخر عامًا أو يزيد.

وكما ناقشنا سابقًا، يُعتَبَرُ عدد الأيام التي قضاها الضابط الأجنبي في الولايات المتحدة مقياسًا معقولًا للقَدْر الذي يتعرض له هذا الشخص من قيم الولايات المتحدة ومؤسساتها، وعقيدة الجيش الأمريكي العسكرية، وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ويستند هذا المتغير على الرصيد الكبير من الأبحاث التي تشير إلى أن التفاعل الاجتماعي يعزز التفاهم والثقة والتقارب بين الهويات المختلفة. وكما سبق ذكره، أشار ناي (2004) وآخرون إلى أن إرسال الطلاب الأجانب إلى الولايات المتحدة للدراسة يؤدي إلى تآلفهم اجتماعيًا مع القيم والمُثُل الأمريكية. كما يعتقد كثير من الباحثين أن وجود الإنسان في ثقافة مغايرة يؤدي به إلى اتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه تلك الثقافة[30].

ويدرس الجيش الأمريكي بعناية تامة كيفية تقديم قيم الولايات المتحدة

---

(30) See especially Arthur Miller, "Promoting Democratic Values in Transitional Societies through Foreign Aid," presented at the Midwest Political Science Association Annual Meeting, Chicago, April 20-23, 2006, 26. Cited in Atkinson, "Does Soft Power Matter?," 3.

ومؤسساتها إلى الضباط الأجانب[31]. فأثناء دراستهم في الكليات العسكرية، يشارك الضباط الأجانب في دراسات ميدانية وجولات توجيهية، التي تقدّم لهم التنوع الموجود في الحياة والمجتمع الأمريكي، والمؤسسات الحكومية، والعملية السياسية على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات ثم على المستوى الفيدرالي، والنظام القضائي، ونظام السوق الحر، والمدارس العامة، ونظام الرعاية الصحية، ودور وسائل الإعلام. كما يتلقى هؤلاء الضباط بعض الدروس (سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية) حول حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، وتبعية الجيش للحكم المدني[32]. وكثيرًا ما كان يتم استضافتهم لدى أسرة أمريكية أثناء إقامتهم في الولايات المتحدة. وباختصار: يتلقّى الضباط الأجانب المزيد من التعرض لطريقة الحياة الأمريكية كلما قضوا وقتًا زائدًا هناك.

متغير مستقل: الرتبة العسكرية

لقد رتّبْتُ الرتبَ العسكرية كفئة تراتبية. فأعطيت للمجندين أقل قيمة (1)، بينما حصل كبار الضباط على أعلى درجة (3). ونظرًا للقلة المتوقعة في عدد الضباط الأجانب ممن سيشارك في تلك الدراسة؛ فقد قسَّمْتُهم إلى ثلاث مجموعات كبيرة: المجندون، وصغار الضباط، وكبار الضباط. يشمل القسم الأول الرتب العسكرية من العسكري وحتى الرقيب الأول. وهم يكونون، عادة، أكثر تركيزًا على الأمور الفنية أو التكتيكية على مستوى الوحدة العسكرية. ويركز تعليمهم بصورة عامة على اكتساب مهارات معينة، لا على التخطيط العملياتي ولا التفكير الاستراتيجي الموسع. أما صغار الضباط (الرتب: ملازم أول، ونقيب، ورائد، وعقيد) فهؤلاء يعملون في المستوى العملياتي للقوات المسلحة (بالتقسيم نفسه وما دونه)، ويكون تركيزهم على قيادة التشكيلات الأصغر وتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية لرؤسائهم. وهم عادة أصغر عمرًا من كبار الضباط، وقد يَختار بعضهم أن يترك القوات المسلحة بعد انتهاء فترة الخدمة الإجبارية.

(31) Cope, International Military Education and Training.

(32) See Joint Security Cooperation Education and Training.

وبشكل عام، فهؤلاء الضباط الصغار يُظْهِرون إخلاصًا أقل لمهنة القوات المسلحة من كبار الضباط، الذين كوّنوا مسارهم المهني في القوات المسلحة. وكبار الضباط هم الذين خدموا في القوات المسلحة لفترات قد تزيد على 20 عامًا. وهم متخصصون في التفكير الاستراتيجي الحربي، كما أنهم على دراية بكيفية عمل الجيش مع أجهزة الدولة الأخرى التي تتعلق بالأمن القومي (كالمخابرات، والاقتصاد، والدبلوماسية، وما إلى ذلك).

وفي بعض الحالات، يظهر ارتباطٌ بين الرتبة العسكرية وبين عدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة. وهذا الأمر يبدو معقولًا تمامًا. فكبار الضباط يكونون عادة أكبر عمرًا من صغار الضباط، وبالتالي فإن فرصتهم أعلى في قضاء بعض الوقت في الولايات المتحدة. وللتحقق من التغيير الذاتي الذي قد يمثله المتغير المتعلق بالرتبة العسكرية على المتغير الخاص بعدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة، فقد أجريت اختبار ارتباط سبيرمان. ولم أجد أي ارتباط ذي دلالة إحصائية (|Prob > t| = 90210) بين المتغيرين. وأيضًا من المفيد النظر في المتغير "عدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة" بالتزامن مع المتغير الخاص بالرتبة العسكرية؛ لأن كبار الضباط يكونون عادة أكثر تحفظًا من صغار الضباط (بسبب اعتبارات السن والفرق الكبير بين المجموعتين)، كما أن خبراتهم الحياتية أكبر (كالزواج، وتربية الأولاد، والتعرض لمآسي الحياة، والخبرات المهنية، وما إلى ذلك)، وهم أكثر علمًا بتأثير السياسة الخارجية الأمريكية على بلادهم ومؤسساتهم العسكرية. وبهذا الاعتبار، قد يكون للاختلاف في الرتبة العسكرية تأثيرٌ كبير على آراء الضباط الأجانب، حتى في حالة تساوي عدد أيام الإقامة بينهم وبين صغار الضباط.

متغير تابع: تأييد السياسة الخارجية الأمريكية

جرى تفعيل هذا المتغير باستخدام إجاباتِ الضباط الأجانب على سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالجيش الأمريكي، والدور الذي تلعبه الولايات المتحدة من الناحية المالية والاقتصادية والدبلوماسية والإنسانية في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة الجغرافية لهؤلاء الضباط. خُيِّر المشاركون بين هذه الإجابات

الأربعة الممكنة: "مناسب للغاية" / "مناسب إلى حد ما" / "غير مناسب" / "غير مناسب على الإطلاق"، على سؤال الضباط الأجانب بشأن ما إذا كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة أخذت في اعتبارها، في قرارات سياستها الدولية؛ مصالحَ بلادهم أم لا. واختار المشاركون أيضًا بين إجابات أخرى مثل: "أتفق تمامًا" / "إلى حد ما" / "ليس كثيرًا" / "كلا على الإطلاق". ودمجتُ درجات هذه الأسئلة طبقًا لمقياس ليكريت Likert، حيث تشير الدرجة العظمى 36 إلى أعلى درجات التأييد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتشير الدرجة الصغرى 9 إلى أدنى درجاتها. وشملت الأسئلةُ جميعَ العناصر المهمة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة (الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، والمساعدات الأمريكية) على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. فمثلًا قد يكون للضابط الأجنبي رأي إيجابي للغاية تجاه سياسة الولايات المتحدة في إحدى هذه المستويات (كسياستها الدولية مثلًا)، لكنّ رأيه في سياستها الإقليمية سيء للغاية (كسياستها في منطقة الشرق الأوسط). وقد يكون له رأي إيجابي للغاية في جانب محدد من سياسة أمريكا الخارجية (كالمساعدات الإنسانية)، بينما يعارض سياستها تمامًا في جانب آخر (كسياستها الاقتصادية مثلًا). تمثل هذه الأسئلة التسعة معًا نظرة شاملة لآراء الضباط الأجانب حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وأخيرًا، طرحتُ على المشاركين سؤالًا حول ما إذا كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة قد دعمت انتشارَ الديمقراطية في الشرق الأوسط. إنّ هذا السؤال يمسُّ إحدى نقاط النقد الشائعة بين الأجانب، حيث تدعي الولايات المتحدة أنها تدعم الديمقراطية في سياستها الخارجية، لكنها في الواقع قد تقمع الحركات الديمقراطية في بلدان أخرى إذا تعارضت مع مصالحها الخاصة.

متغير تابع: الاعتماد على الجيش الأمريكي

يتمثل أحد أهداف البرنامج التدريبي للضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية في تمكين الجيوش الأجنبية من تطوير مؤسساتها الدفاعية لتصبح أكثر قوة واستقلالًا. ويتضمّن هذا تأسيسَ نظامٍ تعليميٍّ عسكري محترف،

وتحسين مهارات الإدارة والتشغيل للمنشآت الدفاعية[33]. ويأمل القادة في القوات المسلحة الأمريكية أن تساعد تلك المؤسسات الدفاعية ذات التدريب الأمريكي، في المقابل، في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم والنظام الدولي. فإن المؤسسات العسكرية الناضجة ذات الميل الغربي قد تساعد الولايات المتحدة في الشؤون الدولية العامة (على سبيل المثال، حرية الملاحة التجارية)، واستهداف منظمات الجريمة الدولية، وقمع الإرهاب العالمي، ومساعدة المجتمع الدولي في حفظ السلام وإنفاذه، وفي العمليات الإنسانية. وبالتالي فإن للمرء أن يتوقع أن المزيد من الوقت الذي يقضيه الضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية سيجعلهم أكثر ثقة في قدرتهم على إدارة المؤسسات الدفاعية في بلدانهم وعلى تدريب أفرادها بأنفسهم (وسيقل اعتمادهم على الجيش الأمريكي في تلبية احتياجات بلدانهم العسكرية).

ومن أجل قياس مستوى الثقة لدى الضابط الأجنبي في مؤسسات الدفاع في بلده، وجهتُ للمشاركين أربعة أسئلة. فأردت أن أعرف مدى الأهمية التي ينظر بها المتدربون الأجانب إلى كل من: (1) الفصول الدراسية المتعلقة بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية والتكتيكات والاستراتيجيات. (2) التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة بين الجيش الأمريكي وجيش بلادهم. (3) إقامة مؤتمر سنوي تحت رعاية الولايات المتحدة يشارك فيه القادة العسكريون في المنطقة، لتبادل الأفكار حول المسائل الأمنية. (4) تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأمنية في المناطق المحيطة بهم جغرافيًا. ويختار المشاركون واحدًا من هذه الإجابات الممكنة: "أهمية كبيرة للغاية" / "أهمية كبيرة" / "أهمية قليلة" / "لم أهتم" بالنسبة للسؤال الأول. وواحدًا من هذه الإجابات: "مهم للغاية" / "مهم إلى حد ما" / "غير مهم إلى حد ما" / "غير مهم على الإطلاق" بالنسبة لسائر الأسئلة. ودمجتُ الإجابات طبقًا لمقياس ليكريت، بحيث تشير الدرجة العظمى 16 إلى أعلى درجات الاعتماد على الجيش الأمريكي، والدرجة الصغرى 4 إلى أدنى الدرجات.

---

(33) Ibid., 4-5.

ويتمثل أحد الأهداف المهمة الأخرى للبرامج التدريبية في زيادة المبيعات العسكرية لتلك الدولة من المعدات الأمريكية العسكرية[34]. فقد كانت الحكومة الأمريكية تأمل أنّ زيادة الوقت الذي يقضيه الضباط الأجانب في الولايات المتحدة ستؤدي إلى زيادة اهتمامهم بشراء المعدات العسكرية الأمريكية أكثر من غيرها من البلدان الأخرى. فإن التدريب العسكري الذي يتلقاه هؤلاء يجعلهم متآلفين مع المعدات العسكرية الأمريكية وقدراتها، فضلًا عن الاستخدامات التكتيكية لها. وسيجعل هذا للولايات المتحدة ميزة تنافسيًا على غيرها من البلدان في سوق المبيعات العسكرية الأجنبية. ولقياس مدى أهمية المعدات العسكرية الأمريكية وشرائها بالنسبة لجيوش بلادهم، وجهتُ إليهم سؤالًا صريحًا حول تلك النقطة. ويجيب عليه المشاركة بواحد من هذه الخيارات: "مهمة للغاية" / "مهمة إلى حد ما" / "غير مهمة إلى حد ما" / "غير مهمة على الإطلاق".

متغير تابع: النظام الأمريكي الديمقراطي الليبرالي

خصصتُ هذا المتغير ليشمل النظام الديمقراطي الأمريكي، والمساواة المدنية، وخضوع المؤسسة العسكرية للحكم المدني. فمن العناصر الرئيسة في برامج التدريب للضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية هو تقديم فهم أفضل للنظام الأمريكي الديمقراطي الليبرالي. ولقياس آراء الضباط الأجانب تجاه ذلك النظام، طلبتُ منهم تقييمَ مستوى الممارسة الأمريكية لكل من: الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، والمساواة العرقية، والمساواة الطبقية، والمساواة الدينية، وتبعية المؤسسة العسكرية للحكم المدني. ويمكن للمشاركين أن يختاروا واحدةً من هذه الإجابات: "جيد جدًا"، "جيد"، "ضعيف"، "ضعيف جدًا". ودمجتُ مجددًا تلك الإجاباتِ على مقياس ليكريت، بحيث تشير الدرجة العظمى 24 والدرجة الصغرى 6 إلى أعلى درجات التأييد للنظام الديمقراطي الليبرالي الأمريكي وأدناها، على الترتيب. كما أجريتُ أيضًا معامل

---

(34) Cope, International Military Education and Training, 40.

سبيرمان لكل سؤال فردي، لمعرفة ما إذا كان الضباط الأجانب تقبّلوا أو لم يتقبلوا أي عنصر معين من عناصر النظام الأمريكي مع زيادة فترة إقامتهم في الولايات المتحدة. وأخيرًا وجهتُ للمشاركين سؤالًا حول ما يعتقدون أنه الأكثر أهمية لبلدانهم: الاقتصاد القوي أو الديمقراطية الجيدة. ويشبه هذا السؤال سؤالًا وجهه مركز بيو Pew للعرب المقيمين في الشرق الأوسط.

النتائج

لم يتبين أن لعدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة، في معظم الحالات، أيَّ دلالة إحصائية على رأي الضباط الأجانب بشأن السياسات الخارجية للولايات المتحدة. والمدهش، أن الأقسام التي كان لعدد أيام الإقامة أيُّ تأثيرٍ على آراء الضباط في السياسات الخارجية الأمريكية (انظر الجدول 8-1)؛ كان ذلك التأثير سلبيًا. بعبارة أخرى، كلما زاد الوقت الذي يقضيه الضباط الأجانب في الولايات المتحدة، كلما انخفض تأييدهم للدور العسكري الأمريكي في العالم، وللدور الديبلوماسي الأمريكي في منطقتهم. وعندما استبعدتُ الضباط الأجانب الغربيين (من غرب أوروبا، واستراليا، وأمريكا الشمالية باستثناء الولايات المتحدة) من قاعدة البيانات؛ ظهرَت الصورةُ أكثر وضوحًا وصرامة. فقد كانت آراء الضباط غير الغربيين تزداد سلبية بشأن السياسة الخارجية الأمريكية، بزيادة وقت إقامتهم في الولايات المتحدة. وكانت أكثر العناصر في السياسة الخارجية الأمريكية التي حظيت بالنقد هي: الدور العسكري الأمريكي في العالم، والدور السياسي والعسكري في منطقتهم، وإلى أي درجة راعت الولايات المتحدة مصالح بلدانهم في قراراتها بشأن سياستها الخارجية. ولم يكن لرتبة الضابط أي تأثير كبير في آرائه تجاه أي عنصر من عناصر السياسة الخارجية الأمريكية.

جدول 8-1: معاملات coefficients تصورات الضباط الأجانب حول السياسة الخارجية الأمريكية

	دعم السياسة الخارجية الأمريكية	الدور العسكري الأمريكي في العالم	الدور العسكري الأمريكي في منطقتهم	الدبلوماسية الأمريكية في منطقتهم	دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط	رعاية الولايات المتحدة لمصالح بلدانهم
الضباط الأجانب	-	-0,1867*	-	-0,1745*	-	-
الضباط غير الغربيين	-0,2369**	-0,2133**	-0,1815*	-0,2300**	-	0,2837***

بلغت عينة الضباط الأجانب 108 ملاحظة. وبلغت عينة الضباط غير الغربيين 92 ملاحظة. وتتضمن المدخلات معامل سبيرمان للارتباط، حيث: $^{***}p < 0.01, ^{**}p < 0.05, ^{*}p < 0.1$

وتشير علامة الشرطة (-) إلى أن المعامل لم يكن مهمًا.

جدول 8-2: معاملات الاعتمادية على الجيش الأمريكي

	التدريب والتعليم والشؤون الأمنية		المبيعات العسكرية	
	فترة الإقامة في الولايات المتحدة	الرتبة العسكرية	فترة الإقامة في الولايات المتحدة	الرتبة العسكرية
الضباط الأجانب	-	0,2190**	-	-
الضباط غير الغربيين	-	-0,2243**	-	-

بلغت عينة الضباط الأجانب 108 ملاحظة. وبلغت عينة الضباط غير الغربيين 92 ملاحظة. وتتضمن المدخلات معامل سبيرمان للارتباط، حيث: $^{***}p < 0.01, ^{**}p < 0.05, ^{*}p < 0.1$

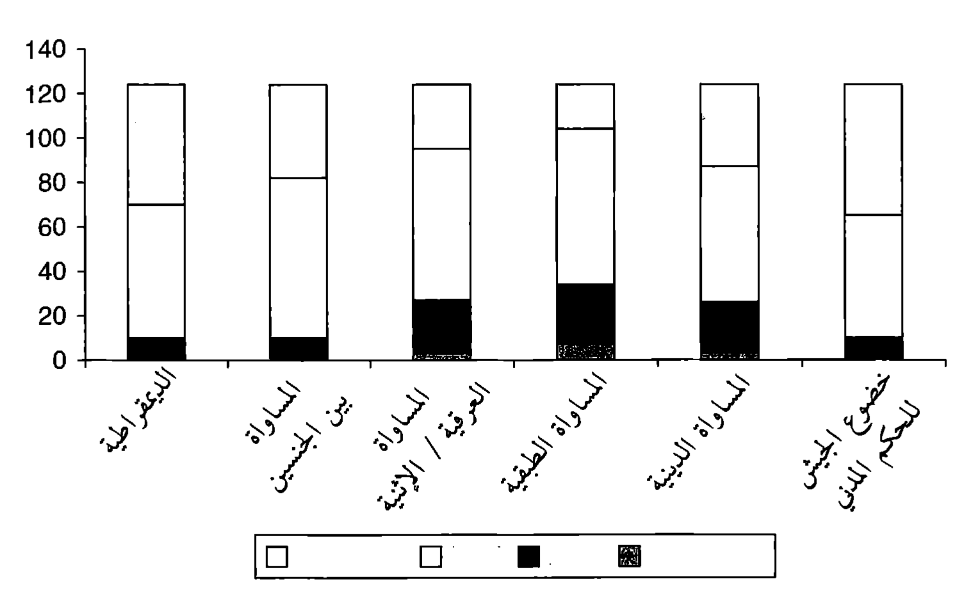
وتشير علامة الشرطة (-) إلى أن المعامل لم يكن مهمًا.

وكان لتدريب الضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية أثر مفاجئ على مدى تعبيرهم عن الاعتماد على الجيش الأمريكي في شؤون التدريب وتوفير المعدات العسكرية، وتنظيم المؤتمرات الأمنية الإقليمية، ومناقشة المسائل العسكرية (انظر الجدول 8-2). ففي مخالفة للاعتقاد التقليدي؛ لم يكن هناك أي دلالة إحصائية لعدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة وآرائهم في الاعتماد على الجيش الأمريكي. لكن بالنظر إلى رتب المشاركين، عبّر أصحاب الرتب العسكرية الأعلى عن اعتماد زائد على الجيش الأمريكي، أكثر من أصحاب الرتب الدنيا. والاعتماد على الجيش الأمريكي يصبح أكثر أهمية في حالة الضباط غير الغربيين. وفيما يتعلق بمبيعات المعدات العسكرية الأمريكية للدول

الأجنبية؛ لم يكن هناك أيضًا أي علاقة إحصائية لعدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة (ولا الرتبة العسكرية)، وبين إجابة المشاركين عن هذا السؤال وأهمية شراء المعدات الأمريكية. وتتعارض هذه النتيجة، مجددًا، مع الاعتقاد الشائع ومع أحد الأهداف المعلنة لبرامج التدريب. كما أبدى الضباط الأجانب ردودًا مختلطة حول الممارسة الأمريكية للنظام الديمقراطي الليبرالي. فقد أعطوا للأمريكيين تقويمًا مرتفعًا فيما يتعلق بممارسة الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، وخضوع الجيش للحكم المدني. لكن تقويمهم للممارسات الأمريكية فيما يتعلق بالمساواة العرقية والدينية والطبقية كان سيئًا (انظر الشكل 8-1). ولم يظهر أن لعدد أيام الإقامة في الولايات المتحدة أي تأثير كبير في تشكيل آرائهم (انظر الجدول 8-3). ولم يكن للتعرض لقيم الولايات المتحدة أي تأثير في آراء الضباط الأجانب فيما يتعلق بممارسات الولايات المتحدة للديمقراطية، أو المساواة بين الجنسين، أو المساواة العرقية أو الدينية، أو خضوع الجيش للسلطة المدنية. وكان الاستثناء الوحيد في آراء الضباط الأجانب غير الغربيين فيما يتعلق بالمساواة الطبقية في الولايات المتحدة. فكلما زاد عدد أيام إقامة الضابط الأجنبي، غير الغربي، في الولايات المتحدة، كلما انخفض تفضيله للممارسات الأمريكية فيما يتعلق بالمساواة الطبقية. فقد كانت قيمة المعامل سالب 0,2244، مع دلالة إحصائية أقل من 0,05.

ولم يكن للوقت المقضيّ في الولايات المتحدة أيضًا أي دلالة إحصائية كبيرة في تقبُّل الضباط الأجانب لتلقي نصائح أو تعليمات (بصورة رسمية أو غير رسمية) حول الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعلاقات المدنية العسكرية، خلال الفصول التعليمية العسكرية (انظر الجدول 8-4). ولم يكن للرتب العسكرية أيضًا أي أهمية إلا فيما يتعلق بالتعليمات حول الديمقراطية لدى الضباط غير الغربيين. فقد أعطى أصحاب الرتب العليا من البلدان غير الغربية أهمية كبيرة للتعليم الديمقراطي في الولايات المتحدة، أكثر من أصحاب الرتب الدنيا.





الشكل 8-1: آراء الضباط الأجانب في النظام الديمقراطي الليبرالي الأمريكي

جدول 8-3: معاملات تفضيل النظام الأمريكي الديمقراطي الليبرالي

الديمقراطية الليبرالية الأمريكية	الديمقراطية	المساواة بين الجنسين	المساواة العرقية	المساواة الطبقية	المساواة الدينية	العلاقات المدنية العسكرية	الضباط الأجانب
–	–	–	–	–	–	–	–
الضباط غير الغربيين	–	–	–	–	–0,2244**	–	–

بلغت عينة الضباط الأجانب 108 ملاحظة. وبلغت عينة الضباط غير الغربيين 92 ملاحظة. وتتضمن المدخلات معامل سبيرمان للارتباط، حيث: $***p < 0.01$, $**p < 0.05$, $*p < 0.1$. وتشير علامة الشرطة (–) إلى أن المعامل لم يكن مهمًا.

جدول 8-4: معاملات مدى أهمية التعليم والتدريب في الكليات العسكرية الأمريكية

	فترة الإقامة في الولايات المتحدة			الرتبة العسكرية		
	الديمقراطية	حقوق الإنسان	العلاقات المدنية العسكرية	الديمقراطية	حقوق الإنسان	العلاقات المدنية العسكرية
الضباط الأجانب	–	–	–	–	–	–
الضباط غير الغربيين	–	–	–	-0,1750*		

بلغت عينة الضباط الأجانب 108 ملاحظة. وبلغت عينة الضباط غير الغربيين 92 ملاحظة. وتتضمن المدخلات معامل سبيرمان للارتباط، حيث: $***p < 0.01, **p < 0.05, *p < 0.1$. وتشير علامة الشرطة (–) إلى أن المعامل لم يكن مهمًا.

الملخص والمناقشة

هناك العديد من الاستنتاجات التي قد تُستخلص من تحليل الإجابات في هذه الدراسة. فأولًا، تتعارض الأدلة المتعلقة بفرضية أنْ تتغيَّرَ وجهة نظر الضباط الأجانب في السياسة الأمريكية الخارجية بازدياد فترة إقامتهم في الولايات المتحدة. ففي المجموع الكلي (للأسئلة التسعة)؛ لم يكن هناك دلالة إحصائية تربط بين الوقت الذي قضاه الضباط الأجانب في الولايات المتحدة، وبين آرائهم (سلبًا أو إيجابًا) تجاه الولايات المتحدة. ومع ذلك، عندما وضعنا الضباط الأجانب غير الغربيين في تصنيف وحدهم، وحللنا الأسئلة الفردية وإجاباتهم عليها؛ فقد برزت صورة مختلفة وربما تكون مفاجئة. فقد ساءت آراء الضباط الأجانب غير الغربيين وازدادت سلبية تجاه السياسة الخارجية الأمريكية في المجموع الكلي للأسئلة التسعة بزيادة فترة إقامتهم في الولايات المتحدة. وهذا صحيح أيضًا في إجاباتهم على سؤال الدور العسكري الأمريكي في العالم، والدور السياسي والعسكري في مناطقهم، وهل راعت الولايات المتحدة مصالح بلادهم في سياستها الخارجية. وعند الجمع بين آراء الضباط غير الغربيين مع آراء الضباط الغربيين؛ انعكست السلبية النسبية تجاه الدور العسكري العالمي للولايات المتحدة ودورها الدبلوماسي في مناطقهم.

ولم يكن هناك أي دليل على أن طول الإقامة في الولايات المتحدة يجعل آراء الضباط الأجانب أكثرَ إيجابيةً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية. وإن هذا الدليل العملي يجعلنا نتساءل عن الأبحاث التي تذهب إلى أن التواصل

الاجتماعي بين مجموعتين مختلفتين يؤدي إلى تحسين الآراء التي تراها كل مجموعة بشأن الأخرى. إن معظم الضباط الأجانب يعترفون أن الولايات المتحدة قوة عظمى عالمية مهمة، ويرغبون في الالتحاق بالكليات العسكرية الأمريكية لكي يتعلموا السياسات الدفاعية الأمريكية، وعقيدتها العسكرية، ومؤسساتها المحلية؛ لكنَّ ذلك لا يعني أنهم سيتفقون مع الكيفية التي توظِّف أمريكا بها الجيشَ والاقتصاد والسياسة والدبلوماسية والمساعدات الإنسانية في تناول المشكلات العالمية وعلاجها، وفي تعظيم المصالح الأمريكية.

ثانيًا، لم يكن هناك دليل كافٍ لرفض الفرض الصفري، أن قضاء المزيد من الوقت في الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى تغيير اعتماد الضابط الأجنبي على الجيش الأجنبي. وهذا اكتشاف مهمٌّ بدوره. فمن الأهداف الكبيرة لبرنامج التدريب الأجنبي هو زيادة قدرات المؤسسات العسكرية في البلدان الأجنبية في التدريب والإدارة. ويأمل المسؤولون الأمنيون الأمريكيون أن تجني الولايات المتحدة فوائدَ كبيرةً بمساعدة من الضباط الأجانب الذين تدرّبوا في كلياتها العسكرية في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. وهذا بدوره سوف يقلل من التكاليف التشغيلية التي تنفقها الولايات المتحدة على التصدي للإرهاب الدولي، والأمان الإقليمي، والقرصنة، فضلًا عن إدارة عمليات حفظ السلام وإنفاذه، والعمليات الإنسانية. وثمة هدف أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، وهو أن تدريب الضباط الأجانب يسهل عمليات التحالف. وفوق ما سبق، لم يكن هناك أي دليل عملي يدعم الادعاءَ بأن تدريب الضباط الأجانب لفترات أطول في الولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة تفضيلهم لشراء المعدات العسكرية الأمريكية.

وربما يكون الأكثر مفاجأة هو انعدام الأدلة التي تدحض الفرض الصفري بأن قضاء المزيد من الوقت في الولايات المتحدة سيؤدي إلى تبني الآراء الإيجابية تجاه النظام الديمقراطي الليبرالي بين الضباط الأجانب. فالقيمة الغربية الوحيدة التي كانت مرتبطة إحصائيًا مع مدة الإقامة في الولايات المتحدة هي المساواة الطبقية، وكان ذلك في الاتجاه السلبي. وبعبارة أخرى، كلما زاد الوقت الذي يقضيه الضباط الأجانب في الولايات المتحدة، كلما زاد اختلافهم

مع ممارسات الأمريكيين فيما يتعلق بالمساواة الطبقية. وكما أشرنا سابقًا، اختلف الباحثون حول ما إذا كان تدريب الضباط الأجانب في الكليات الأمريكية يؤثر تأثيرًا كبيرًا في غرس القيم الغربية في نظامهم الفكري. ودعم نتائجي الرأي القائل بأن تلك البرامج التدريبية لا تؤثر أو لا تؤثر إلا قليلًا في آراء هؤلاء الضباط في الديمقراطية والمساواة المدنية وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. وربما يرجع ذلك إلى أحد سببين. الأول: هو أن الدول الغربية لم تعد تحتكر القيم الغربية التقليدية. فربما أدى التوسع في استخدام الانترنت، والفضائيات، والسفر الدولي، وتحسن التعليم، إلى انتشار هذه القيم عالميًا وقبولها. والثاني: التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان، واحتجازها للإسلاميين المتطرفين في غوانتانامو، وسياساتها في مكافحة الإرهاب واستخدامها للطائرات دون طيار، إلى غير ذلك من السياسات المكروهة على مستوى العالم. ويؤمن الكثير من الناس أن دعم الولايات المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد رياء أو نفاق، ولا يرغبون في تبني النظام الأمريكي الليبرالي الديمقراطي في بلادهم.

الأبحاث المقبلة والختام

ينبغي أن يكون صناع السياسة الأمريكية أكثر حذرًا في الادعاء بأن تدريب الضباط الأجانب في الولايات المتحدة سيكون له تأثير إيجابي على الأمن القومي الأمريكي. فإن بحثي يثير التساؤل حول الدور الذي تلعبه برامج التدريب في تحسين آراء الضباط الأجانب في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي النظام الأمريكي الليبرالي الديمقراطية، وفي حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا. ولا يعني هذا أن يُقال إنها غير مؤثرة أو غير مهمة. لكن بحثي يوضح ببساطة أن الضباط الأجانب قد يكتسبون هذه القيم بطرق أخرى (الانترنت، الفضائيات، التعليم العام الجيد، السفر عبر العالم، وما إلى ذلك)، وأن المصادر الأخرى المؤثرة (كثقافتهم السياسية المحلية، ووسائل الإعلام، والرأي العام الدولي) قد تتفوق في تأثيرها على برامج التدريب العسكري. وفوق ذلك، يثير بحثي التساؤل حول الاتفاق العام على أن تدريب الضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية سوف يؤدي إلى تقليل اعتمادهم على الجيش الأمريكي. فعلى الأقل

كما أظهرت دراستي، ليس هناك أي علاقة إحصائية بين وقت الإقامة الذي يقضيه الضباط الأجانب في الولايات المتحدة وبين آرائهم فيما يتعلق بنضج مؤسسات بلادهم الدفاعية، ولا أهمية شراء المعدات العسكرية الأمريكية. وباختصار، يقدّم بحثي حجةً زائدةً على أن الولايات المتحدة كان لها تأثير محدود في صناعة القرار العسكري خلال الانتفاضات الشعبية العربية عام 2011، التي اجتاحت معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما أوضحت دراسات الحالة التي سبق بيانها، كان الدافع الأكبر وراء مواقف الجيوش العربية هو القيود المحلية والمصالح المؤسسية، وليس الضغوط الخارجية.

ولا يشكك بحثي في فعالية البرامج التدريبية في تحسين التواصل بين العسكريين، ولا في تعريض الضباط الأجانب لطريقة الحياة الأمريكية. فيبدو أن برامج التدريب العسكري تلعب دورًا مفيدًا في تحسين فهم الضباط الأجانب للولايات المتحدة، حتى إذا كانوا سيخالفونها بعد ذلك. وهذا الهدف الذي تُحَقِّقه برامج التدريب قد يلعب دورًا مهمًا في تخفيف المعضلة الأمنية التي تجد الدول أنفسها متورطة فيها، عندما إجراء علاقاتها الخارجية. فالعلم بمن ينبغي أن تتواصل معه وكيف تفكر المؤسسات العسكرية الأخرى يقطع شوطًا طويلًا في معالجة سوء التفاهم، وبالتالي يؤدي إلى تجنب الصراع ويعزز المصالح الأمنية الأمريكية.

وعلى الأبحاث المستقبلية أن تستطلع آراء المزيد من الضباط الأجانب لمعرفة تأثير تلقيهم للتعليم العسكري الغربي. وقد يرغب الباحثون أيضًا في استطلاع آرائهم في شتى الجوانب عند بداية تدريبهم في الولايات المتحدة وبعد انتهائه، للوقوف على أي تغيير في تلك الآراء بشأن الولايات المتحدة. وأخيرًا، لا شك أننا كنا سنصل إلى نتائج مهمة، إذا أمكن مقارنة آراء الضباط الأجانب الملتحقين بالكليات العسكرية الأمريكية، بنظرائهم ممن لم يتلقوا تدريبًا أمريكيًا قط، بالضباط الذين سبق لهم الالتحاق بالبرامج التدريبية ثم عادوا إلى بلادهم.

الفصل التاسع

الحَكَم في الاضطرابات الاجتماعية: مستقبل العلاقات المدنية العسكرية العربية

لقد دخل الشرق الأوسط حقبة جديدة من العلاقات المدنية العسكرية. فلم تعد وظيفة الجيوش العربية مقتصرة على حماية النظام السياسي. بل أصبحت تلك الجيوش بمثابة الحَكَم في الاضطرابات الاجتماعية؛ بحيث تقرر ما إذا كانت ستستجيب إلى مطالب الناس إذا خرجوا إلى الشوارع، وكيفية تلك الاستجابة. وسوف يكون لمواقف الجيوش العربية تأثيرٌ عميقٌ على الحركات الديمقراطية، والاقتصاد، والأمن، في المنطقة. كما ستؤثر المواقف المقبلة لهذه الجيوش على مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الجيوستراتيجية. وبينما يستحيل أن تتوقع المواقف المقبلة لكل جيش عربي تجاه الاضطرابات الاجتماعية؛ فإن هذا الكتاب يقدم عددًا من العناوين للمصالح والقيود، التي تساعد في فهم تحركات الجيوش العربية التي تواجه اضطرابات اجتماعية.

وفيما أكتب هذا الفصل الختامي؛ مازالت روح الثورة مستمرة في اجتياح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومازال جيش بشار الأسد (بمساعدة حزب الله وإيران) مستمرًا في حملته القاتلة، لاقتلاع وتدمير قوات المعارضة والحركات شبه العسكرية في سوريا. ولقد قُتل أكثر من 100 ألف سوري في هذا النزاع حتى هذه اللحظة، مع نزوح الملايين إلى لبنان وتركيا والأردن. في أغسطس عام 2013، أطلق النظام السوري، كما يُدَّعى؛ أسلحة كيماوية على المعارضة، مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد هدّد الصراع في سوريا التوازن العرقي الهش بين المسيحيين والشيعة والسنة في لبنان. أما في

الأردن، فقد اشتكى الملك عبد الله من أن تدفق اللاجئين السوريين يهدد استقرار بلاده[1]. وفي تركيا، اندلعت المظاهرات الشعبية في تركيا في يونيو عام 2013. وخرج الآلاف من الأتراك إلى الشوارع للمطالبة بتنحي الرئيس أردوغان عن منصبه. وفي تونس، تظاهر الآلاف ضد حكم حزب النهضة الإسلامي الحاكم، في فبراير ويوليو عام 2013، بعد اغتيال قادة من المعارضة. وفي الفترة بين يونيو ويوليو عام 2013، خرج الملايين من المصريين إلى الشوارع، يطالبون بإنهاء حكم الرئيس مرسي. وبعد أن أطاح الجيش المصري بالرئيس مرسي في يوليو عام 2013، خرج الملايين من جماعة الإخوان المسلمين إلى الشوارع مطالبين بإعادته إلى منصبه كرئيس للبلاد.

وفي خضم هذه الفوضى، عقدت الأطراف المتضادة صفقاتها مع الجيوش العربية، إما لكي تتدخل لصالحها، أو أن تبقى على الحياد. ففي مصر، لجأ المتظاهرون العلمانيون إلى الجيش لمساعدتهم في الإطاحة بمرسي من منصبه. وردًا على ذلك، أمر الرئيس مرسي ومؤيدوه من جماعة الإخوان، القواتِ المسلحةَ أن تبقى بعيدًا عن هذه المسألة السياسية. وفي تركيا، هدد الرئيس أردوغان بإرسال القوات المسلحة إذا لم يتفرق المتظاهرون. كما اعتقل عددًا من الضباط للاشتباه في تخطيطهم للانقلاب. وفي تونس، دعا الكثيرون القوات المسلحة إلى حماية ثورتهم، في أعقاب سقوط الرئيس بن علي. وفي اليمن، كثرت الشائعات حول تودد الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى أجزاء من الجيش، للإطاحة بالرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي. وفي الأردن، ازدادت شدة انتقادات زعماء البدو وضباط الجيش السابقين للملك عبد الله[2]. وفي ليبيا، يستمر الصراع بين بقايا الجيش النظامي وبين عدد من الميليشيات للسيطرة على الوضع الأمني الليبي. وفي العراق، وباكستان، وأفغانستان، يستمر التنافس بين الفاعلين في المجتمع لكسب ولاء الجيوش. وفي كل حالة من تلك الحالات، سيلعب قرار الجيش دورًا حاسمًا في تحديد نتائج الاضطرابات الاجتماعية.

---

(1) Jeffrey Goldberg, "The Modern King in the Arab Spring", The Atlantic, March 18, 2013.

(2) قال المؤلف: الرئيس عبد الله. وهو خطأ كما لا يخفى (المترجمان).

مؤشرات مستقبل صناعة القرار العسكري

سوف يستمر الاضطراب الاجتماعي في الشرق الأوسط العربي بلا هوادة في المستقبل المنظور. فقد أدى التقاء الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية (ضعف الناتج المحلي الإجمالي، انعدام المساواة في الدخل، البطالة، زيادة عدد الشباب)؛ إلى أن يصبح النزاع، لا السلام، هو القاعدة. هذا بالإضافة إلى زيادة المنافسة السياسية بين الكثير من الجهات الفاعلة في المجتمع. وسوف تستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعاناة تحت اقتصاد ضعيف وندرة في الموارد الطبيعية. وسوف يؤدي غياب الاستقرار المحلي والإقليمي في أعقاب الربيع العربي إلى الإضرار بالاقتصاد في المنطقة. لقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول منذ عام 2011. وظلت البطالة عند مستويات غير محتملة، لاسيما لدى الشباب. وغادرت رؤوس أموال أجنبية واستثمارات هائلة تلك المنطقة. وشهدت الدول التي تعتمد على السياحة مثل مصر تراجع السياحة بين عشية وضحاها. ونتيجة لذلك، لم تعد العديد من الحكومات قادرة على توفير الدعم على الغذاء والوقود والصحة، فزاد ذلك من تفاقم الاستياء العام.

إن وضوح تراجع الاقتصادات الإقليمية يكمن في عجز المؤسسات السياسية عن مواكبة تطلعات الشعوب المتزايدة لفوائد الديمقراطية. فالكثيرون في الشوارع العربية توقعوا أن تتبدل حظوظهم بين عشية وضحاها، بعد أن تخلصوا من الطغاة المستبدين، ولم يصبروا الصبر اللازم لحدوث التغيير. وإن أكثرهم لم يفهم أن الأمر قد يستغرق سنوات، لإصلاح عقود مضت من سوء الإدارة الاقتصادية والسياسية. وفوق ذلك، لم تتفق المجتمعات العربية بشأن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها نظام الحكم. فقد كان زوال الطغاة والمستبدين العرب بمثابة فتح صندوق باندورا لكل هذه الجماعات العرقية المتصارعة، والأجيال المختلفة، والمناطق الإقليمية، والجماعات الدينية والسياسية، ولكل منها رأيه لما ينبغي أن تكون عليه "الحياة الجيدة". ولا يوجد أيضًا أي توافق بشأن ما ينبغي أن تكون عليه قواعد اللعبة السياسية.

سوف تؤدي التطلعات الفردية لما ينبغي أن تنجزه الحكومات من خدمات

إلى زيادة مستوى الصراع الاجتماعي في المنطقة. فإن النمو في استخدام الإنترنت، وانتشار الوصول إلى القنوات الفضائية، وتحسن مستويات التعليم؛ كلٌّ ذلك زاد من توقعات الشعوب لتحسن الظروف الاقتصادية والسياسية، وزاد أيضًا من شعورهم بالحرمان النسبي، عندما أصبحت الدولة عاجزة عن تلبية احتياجاتهم. وعمَّق اطلاع المواطنين على المزيد من المعلومات من نزع الشرعية عن المؤسسات السياسية الضعيفة في تلك المنطقة، التي تبدو كالمشلولة أمام هذه الأصوات الاجتماعية المتنافرة.

أما الجيوش العربية فهي تُجرُّ جرًّا إلى مِرجل تلك الاضطرابات الاجتماعية، لكنّ مواقفها المقبلة مازالت مجهولة تمامًا. وسوف تكون مواقف الجيوش من فترات الاضطراب الاجتماعي المقبلة متباينة كما تباينت مواقفها من موجة الاضطرابات الشعبية الأولى خلال عامي 2011 و2012. وليس من الضرورة أن تكون التدخلات السياسية للجيوش العربية في الماضي ذات تأثير على تدخلاتها في الساحة المحلية في المستقبل. فهناك الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية، التي تتغير على مدار الساعة، مما قد يؤثر على حسابات صنع القرار في المؤسسات العسكرية. ولذلك، لكي يفهم أي طرف خارجي كيف ستتخذ الجيوش مواقفها في نوبات الاضطراب الاجتماعي القادمة؛ يجب عليه أن ينظر باستمرار في مصالح تلك الجيوش والقيود عليها لتغيير الوضع الراهن. فليس من الكافي أن تقسم الجيوش العربية تقسيمًا سطحيًا إلى جيوش مهنية وغير مهنية، أو جيوش متجانسة عرقيًا أو غير متجانسة، أو تلقت تدريبًا عسكريًا غربيًا أو لم تتلقَّ. إنني أعتقد أن نموذج المصالح والقيود الذي خلصتُ إليه هو أفضل نموذج يمكن من خلاله فهم عملية صنع القرار في الجيوش العربية، فهو يجمع بين البساطة والشمول. وهو يعبر ذلك الخط الرفيع بين عدد من النماذج العلمية الاجتماعية، التي إما أن تكون قاصرة جدًا أو محددة جدًا كي تُسْتَخْدَمَ لصناعة القرار السياسي. أما نموذج المصالح والقيود؛ فإنه يعطي للمحللين الخارجيين قائمة مرجعية مفيدة لطرق فهم صناعة القرار العسكري، ولا يُلْزِمُهم في الوقت نفسه بنوع أو اتجاه محدد للتفكير حول هذه الجيوش. بعبارة أخرى، إن هذا النموذج يساعد المحللين: كيف يفكرون حول الجيوش العربية، وليس ماذا يفكرون.

إن الفترات القادمة من الاضطراب الاجتماعي تستلزم من الجيوش العربية أن تتخذ قراراتها بطريقة من بين عدد من الطرق. ويتناول القسم القادم خمسة سيناريوهات محتملة لقرارات المؤسسات العسكرية، بالنظر إلى مستويات مختلفة من أداء الحكومات والأداء الاقتصادي، وتماسك المجتمع المدني، ومستوى النفوذ الأجنبي، ومستويات القيود على الجيش، ومصالحه من وراء التغيير. وأعني بأداء الحكومات أي أداء المؤسسات السياسية في الدولة. هل هي قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية؟ أم هي خاملة وفاسدة؟ هل السياسيون قادرون على تنفيذ الإصلاحات الموعودة؟ هل يثق الشعب في حكومته؟ وأعني بالأداء الاقتصادي أي قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ومستوى التضخم والتوظيف، والمستوى النسبي لانعدام المساواة. وأما تماسك المجتمع المدني، فأقصد به شكل العلاقة بين مختلف المجموعات العرقية والدينية والسياسية والقبلية في تلك الدولة العربية. هل تتفق هذه المجموعات على نظام سياسي معين؟ هل ستلتزم تلك المجموعات بالقرارات السياسية التي لن يكونوا متفقين معها؟ هل هناك مساواة بينها؟ هل ستحسم تلك المجموعات خلافاتها ومصالحها عبر صندوق الاقتراع أم في الشوارع؟ وأما النفوذ الأجنبي فهو مؤشر لقدرة القوى الخارجية على التدخل في السلوك الداخلي لدولة معينة. هل ترغب الأطراف الخارجية في قلب النظام السياسي؟ هل تموّل دول أجنبية المسلحين والميليشيات أو الناشطين السياسيين أو رجال الدين، لتشويه النظام والحكومة؟ هل تقع عمليات إرهابية دولية في تلك الدولة؟ وأخيرًا، ما مستوى القيود التي تقيد المؤسسة العسكرية؟ وما درجة مصالحها في تغيير الوضع السياسي الراهن؟

السيناريو الأول: سيناريو هنتنغتون للدولة العربية الحديثة

يعتبر هذا "أفضل سيناريو" ممكن لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية العربية. في هذا السيناريو، ستكون الحكومة ناجحة للغاية وتحظى باحترام المواطنين. قد تكون حكومة منتخبة أو لا تكون، إلا أنها ستسعى في تلبية احتياجات جميع مواطنيها. فتوازن الحكومة بعناية بين خدماتها الاجتماعية وبين الأمن وبين الاستثمارات المستقبلية (في التعليم والبنية التحتية والبحث والتطوير وما إلى ذلك). وتُدرك القيادة السياسية في تلك الحكومة ضغوطَ الاستقطاب

الديموغرافي، والنقصَ في الموارد الطبيعية، والتغيراتِ المناخيةَ، وهجرة سكان الريف إلى المدن، وتضع خططها وفقًا لكل ذلك. وتؤمن الحكومة في هذا السيناريو أن القوى العاملة المتعلمة الليبرالية هي مفتاح النجاح في المستقبل. فتستثمر في التعليم العام، وتضمن تكافؤ الفرص في تعليم النساء وتوظيفهنّ. كما تدرك هذه الحكومة أيضًا أنّ ازدهار المجتمع يستلزم التدفق الحر للأفكار. فتوسع الوصول إلى شبكة الإنترنت، وتسمح بحرية التعبير، وتُيَسِّر إجراءات تسجيل براءات الاختراع الجديدة، لتحفيز المزيد من الإبداع. كما يتماشى ما تقدمه الحكومة من الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وتطوير البنى التحتية مع الاحتياجات الاستراتيجية للبلاد وتوزيعها توزيعًا عادلًا في جميع أنحاء البلاد.

كما أن الأداء الاقتصادي سيكون جيدًا جدًا في هذه الحالة. فبإدراك أن الاعتماد التاريخي للبلاد على الموارد الطبيعية لتمويل برامج الحكومة لن يستمر إلى الأبد؛ تقرر الحكومة تنويع اقتصادها. فهي حكومة تطلعية للغاية. وتتخذ خطوات نحو تنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتمّول الأبحاث والتطوير. وهي ترى في التغيرات المناخية والنمو السكاني والموارد المتناقصة والتصحر بيئة مواتية للابتكار والإبداع. كما أنها تربي شبابها وتعلمه لمواجهة تحديات الغد، وتضمن للغالبية العظمى من شبابها أن يحصلوا على الوظائف المناسبة بعد إكمال المرحلة الثانوية أو الجامعية. كما تراقب الحكومة انعدام المساواة في الاقتصاد، وتضمن أن لا تقع الثروات الوطنية في أيدي قلة من المواطنين. وهي تمنع الفساد وتعاقب الفاسدين عقابًا ناجزًا. وتكافئ مَنْ يتحمل المخاطرة الاقتصادية وتفرض ضرائب تصاعدية.

وقد أدرك المجتمع المدني في هذا البلد، أخيرًا، أن أفضل وسيلة لتحقيق المصالح الفردية هو عن طريق سياسات جماعية، تعود بالفائدة على المجموعات المختلف، على قدم المساواة. فبعد قرون من الحروب الشرسة بين الجماعات الدينية والعرقية والإقليمية والقبلية المختلفة؛ سيتفق المواطنون في هذه الدولة على احترام الخلافات بينهم. وستحصل النساء أخيرًا على حقوقهن المكتسبة كالرجال. ولن يحاكي النظام الديمقراطي الليبرالي في هذه الدولة النظام الغربي.

ولكنْ سيكون لديها نظام فريد من نوعه، يمزج بين التراث الديني الثري والعرقي والثقافي، مع واقع العالم المعاصر. فربما تختلف المجموعات في المجتمع المدني مع بعضها البعض في المسائل الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لكنّ حسم هذا الخلاف سيكون من خلال العملية الانتخابية، وليس النزاع المسلح.

ستثق النخبة السياسية في قواتها المسلحة التي حققت درجة عالية من الاحترافية. وسيتشاور السياسيون المنتخبون مع القوات المسلحة بشأن الميزانية السنوية والمشتريات العسكرية، والترقيات، وقضايا الأمن الإقليمي. وسيرجع القرار النهائي في تلك المسائل إلى المدنيين. وفي المقابل، لا تتدخل القيادة المدنية في شئون التجنيد والتعليم العسكري، والمعدات، والتدريب الذي يتلقاه الجنود. ويدرك الجيش أن ازدهار البلاد وأمانها على المدى الطويل؛ يعتمد في جزء كبير منه على قوة الاقتصاد والمجتمع، لا على قوة الجيش. ولذلك فلا تطالب القيادة العسكرية بأنظمة تسليح أو معدات لا تستطيع تشغيلها أو لا تستطيع ميزانية البلاد أن تتحملها. هناك احترام متبادل بين القوات المسلحة والشعب. فإن الشعب يدرك الدور الرئيس الذي تلعبه القوات المسلحة في الدفاع عن أمن البلاد، ويفتخر الجيش نفسه بخضوعه للحكم المدني ودعمه لحقوق الإنسان. ويمارس الجيش حماية أمن البلاد بصورة كافية (حدودها، ومواردها، ومجالها الجوي، وما إلى ذلك). وأما الجهات الفاعلة الخارجية وغير الحكومية؛ فلا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد، بسبب ضعف فرص نجاح ذلك التدخل. أما الجيوش الأخرى في تلك المنطقة؛ فهي تدرك مدى احتراف جيش هذه الدولة وقدراته، لذلك فإنها ترسل ضباطها إلى الكليات العسكرية ذات السمعة الممتازة في هذا البلد. وربما تختلف القيادة العسكرية أحيانًا مع قرارات المسؤولين المنتخبين؛ لكنها لن تلجأ إلى عصيان النظام القانوني، ولن تسعى إلى إزالة مسؤول منتخب من منصبه. فإن ذلك من شأنه أن يهدد وجودها نفسه ومصالحها المؤسسية.

السيناريو الثاني: انقسام الدولة وانحلال الجيش النظامي

تعاني البلاد في هذا السيناريو من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولا يوجد توافق في الآراء بين مختلف المواطنين حول الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها الحكومة. لقد مرت هذه الدولة بسلسلة من الانتخابات الديمقراطية، لكن الفشل كان مصير جميع الحكومات المنتخبة. وكان الخاسر في كل انتخابات يُعرب عن انعدام ثقته في نتائج الانتخابات، مدعيًا أن السبب إما التزوير أو الفساد. وتعاني البلاد من ندرة السياسيين والتكنوقراط ذوي الكفاءة. وتعاني من أن المسؤولين الأكثر كفاءةً على الإطلاق هم أقل الناس أملًا في الحصول على المناصب. فارتباطهم السابق مع الديكتاتور المخلوع في البلاد أدى إلى تلويث سمعتهم إلى الأبد. تعاني المؤسسات السياسية من الضعف الشديد، مع الفساد المتوطن فيها. ولا تزال البلاد تُدار من خلال الاتفاقات والترتيبات غير الرسمية، لا حكم القانون. ولا يستطيع المسؤولون المنتخبون أن يعالجوا مشكلات الدولة الملحة التي تلوح في الأفق، لتورطهم في مناقشة حيثيات القرارات السياسية معظم الوقت. ويتعهد السياسيون بوعود كبيرة في كل موسم انتخابي، بإصلاح الحكومة وبدء عهد جديد من الرخاء، لكن النتائج هي نفسها؛ الفشل في كل مرة. وباختصار، لا يثق الناس إلا قليلًا في المؤسسات السياسية في البلاد، وربما لا يثقون فيها البتة.

وربما تكون النقطة الوحيدة المضيئة في هذا البلد هو الثروة النفطية الهائلة. فإن مخزونها الاحتياطي من النفط يكفي للنهوض باقتصادها للسنوات الخمسين المقبلة. لكن القادة السياسيين والفئات المختلفة في المجتمع لم يتفقوا على الكيفية التي توزع بها هذه الثروة. وأدت النزاعات والمظالم التاريخية بين الجماعات العرقية والدينية والإقليمية والقبلية إلى تلك الحالة من الجمود التي طال أمدها. فتعتقد بعض تلك الفئات أن الثروة النفطية قد انتفعت بها جماعات معينة أكثر من غيرها، ويزداد الاستياء بسبب ذلك. وبسبب انعدام الشفافية، تنتشر الشائعات ونظريات المؤامرة بسرعة. وتخرّب بعضُ الجماعات حقولَ النفط لتحقيق مطالبهم. ويدَّعِي آخرون السيادةَ على حقول النفط الواقعة في مناطقهم. ونتيجة لذلك لا تستفيد الدولة من أرباح ثروتها النفطية استفادة كاملة. وتعجز

الدولة عن السيطرة على البطالة، ويتراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويتخرّج العديد من الشباب في البلاد من الجامعات مع ندرة فرص العمل. ويظهر الفساد وتنشط الأسواق السوداء لتعويض الاقتصاد الضعيف للبلاد. ويرى المواطنون البلدان الأخرى الثرية بالنفط مزدهرةً، فيطالبون قادة بلادهم بحل مشاكلهم.

المجتمع غير المتجانس الذي يعاني من الصراع يعوق الحل السياسي. فيتعمق الاستياء بين الجماعات العرقية والدينية والإقليمية والقبلية. ولا تبدو المصالحة كخيار مطروح. فالفكرة السائدة هي: "إذا كنتُ ضعيفًا فكيف يمكنني أن أتفاوض؟ وإذا كنت قويًا فلمَ ينبغي عليّ أن أتفاوض؟"[3]. إن هذا هو جوهر الداروينية الاجتماعية: سينفذ القوي إرادته، وستستمر معاناة الضعيف[4]. لذلك يرى العديدون أنه لا مجال للضعف.

ولم يعد الجيش محترفًا ولا يمثل قوة قتالية متماسكة. وينظر الكثيرون إليه نظرة شك بعد سنوات من دفاعه عن المستبدين. وفوق ذلك يرى الكثيرون أن الجيش النظامي غير مؤثر ولا فعال. ومع كل هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد، يعتقد معظم المواطنين أن الدولة لا تستطيع أن تتحمل تكاليف الجيش المرتفعة. وبجانب ذلك يرى الناس أن أداء الجيش كان متواضعًا في ساحات المعارك على أي حال. فقد فشلت الجيوش في تدمير القوة الإسرائيلية في أكثر من مناسبة. كما عجز الجيش عن الدفاع عن البلاد ضد القصف الغربي. فحتى هذه اللحظة، لم يفلح الجيش في هذه البلاد إلا في قمع حقوق المواطنين، وهو أكثر ما لا يرغب المواطنون في رؤيته مرة أخرى. وفوق ما سبق، يبدو أن المواطنين مكتفون بالميليشيات المسلحة. فقد وقفت الميليشيات المسلحة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل في معارك أخرى في الشرق الأوسط، وكانوا الأداة الفعّالة في الإطاحة بالمستبدين من مناصبهم.

---

(3) Kenneth M. Pollack, “The Rollerof Democracy,” in The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, eds. Kenneth Pollack et al. (Washington, DC: Brookings Institute, 2011), 97.

(4) Thucydides̃ History of the Peloponnesian War. Trans Richard Crawley, May 1, 2009, Project Gutenberg, http://www.gutenberg.org/files/7142/7142?h/7142?h.htm

فهذه الميليشيات بالنسبة للعديد من القادة السياسيين، أرخص تمويلًا وأعظم ولاءً لمصالح طوائفهم.

لكن للأسف، لا يؤدي غياب الجيش المحترف إلا إلى زيادة الاضطراب وانعدام الاستقرار في البلاد. فلم تعد الدولة قادرة على تأمين حدودها، ومنع الفاعلين الدوليين من تمويل حلفائهم المحليين وتسليحهم. ونتيجة لذلك يتدفق المتطرفون إلى البلاد أملًا في تعظيم مصالحهم الجيوسياسية. ويجتاح الصراع هذا البلد قريبًا. وتنشأ تحالفات بين القبائل والمناطق والمجموعات العرقية، وتنحل، وتنشأ مرة ثانية. ويموت الآلاف بسبب المعارك، بينما يفر الملايين بحثًا عن ملجأ. وبعد الوصول إلى نقطة اللاعودة، يتفق من بقي من قادة فئات المجتمع إلى اتفاق هشٍّ لتقسيم البلاد. وفي إحدى تلك المناطق المقسَّمة، يسيطر ضباط سابقون في الجيش النظامي على السلطة بانقلاب عسكري. وفي السنوات المقبلة، تزداد البلاد انقسامًا باستمرار النزاعات منخفضة الكثافة، التي يتخللها فترات من الصراع المتصاعد. وتستمر الدول المشكّلة حديثًا في القتال على حقول النفط والمناطق الاستراتيجية، وتستمر القوى الإقليمية في تمويلها بالأموال والأسلحة والمعدات اللازمة، لخوض الحروب بالوكالة ضد الخصوم الإقليميين الآخرين.

السيناريو الثالث: إعادة بعث الحرس الإمبراطوري

ينقسم المجتمع في هذا السيناريو انقسامًا مثيرًا للقلق على أُسسٍ عِرْقية ودينية. وتسيطر مجموعة الأقليات العِرْقية على حكومة البلاد والقوات المسلحة. ولا يكون القادة السياسيون منتخبين ديمقراطيًا. فإن أيّة انتخابات حرة ونزيهة سوف تؤدي بالتأكيد إلى إنهاء حكم تلك الأقلية، وهو الخيار الذي لا تستسيغه الأسرة الحاكمة. وتؤدي المؤسسات السياسية الحكومية أداءً جيدًا. ويقود تلك المؤسساتِ أفرادٌ من الأسرة الحاكمة، لكنها مملوءة بالكفاءات والتكنوقراط الذين تلقوا تعليمًا غربيًا. وتبذل الأسرة الحاكمة قصارى جهدها لتلبية احتياجات جميع المواطنين، بما في ذلك الأغلبية العرقية أو الدينية. لكن مع ذلك يبقى هناك خط اجتماعي اقتصادي يفصل بين المجموعتين. فتمثِّل الأغلبيةُ الجزءَ

الأكبر من العمالة والمزارعين والشركات الصغيرة والوظائف الخدمية في البلاد، في حين تدير الأقليةُ الشركاتِ الكبرى وشركاتِ النقل والمؤسسات المالية والحكومية والمؤسسة العسكرية. وتكون الأسرة الحاكمة تقدمية جدًا (مقارنة بتلك المنطقة) في سياستها تجاه الحريات المدنية والمساواة بين الجنسين. فالتعليم متاح للجميع بغضّ النظر عن الجنس. وللمواطنين حرية التعبير والتجمع ماداموا لم ينتقدوا الأسرة الحاكمة. وتفتخر الحكومة أنها متمسكة بدعم بحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، إلا أن ما يؤسف له: لجوؤها إلى إعلان حالات الطوارئ من حين لآخر لقمع المظاهرات التي تنظمها الأغلبية العرقية أو الطائفة الدينية.

وتحقق هذه البلادُ أداءً اقتصاديًّا جيدًا. فنظرًا لتناقص مواردها من النفط أو الغاز؛ تقرر الحكومة تنويع اقتصادها. فهذه الدولة تعتبر حرفيًّا واحةً في الصحراء. لقد قلّصت تلك الدولةُ الأرضَ الصحراوية عن طريق زراعة الأشجار. وتمتلك محطاتٍ عالية الكفاءة لتحلية المياه، لتوفير مياه الشرب لجميع مواطنيها. وتفوق خبرة البلاد المعمارية والإنشائية العديدَ من المدن في الغرب. ويعمل قادة البلاد بجدٍّ لأن تكون بلادهم مركزًا إقليميًا للتجارة والتمويل والسياحة والتعليم. فهم ببساطة لا يريدون أن يتماشوا مع هيمنة الاقتصاد الغربي، بل يريدون أن يتجاوزوه وأن يتفوقوا عليه. ويعتبر المواطنون أغنياء وفقًا للمعايير الدولية والإقليمية. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى في تلك المنطقة. ومع ذلك، هناك تفاوت واضح في الدخل بين الأقلية والأغلبية.

ولا يمكن التوفيق بسهولة بين المجموعتين العرقيتين أو الدينيتين. فهناك الكثير من العداوات التاريخية التي تقسم هاتين المجموعتين. فتزعم الأغلبية أن الأقلية قد استولت على السلطة منذ سنوات عديدة، ويعتقدون أنهم قادرون على استعادة بلادهم إذا لم تستمر القوى الخارجية في مساعدة الأسرة الحاكمة في إحكام السيطرة على البلد. وينظرون إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي على أنه وضع ظالم، يمتهن كرامتهم وحقوقهم الإنسانية. أما الأقلية فهي غير متعاطفة مع شكاوى الأغلبية. فوفقًا لما تراه الأقلية، تعيش هذه المجموعة الأغلبية حياة مرفهة مقارنة بالمعايير الإقليمية. فالدولة تنفق على

التعليم والرعاية الصحية وتدعم المواد الغذائية والوقود والإسكان دعمًا سخيًا. كما تدعي الأقلية أن وصول الأغلبية إلى الحكم سيعني اضطهاد الأقلية وقتلهم ونفيهم جبرًا. وفي النهاية، تعتقد الأقلية أنّ بعض البلدان الخارجية تمول الأغلبية سرًا من أجل الإطاحة بحكم الأقلية. ونتيجة لذلك، تقمع الأسرة الحاكمة بقسوة أيّ شكل من أشكال الاضطراب الاجتماعي.

ويعتبر الجيش على درجة عالية من المهنية بالمعايير الإقليمية. ومع التسليم أنه جيش صغير في حجمه، لكنه يمتلك أحدث المعدات العسكرية الغربية. ويقود الجيشَ بعضُ المقرّبين والموثوقين من الأسرة الحاكمة. فربما يكون أحد أبناء الحاكم أو أبناء أخيه هو المسؤول عن القوات المسلحة. وتسيطر الأقلية سيطرة شبه تامة على الجيش. وقد يخدم عدد قليل من الأغلبية في الجيش، لكن هذا بمثابة الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. كما تمتلك الأسرة الحاكمة وزارة قوية للداخلية، وعددًا من الأجهزة الاستخباراتية، وحرسًا جمهوريًا مدرعًا لمراقبة ولاء الجيش ولحماية السلطة ضد الانقلاب. وتعتبر القوات المسلحة حليفًا مهمًا للولايات المتحدة. فهي تشترك في المناورات الروتينية مع القوات البحرية والقوات الجوية وقوات العمليات الخاصة الأمريكية. كما يشارك الجيش باستمرار في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتماشيًا مع سعي البلاد إلى أن تصبح قوة إقليمية، يسعى الجيش إلى جذب الضباط الأجانب إلى كلياته العسكرية. ويدعم الجيش حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، لكنه يرفض تمديد تلك الحقوق لتشمل المجموعة العرقية أو الدينية التي تمثل الأغلبية في البلاد. ولن يتردد الجيش في سحق أي حركات احتجاجية تقوم بها الأغلبية لإزالة حكم الأقلية. وترى الأقلية أن أي تردد في سحق الاضطرابات الداخلية سوف يشجع الأغلبية على قلب نظام الحكم.

السيناريو الرابع: تجسيد الجيش للاضطرابات الداخلية

مِثل الكثير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط؛ تعاني الدولة في هذا السيناريو من وضع بالغ السوء. فقد انهارت فرحة الشعب بإسقاط الحاكم المستبد وحل محلها الإحباط والغضب. وفي حين يريد الكثير من المواطنين

حكومة ديمقراطية واقتصادًا قويًا، إلا أنهم عاجزون عن انتخاب مَنْ يمثلهم، وهم يعانون من التراجع في مستويات المعيشة. فقد تعاقب عدد من الأحزاب المنتخبة على السلطة، لكنها جميعًا فشلت في تطبيق الإصلاحات الموعودة. وفي الواقع، نادرًا ما استمر أي حزب حاكم ليكمل فترة ولايته، قبل خروج المواطنين إلى الشوارع للمطالبة بانتخابات أخرى. وقد سعت البلاد في العديد من محاولات الإصلاح، لكنها باءت جميعًا بالفشل. فبصرف النظر عمن يتولى السلطة السياسية (الجيش، العلمانيون، الإسلاميون.. إلخ)؛ فإن الشعب لا يرضى عن النتائج في كل الحالات. وسرعان ما تحلّ المظاهرات محل كرة القدم كهواية المواطنين المفضلة.

أما اقتصاد البلاد فهو باقٍ بالكاد على قيد الحياة. فليس لديها ثروة احتياطية من النفط أو الغاز. وقد دمّر الجفاف والتصحر مساحات كبيرة من أراضيها الزراعية. ولم تتعافَ السياحة، وهي أكبر قطاعاتها الاقتصادية؛ من تأثير الهجمات الإرهابية السابقة والاضطرابات الداخلية. وهناك أعداد متزايدة من العاطلين عن العمل. لا سيما في أوساط الشباب. ولا يجد المزيد والمزيد من خريجين الجامعات فرصَ عملٍ بعد تخرجهم. وللأسف، يستمر مصدر الدخل الوحيد المستقر للبلاد، أي المساعدات الخارجية؛ في التراجع والتضاؤل. فلم يعد المقرِضون الأجانب يستسيغون مساعدة هذه الدولة، مع استمرار المواطنين في إلقاء اللوم على الدول المانحة كما لو كانت هي السبب في كل مشاكلهم. وبسبب انخفاض المساعدات الخارجية، تلجأ القيادة السياسية إلى تخفيض الدعم على الخبز والوقود. ويؤدي هذا إلى مزيد من الغضب الشعبي.

ولا يستطيع المواطنون أن يفهموا مَنْ هو المسؤول عن ظروفهم الحالية؟ فهم يتساءلون: "كيف يمكن لهذا الشعب الذي كان مزدهرًا في السابق أن يعيش تلك الظروف؟"، وتتغير قائمة اللوم بمرور الوقت. ففي البداية يلومون بقايا الاستعمار. ثم ينتقدون التدخل الخارجي وإسرائيل والغرب. وثالثًا، ينتقدون الثائرين والمستبدين في يأس. وأخيرًا، يلومون الفائز في كل انتخابات ديمقراطية، كالإسلاميين أو العلمانيين.. إلخ. فلا يستطيع المواطنون التوفيق بين استمرارهم في تدني مستوى المعيشة، مع خوضهم شتى التجارب مع الأشكال المختلفة من الحكومات.

ويزداد قلق الجيش بسبب تدني الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. فقد اضطر الجيش على خلاف رغبته، في الإطاحة بمصدر الاستقرار الوحيد للبلاد الحاكم المستبد الأبدي. وهم يجنون الآن ثمار قرارهم وتبعاته. ومازال الجيش يحظى بكثير من التبجيل في أوساط الأمة، لكنّ نفوذه يتضاءل بتراجع اقتصاد البلاد. ويبقى الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي يُعتمَد عليها في البلاد، لأن المواطنين لم يصبروا حتى تنضج المؤسساتُ السياسية. واضطر الجيش استجابة لنداءات المواطنين في الشارع إلى الإطاحة بعدد من الحكام السياسيين. بل حاولت القوات المسلحة أن تتولى حكم البلاد بنفسها. وعندما أدرك المواطنون أنه حتى الجيش يعجز عن معالجة الأمراض الداخلية للبلاد؛ بدأوا في انتقاد الجيش أيضًا. وأدى هذا إلى شعور القوات المسلحة بقلق بالغ. فلقد عملت مصانع الجيش ومستشفياته وشركات إنشاءاته وشركاته الغذائية لسنوات وسنوات. وتمتعت القوات المسلحة بالسيطرة على حكم البلاد في الظل، مع السماح للساسة بتولي الإدارة والحكومة. وسمح هذا الاتفاق للجيش أن يخفي صلاحياته المؤسسية عن المواطنين، بينما ترك الحكومة المدنية تتلقى وطأة الانتقادات الشعبية. ومع ذلك، بدأ هذا الاتفاق في الانهيار عندما رفض السياسيون أن يترشحوا للمناصب السياسية إلا إذا تخلى الجيش عن سيطرته على الاقتصاد للحكومة.

ومع استشعارهم لموجة النقد الموجهة ضدهم؛ يبدأ قادة الجيش في استكشاف الخيارات المتاحة لإعادة توجيه الغضب الشعبي في أي اتجاه بخلاف القوات المسلحة. ويلاحظون أن السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع يتمثل في تحسين اقتصاد البلاد، وبسرعة. وكان الجيش في الماضي قد اعتاد الهجوم على إسرائيل من أجل الحصول على التأييد الشعبي، لكنه تراجع عن هذا الخيار لأنه على الأرجح سيؤدي إلى طريق مسدود أو هزيمة جديدة. فقد حافظت إسرائيل على جيشها القوي، ومن المرجح أن تدافع الولايات المتحدة عن حليفها التاريخي. والأهم من ذلك أن الجيش يدرك أن أي هجوم على إسرائيل لن يؤدي إلى حل المشاكل الاقتصادية في البلاد، لكنه قد يؤدي إلى عزلة البلاد عن المجتمع الدولي. ولقد أدى الانخفاض في المساعدات الخارجية إلى تدمير

الاقتصاد بالفعل. ومع ذلك فإن أي عقوبات دولية لاحقة بسبب الهجوم على إسرائيل ستكون تأثيراتها كارثية. فبدلًا من ذلك، يبحث القادة العسكريون عن خيار أسهل، لا يثير رد فعل عسكري أو اقتصادي من قبل الغرب.

يشعر الجيش أن ذلك الخيار السهل يكمن في ذلك البلد المجاور الغني بالنفط. فقد كان ذلك البلد يعاني أيضًا من سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حيث انقسم البلد بعد رحيل طاغيته إلى حالة فضفاضة من المناطق والمدن. وكانت قواته المسلحة ضعيفة التأهيل والتجهيز. ويعتبر العنصر الأمني الوحيد في البلاد هو الميليشيات المسلحة التي تحمي مصالحها القبلية، لا المصالح العليا للبلد. ولا تمتلك تلك الدولة إلا حرسًا للسواحل صغير الحجم، للدفاع عن مصالحها البحرية، بينما تركت حدودها دون دفاع.

واستشعارًا منهم لتلك الفرصة لحل مشاكل البلاد الاقتصادية، وضع القادة العسكريون خطة لمهاجمة الدولة المجاورة، من أجل الاستيلاء على جزء من حقول النفط فيها. أولًا، ينشر الجيش قواته البحرية لتأمين الشريط الساحلي بالقرب من حقول النفط المستهدفة. ثم يرسل كتيبة من المظليين إلى جانب مدرعاته الآلية لتأمين خطوط الاتصال التي تقود إلى حقول النفط. وتنتهي المعركة سريعًا. حيث تعجز الدولة المجاورة عن أي مقاومة فعالة وتفقد السيطرة على حقول النفط بسرعة. وتحاول الميليشيات أن تتوافد على حقول النفط، لكنها تتراجع بسرعة بسبب الفارق في قوة التسليح والذخيرة. وتلجأ تلك الدولة إلى المجتمع الدولي طالبة للإنصاف، لكنّ المجتمع الدولي سيكون منقسمًا بدوره حول جدوى الرد أو كيفيته. فكثير من الدول الغربية قد أصابها الإرهاق من التدخل في شؤون الشرق الأوسط. ويشكو القادة الغربيون من أن استجابتهم لطلب المسلمين للمساعدة يتم تأويلها في النهاية في سياق سرديات المؤامرات الغربية للسيطرة على العالم الإسلامي. والأهم من ذلك أن الشعوب الغربية لن تحتمل حربًا أخرى في الشرق الأوسط. وبجانب ذلك يرى كثير من الغربيين أن سيطرة تلك الدولة على حقل نفطي سيؤدي إلى تحسين اقتصادها وموقفها المحلي، مما سيؤدي بدوره إلى استقرار المنطقة على نحو واسع. وبالإضافة لذلك فإن تلك الدولة التي خسرت حقلها النفطي لم تكن على علاقة ودية مع

الغرب، كما أنها ما زالت تمتلك آبارًا وحقولًا أخرى من النفط والغاز. قد يكون ذلك الخيار غير مفضل أو مؤاتٍ، وربما يكون موقفًا منافقًا أن يتخذه الغرب، لكنه يبدو الحل الأمثل من بين عدة خيارات أخرى.

السيناريو الخامس: عودة الرجال على ظهور الخيل

لم تشتعل الثورة في هذا البلد في هذا السيناريو في موجة الصحوة العربية عام 2011-2012. فقد سحقت الأجهزة الأمنية بسرعة تلك المظاهرات القليلة التي شارك فيها بضع مئات من المتظاهرين خلال تلك الفترة. ولم يكن لدى المتظاهرين التنظيم الكافي ولا الإرادة اللازمة لإثارة المزيد من التمرد ضد زعيم البلاد. وتابع المواطنون والنظام منذ ذلك الحين الاضطرابات الداخلية المتزايدة في المنطقة برعب وحذر. وشهدوا أيضًا آثار انعدام الاستقرار المتزايد في المنطقة. وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين إلى دولتهم، هربًا من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية. لقد شعر المواطنون بالتعاطف تجاه هؤلاء اللاجئين، لكنهم سيمثلون أيضًا تكلفة ضخمة اقتصادية واجتماعية على بلادهم. وتعاني الحكومة بالفعل لتوفير الخدمات الاجتماعية لمواطنيها. وبالتالي لن يستطيع معظم الناس أن يتحمل فكرة تقديم المساعدة لمجموعة ديموغرافية أجنبية. ومنذ سنوات سابقة فتحت تلك الدولة أبوابها أمام تدفق آخر للاجئين، فظلوا مقيمين فيها على المدى الطويل. ويؤمن كثير من المواطنين أن سخاء الدولة لا يؤدي إلا إلى تقويض الاستقرار. ولذلك لا يرغب السكان الأصليون للبلاد في تكرار هذا الخطأ مرة أخرى.

لقد أدى تدفق اللاجئين إلى جرّ اقتصاد البلاد إلى نقطة الانهيار. وقدمت البلدان الأجنبية بعضَ المساعدات إلى تلك الدولة لمساعدتها على حل هذه المشكلة، لكن القيادة السياسية تدرك أن هذه المساعدات لن تدوم للأبد. فعندما تحدث أزمة أخرى في بلد آخر، تعلم القيادة السياسية أن البلدان الغنية ستحول مساعداتها إلى ذلك البلد الآخر. لقد كان يحدث ذلك دائمًا. إن الزعيم السياسي لهذا البلد يدرك جيدًا مأزق بلاده، لكنه يرفض طرد اللاجئين. ونتيجة لذلك بدأ الناتج المحلي الإجمالي ينخفض. وبدأ المستثمرون الأجانب والمحليون

يستشعرون الكارثة المقبلة، فبدأوا ينقلون أموالهم إلى خارج البلاد حيث استثمارات أكثر أمانًا.

ويبدأ المحرضون الخارجيون يتسللون إلى داخل البلاد استغلالًا لمشاكله الاجتماعية. فقد مثّلت مخيمات اللاجئين دائمًا المكانَ الأمثل للميليشيات والمتطرفين الإسلاميين وتنظيم القاعدة لتجنيد الأعضاء. فإن العديد من شباب تلك المخيمات يشعر بالمرارة بسبب موقفهم الميؤوس منه، فينضم نتيجة لذلك إلى التنظيمات المسلحة أملًا في أن يتغير مستقبله. أدّى هذا إلى تدهور سريع في الأوضاع الأمنية في البلاد. ونفذت الجيوش الأجنبية غاراتٍ عبر حدود البلاد استهدافًا للمجموعات المسلحة التي اشتبهوا في أنها هاجمت بلادها. وبدأت الأعمال الإرهابية تتصاعد. وقدم السكان الأصليون وسماسرة السلطة في البلاد التماسًا إلى الحاكم أن يعالج مشكلة اللاجئين علاجًا جذريًا، لكنه رفض أن يتصرف بما يتعارض مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا.

كان الجيش يدرك جيدًا ذلك المأزق الأمني الذي تمر به البلاد. وهو على عكس القيادة السياسية، على استعداد لاستخدام القوة العسكرية لحل هذه المشكلة. وبينما تلقى بعض أفراد القوات المسلحة تدريبًا عسكريًا أمريكيًا، فإن معظم الجيش يتألف من السكان الأصليين للبلاد. وعلى الرغم من عمق العلاقات بين ذلك الجيش وبين الولايات المتحدة؛ فإن علاقته مع قومه أكثر عمقًا. ثم تسبب حادثان في انقلاب الجيش على قيادته السياسية. ففي حملة عبر الحدود على أحد مخيمات اللاجئين، قتل أحد الجيوش الأجنبية عن طريق الخطأ 19 جنديًا من جيش البلد، كانوا ضمن حرس مخيم اللاجئين. لقد كان الجيش يبغض العمل في حماية اللاجئين، فأدت تلك الحادثة إلى زيادة الاستياء بين صفوف الجيش تجاه اللاجئين. ثم فجرت جماعة إرهابية سيارة مفخخة بعبوة ناسفة في قرية صغيرة وقتلت 200 من الرجال والنساء والأطفال من السكان الأصليين.

كان قادة الجيش يغلون من الغضب. ورفضوا الامتثال إلى سياسات قيادتهم أكثر من ذلك. فاقتحموا القصر الرئاسي واصطحبوا الرئيس وعائلته لإبعاده عن البلاد إلى بلد من اختياره. ولم يغتل الجيش الرئيس أو مستشاريه، فلم يريدوا

إلا خروجه حتى يتمكنوا من وضع سياسات جديدة لاستعادة سيادة الدولة. وبينما أشاد المواطنون بالانقلاب العسكري، فقد تهيّأ الملايين من اللاجئين في البلاد لانتقام الجيش. وسرعان ما أعلن الجيش حالة الطوارئ، وحاصر مخيمات اللاجئين، وأجبرهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وتعرض الذين قاوموا للضرب المبرح أو القتل. كما نفّذ الجيش عدّة حملات على مخيمات اللاجئين لاجتثاث الإرهابيين المشتبه بهم. وأعدم الجيش المئات منهم، كما اعتقل الآلاف في سجونه. ثم تقاعد القائد الأعلى للجيش وأصبح الرئيس الجديد للبلاد. وقدّم الرئيس خطة خمسية جديدة لتحسين الاقتصاد والأمن في البلاد. وذكر أن الجيش سوف يُبْقِي على حالة الطوارئ ساريةً حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

توصيات السياسة الأمريكية

إن العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط العربي اليوم بلغت من التعقيد درجة لم تكن من قبل في أي وقت مضى. فمع تنافس العديد من القوى (الإسلامية، المتغربة، وسائل التواصل الاجتماعي، الفضائيات، وغيرها) والجهات الفاعلة المتعددة (الإسلاميون، والمتغربون، والقبائل المناطقية، والمقاتلون المتشددون، ورجال الدين، والقادة العسكريون، والميليشيات) من أجل الوصول إلى السلطة؛ لم يعد من الواضح ما ستكون عليه العلاقات المدنية العسكرية في الفترة المقبلة. وإن الأمر الوحيد المؤكد في هذه المنطقة المهمة هو أنها سوف تستمر في مواجهة العقبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة للغاية، خلال السنوات المقبلة. وإن مواقف الجيوش العربية من انعدام الاستقرار المحلي والإقليمي سيكون له تأثير عميق على مستقبل المنطقة، وعلى التزام أمريكا تجاه حلفائها في المنطقة، وعلى الأمن القومي الأمريكي في نهاية المطاف.

وقد انتقد الكثيرون في داخل أمريكا وحول العالم وفي منطقة الشرق الأوسط؛ السياسة الأمريكية في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط. ومن الانتقادات الشائعة: عدم وجود استراتيجية كبرى، والنفاق الأمريكي المتمثِّل في

التباين الكبير بين القيم الأمريكية وبين سلوكها الفعلي في سياستها الخارجية. وينتقد معظمهم تخبط الولايات المتحدة في تعاملها مع أي نزاع في تلك المنطقة. فمن الأمثلة على ذلك، الموقف الأمريكي من استخدام بشار الأسد للأسلحة الكيماوية في أغسطس عام 2013. إن كثيرًا من هذه الانتقادات قائم على أساس سليم، لكنّ بعضها في غير محله السليم. فمن المستحيل على قوة عظمى أن تمارس سياسة خارجية متسقة في منطقة معقدة ومتعددة الأوجه مثل منطقة الشرق الأوسط. وإن أي محاولة للتوفيق بين المصالح الأمريكية وبين القيم التي تؤمن بها؛ من المرجح أن تضر بالمصالح الأمريكية، وكذلك بمصالح الجميع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا ينبغي أن يفاجأ صناع القرار السياسي الأمريكي من أنهم سيواجهون انتقادات واسعة (داخلية وخارجية)، بصرف النظر عن السياسة التي سوف تنتهجها الولايات المتحدة. لذلك ينبغي على الولايات المتحدة ألا تشعر بالحاجة إلى الاعتذار عن رعاية مصالحها في المنطقة ومحاولة الترويج لقيمها في الوقت نفسه. وعندما تتعارض المصالحُ مع القيم؛ ينبغي على الولايات المتحدة أن تبرر هذا الانفصال في سياق تناقضات الشرق الأوسط ونفاقه (أو أي دولة أخرى في هذا الشأن). فينبغي أن تقود البراغماتية، لا المثالية المطلقة، الولاياتِ المتحدة.

وينبغي على صناع السياسة الأمريكيين أن ينتبهوا إلى عدة دروس مستفادة من هذه الدراسة: أولًا: سوف تستمر الجيوش في الشرق الأوسط العربي في لعب دور مهم في المنطقة في المستقبل المنظور. ومع تبني العديد من الدول العربية للديمقراطية، سوف تكون جيوش تلك الدول بمثابة الحَكَم الذي يفصل في النزاعات الاجتماعية. وسوف تكون حسابات صناعة القرار متسقة مع القيود السياسية والمصالح الضيقة للمؤسسة العسكرية، في سياق كل دولة وحكومتها واقتصادها ومجتمعها. وثانيًا، ينبغي أن يعترف صُنَّاع السياسة الأمريكيون بمحدودية تأثيرهم في السلوك العسكري العربي فيما يتعلق بالمسائل الداخلية. ولا أقلل من أهمية المبيعات العسكرية إلى الدول العربية، فضلًا عن تدريب الضباط العرب في الكليات العسكرية الأمريكية. فسوف تستمر الكليات العسكرية في وظيفتها النافعة في تحسين فهم الضباط الأجانب لثقافة الولايات المتحدة

ومؤسساتها (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، وتسهيل التواصل المباشر بين الضباط، وتعزيز العمل المشترك وبناء التحالفات. فإن الولايات المتحدة تستفيد من ذلك أنّ هؤلاء الضباط الأجانب يعملون على تقليل سوء التفاهم الأمني بين الدول، ويساعدون على تقسيم تكاليف إدارة المشاريع العالمية. لكن تدريب الضباط الأجانب في الكليات العسكرية الأمريكية قد لا يؤدي إلى تحسين مكانة الولايات المتحدة بين هؤلاء الضباط، ولا إلى زيادة اعتماد هذا الجيش الأجنبي على الولايات المتحدة في بناء مؤسسته الدفاعية، ولا إلى زيادة اعتماده على المبيعات العسكرية الأمريكية. ومن أوجهٍ متعددة، سوف تتأثر حسابات صنع القرار لدى الجيوش الأجنبية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، والأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد.

وثالثًا، إذا أرادت الولايات المتحدة أن تصوغ استراتيجية كلية للتعامل في الشرق الأوسط، فينبغي عليها أن تجد أرضية مشتركة مع كل دولة بحسبها. بعبارة أخرى، ينبغي أن تتعامل الولايات المتحدة دون حساسية أو تحسس مع الشرق الأوسط كما هو، لا كما تتمنى هي أن يكون. ولا ينبغي أن يكون مفاجئًا لصناع السياسات الأمريكيين أن بلدان الشرق الأوسط لديها مخاوف أمنية مختلفة، مع اختلاف مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإن أفضل طريقة لتعزيز المصالح الأمريكية في تلك المنطقة هو دعم الإرادة الشعبية قدر الإمكان، في كل دولة، ممثلةً في المسؤولين المنتخبين. فلا ينبغي للولايات المتحدة أن تعمل على تقويض حكم الرئيس المنتخب لأي دولة، حتى لو كان قد اتخذ من القرارات ما يضر بمصالح الولايات المتحدة. فبعد عقود من فرض التغيير في الشرق الأوسط، ينبغى على الولايات المتحدة أن تعلم أن التغيير الذي سيدوم في الشرق الأوسط لن يأتي إلا من داخل كل دولة بحسبها، لا عن طريق الإملاءات الخارجية.

والأكثر أهمية هو أنه على الولايات المتحدة أن تتفهم مدى التعقيد في العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، لسنوات قادمة. فسوف يكون من المستحيل بالنسبة للدول العربية أن تحافظ على المبادئ الديمقراطية والحريات المدنية وخضوع العسكريين للمدنيين المنتخبين، وأن تحافظ على المصالح

الأمنية القومية في الوقت نفسه، في تلك المنطقة التي تتحول من سنوات من الاستبداد إلى ديمقراطية غير ناضجة. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تختار الولايات المتحدة الوقت الملائم بعناية لتقديم النصح أو الإرشاد أو إلقاء المحاضرات على الدول الأخرى، التي تنتقل إلى النظام الديمقراطي تدريجيًا. وربما كانت السياسة المثلى التي توظفها الولايات المتحدة لنقل الدول إلى هذا المسار هو أن تشير إلى الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في تبني النظام الديمقراطي وخضوع القوات المسلحة للحكم المدني. فينبغي أن تكون الرسالة "نحن معكم في هذه الرحلة"، وليس "نحن نفوقكم في هذه الرحلة".


https://t.me/montlq

Bibliography

* Abdul Aziz, Muhammad and Youssef Hussein. "The President, the Son and Military Succession in Egypt." *Arab Studies Journal* 9, 10 (Fall 2001/Spring 2002): 73-100.
* Aboul-Enein, Youssef. *Militant Islamist Ideology: Understanding the Global Threat.* Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2010.
* Acemoglu, Daron and James Robinson. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty.* New York: Crown Business, 2012.
* Aclimandos, Tefwick. "Reforming the Egyptian Security Services: A Review of the Press, Conventional Wisdom, and Rumors." Arab Reform Initiative website (June 2011). http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/Security_Sector_ Reform _Tewfick _Aclimandos.pdf.
* Ajami, Fouad. "The Sorrow of Egypt: A Tale of Two Men." *Foreign Affairs* 74 (September/October 1995): 72-88.
* —. *The Syrian Rebellion.* Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2012.
* Alexander, Christopher. *Tunisia: Stability and Reform in the Modern Maghreb.* London: Routledge, 2010.
* al-Hendi, Ahed. "The Structure of Syria's Repression: Will the Army Break with the Regime?" *ForeignAffairs.com* (May 3, 2011).
* Al-Turk, Akram. "Libya: From Revolt to State-Building." In *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, edited by Daniel Byman, et al., 117-127. Washington, DC: Brookings Institution, 2011.
* al-Werfalli, Mabroka. *Political Alienation in Libya: Assessing Citizens' Political Attitude and Behavior.* Reading, UK: Ithaca Press, 2011.
* Armstrong, Karen. *Islam: A Short History.* New York: Random House, 2002.
* Atkinson, Carol. "Constructivist Implications of Material Power: Military Engagement and the Socialization of States, 1972-2000." *International Studies Quarterly* 50 (2006): 509-537.
* —. "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980-2006." *Foreign Policy Analysis* 6 (2010): 1-22.
* Badran, Tony. "Syria's Assad No Longer in Vogue." *Foreign Affairs.com* (March 25, 2011).
* Bailey, Robert. "Arab Armed Forces Expansion Bring Manpower Headaches." *Middle East Economic Digest* 25, 40 (October 2-8, 1981), 26.
* Barak, Oren. "Representation and Stability in Postwar Lebanon." *Representation* 48, 3 (2012): 321-333.
* Barak, Oren and Assaf David. "The Arab Security Sector: A New Research Agenda for a Neglected Topic." *Armed Forces and Society* 36, 5 (2010): 804-824.
* Be'eri, Elizer. *Army Officers in Arab Politics and Society.* New York: Praeger, 1970.

* Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics* 36, 2 (2004): 139-157.
* Ben-Dor, Gabriel. *State, Society and Military Elites in the Middle* East. Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern Studies, 1984.
* —. "The Politics of Threat: Military Intervention in the Middle East." In *World Perspectives in the Sociology of the Military*, edited by George Kourvetaris and Betty Dobratz, 159-170. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1977.
* Bill, James. "The Military and Modernization in the Middle East." *Comparative Politics* 2, 1 (October 1969): 53-59.
* Blair, Dennis. "Military Support for Democracy." *Prism* 3, 2 (June 2012): 3-16.
* Blanchard, Christopher. *Libya: Background and U.S. Relations*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2009).
* Brooks, Risa. *Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes*, Adelphi Paper 324. London: International Institute for Strategic Studies, 1998.
* Bukay, David. "Is the Military Bulwark against Islamism Collapsing?" *Middle East Quarterly* 16, 3 (Summer 2009): 25-32.
* Checkel, Jeffrey. "The Constructivist Turn in International Relations Theory." *World Politics* 50 (January 1998): 324-348.
* Ciezadlo, Annia. "Let Them Eat Bread: How Food Subsidies Prevent (and Provoke) Revolutions in the Middle East." *Foreign Affairs* 23 (2011).
* Cook, Steven. *Ruling but Not Governing*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007.
* Cope, John. *International Military Education and Training: An Assessment*. McNair Paper 44. Washington, DC: Institute for National Strategic Studies and National Defense University, 1996.
* Cordesman, Anthony. *Stability in the Middle East: The Other Side of Security*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2011.
* —. *The Military Balance in the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004.
* Cordesman, Anthony and Aram Nerguizian. *The North African Military Balance Force Development and Regional Challenges*. Washington, DC: Center for Strategic International Studies, 2010.
* David, Assaf and Oren Barak. "How the New Arab Media Challenges the Arab Militaries: The Case of the War between Israel and Hizbullah in 2006." *The Middle East Institute Policy Brief* 20 (October 2008): 1-9.
* Ehrenreich, Frederick. "National Security." In *Tunisia: A Country Study*, edited by Harold D. Nelson, 267-316. Washington, DC: US Government Printing Office, 1987.
* El-Kikhia, Mansour O. *Libya's Qadhafi*. Gainesville: University Press of Florida, 1997.
* Erdle, Steffen. *Ben Ali's New Tunisia (1987-2009): A Case Study of Authoritarian Modernization in the Arab World*. Berlin: Klaus, Schwarz, Verlag, 2010.
* Feit, Edward. *The Armed Bureaucrats*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1973.
* Finer, Samuel. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. New York: Frederick A. Praeger, 1962.
* —. "The Morphology of Military Regimes." In *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies*, edited by Roman Kolkowicz and Andrzej Korbonski, 281-309. London: George Allen and Unwin, 1982.
* Finnemore, Martha and Kathryn Sikkink. "International Norm Dynamics and Political Change." *International Organization* 52, 4 (September 1998): 887-917.

* Fitch, John. "Human Rights and the U.S. Military Training Program: Alternatives for Latin America," *Human Rights Quarterly* 3, 4 (November 1981), 65.
* Gaaloul, Badra. *Back to the Barracks: The Tunisian Army Post-Revolution*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2011.
* Game III, F. Gregory. "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring." *Foreign Affairs* 90, 4 (2011): 81-90.
* Gaub, Florence. *Rebuilding Armed Forces: Learning from Iraq and Lebanon*. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2011.
* Ghonim, Wael. *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater than the People in Power*. Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt, 2012.
* Gill, Lesley. *The School of the Americas: Military Training and Political Violence in the Americas*. Durham, NC: Duke University Press, 2004.
* Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.
* Grimmett, Richard. *U.S. Army School of the Americas: Background and Congressional Concerns*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2000.
* Gurr, Ted. *Why Men Rebel*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.
* Haddad, Bassam. *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.
* Haddad, George. *Revolutions and Military Rule in the Middle East: The Northern Tier*. New York: Robert Speller & Sons, 1965.
* Halpern, Manfred. "Middle Eastern Armies and the New Middle Class." In *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*, edited by John Johnson, 277-316. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.
* Hanlon, Querine. *The Prospects for Security Sector Reform in Tunisia: A Year After the Revolution*. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2012.
* Hansen, Birthe and Carsten Jensen. "Challenges to the Role of Arab Militaries." In *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East*, edited by Carsten Jensen, 29-46. Copenhagen, Denmark: Royal Danish Defense College, 2008.
* Henry, Clement. "Tunisia's 'Sweet Little' Regime." In *Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations*, edited by Robert Rotberg, 300-324. Washington, DC: Brookings Institution, 2007.
* Hertog, Steffen. *Princes, Brokers and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.
* Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.
* —. *The Soldier and the State*. Cambridge: Harvard University Press, 1957.
* Hurd, Ian. "Constructivism." In *Oxford Handbook of International Relations*, edited by Christian Reus-Smit and Duncan Snidal. New York: Oxford University Press, 2008.
* Hurewitz, J. C. *Middle East Politics: The Military Dimension*. New York: Frederick Praeger, 1969.
* Ikenberry, John and Charles Kupchan. "Socialization and Hegemonic Power." *International Organization* 44 (1990): 283-315.
* International Crisis Group. "Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?" (February 24, 2011), http://www.crisisgroup.org.
* —. "Popular Protest in North Africa and the Middle East (IV): Tunisia's Way" (April 28, 2011), http://www.crisisgroup.org.
* —. "Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya" (June 6, 2011), http://www.crisisgroup.org.

* —. "Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI), The Syrian People's Slow Motion Revolution" (July 6, 2011), http://www.crisisgroup.org.
* —. "Syria's Mutating Conflict" (August 1, 2012), http://www.crisisgroup.org.
* International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 2011*. London: Taylor and Francis, 2011.
* Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1964.
* —. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. Glencoe, IL: Free Press, 1960.
* Jensen, Carsten, ed. *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East*. Copenhagen, Denmark: Royal Danish Defence College, 2008.
* Joffe, George. "Libya and Chad." *Review of African Political Economy* 21 (May- September 1981): 84-102.
* —. "Libya's Saharan Destiny." *The Journal of North African Studies* 10, 3-4 (Sep-Dec 2005): 605-617.
* Joint Security Cooperation Education and Training. "Army Regulation 12-15 SECNAVINST 4950.4B AFI 16-105." Washington, DC: HQ Departments of the Army, the Navy, and the Air Force, 2011.
* Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. London: Verso, 2012.
* Katzenstein, Peter. *The Culture of National Security*. New York: Columbia University Press, 1996.
* Khadduri, Majid. "The Role of the Military in Middle East Politics." *The American Political Science Review* 47, 2 (June 1953): 511-524.
* Khalil, Ashraf. *Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation*. New York: St. Martin's Press, 2011.
* Khosrokhavar, Farhad. *The New Arab Revolutions that Shook the World*. London: Paradigm Publishers, 2012.
* Khuri, Fuad I. "The Study of Civil-Military Relations in Modernizing Societies in the Middle East: A Critical Assessment." In *Soldiers, Peasants, and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies*, edited by Roman Kolkowicz and Andrei Korbonski, 9-27. London: George Allen and Unwin, 1982.
* Kier, Elizabeth. *Imagining War: French and British Military Doctrine between the Wars*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.
* Kriesberg, Louis and Bruce W. Dayton. *Constructive Conflicts: From Escalation to Resolution*, 4th ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2012.
* Lasswell, Harold. "The Garrison State." *American Journal of Sociology* 46, 4 (January 1941): 455-468.
* Laurienti, J. M. *The U.S. Military and Human Rights Promotion*. Santa Barbara, CA: Praeger Security International, 2007.
* Lesch, David W. *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and Modern Syria*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.
* Leverett, Flynt. *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*. Washington, DC: Brookings Institution, 2005.
* Lewis, Bernard. "Freedom and Justice in the Modern Middle East." *Foreign Affairs* (2005): 36-51.
* Lust-Kar, Ellen. *Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions*. New York: Cambridge University Press, 2009.

* Maalej, Zouheir A. "The 'Jasmine Revolt' Has Made the 'Arab Spring': A Critical Discourse Analysis of the Last Three Political Speeches of the Ousted President of Tunisia." *Discourse and Society* 23, 6 (2012): 679-700.
* Maloney, Suzanne. "The Economic Dimension: The Price of Freedom." In *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, edited by Kenneth Pollack et al., 66-75. Washington, DC: Brookings Institution, 2011.
* Mattes, Hanspeter. *Challenges to Security Sector Governance in the Middle East: The Libyan Case*. Working Paper No. 144. Geneva, Switzerland: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (August 2004).
* Mearsheimer, John. "A Realist Reply." *International Security* 20, 1 (Summer 1995): 82-93.
* Naur, Maja. "The Military and the Labour Force in Libya: A Research Note from a Spectator." *Current Research on Peace and Violence* 4, 1 (1981): 89-99.
* Nordlinger, Eric. *Soldiers in Politics*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977.
* Nye, Joseph. *Soft Power*. New York: Public Affairs, 2004.
* Owen, Roger. *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012.
* Pargeter, Alison. *Libya: the Rise and Fall of Gaddafi*. New Haven, CT: Yale University Press, 2013.
* Parsons, William and William Taylor. *Arbiters of Social Unrest: Military Responses to the Arab Spring*. Washington, DC: Institute for National Security Studies, 2011.
* Perlmutter, Amos. "From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'ath Party." *The Western Political Quarterly* 22 (1969): 827-845.
* Pollack, Kenneth. "The Influence of Arab Culture on Arab Military Effectiveness." PhD diss., Massachusetts Institute of Technology, February 1996.
* —. *The Sphinx and the Eagle: The Egyptian Armed Forces and Egyptian- American Military Ties*. Washington, DC: Institute for National Strategic Studies, 1998.
* —. *Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2002.
* —. "The Arab Militaries: The Double-Edged Swords." In *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, edited by Kenneth Pollack, et al., 58-65. Washington, DC: Brookings Institution, 2011.
* —. "The Roller-Coaster of Democracy." In *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, edited by Kenneth Pollack, et al., 94-109. Washington, DC: Brookings Institution, 2011.
* Price, Richard. "Reversing the Gun Sights: Transnational Civil Society Targets Land Mines." *International Organization* 52, 3 (1998): 613-644.
* Pye, Lucian. "Armies in the Process of Political Modernization." In *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*, edited by John Johnson, 69-90. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.
* Quinlivan, James. "Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East." *International Security* 24, 2 (Autumn 1999): 131-165.
* Rubin, Barry and Thomas Kearney, eds. *Armed Forces in the Middle East: Politics and Strategy*. London: Frank Cass, 2002.
* Ruby, Tomislav and Douglas Gibler. "US Professional Military Education and Democratization Abroad." *European Journal of International Relations* 16 (March 2010): 339-364.
* Rustow, D. *The Military in Middle Eastern Society and Politics*. Washington, DC: Brookings Institution, 1963.

* Sayigh, Yezid. *Arab Military Industry: Capability, Performance and Impact.* London: Brassey's, 1992.
* Shils, Edward. "The Military in the Political Development of the New States." In *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*, edited by John Johnson, 7-68. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.
* Sorenson, David. "Civil-Military Relations in North Africa." *Middle East Policy* 14, 4 (Winter 2007): 99-114.
* Starr, Stephen. *Revolt in Syria: Eye-Witness to the Uprising.* New York: Columbia University Press, 2012.
* Tannahill, Neal. "Military Intervention: In Search of a Dependent Variable." In *World Perspectives in the Sociology of the Military*, edited by George Kourvetaris and Betty Dobratz, 275-284. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1977.
* Tartter, Jean R. "National Security." In *Libya: A Country Study*, edited by Helen Chapin Metz, 237-289. Washington, DC: Library of Congress, 1989.
* Taw, Jennifer. *International Military Student Training: Beyond Tactics.* Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1993.
* —. *Thailand and the Philippines: Case Studies in U.S. IMET Training and Its Role in Internal Defense and Development.* Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1994.
* Telhami, Shibley. "Arab Public Opinion: What Do They Want?" In *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, edited by Kenneth Pollack et al., 13-20. Washington, DC: Brookings Institution, 2011.
* Tempelhof, Susanne and Manal Omar. *Stakeholders of Libya's February 17 Revolution.* Special Report 300. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2012.
* Thompson, William. "Toward Explaining Arab Military Coups." In *World Perspectives in the Sociology of the Military*, edited by George Kourvetaris and Betty Dobratz, 171-184. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1977.
* Trager, Eric. "Letter from Cairo: The People's Military in Egypt?" *ForeignAffairs.com* (January 30, 2011).
* Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Assad and the Ba'ath Party*, 4th ed. London: I.B. Tauris, 2011.
* Vandewalle, Dirk. *A History of Modern Libya.* Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
* Vatikiotis, P. J. *The Egyptian Army in Politics: Patterns for New Nations?* Bloomington: Indiana University Press, 1961.
* Waltz, Kenneth. *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis.* New York: Columbia University Press, 1959.
* Ware, L. B. "The Role of the Tunisian Military in the Post-Bourguiba Era." *Middle East Journal* 39, 1 (Winter 1985): 27-47.
* Wieland, Carsten. *Syria-A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring.* Seattle, WA: Cune Press, 2012.
* Wright, Robin. *Rock the Casbah: Rage and Rebellion across the Islamic World.* New York: Simon & Schuster, 2012.
* Yazbek, Samar. *A Woman in the Crossfire: Diaries of the Syrian Revolution.* London: Haus Publishing, 2011.


https://t.me/montlq

ويليام سي. تايلور

الاستجابات الع

ومستقبل العلاقات ا

تحليل للأحداث في مص

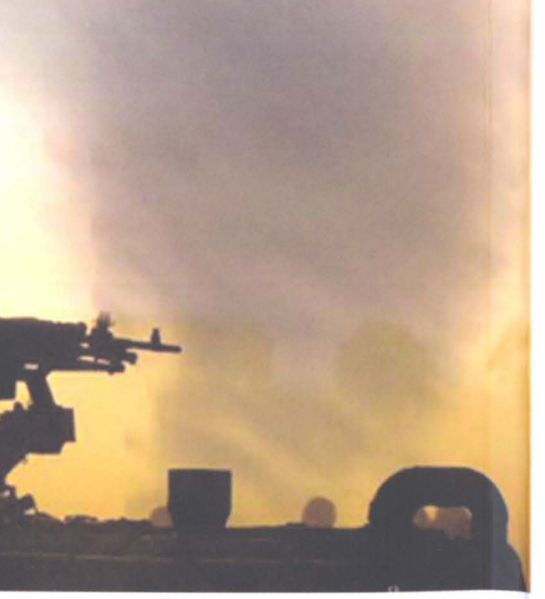
ترجمة:

أسامة عباس   عمرو بسيوني



ويليام سي. تايلور











ابن النديم للنشر والتوزيع

سات العربية

شرق الأوسط

وريا

كثيرًا مما في الحياة لا يمكن التنبؤ به. فكثير من الأحداث
رانية عام 1979، وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1989،
ادي عشر من سبتمبر عام 2001، وفقاعة الإسكان والرهن
جميع ذلك يحضُر إلى الذهن مباشرة. وبالرغم من الجهود
حللون الاستخباراتيون لاستشراف المستقبل: فإن الأحداث
لك. في السابع عشر من ديسمبر عام 2010، وقع مثل ذلك
الحدث، الذي يبدو غير مهم، في بلد صغير، والبعض يراه
أنه تغيير مسار التاريخ في الشرق الأوسط كله. لكن هذا ما
ذي كان يبلغ من العمر 26 عامًا: النارَ في نفسه في يأس تامّ
عام 2011 كانت موجة من الاحتجاجات قد اجتاحت منطقةً
مة من تلك الاحتجاجات، فقد انهارت أنظمة أخرى. وما زال
2010—2011، لكننا نعلم أن النسيج الاجتماعي والسياسي

الم الغربي —مجددًا— كيف أن فهمه للعالم العربي ضئيل:
الشرح نقطة التحول تلك. الاقتصاديات الباهتة، والمؤسسات
ن، ودور وسائل التواصل الاجتماعي: تُذكر جميعها ضمن
سعت قِلّة فقط لتفسير الدور الذي لعبته الجيوش خلال هذه
العربي سيخبرك أن الجيوش العربية كانت دائمًا في مركز
عامة، ولمدة طويلة: مثّلت القوات المسلحة أقوى المؤسسات
سكرية التي حدثت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي،
وسردية العدوان الإسرائيلي التي سُلّط الضوء عليها كثيرًا،
ل ذلك منح الجيوش العربية أدوارًا مهمة للغاية لتلعبها في

ISBN 978-614-466-005-8

